وزارة التخطيط

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للعـــام المالـــي ٢٠١٤ / ٢٠١٥

٢٠١٤ /٦/ ٣٠

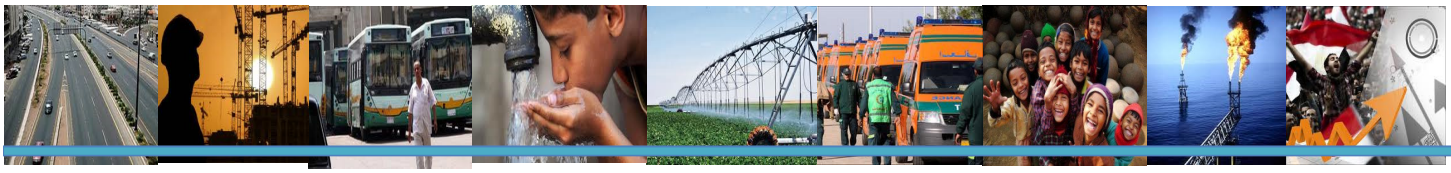

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم ...

تُعد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأداة الأساسية التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد وإقامة مجتمع ديمقراطي ينعم بالحرية والعدالة الاجتماعية، كما أنها تفتح آفاقاً واسعة للتعبير السلمى عن الرأى، وتبنى جسراً من الثقة والمصداقية بين المواطن والحكومة. وفي ضوء ذلك، أقدمت وزارة التخطيط على تطوير منظومة التخطيط من خلال العمل على عدد من المحاور الرئيسية التي تتضمن إعداد إطار استراتيجى طويل الأجل تتشارك فيه كافة قطاعات الدولة؛ متمثلة في الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني يمثل إطاراً لتقاسم المسؤليات بين هذه القطاعات.

كما قامت وزارة التخطيط بتطوير منهجية إعداد خطة التنمية بحيث ينبثق عنها خطة تنمية اقتصادية لكل إقليم وخطة تنمية اجتماعية لكل محافظة مما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وإرساء العدالة الاجتماعية. واستهدفت استراتيجية التطوير أيضاً إفساح مجال أكبر للمواطن في المشاركة المباشرة في إعداد ومتابعة الخطة من خلال التوجّه نحو تطبيق اللامركزية.

وقد تمثلت أهم أهداف التطوير في مُحتوى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ في التأكيد على البُعد المكاني للمشروعات بما يحقق تواصلها مع المجتمع، وتضمين مؤشرات لتوزيع الاستثمارات وفقاً لأهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة وتكافؤ العدالة الاجتماعية لكى تكون دليل لتوجيه الخطة واستثماراتها. كما تم الاهتمام برفع مستوى الشفافية والإفصاح الذي تتمتع به الخطة للتأكيد على المصداقية والجدية في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت وزارة التخطيط على تطوير منظومة التخطيط بأبعادها الثلاثة، والتي تتمثل في محتوى الخطة والذي يشمل الرؤية والسياسات الكلية والقطاعية، والاجراءات المتبعة لإعداد الخطة والمرتبطة بدورة التخطيط فيما يتعلق بالمدى الزمني للخطة وأساليب التخطيط والمتابعة، والنماذج المستخدمة في إعداد الخطة والتي تترجم فكر التخطيط إلى واقع تنفيذى.

وقد تمثلت أهم خطوات التطوير في خطة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ في تطوير النماذج الخاصة بإعداد الخطة من أجل توحيد وتنميط أسلوب إعداد الخطة بين جميع جهات الإسناد، وعلاج أهم المشاكل القائمة والمرتبطة بعملية إعداد الخطة. وقد تم تطوير مجموعتين من النماذج، الأولى تشمل نماذج التنمية التي تقوم بربط المشروع بمؤشر التنمية والبعد المكاني، والثانية تتضمن النماذج المالية الخاصة بخطط الإنفاق والتمويل خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

وقد حاولت النماذج الجديدة لإعداد الخطة التأسيس لمنهجية متطورة للتخطيط تقوم على إتباع الفكر السليم والتسلسل المنطقي للتخطيط، والذي يبدأ بدراسة الوضع الراهن وتحديد المشاكل التنموية، ثم وضع الأهداف الرئيسية والفرعية، ودراسة البدائل المتاحة وترتيب الأولويات التي يتم بناء عليها وضع البرامج والمشروعات

الرئيسية وما يندرج تحتها من مشروعات فرعية بناء على مؤشرات تنموية ومكانية محدّدة لمعالجة الفجوات والاختلالات في عملية تقديم الخدمات.

كما استهدفت خطة التطوير التغلّب على مشكلة نقص البيانات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وتحديد موقعها الجغرافي، على النحو الذي يُساهم في التأكيد على الشفافية والمصداقية في إعداد الخطة وتمكين المواطن من التعرّف على المشروعات التنموية بمحافظته ومتابعة تنفيذها. وفي هذا الإطار، قامت وزارة التخطيط بعقد مجموعة من ورش العمل مع المؤسسات والجهات الحكومية العامة لشرح النماذج الجديدة داخل وزارة التخطيط، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني اللازم لهذه الجهات طوال فترة إعداد الخطة. وهو ما ساعد على الوصول إلى توزيع ما يقارب ٧٠% من المشروعات الاستثمارية بخطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ جغرافياً مقارنة بنحو ٥٠% خلال العام المالي الماضي ٢٠١٣/٢٠١٤.

وقد تطلب نجاح واستدامة عملية تطوير منظومة التخطيط تحديث وتطوير البنية المعلوماتية للتخطيط والربط بين أطرافها المختلفة. وفي هذا الإطار قامت وزارة التخطيط في ديسمبر ٢٠١٣ بإطلاق البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية وذلك بهدف عرض بعض مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجمهور لتوضيح التأثير المكاني لاستثمارات الدولة. كما تمت الاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية في تطوير أوجه العمل ورفع كفاءة منظومة دعم صناعة القرار لدى القطاعات المختلفة. كما كان من الضروري العمل على التكامل مع قواعد بيانات جهات الإسناد المختلفة على المستوى الكلي وذلك لتحقيق أعلى درجة من الوضوح للإحتياجات والتوجهات التخطيطية، بالإضافة إلى ربط دورة العمل الخاصة بإعداد الخطة ومتابعة تنفيذها سواء داخل وزارة التخطيط أو مع المؤسسات والجهات الحكومية والعامة بهذا النظام.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من خلال إطلاق البوّابة الجغرافية للمشروعات الحكومية متضمّنة عرض بعض مشروعات خطة العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. وتتيح هذه البوابة بعض المعلومات عن مجموعة من مشروعات القطاعات الخدمية، الموزّعة مكانياً، محدّدة على خرائط جغرافية. ومن المستهدف في الإصدار الثاني للبوّابة الجغرافية أن يتضمن الغالبية العظمى لمشروعات الخطة الموزعة مكانياً، مع إمكانية إتاحة بعض الخدمات المتخصّصة لبعض الجهات بما في ذلك عرض لخرائط التأثير المجتمعي. وتشمل المرحلة الثانية ربط البيانات القومية مع الرقم البريدي واستعماله كممثل للتجمّعات السكانية، حيث تعمل وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة الاتصالات، والهيئة القومية للبريد، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التنمية الإدارية على ربط الحدود الإدارية المرجعية للدولة على مستوى القرية/الشياخة مع الرقم البريدي ككود جغرافي مرجعي.

وتُتيح هذه الخطوة وضوح الهيكل السكاني والتشغيلي وحتى بيانات الملكية والتأمينات الاجتماعية لتوضيح المستوى الإقتصادي والشكل الحقيقي للتجمّعات السكانية وتحديد احتياجاتها على المستوى الكلي على النحو الذي يساهم في توجيه جهود التنمية لسد الإحتياجات الحقيقية للمواطنين بشكل مستقر ومستدام. كما تساهم هذه الخطوة في سهولة ربط البيانات غير الحكومية بالرقم البريدي على النحو الذي يُيسّر الربط المستقبلي لأنشطة القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

كما تعمل وزارة التخطيط على تفعيل منظومة البوابة الحكومية لتصبح الرابط المعلوماتي الآمن والمستدام بين مختلف الجهات الحكومية. وتتيح هذه الخطوة ربط المؤسسات والجهات العامة والحكومية مع شبكة البوابة الحكومية مما يؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء وزارة التخطيط والحكومة بصفة عامة. كما تساهم في التنسيق لإتاحة البيانات القومية مجمّعة على الرقم البريدي من خلال تطبيقات مما يتيح لوزارة التخطيط وقطاعاتها المختلفة وضع تصور شامل لكافة الأنشطة الرئيسية مما يدعم منظومة صنع القرار الاستثماري، ويرفع من كفاءة توجيه الاستثمارات العامة للدولة. وفي هذا السياق يتم العمل مع الهيئة العامة للمساحة لإتاحة خريطة أساس موحدة للأراضي المصرية على شبكة البيانات الحكومية وتفعيل مشروع السجل العيني الزراعي والسجل العيني العقاري، بالإضافة إلى تفعيل مشروع الأحوزة العمرانية وتوقيع الحدود الإدارية والتكامل مع مشروع الأكواد البريدية.

وقد تطلب توسيع نطاق مشاركة المواطنين ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية إعطاء السلطات المحلية – باعتبارها الأقرب إلى المواطن والأكثر دراية باحتياجاته والأقدر على التعرّف على الطاقات المادية والمالية والبشرية الكامنة في المجتمع المحلي – المزيد من الصلاحيات من خلال التوجه نحو تطبيق اللامركزية وهو ما يجعل تقديم الخدمات العامة المستجيبة للاحتياجات المحلية والإقليمية أكثر فاعلية عن تلك المحدّدة مركزياً والتي تتجاهل الفوارق الإقليمية والجغرافية. وبالتبعية، فإن النظام المالي اللامركزي الذي تلعب فيه السلطات المحلية والإقليمية دوراً هاماً في تقديم الخدمات العامة غالباً ما يؤدى في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي أكثر توازناً يحقق العدالة الاجتماعية من خلال تقاسم ثمار النمو الاقتصادي بشكل فعّال. ومن هذا المنطلق قامت وزارة التخطيط، اعتباراً من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، بإدراج استثمارات المديريات الخدمية مباشرة في مشروع موازنتها، مما يُتيح مجالاً أفضل وأسرع لعمل تلك المديريات، وبالتالي معدلات تنفيذ أعلى للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في نطاق عمل هذه المديريات.

وفي إطار خطة تطوير منظومة التخطيط، قامت وزارة التخطيط بتشكيل لجنة من المختصين والخبراء من وزارات التخطيط والإسكان والتنمية العمرانية والتنمية المحلية وجهاز تنظيم استخدامات أراضي الدولة ومعهد التخطيط القومي وذلك بهدف إعداد قانون موحّد للتخطيط. ويهدف مشروع القانون الجديد إلى مواكبة التطوير المنشود لعملية التخطيط، ويعكس التوجّه نحو تطبيق اللامركزية، وإعطاء دور أكبر للأقاليم الاقتصادية في رسم وتنفيذ ومتابعة الخطط الاقتصادية للدولة، وتمكين الإدارة المحلية من إعداد الخطط المحلية للخدمات الاجتماعية التي تمس حياة المواطن اليومية.

كما يتضمّن مشروع القانون قيام المستوى المركزي المتمثل في وزارات التخطيط والإسكان والتنمية العمرانية والتنمية المحلية من التركيز على وضع السياسات العامة للدولة وإرساء القواعد والتوجيهات الرئيسية التي يتم في إطارها إعداد الرؤية الاستراتيجية والخطط طويلة ومتوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. كما يؤكد مشروع القانون على وجود آلية محكمة للتنسيق بين الجهات المختلفة المعنيّة بالعملية التخطيطية على المستوى الأفقي والرأسي في كافة مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية المختلفة.

وتضمّنت خطة تطوير منظومة التخطيط وضع نظام متكامل لمتابعة وتقييم خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ويسعى هذا النظام إلى متابعة تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للخطة الاستراتيجية للدولة وضمان حسن توظيف الاستثمارات وتعظيم الاستفادة منها. وتتمثل الأهداف المرجوة من بناء نظام أكثر فعالية وكفاءة لمتابعة مشروعات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتقييم نتائجها في تطوير آليات أكثر كفاءة لمتابعة الانجاز العيني، كما يهدف النظام الجديد إلى تطوير نظام متابعة مالية يقوم بمتابعة الإنفاق، والبدء في عمليات المتابعة الميدانية، بإعتبارها أحد أشكال المتابعة المالية، والتي تهدف إلى التأكد من الانفاق الفعلي للاستثمارات بجانب تكرار عمليات المتابعة المالية بين وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المتابعة في تصحيح قرارات التخطيط المختلفة.

واستكمالاً للجهود التى قامت بها وزارة التخطيط لتطوير منظومة التخطيط والمتابعة، تناشد الوزارة السادة المواطنين المشاركة في عملية المتابعة والتقييم من خلال المبادرة التى أطلقتها الوزارة لمتابعة تنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها، واثقين أن هذه المشاركة المجتمعية الواسعة سيكون لها بالغ الأثر في رفع كفاءة الاستثمارات العامة الحكومية، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات .

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد ...

حفظ الله مصر ... وحفظ شعبها ،

د/ أشـــرف العربـــى

وزير التخطيط والمتابعة

والإصلاح الإدارى

القاهرة : يونيو ٢٠١٤

الفصل الأول

التطوّرات الاقتصادية

ومرتكزات وأهداف الخطة

محتويات الفصل الأول

الفصل الأول : التطورات الاقتصادية ومرتكزات وأهداف الخطة ٩

١/١ تطوّر أداء الاقتصاد المصري ١٢

٢/١ الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية ١٦

٣/١ المرتكزات الأساسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ ..... ١٨

٤/١ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ..... ٢٣

١/١ تطوّر أداء الاقتصاد المصري :

استمر تراجع معدلات النمو الاقتصادي للعام الثالث على التوالي ليبلغ ١,٨% عام ٢٠١١/١٠ و٢,٢% عام ٢٠١٢/١١ و٢,١% عام ٢٠١٣/١٢. وما يقرَب من ١,٢% خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣ ومن المتوقع أن ينتهي العام ٢٠١٣/٢٠١٤ بمعدل نمو يزيد عن ٢,٢% [شكل رقم (١/١)].

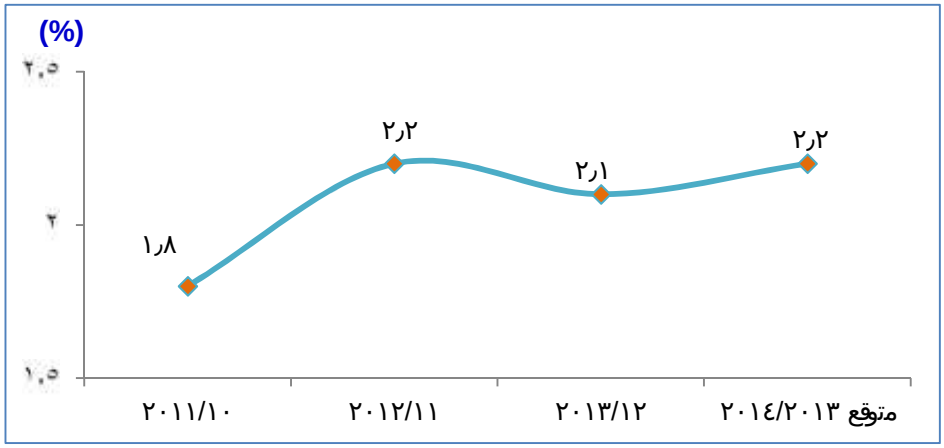

شكل رقم (١/١)
تطوّر معدل
النمو الاقتصادي الحقيقي

المصدر: وزارة التخطيط.

ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع في معدلات نمو قطاعات السياحة والصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية والزراعة بشكل كبير. حيث انكمش نشاط السياحة خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب تراجع الحالة الأمنية وزيادة العمليات الإرهابية وحظر السفر إلى مصر من عدد من الدول وبخاصة في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، قبل أن تتراجع معظم الدول عن قرارات حظر السفر لمواطنيها. كما تراجعت معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية، بسبب استمرار التوقف الجزئي أو الكلي لعدد كبير من المنشآت الصناعية، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية والإضرابات العمالية والاعتصامات والمطالب الفئوية. وقد شهدت الصناعات الاستخراجية أيضاً تراجعاً كبيراً في معدلات نموها وذلك بسبب توقف الاكتشافات الجديدة خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي قد تراجع أيضاً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مسجلاً معدل نمو في حدود ٣% فقط وبإنخفاض طفيف عن عام ٢٠١٢ والذي سجل معدل نمو في حدود ٣,٢% .

ويعكس تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض معدل الاستثمار بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية ليصل إلى ١٤,٢% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ و١٢% فقط خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣ [شكل رقم (٢/١)].

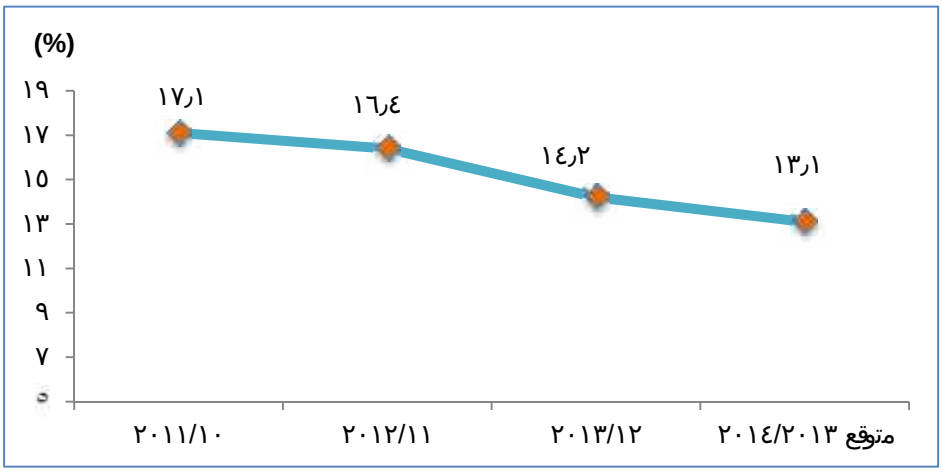

شكل رقم (٢/١)
تطور معدلات الاستثمار
(بالأسعار الجارية)

المصدر: وزارة التخطيط.

وأسفرت التطوّرات السلبية التي شهدها الاقتصاد المصرى عن ضَعف القدرة على توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجُدد للسوق وللسحب من رصيد المتعطلين. كما تشير بيانات سوق العمل إلى ارتفاع معدل البطالة من ١٢,٦% عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ إلى ١٣,٤% فى ديسمبر ٢٠١٣ مع زيادة عدد المتعطلين من سبق لهم العمل بالفعل. كما ارتفعت معدلات البطالة بين المتعلمين من حملة الشهادات المتوسطة والعليا. وزادت نسبة المتعطلين لأكثر من ثلاث سنوات بشكل كبير. كما ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب وخاصة الفتيات. وتعكس هذه المؤشرات وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل [شكل رقم (٣/١)].

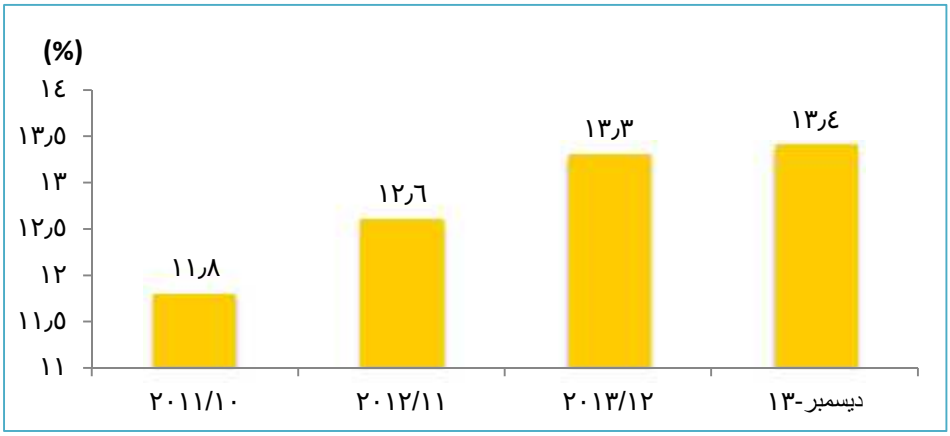

شكل رقم (٣/١)

تطوّر معدلات البطالة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتزيد هذه المعدلات بشكل كبير عن معدلات البطالة على مستوى العالم والتي بلغت ٦% عام ٢٠١٣ دون تغير عن عام ٢٠١٢ كما تزيد أيضاً معدلات البطالة بين الشباب عن المتوسط العالمي الذي بلغ ١٣,١% عام ٢٠١٣ وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية.

وعلى الرغم من تواضع معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية. إلا أن معدلات التضخم قد أخذت في الارتفاع التدريجي خلال ذات الفترة. حيث وصلت إلى أعلى معدلاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤/١٣ لتبلغ ١٢% [شكل رقم (٤/١)].

ويرجع الارتفاع الشديد في معدلات التضخم إلى زيادة أسعار مجموعة الطعام والشراب بدرجة أساسية بسبب ارتفاع تكلفة الواردات من السلع الغذائية. كما أدت الاضطرابات السياسية وغياب الأمن إلى انخفاض المعروض من مصادر الطاقة وارتفاع تكلفتها وفي ضوء ضعف الرقابة على الأسواق بشكل عام. ارتفعت الضغوط التضخمية مما كان له أثراً سلبياً كبيراً خاصة على أصحاب الدخول الثابتة والفقراء. وقد تزايدت معدلات التضخم فى مصر على النقيض من الاتجاه العالمي للتضخم والذى تراوح بين الاستقرار فى الدول متوسطة ومرتفعة الدخل والانخفاض فى الدول منخفضة الدخل. وذلك بسبب استمرار ضعف النشاط الاقتصادي على مستوى العالم كما سبق التنويه.

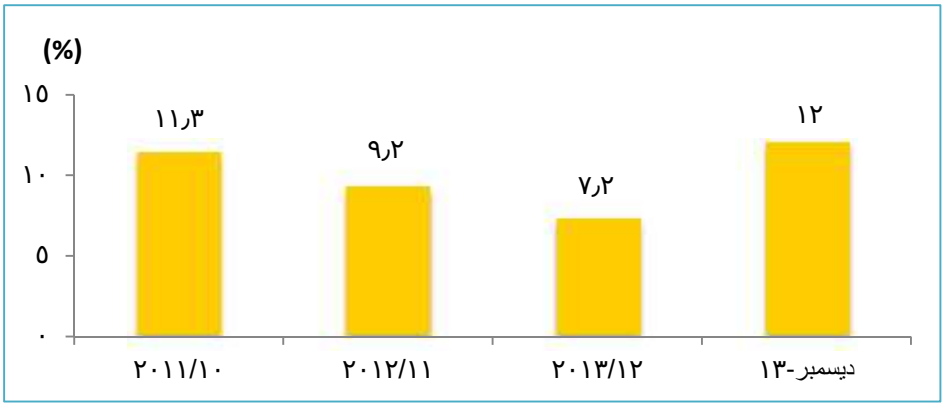

شكل رقم (٤/١)

تطوّر معدلات التضخم

(إجمالي الجمهورية)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولقد زادت الضغوط على الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الثلاث السابقة بسبب المطالب ذات البُعد الاجتماعي ومحاولة التخفيف من الأعباء على المواطنين بالتوسّع في قيمة الدعم ورفع الأجور والمعاشات. بجانب تأثير تراجع معدلات النمو وتباطؤ النشاط الاقتصادي وقد ترتب على ما سبق. زيادة العجز الكلي للموازنة مسجّلاً مستويات قياسية. حيث ارتفع من ٩,٨% عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١٣,٧% عام ٢٠١٢/٢٠١٣. [شكل رقم (٥/١) ورقم (٦/١)]. وبالمقارنة بالمعدلات العالمية. يتضح أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٢% - ٥% فى الدول المتقدمة و ٢% و ٣% فى الاقتصادات الناشئة عام ٢٠١٣ وفي هذا الإطار تستهدف الدولة العمل على خفض عجز الموازنة بشكل تدريجي خلال السنوات القليلة القادمة.

شكل رقم (٥/١)

تطوّر قيمة العجز الكلي

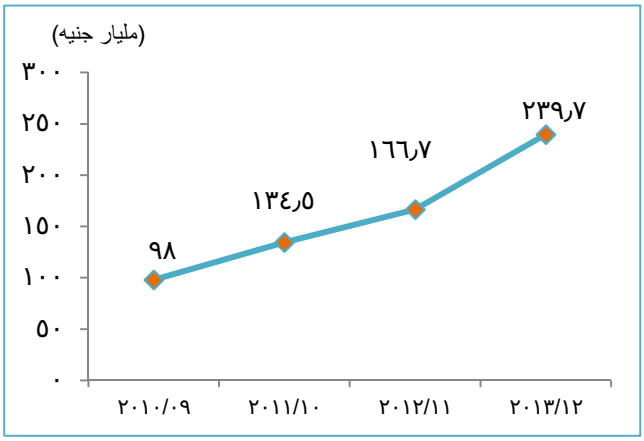

شكل رقم (٦/١)

تطوّر نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

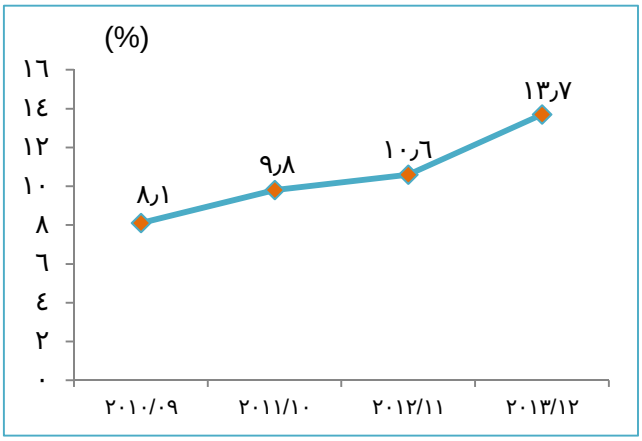

المصدر: وزارة المالية.

وعلى الجانب الاخر استمر العجز في الميزان التجاري، حيث ارتفع من ٢٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ٣٤,١ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٢. ونحو ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣. كما بلغ عجز الميزان التجاري نحو ١٥,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/١٤. أما وضع ميزان المدفوعات. فقد تحول من عجز في حدود ٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ ليحقق فائضاً قدره ٢٣٧ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣. و٢ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٣/١٤ [شكل رقم (٧/١) ورقم (٨/١)].

ويرجع السبب في ذلك إلى :

- تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية ليصل إلى ٥,٦ مليار دولار. مقابل ١٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ وبخاصة نتيجة المساعدات المالية الخليجية التي تدفقت على مصر في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣.
- تصاعد صافي التدفق للداخل بميزان المعاملات الرأسمالية ليصل إلى ٩,٧ مليار دولار . مقارنة بنحو مليار دولار خلال العام السابق.

شكل رقم (١/٧)

تطوّر عجز الميزان التجاري

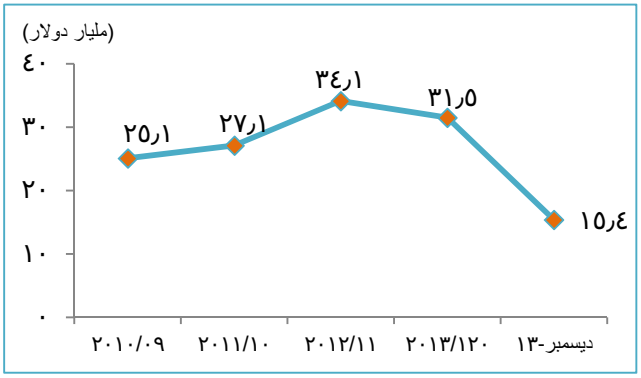

شكل رقم (١/٨)

تطوّر عجز الميزان الكلي

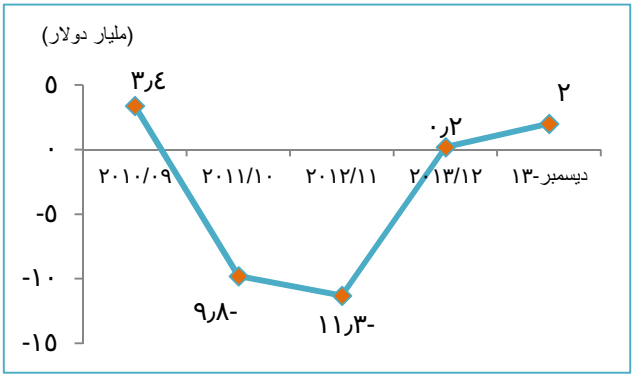

المصدر: البنك المركزي المصري

واستمر الانخفاض الشديد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الماضية مقارنة بما كان عليه الحال قبل ثورة يناير ٢٠١١، حيث انخفض من ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠، وعلى الرغم من ارتفاعه عام ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ٤ مليار دولار ، إلا أنه عاود الانخفاض عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ووصلت قيمته بنهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢,٨ مليار دولار [شكل رقم (٩/١)].

أما بالنسبة لتوزيع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للغرض من الاستثمار، فقد احتلت الاستثمارات البترولية المرتبة الأولى بنسبة ٦٩% من الإجمالي تليها الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بنحو ٢٨% ثم الاستثمارات الناتجة عن بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين ٣%.

وتجدر الإشارة إلى إنه على المستوى العالمي شهدت الدول الناشئة ارتفاعاً في التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الثلاثة الماضية مقارنة بالسنوات التي تلت الأزمة الاقتصادية العالمية

شكل رقم (٩/١)

تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

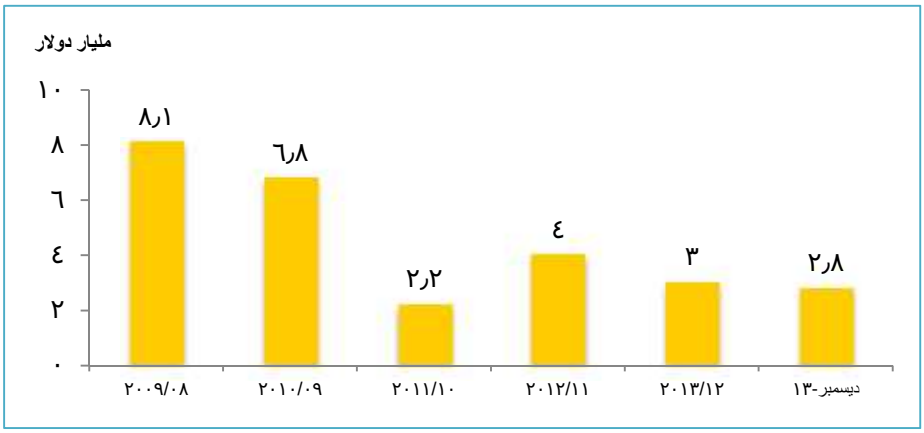

المصدر: البنك المركزي المصري

الاحتياطيات الدولية :

زادت قيمة الاحتياطيات الدولية لتصل إلى ١٨,٩ مليار دولار خلال شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠١٣، في ضوء المساعدات التي حصلت عليها مصر من الدول العربية الشقيقة في أعقاب ثورة يونيو ٢٠١٣. ثم انخفضت بعد ذلك إلى ١٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٣ بعد سداد ١,٥ مليار دولار تمثل قيمة التسويات المستحقة لشركات البترول الأجنبية، ومبلغ ٥٠٠ مليون دولار تمثل رد قيمة الوديعة القطرية. وعاودت الارتفاع قليلاً لتصل إلى ١٧,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٤ [شكل رقم (١٠/١)].

وقد أدى انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى تراجع عدد شهور الواردات السلعية التي تغطيها هذه الاحتياطيات من٥,٩ شهر في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٣,١ شهر في عامي ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٣/٢٠١٢، لتصل إلى ٣,٨ شهر في فبراير ٢٠١٤.

شكل رقم (١/١٠)

تطوّر صافي الاحتياطيات الدولية

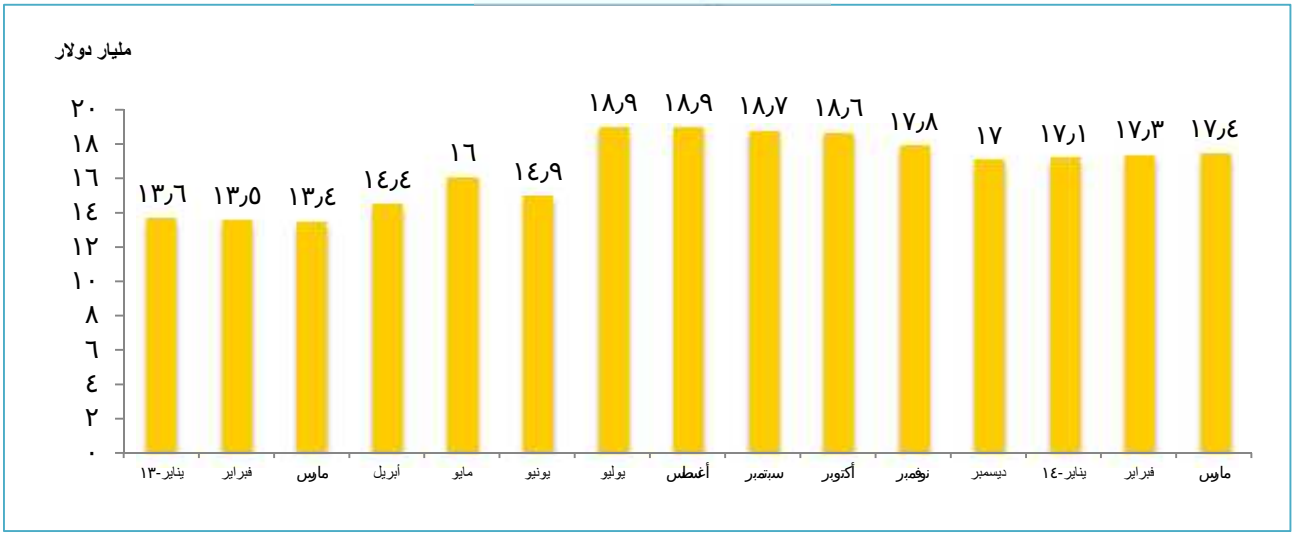

المصدر: البنك المركزي المصري.

٢/١ الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية

لا شك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية - بالإضافة للأوضاع السياسية والأمنية – مثلت تحدّيات حقيقية أمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة القادمة. وفي محاولة جادة للتعامل السريع مع هذه التحدّيات، أطلقت الحكومة الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال حزمتين تمويليتين إضافيتين على النحو الموضّح في الجدول رقم (١/١).

جاءت الحزمة التحفيزية الأولى في نهاية أكتوبر ٢٠١٣ بقيمة ٢٩,٧ مليار جنيه، أى ما يَعادل ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتضمّنت ضخ اعتمادات إضافية كحزمة تحفيز استثمارية قدرها ٢٤,٥ مليار جنيه استهدفت تحفيز الاقتصاد ورفع كفاءة الخدمات العامة وإتاحتها بشكل أكبر للفئات الأقل دخلاً، مع إعطاء أولوية للبرامج كثيفة التشغيل والتي تَحد من مشكلة البطالة وتَحسّن مستوى معيشة المواطنين. كما تم ضخ اعتمادات بقيمة ٥,٢٦ مليار جنيه كحزمة جارية لتمويل برامج تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

ووزّعت الاعتمادات الإضافية للحزمة التحفيزية الأولى (كما هو موضّح بالجدول رقم (٢/١) ، بحيث تم توجيه ثُلثي الإنفاق لزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، بالإضافة إلى برامج تحقيق العدالة الاجتماعية ولسداد المتأخرات المستحقة لشركات المقاولات.

جدول رقم (١/١)

برامج الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية

البرنامج	تكلفة البرنامج (بالمليون جنيه)
الحزمة التحفيزية الأولى	
١- برنامج تطوير شبكة الطرق والنقل	٦٧٤١
٢- البرنامج القومي لاستصلاح الأراضي	٥٢٣
٣- البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي	٣٠٥٠
٤- برنامج تطوير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي	٤٠٦١
٥- برنامج دعم شبكات الكهرباء والإنارة ورصف الطرق المحلية وتحسين البيئة بالمحافظات	٢٩٢٤
٦- برنامج دعم وتطوير الصناعة الوطنية	٤٣٥٠
٧- برنامج دعم المقاولين والموردين وقطاع التشييد والبناء	٢٢٠٠
٨- برنامج دعم وتطوير الرعاية الصحية	٦٢٩
جملة حزمة التحفيز الاستثمارية	٢٤٤٧٨
حزمة التحفيز الجارية	٥٢٦٠
إجمالي حزمة التحفيز الاقتصادي الاولي	٢٩٧٣٨
الحزمة التحفيزية الثانية	
١- برنامج تطوير شبكة الطرق والنقل	١٤٠٥
٢- البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي	١٠٣٥٠
٣- برنامج تطوير شبكات الصرف الصحي	١٧٧٥
٤- برنامج دعم شبكات الكهرباء والإنارة ورصف الطرق المحلية وتحسين البيئة بالمحافظات	٩٦٦
٥- برنامج تدريب العمالة الصناعية	٢٤٦
٦- إنشاء صوامع لتخزين القمح	٢٠٧٠
٧- مشاريع تطوير الأزهر الشريف	٥٥٢
٨- إنشاء مدارس جديدة	٢٠٠١
٩- برنامج دعم وتطوير الرعاية الصحية	٣٣١
١٠- مشروع تنمية قناة السويس	٢٠٠٠
جملة حزمة التحفيز الاستثمارية	٢١٦٩٦
حزمة التحفيز الجارية	١٢١٩٣
إجمالي حزمة التحفيز الاقتصادي الثانية	٣٣٨٨٩

المصدر: وزارة التخطيط.

جدول رقم (٢/٢)

توزيع الحزمة التحفيزية الأولى على أبواب الموازنة العامة للدولة

البيـــــــــان	الاعتماد (بالمليار جنيه)	الهيكل النسبي(٪)
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	٢,٦	٨,٩
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	٠,٨	٢,٦
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦,٢	٢١,٠
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٥,٨	٥٣,٢
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٤,٣	١٤,٣
الإجمالي	٢٩,٧	١٠٠

المصدر: وزارة المالية.

كما أطلقت الحكومة الحزمة التحفيزية الثانية في يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣,٩ مليار جنيه [جدول رقم (٣/١)]. وتم توجيه الجزء الأكبر منها إلى حزمة التحفيز الاستثمارية بمبلغ ٢٠,٧ مليار جنيه. بينما تم توجيه المبالغ الباقية كحزمة جارية للإنفاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة ومعاش الضمان الاجتماعي.

جدول رقم (٣/١)

توزيع الحزمة التحفيزية الثانية على أبواب الموازنة العامة للدولة

البيـــــــــان	الاعتماد (بالمليار جنيه)	الهيكل النسبي(٪)
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١٠	٢٩,٥
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١,٤	٤,١
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٥,٩	٤٧,١
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٦,٦	١٩,٣
الإجمالي	٣٣,٩	١٠٠

المصدر: وزارة المالية.

وفي ضوء المتابعة الشهرية والمستمرة لتنفيذ مشروعات الخطة العاجلة والتي أسفرت عن تنفيذ نحو ٧٠% من المشروعات الممولة من الباب السادس بالموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠١٤/١٣، فقد تم مراعاة إدراج مبلغ ٥ مليار جنيه بخطة العام القادم ٢٠١٥/١٤ لإستكمال تنفيذ مشروعات الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد المصري.

٣/١ المرتكزات الأساسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤:

تم إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ في إطار الرؤية التنموية طويلة الأجل لمصر ٢٠٣٠، والتي تُعد أحد المرتكزات الأساسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية والخطط القطاعية وللأهداف التنموية. كما يعتبر دستور مصر لعام ٢٠١٤ أحد أهم المرتكزات الرئيسية للخطة. ولا يخفى على أحد التحديات المتعددة التي تواجه تنفيذ الخطة والتي تتطلب وضع بعض المعايير والاشتراطات لضمان تنفيذها وتحقيق أهدافها والأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع منها. وسيعرض هذا الجزء أهم مرتكزات الخطة والاشتراطات والمعايير التي تم الالتزام بها عند توزيع الاستثمارات على القطاعات والمشروعات والأقاليم المختلفة:

أولاً: تم إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ في إطار الرؤية التنموية طويلة الأجل لمصر ٢٠٣٠

استعداداً لمرحلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بعد استكمال خريطة المستقبل السياسية، بدأت وزارة التخطيط بالتعاون مع عدد كبير من الوزارات وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد "استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠" لتصبح الإطار الاستراتيجي للخطط المتوسطة والسنوية.

ولعل أهم ما يميز عملية إعداد الاستراتيجية هو البناء على كافة الجهود السابقة في هذا المجال والتي تشمل الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين١٩٩٦/١٩٩٧ – ٢٠١٦/ ٢٠١٧ والتي صدرت من وزارة التخطيط، ودراسات مصر ٢٠٢٠ والتي صدرت من منتدى العالم الثالث، ورؤية مصر ٢٠٣٠، والتي صدرت من مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء. كما تم تضمين رؤية مصر ٢٠٥٠ والتي صدرت من الهيئة العامة للتخطيط العمراني. والإطار الاستراتيجي لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات حتى ٢٠٢٢ والتي صدرت من وزارة التخطيط. هذا فضلاً عن عدد من الرؤى التي صاغتها مؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة لما سبق، تمت مراجعة والإستفادة من الاستراتيجيات المماثلة للدول التي مرت بمراحل تحول ديمقراطي مماثل لمصر.

وتشتمل المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠ على ما يلي:

- اقتصاد سوق يتميز باستقرار أوضاع الإقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام ويتميز بالتنافسية والتنوع ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي قادر على التكيّف مع المتغيّرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائق ومنتج ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- مجتمع ديمقراطي عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، بحيث يكفل لجميع المواطنين حق المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولي بالرعاية.
- إقامة نظام سياسي ديمقراطي يتميز باحترام مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة وسيادة القانون، وقادر على دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي من صنع واتخاذ القرار، وعلى دمج كل فئات وتيارات المجتمع المدني والعمل على إثراء العمل المؤسسي والأهلي.
- تبني سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمحافل الدولية لتقديم مصر للمجتمع الدولي كدولة مدنية حديثة قادرة على التعامل والتفاعل مع المتغيرات السياسية الراهنة، والتي تتمثل في التحديات الأمنية غير التقليدية، والتي تتضمن الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والجرائم الإلكترونية والتحكم في وإدارة حدود الدولة، والقيم المتمثلة في الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان وحقوق المواطنين والحريات الأساسية ودور المرأة في المجتمع.
- إعادة طرح الثقافة كركيزة وقاطرة أساسية لتنمية المجتمع، وإعادة إحياء القيم المصرية الأصيلة التي تركز على قيم التكافل والتراحم وإنكار الذات والالتزام بالسلوك القويم وقوة الإيمان والعقيدة.
- مصر مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمين لنموه وريادته، ولرفاهة الإنسان، يتميز بإقامة مجتمع متكامل الأركان (ecosystem) للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبعنصر بشري مبدع، قادر على توفير آليات تمويلية مرنة وجريئة ومتفاعل مع مجتمع ريادة

أعمال كفء ويمكن من رفع جودة قرارات قطاعات الدولة بمرجعية علمية.

- السياسات الإنمائية الوطنية مطبقة ودامجة للبعد البيئي .. توقف تدهور البيئة وتحافظ على توازنها لضمان الرفاهة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والموائمة مع المتغيرات، قادر على تعظيم الاستفادة من الموارد وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة بأسلوب كفء . وإيجاد نظام رقابى حكومى واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، ويؤدى إلى تسهيل عملية النمو الاقتصادي.
- بناء منظومة أمنية متكاملة تتميز بالترابط واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة بحيث تكون قادرة على تحقيق مجتمع آمن، وحماية وتقوية سيادة وهيبة الدولة والتعامل مع الأزمات الداخلية والكوارث الطبيعية وتأمين الأصول والمؤسسات والبنية الأساسية وتوفير بيئة ملائمة للحفاظ على مصالح الدولة.
- أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء عادل مستدام مرن مرتكز على المتعلّم المكّن تكنولوجياً، يُساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق امكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، مستنير، مبدع، مسئول، قابل للتعددية، يحترم الاختلاف، فخور بتاريخ بلاده، شغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.
- خريطة عمرانية ديناميكية مترابطة معتمدة على إمكانيات مصر تجسد رؤية قومية مستقبلية وتتضاعف فيها مساحة العمران، وقادرة على رفع جودة حياة الإنسان المصرى واستمرار تحسينها لتحقيق استدامتها.
- قطاع الطاقة قادر على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية "تقليدية ومتجددة"، والمساهمة الفعالة فى دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية، ويتميز بالقدرة على التنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية فى مجال الطاقة والقدرة على الابتكار والريادة فى مجالات الطاقة المتجددة.

ثانياً: الاستحقاقات الدستورية ركيزة أساسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءً من ٢٠١٤/٢٠١٥.

تضمن دستور عام ٢٠١٤ مجموعة من المواد التي تُعد ركيزة أساسية في تحديد أهداف الخطة ومعيار حاكم لتوزيع الاستثمارات ومؤشر لقياس مدى نجاح الخطة في عودة الاقتصاد لمرحلة النمو المستدام والتأسيس للعدالة الاجتماعية المنشودة ومن ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتشمل الاستحقاقات الدستورية الحاكمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يلي:

- طبيعة وأهداف النشاط الاقتصادي: حيث نص الدستور في مادته رقم (٢٧) على أن الهدف من النظام الاقتصادي يتمثل في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، على أن يتم ذلك في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. كما يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن

الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.

- الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة المواطنين والتي يأتي على رأسها التعليم والصحة والسكن، حيث نص الدستور على التزام الدولة بما يلي:
  - تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية... (المادة ١٨).
  - إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض ... (المادة ١٨).
  - تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية...(المادة ١٩).
  - تشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسّع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل... (المادة ٢٠).
  - تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية ... (المادة ٢١).
  - تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة... (المادة ٧٨).
  - وضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة... (المادة ٧٨).
- التأسيس لاقتصاد المعرفة من خلال التأكيد على أهمية البحث العلمي والابتكار حيث نص الدستور في المادة رقم (٢٣) على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للإنفاق على البحث العلمي لا تقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.
- البدء في اتخاذ خطوات جادة للتحول نحو تطبيق اللامركزية، حيث تضمن الدستور في المادة رقم ١٧٨ دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية.

ثالثاً: محددات الاستثمارات الحكومية

في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة في الموازنة العامة للدولة لتمويل الإنفاق الاستثماري، يقع على عاتق وزارة التخطيط اتخاذ كافة التدابير اللازمة التي يكون من شأنها رفع كفاءة هذه الاستثمارات، وقد تطلب ذلك وضع مجموعة من الاشتراطات والمحددات التي تحكم توزيع الاستثمارات الحكومية والعامة على رأسها:

- توفر دراسات جدوى كاملة محددة التكلفة ولها مصادر تمويل واضحة، تطبيقاً لقرارات مجلس الوزراء، وكذلك التأشيرة رقم ٥٠ من التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٤/١٣.
- أن يكون موقع المشروع محدداً جغرافياً في ضوء التأكيد المستمر على البعد المكاني لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق العدالة بين المحافظات والأقاليم المختلفة في الحصول على الخدمات الأكثر ارتباطاً بحياتهم اليومية.

- ترشيد بنود وسائل الانتقال والأثاث والتجهيزات للمصالح الحكومية.

وقد تم اختيار المشروعات التي تم إدراجها في الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٥/٢٠١٤، وفقاً للمعايير التالية:

- إعطاء أولوية للمشروعات المفتوحة التي قاربت على الانتهاء، لسرعة الاستفادة من عوائد التشغيل، وذلك قبل توجيه الاستثمارات لمشروعات جديدة قد تطول فترة تفريغها مع احتمالات تجاوز التكاليف الفعلية القيم المقدّرة لها مسبقاً.
- إسناد أولوية التوزيع المكاني للاستثمارات العامة للمناطق التي تفتقر إلى الخدمات والسلع العامة استرشاداً بخريطة الاستهداف الجغرافي للفقر،
- مراعاة إدراج مشروعات الإحلال والتجديد للأصول القائمة للحفاظ على طاقة المشروعات الخدمية الحكومية وصون البنية الأساسية.
- تقرير أولويات التخصيص في القطاعات التي تخصص لها اعتمادات حكومية للمشروعات كثيفة العمل والتي توفر خدمة / سلعة أساسية للمواطنين وخاصة للفئات منخفضة الدخل، وذلك وفقاً لسلّم الأولويات الاجتماعية.
- توجيه الاستثمارات للأنشطة المتكاملة التي تخدم أكثر من تجمّع سكاني، والأنشطة التي تحظى بتشابكات دفع أمامية وخلفية قوية من شأنها تعزيز العلاقات الارتباطية بين القطاعات ذات الصلة، ومن ثم تعظيم العوائد المشتركة، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات الطرق والكهرباء.
- إعطاء الأولوية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غير التقليدية، والتخفيف من الأعباء المالية على الخزانة العامة، ويجرى التنفيذ وفق البرنامج الزمني المُعَد بواسطة وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

رابعاً: متطلبات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ليس من المتصور أن يتم تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن يتحقق الاستقرار السياسي والذي يعتبر شرطاً أساسياً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار العام والخاص ولجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد خطت الدولة المصرية خطوات عديدة في سبيل تنفيذ خارطة المستقبل السياسية في ضوء إقرار دستور للبلاد في يناير ٢٠١٤، وإجراء الانتخابات الرئاسية.

ومن المتوقع الاستمرار في استكمال الاستحقاقات الديمقراطية المرتبطة بخريطة المستقبل، بحيث تجرى الاستعدادات لإجراء الانتخابات البرلمانية، وكذلك الانتخابات المحلية، بحيث تكتمل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية. ومن المؤكد أن هذه الخطوات الجادة سيكون لها اثر إيجابي على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في مناخ الأعمال في مصر، والذي يعد من أهم متطلبات تنفيذ هذه الخطة خاصة وأنها تستهدف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ ما يزيد عن ٦٢% من جملة الاستثمارات المستهدفة.

كما أن استعادة الانضباط لمنظومة الأمن يعد من أولويات الحكومة من خلال تحقيق الأمن ومواجهة الإرهاب، والعمل على انضباط الشارع وإنفاذ القانون مع الحفاظ على حقوق الإنسان ومد جسور الثقة بين المواطنين وجهاز الأمن. ويرتبط عودة الأمن والانضباط للدولة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي ويعد أيضاً أحد متطلبات تنفيذ الخطة.

وتهدف الخطة إلى التأكيد على ضرورة توفير مناخ جاذب الاستثمار من خلال رسم استراتيجية متكاملة لمنظومة الاستثمار تهدف إلى استعادة قدرة مصر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز في المرحلة الآنية على الاستثمارات العربية. ويتم ذلك من خلال رسم خطة ترويج دولية لفرص الاستثمار في مصر، وإصلاح قوانين الاستثمار، واتخاذ إجراءات عاجلة لفض المنازعات الخاصه به.

٤/١ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥:

على الرغم من تواضع معدلات أداء الاقتصاد المصري خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أنه من المتوقع أن يبدأ في استرداد عافيته فور الانتهاء من استكمال خارطة المستقبل السياسية، وعودة الأمن والاستقرار للشارع المصري ودوران عجلة الإنتاج، وبالطبع، سيتم ذلك بشكل تدريجي خاصة وأن الظروف الاستثنائية التي شهدها المجتمع المصري خلال السنوات الثلاث الماضية لم تؤثر على القدرات الكامنة للاقتصاد المصري أو مرتكزاته الأساسية.

ويوضّح الجدول رقم (٤/١) ملخصاً لأهم أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، مقارنة بالمتوقع للعام المالي الحالي وبالفعلي للعام المالي السابق.

جدول رقم (٤/١)

الأهداف الكلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٤/٢٠١٥

	٢٠١٣/١٢ (فعلي)	٢٠١٤/٢٠١٣ (متوقع)	(٢٠١٤/٢٠١٥) (مستهدف)
معدل النمو الاقتصادي (٪)	٢,١	٢,٢	٣,٢
متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة (الف جنيه)	١٩,٢	١٩,٢	١٩,٣
معدل الاستثمار (%)	١٤,٢	١٣,١	١٤,٠
معدل البطالة (٪)	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٠
مكمّش الناتج (%)	٧,٢	١٣,٥	١٤,٥
معدل الفقر (٪)	٢٦,٣	٢٤,٠	-
(٪) عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي	١٣,٧	%١٢,٢	%١٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤/١٣، www.CAPMAS.gov.eg.

ولا تتعارض هذه الأهداف الكلية مع اتجاهات الاقتصاد العالمي، وإن اختلف حجم التغيير خلال عامي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ حيث من المتوقع:

١) **النمو الاقتصادي** : ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي ليبلغ ٣,٦% و ٣,٩% خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ .

٢) **الاستثمار الأجنبي المباشر** : زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والناشئة للإستفادة من الأسواق الكبيرة ووفرة المواد الخام والعمالة منخفضة التكلفة .

٣) **البطالة** : يبلغ المعدل العالمي المتوقع للبطالة بين الشباب (١٥ – ٢٤ سنة) حوالى ١٣,٢% خلال العامين ٢٠١٤ / ٢٠١٥، كما تتجه معدلات البطالة بين بالشباب إلى الإرتفاع بشكل أكبر فى دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

٤) **التضخم** : انخفاض معدل التضخم فى الدول الناشئة والصاعدة ليصل إلى ٥,٥% و٥,٢% خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالى وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نحو ٨,٣% عام ٢٠١٥، مع استمرار ارتفاعه فى الدول المتقدمة إلى ١,٥% خلال عامي ٢٠١٤و ٢٠١٥ .

٥) **عجز الموازنة العامة للدولة** : اتجاه نسبة عجز الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض فى معظم دول العالم خلال عامي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ لتصل إلى ٤,٣% و ٣,٦% فى الدول المتقدمة و ٢,٣% و ٢,١% فى الدول الناشئة و ٢,٤% و ١% فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

الفصل الثانى

الصورة الكلية

(الحسابات القومية)

محتويات الفصل الثانى

الفصل الثانى : الصورة الكلية (الحسابات القومية) ٢٥

٢/١ الموارد والاستخدامات ٢٨

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي ٣٢
- الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ٣٥

٢/٢ الاستثمارات ٣٦

- الاستثمارات الكلية ٣٦

مقدمة:

يتطلب تحديد مؤشرات الخطة تحديد حجم الموارد والاستخدامات المتوقعة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، للوقوف على حجم النشاط الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى تحديد الأحجام المتوقعة من الاستهلاك والاستثمار والصادرات والتي تشكّل إجمالي الطلب الكلي. كما يلزم استشراف تطور معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي والذي من المتوقع أن يعاود الارتفاع بعد الانخفاضات المتتالية التي شهدها خلال السنوات الثلاث الماضية. كما يتم أيضاً تحديد معدلات النمو المستهدفة والمتوقعة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث يسهم تحقيق معدلات النمو المستهدفة في رفع مستوى معيشة المواطنين وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج. مع العمل على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق الانطلاقة المستهدفة. وذلك كله بالإضافة إلى ضرورة معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وإعادة الثقة في مناخ الأعمال وإزالة العقبات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي.

١/٢ الموارد والاستخدامات:

من المستهدف أن يرتفع حجم الموارد داخل الاقتصاد المصري حتى تصل إلى حوالي ٢,١ تريليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بالأسعار الثابتة، مقابل نحو ١,٩ تريليون جنيه في عام ٢٠١٢/٢٠١١، أي بنسبة زيادة قدرها ٥,١%. ومن المستهدف أن تصل الموارد الأجنبية – المتمثلة في الواردات من السلع والخدمات إلى ٣٨٧,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٤٠٧,٢ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٢/٢٠١١ ويُعزي ذلك إلى عدم استعادة النشاط الاقتصادي لمستواه عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد [جدول رقم (١/٢)].

جدول رقم (١/٢)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري ٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٥/٢٠١٤

(بالمليار جنيه بالأسعار الثابتة لسنة أساس ٢٠١٢/٢٠١١)

البيـــــــــــان	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢ مبدئي	٢٠١٤/١٣ متوقع	٢٠١٥/١٤ مستهدف
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٥٠٨,٥	١٥٣٩,٦	١٥٧١,٦	١٦٢١,٥
صافي الضرائب غير المباشرة	٦٧	٦٩	٧٢,٣	٧٥
الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)	١٥٧٥,٥	١٦٠٨,٦	١٦٤٣,٩	١٦٩٦,٥
الواردات من السلع والخدمات	٤٠٧,٢	٤٠٢,٨	٣٦٤	٣٨٧,٣
مجموع الموارد	١٩٨٢,٧	٢٠١١,٤	٢٠٠٧,٩	٢٠٨٣,٨
الاستهلاك النهائي الخاص	١٢٧١	١٣٠٧	١٣٤٨,٢	١٣٨٣,٢
الاستهلاك النهائي الحكومي	١٧٩	١٨٥,٢	١٩٦,٢	٢٠٥,٢
مجموع الاستهلاك النهائي	١٤٥٠	١٤٩٢,٢	١٥٤٤,٤	١٥٨٨,٤
الاستثمار	٢٤٦,١	٢٢٦,٨	٢٠٨,٣	٢٤٤
جملة الانفاق على الاستثمار(*)	٢٥٨,١	٢٣٣,٣	٢٢١,٣	٢٤٤
الصادرات من السلع والخدمات	٢٧٤,٦	٢٨٥,٩	٢٤٢,٢	٢٥١,٤
مجموع الاستخدامات	١٩٨٢,٧	٢٠١١,٤	٢٠٠٧,٩	٢٠٨٣,٨

(*) يشمل التغيّر في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط.

وفيما يخص الاستخدامات. فمن المستهدف أن ترتفع لتصل إلى نحو ٢,١ تريليون جنيه (بالأسعار الثابتة) عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل حوالي ١,٩ تريليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ (سنة الأساس) أي بنسبة زيادة قدرها ٥,١%. ويستهدف أن يشكل الاستهلاك النهائي الخاص نحو ٨١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. بينما من المتوقع أن تصل الأهمية النسبية للصادرات من السلع والخدمات إلى ١٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ مقابل ١٧,٤% في عام ٢٠١٢/١١. بينما تبلغ الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري ١٤,٤% عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ مقارنة بحوالي ١٦,٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١ [شكل رقم (١/٢)].

شكل رقم (١/٢)

التوزيع النسبي للاستخدامات في عامي ٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٥/٢٠١٤ (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

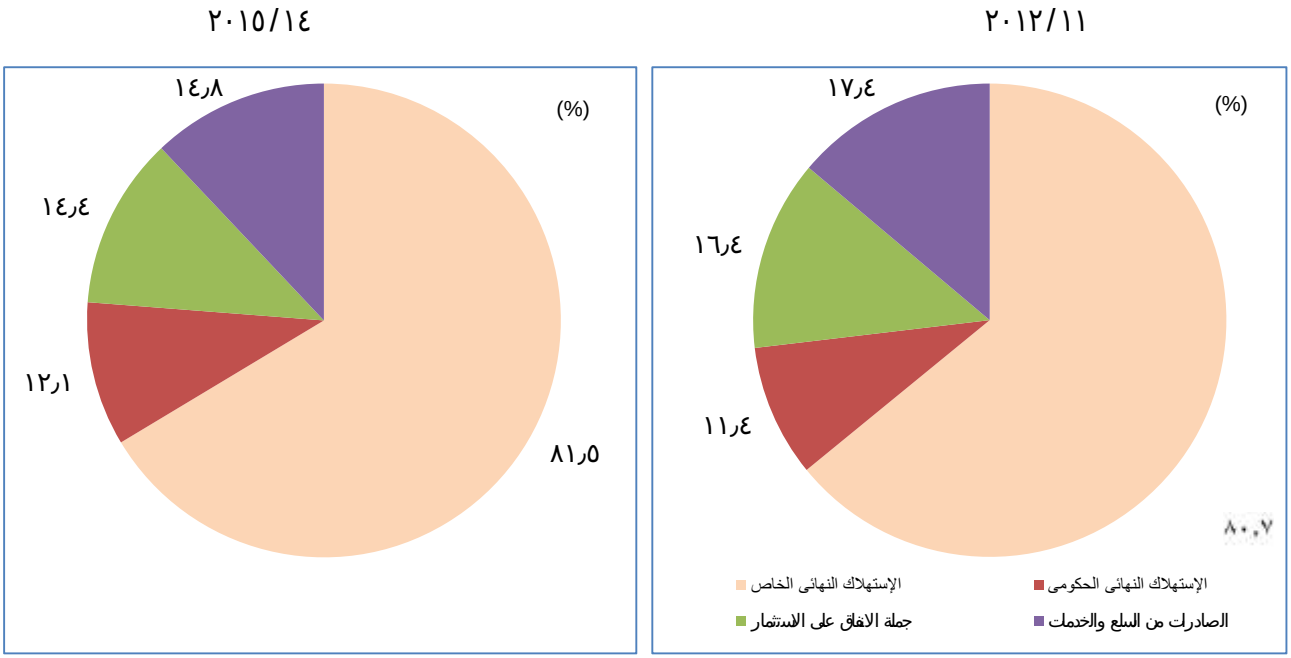

المصدر: وزارة التخطيط.

ومن المستهدف زيادة الانفاق الاستهلاكي النهائي ليقارب نحو ١,٦ تريليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها حوالي ٩,٥% مقارنة بسنة الأساس. ولا يزال الانفاق الاستهلاكي النهائي يمثل النسبة الغالبة من الاستخدامات ويسجل ٩٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ليظل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

ومن المستهدف أن يصل حجم الانفاق الاستثماري إلى ٢٤٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٢٥٨,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/٢٠١١ (بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١) وأن يبلغ معدل الاستثمار الحقيقي ١٤% في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبالأسعار الجارية. من المستهدف أن يزيد حجم الموارد بأكثر من الضعف ليصل إلى حوالي ٢,٩ تريليون جنيه بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١. ومن المنتظر أن يرتفع حجم الواردات من السلع والخدمات ليقارب نحو ٥٢٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٤٠٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٢/٢٠١١] جدول رقم (٢/٢)] .

جدول رقم (٢/٢)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري ٢٠١٢/١١ – ٢٠١٥/١٤

(بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية)

البيـــــــــــان	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢ مبدئي	٢٠١٤/١٣ متوقع	٢٠١٥/١٤ مستهدف
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٥٠٨,٥	١٦٧٧,٤	١٩٤٤,٤	٢٢٩٨,٢
صافي الضرائب غير المباشرة	٦٧	٧٥,٩	٨٩,٤	١٠٥,٨
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	١٥٧٥,٥	١٧٥٣,٣	٢٠٣٣,٨	٢٤٠٤
الواردات من السلع والخدمات	٤٠٧,٢	٤٣٢,٢	٤٤١,٣	٥٢٨,٨
مجموع الموارد	١٩٨٢,٧	٢١٨٥,٥	٢٤٧٥,١	٢٩٣٢,٨
الاستهلاك النهائي الخاص	١٢٧١	١٤٢٣,١	١٦٦٧,٦	١٩٥٥
الاستهلاك النهائي الحكومي	١٧٩	٢٠٤,٨	٢٤٢	٢٨٥
مجموع الاستهلاك النهائي	١٤٥٠	١٦٢٧,٩	١٩٠٩,٦	٢٢٤٠
الاستثمار الإجمالي(*)	٢٥٨,١	٢٤٨,٦	٢٦٦,٦	٣٣٦,٩
الصادرات من السلع والخدمات	٢٧٤,٦	٣٠٩	٢٩٨,٩	٣٥٥,٩
مجموع الاستخدامات	١٩٨٢,٧	٢١٨٥,٥	٢٤٧٥,١	٢٩٣٢,٨

(*) يشمل التغيّر في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط.

وفيما يتعلق بالاستخدامات، من المتوقع أن يتضاعف حجم الاستهلاك النهائي حتى يبلغ حوالي ٢,٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ١,٥ تريليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وتستهدف الخطة زيادة حجم الانفاق الاستثماري ليصل إلى ٣٣٦,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، وبالتالي ينتظر أن يرتفع معدل الاستثمار من ١٣,١% في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى يبلغ ١٤% عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ [شكل رقم (٢/٢)].

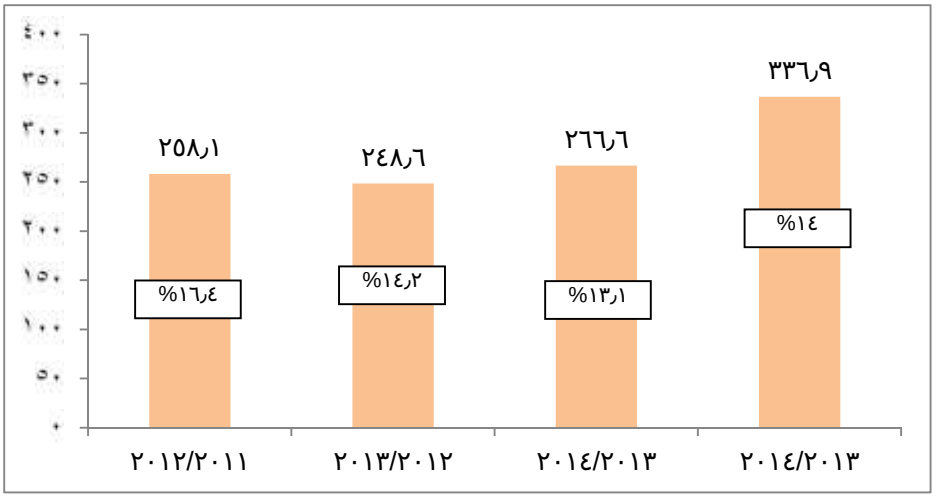

شكل رقم (٢/٢)
تطوّر جملة الانفاق على الاستثمار ومعدل الاستثمار خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٥/٢٠١٤
(بالأسعار الجارية)

المصدر: وزارة التخطيط.

ومن المستهدف زيادة معدل الادخار المحلي ليصل إلى ٦,٨% في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وبمقارنة معدلات الادخار مع معدلات الاستثمار المستهدفة، يُلاحظ أن فجوة الموارد المحلية تصل إلى ٧,٢% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٧% في عامي ٢٠١٣/١٢ و٢٠١٤/١٣ [شكل رقم (٣/٢)].

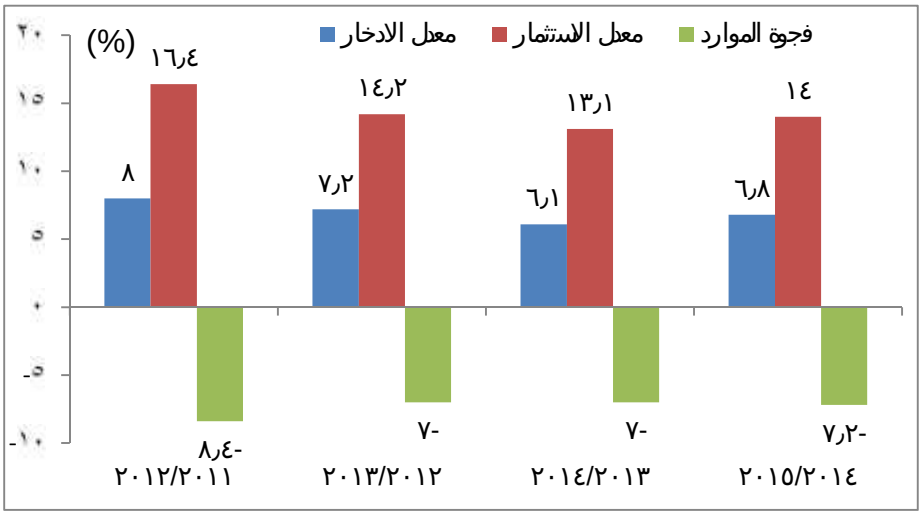

شكل رقم (٣/٢)
معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار وفجوة الموارد خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٢/٢٠١١

المصدر: وزارة التخطيط.

وتعكس هذه الفجوة عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الانفاق الاستثماري المستهدف. وتناظرها فجوة الموارد الخارجية الممثلة في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات مضافاً إليه صافي دخول العوامل من الخارج (منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي). وهي الفجوة التي يلزم تمويلها من الحساب الرأسمالي. وهو ما يتأكد من واقع تتبع حجم المستهدف من الصادرات من السلع والخدمات. حيث من المستهدف أن يصل حجم الصادرات من السلع والخدمات خلال سنوات الخطة إلى ٢٥١ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بالأسعار الثابتة. إلا أن أهميتها النسبية لن تتعد ١٤,٨% كنسبة من الناتج مقابل ٢٢,٨% للواردات من السلع والخدمات [شكل رقم (٤/٢)].

شكل رقم (٤/٢)
تطوّر حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات والفجوة بينهما خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٢/٢٠١١

بالأسعار الجارية

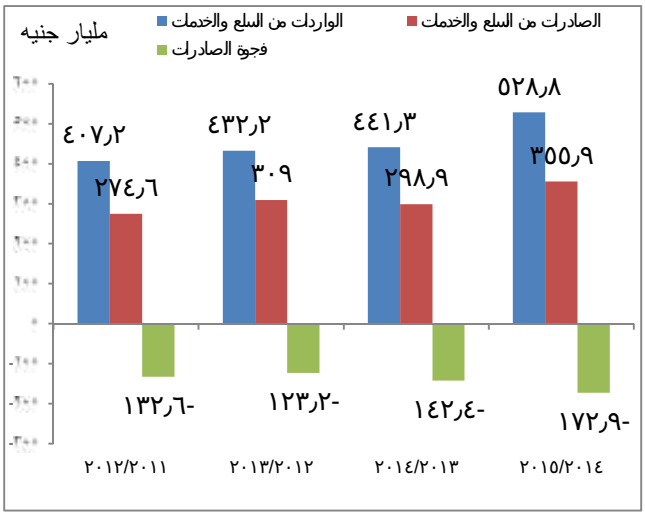

بالأسعار الثابتة

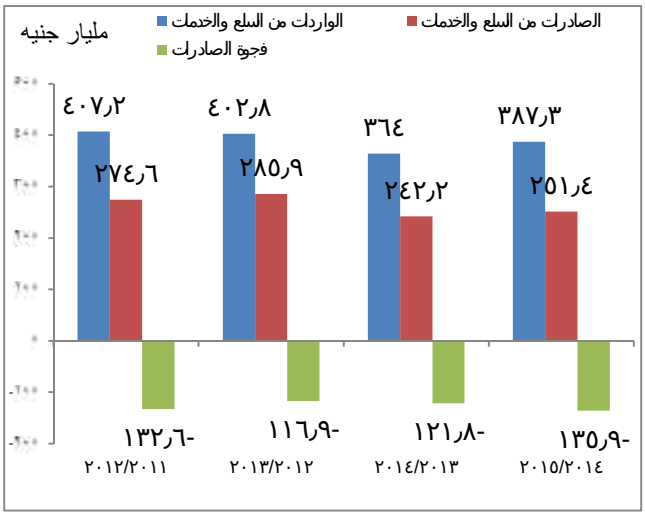

المصدر: وزارة التخطيط.

ومن المتوقع أن تزداد معدلات النمو السنوية للواردات من ١,١% في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة ما يشهده الاقتصاد المصري من تباطؤ في النمو الاقتصادي بسبب الاضطرابات الداخلية لتصل إلى ٦,٤% عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لتواكب ما تتطلبه الانطلاقة الاقتصادية المتوقعة من ارتفاع حجم الاستثمار وتزايد الطلب على السلع الوسيطة والاستثمارية. ومن المتوقع أن تحقق الصادرات من السلع والخدمات معدل نمو يصل إلي

حـوالي ٣,٨% عـام ٢٠١٥/٢٠١٤، ومـن ثمّ سـتزداد الفجـوة بـين الصـادرات والـواردات مـن السـلع والخـدمات إلى نـحو ٢,٦%.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي:

كما يُنتظر أن يرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ١,٦ تريليون جنيه في عام ٢٠١٢/٢٠١١ حتى يصل إلى حوالي ٢,٤ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ [شكل رقم (٥/٢)].

شكل رقم (٥/٢)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٤

(بالأسعار الجارية)

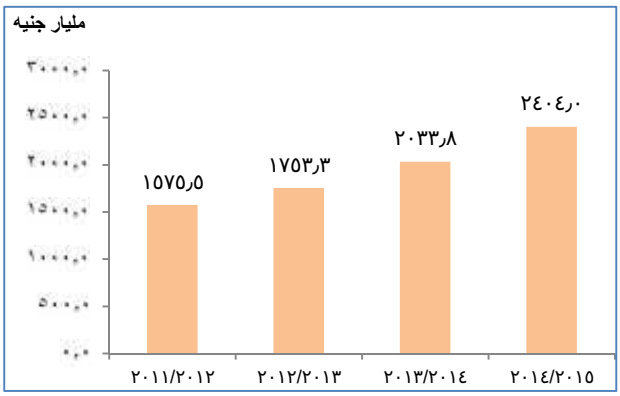

(بالأسعار الثابتة)

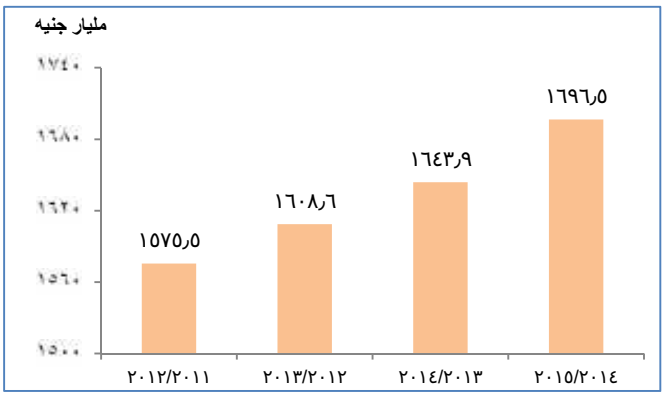

المصدر: وزارة التخطيط.

بينما يَستهدف أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١,٧ تريليون جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وبإضافة صافي العوائد من الخارج، فإن الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة سيرتفع ليصل إلى ١,٨ تريليون جنيه في ذات العام [شكل رقم (٦/٢)].

شكل رقم (٦/٢)

تطوّر الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٢/١١ -٢٠١٥/١٤

بالأسعار الجارية

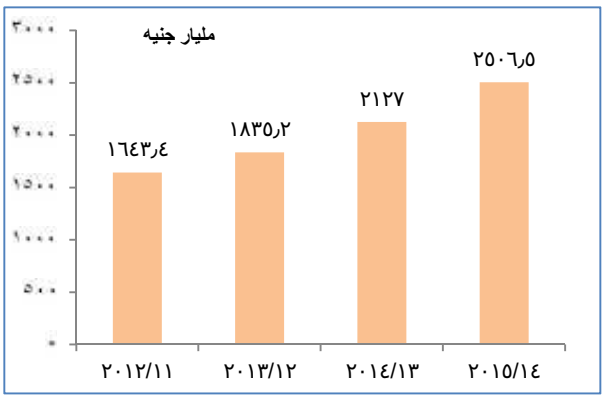

بالاسعار الثابتة

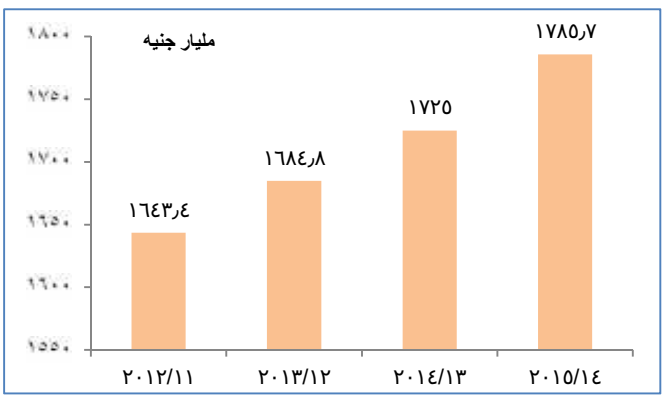

المصدر: وزارة التخطيط.

ومن المستهدف رفع معدل النمو الاقتصادى من ٢,١% في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ليصل إلى ٣,٢% في ٢٠١٥/٢٠١٤. مع ضرورة مراعاة أن الوصول لهذا الهدف مرهوناً بتحقق الاستقرار السياسي وبالأخص في ظل ما يعانيه الاقتصاد المحلي من اختلالات داخلية (ارتفاع حجم الدين العام والعجز الحاد في الموازنة العامة للدولة) وخارجية (نقص صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة). هذا بالإضافة إلى ضرورة استعادة الثقة في الاقتصاد

المحلي ومناخ الأعمال، وحل مشكلة المصانع المغلقة واسترجاع قدرتها الانتاجية هذا بالإضافة إلى التدفقات المالية من الشركاء العرب من دول الخليج العربي والتي من المنتظر أن تغطى نسبة كبيرة من القصور في فجوة التمويل [شكل رقم (٧/٢)].

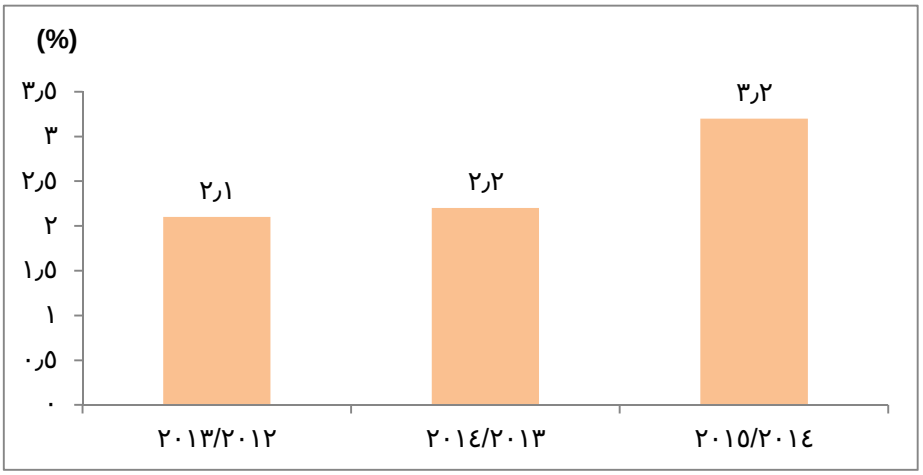

شكل رقم (٧/٢)
تطوّر معدل النمو الاقتصادي
خلال
٢٠١٣/٢٠١٢ -٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط.

وبالمقارنة بالتطوّرات العالمية. انخفض معدل **النمو الاقتصادي العالمي** بشكل طفيف ليبلغ ٣% عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٣,٢% عام ٢٠١٢. وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٤ ليبلغ ٣,٦% تقريباً، ثم يصل إلى ٣,٩% عام ٢٠١٥. وتأتي التوقعات المتفائلة مدفوعة بنمو الاقتصادات المتقدمة. والتي من المتوقع أن تسّرع من وتيرتها في عام ٢٠١٤ بنحو ٠,٩ نقطة مئوية أكثر مما كانت عليه عام ٢٠١٣. والاقتصادات الناشئةالتي من المتوقع أن تحقق معدلات نمو في حدود ٤,٩% و ٥,٣% في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي. ويقود هذا الارتفاع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من المتوقع أن تحقق معدلاً للنمو الاقتصادي بها قدره ٢,٨ % عام ٢٠١٤، و٣% عام ٢٠١٥. أما في منطقة اليورو. فمن المتوقع أن يستمر تراجع معدل النمو بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف لدول المنطقة.

وفيما يتعلق بمصادر النمو الاقتصادي من المستهدف أن تتحول مساهمة الانفاق الاستثماري إلى مساهمة موجبة في معدل النمو الاقتصادي لتصل إلى ١,٤ نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل مساهمة سالبة قدرها -٠,٧٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤/٢٠١٣. ومن المنتظر أن يظل الانفاق الاستهلاكي هو المساهم الأكبر في معدل النمو الاقتصادي في حين يستمر التغير في الصادرات يساهم بشكل سلبي في معدل النمو الاقتصادي مما يعكس الزيادة المتوقعة في عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ [شكل رقم (٨/٢)].

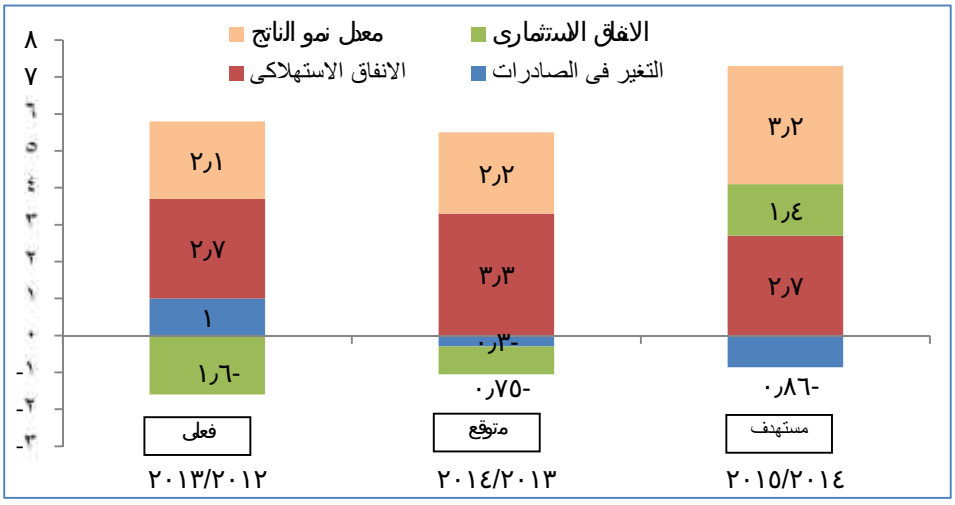

شكل رقم (٨/٢)
مصادر النمو
خلال الفترة
٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر: وزارة التخطيط.

وفيما يتعلق بمعدلات النمو القطاعية المستهدفة، فمن المنتظر أن تسجل ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وبالأخص قطاع التشييد والبناء (٦,٣%) ليعاود هذا النشاط ديناميكيته بعد فترة من الركود ثم قطاع الاتصالات والمعلومات (٥,٤%) وبالأخص بعد الرخصة الجديدة لشركة التليفون المحمول المتوقع طرحها، يليه قطاع المرافق العامة (المياه والصرف الصحي والكهرباء) (٤,٨%) بفضل الحزم التحفيزية التي أطلقتها الحكومة المصرية وما ارتبط بها من ضخ لاستثمارات ضخمة في هذا القطاع .

ومن المنتظر أن ترتفع الاستثمارات في مجالات الكهرباء ليصبح قطاع الطاقة مجالاً جاذباً للاستثمار في مصر لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وتنويع المصادر البديلة للطاقة.

ومن المستهدف أن يحقق قطاع الأنشطة العقارية معدل نمو قدره ٤,٤%. كما يُتوقع أن ينجح قطاع السياحة في تحقيق معدل نمو موجب ومرتفع نسبياً يصل إلى ٤%، في مقابل معدل نمو سالب قدره -٤,٢% في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وذلك نظراً للانطلاقة المتوقعة في قطاع السياحة مع التحسّن التدريجي للوضع الأمني.

هذا بالإضافة إلى تحول قطاع الاستخراجات من تحقيق معدلات نمو سالبة بلغت نحو -٢,٧% في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى الارتفاع مرة أخرى ليسجل ١,٣%، حيث أن استعادة الثقة في مناخ الأعمال سيشجع المستثمرين الأجانب على ضخ مزيد من الاستثمارات في النشاط الاستخراجي وبالأخص مع قيام الحكومة بتسديد مستحقات الشريك الأجنبي [شكل رقم (٩/٢)].

ومن المخطط أن يزيد الوزن النسبي لمساهمة الصناعات التحويلية من النمو الاقتصادي ليستحوذ على النسبة الأكبر بنحو ١٦,١% يليه قطاع الزراعة بنسبة ١٤,٦% ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٢,٣%، ثم قطاع الحكومة العامة بنسبة ١٠,٢% ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩,٤% [شكل رقم (١٠/٢)].

شكل رقم (٩/٢)

معدلات النمو القطاعية المستهدفة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٣

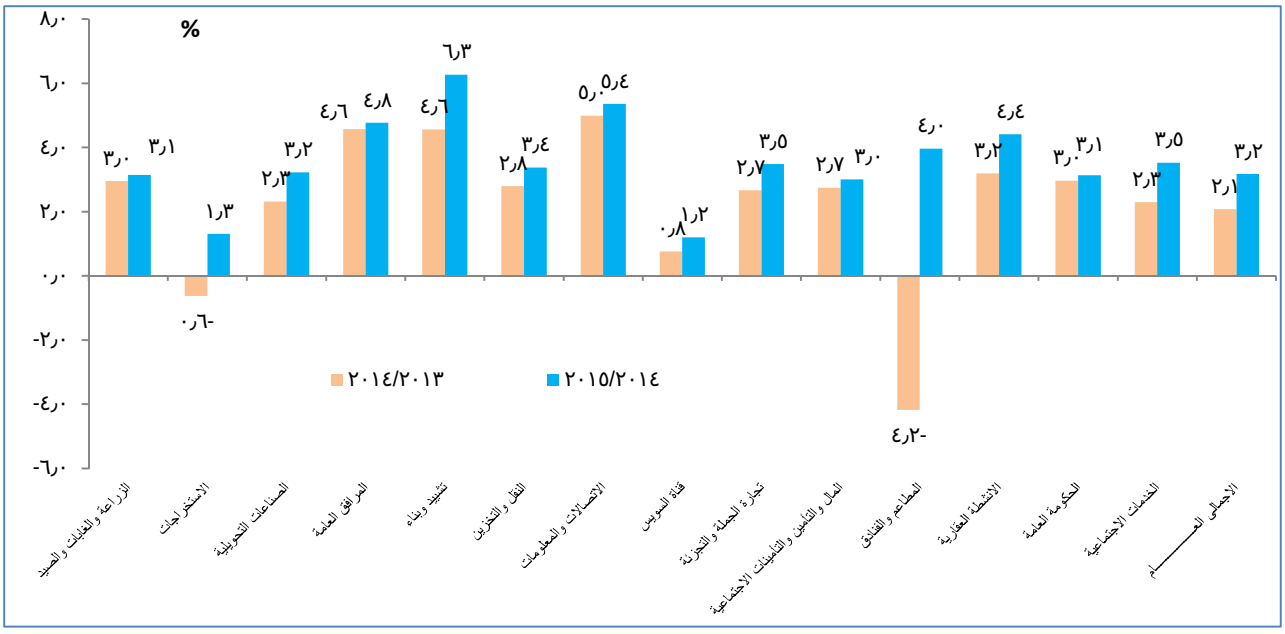

المصدر: وزارة التخطيط.

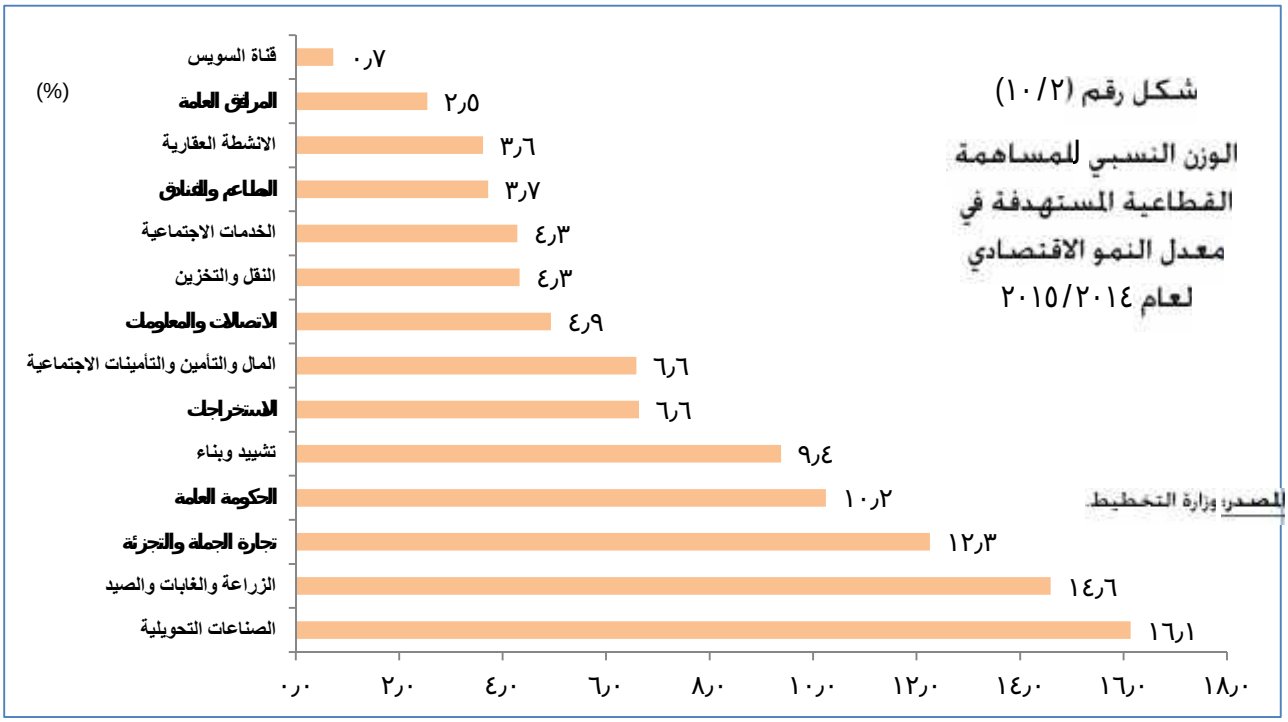

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

ومن المستهدف أن تصل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى ٦٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، أما عن أهم القطاعات التي يستحوذ عليها القطاع العام فيشمل نشاط الاستخراجات بنسبة (٣٢,٩%)، يليه نشاط الحكومة العامة (٢٧,٧%) ثم قطاع المال والتأمين والتأمينات الاجتماعية (١٥,٣%)، بينما يتركز نشاط القطاع الخاص في قطاعات: الزراعة (٢٣%) والصناعة التحويلية (٢١,٦%) وتجارة الجملة التجزئة (١٧,٦%) والتشييد والبناء (٧,٤%) [شكل رقم (٢/ ١١)].

شكل رقم (٢/ ١١)

هيكل الناتج المتوقع للقطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٤/٢٠١٥

ا. قطاع عام

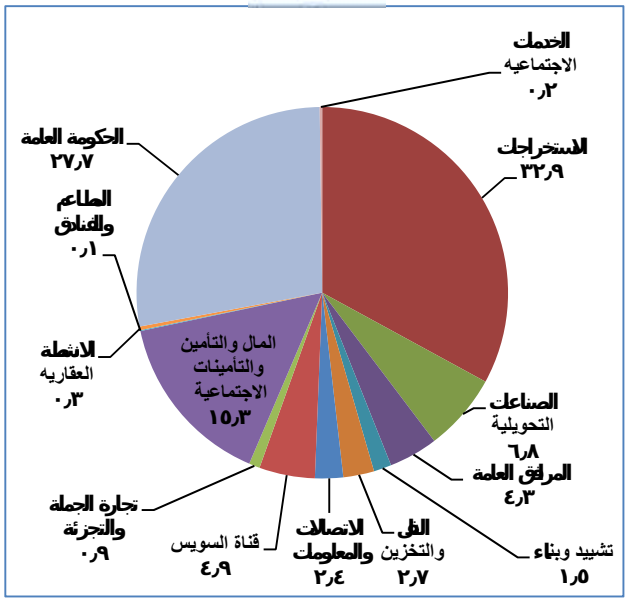

ب. قطاع خاص

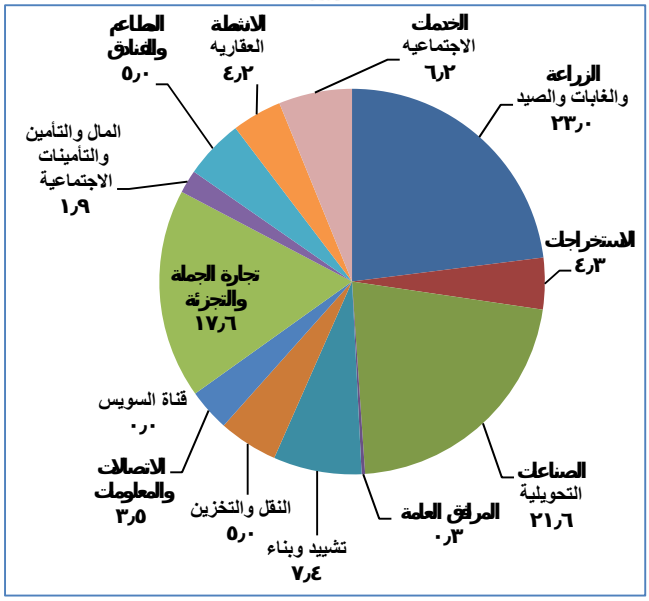

المصدر: وزارة التخطيط.

٢/٢ الاستثمـــــارات

تستهدف الخطة زيادة حجم الاستثمارات الكلية بشقيها العامة والخاصة. كما تتضمن العمل على تعديل توزيعها القطاعي بالإضافة إلى هيكل تمويل الاستثمارات العامة.

- **الاستثمارات الكلية:** تتوقع خطة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ تحقيق استثمارات تبلغ ٣٣٦,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل نحو ٢٤٦,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ [شكل رقم (١٢/٢)].

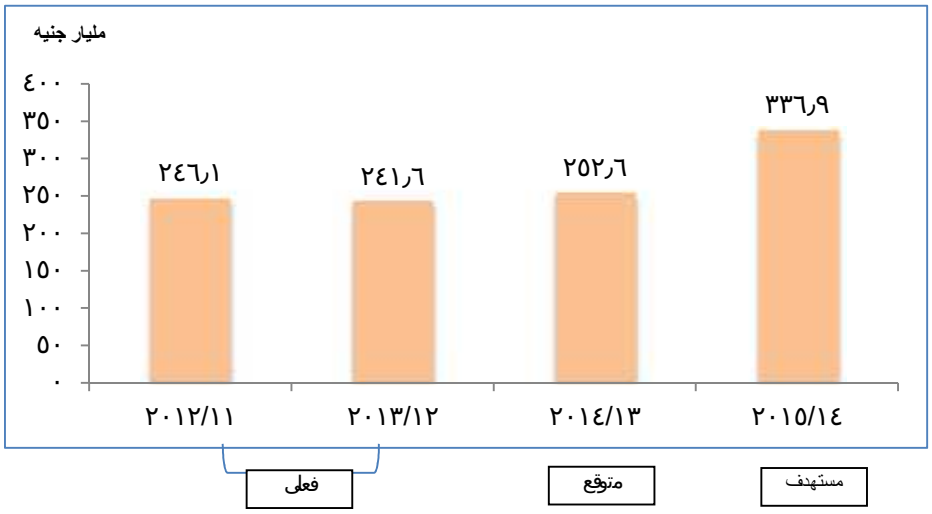

شكل رقم (١٢/٢)
تطور الاستثمارات الكلية(*)
المتوقعة خلال الفترة
(٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٢/١١)

(*) لا يشمل التغيّر في المخزون.
المصدر: وزارة التخطيط

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المستهدفة، يستحوذ كل من قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية على نحو ٣٠% من الإجمالي. ويليه قطاعي الخدمات الاجتماعية والبناء والتشييد والأنشطة العقارية بما يقارب ١٣,٨% و١٣,٣% على الترتيب [شكل رقم (١٣/٢)].

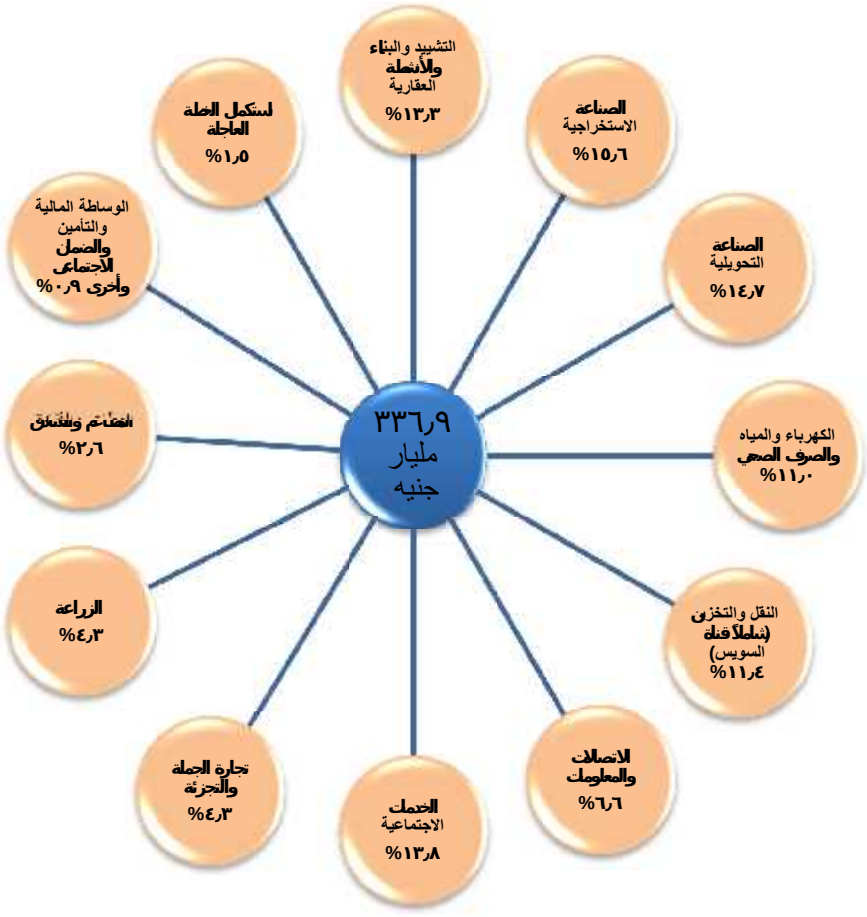

شكل رقم (١٣/٢)
الهيكل القطاعي
للاستثمارات الكلية
بخطة عام٢٠١٤/ ٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط

وبالنظر إلى نمط هيكل الاستثمارات الكلية، يتضح أن الأنشطة السلعية تستحوذ على حوالي ٤٤,٩% من الإجمالي، بينما تمثل أنشطة الخدمات الانتاجية ٢٥,٤% من إجمالي الاستثمارات الكلية، وبلغت نسبة أنشطة الخدمات الاجتماعية حوالي ٢٩,٧% [شكل رقم (١٤/٢)].

شكل رقم (١٤/٢)

هيكل توزيع الاستثمارات بين المجموعات القطاعية الثلاث(*) في خطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥

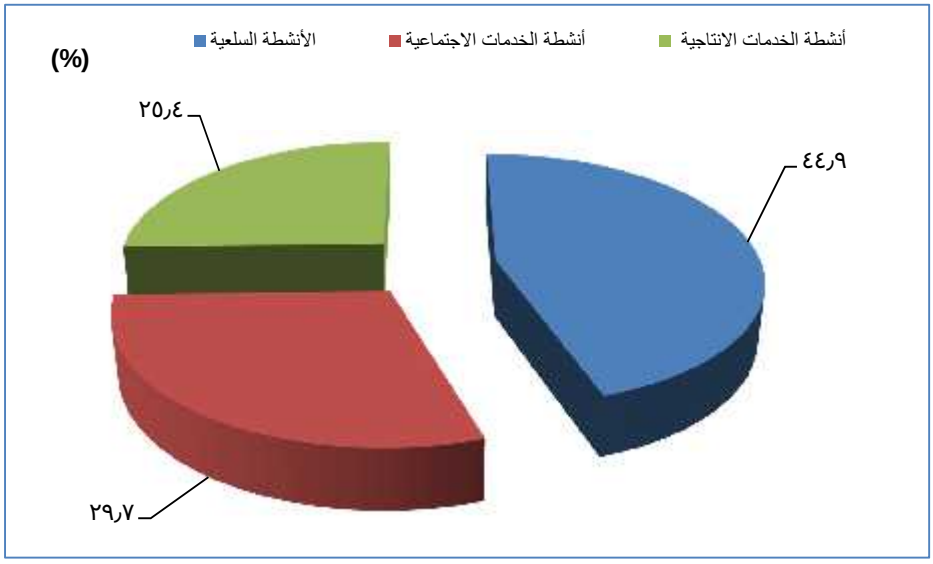

المصدر: وزارة التخطيط

(*) تشمل الأنشطة السلعية قطاعات الزراعة والري والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه والتشييد والبناء

وتشمل أنشطة الخدمات الإنتاجية قطاعات النقل والتخزين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقناة السويس وتجارة الجملة والتجزئة والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي والسياحة

وتشمل أنشطة الخدمات الاجتماعية قطاعات الأنشطة العقارية والصرف الصحي وخدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية والموازنات الخاصة والاحتياطيات العامة وتعويضات فروق اسعار ومستحقات المقاولين

وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الكلية بين الجهات العامة وقطاع الأعمال الخاص، وتوزيع الاستثمارات العامة بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات القابضة النوعية، سوف يتم تخصيص استثمارات حكومية قدرها ٦٧,٢ مليار جنية لتبلغ نسبتها نحو ٢٠% من إجمالي الاستثمارات الكلية، تمول الخزانة العامة منها نحو ٥٠ مليار جنيه (تمثل أكثر من ٧٤%) وينفذها كل من الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية. ومن المستهدف أن تستثمر الهيئات الاقتصادية حوالي ١٨,٢ مليار جنيه (أى ٥,٤% من الإجمالي)، بينما يتوقع أن تضطلع الشركات العامة بتنفيذ استثمارات قدرها حوالي ٤٥,٥ مليار جنيه بما يمثل نحو ١٣,٥% من الإجمالي. أما القطاع الخاص فمن المنتظر أن يسهم بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية، وفى حدود ما يقرب من ٢٠٦ مليار جنيه بنسبة ٦١,١% من إجمالي الاستثمارات [شكل رقم (١٥/٢)].

شكل رقم (١٥/٢)

هيكل الاستثمارات الكلية المستهدفة بحسب جهات الإسناد لعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥

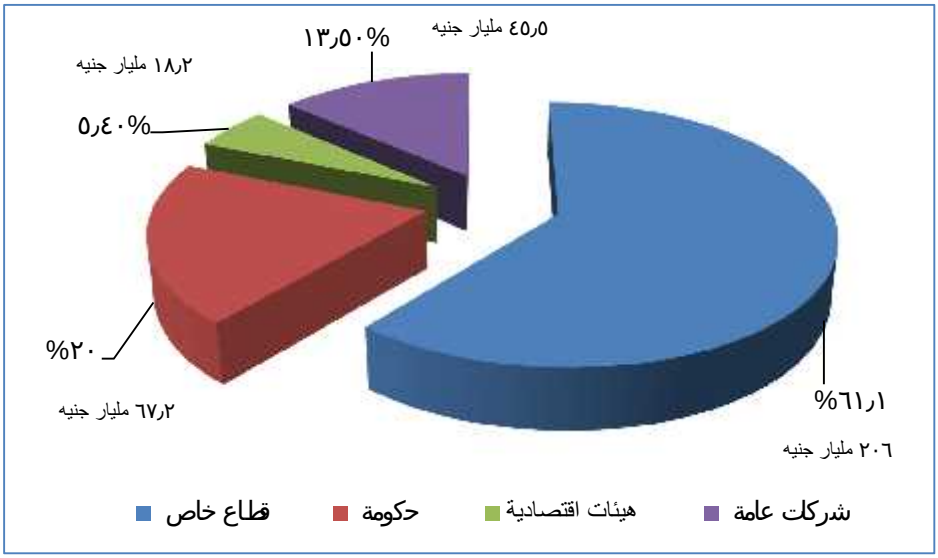

المصدر: وزارة التخطيط

أولاً: الاستثمارات العامة:

من المستهدف أن يصل إجمالي الاستثمارات العامة إلى نحو ١٣٠,٩ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بما يمثل حوالي ٥,٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [شكل رقم (١٦/٢)].

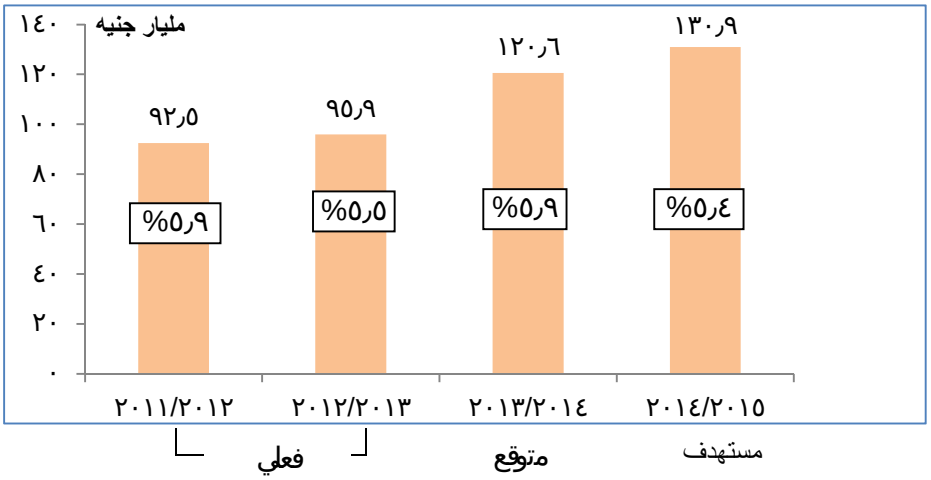

شكل رقم (١٦/٢)
تطوّر الاستثمارات العامة ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

المصدر: وزارة التخطيط

ويشير هيكل توزيع الاستثمارات العامة إلى استئثار الجهاز الحكومي بالنصيب الأكبر من الإجمالي، بنحو ٥١,٣% مقابل ٣٤,٨% للشركات العامة وحوالي ١٣,٩% للهيئات الاقتصادية [شكل رقم (١٧/٢)].

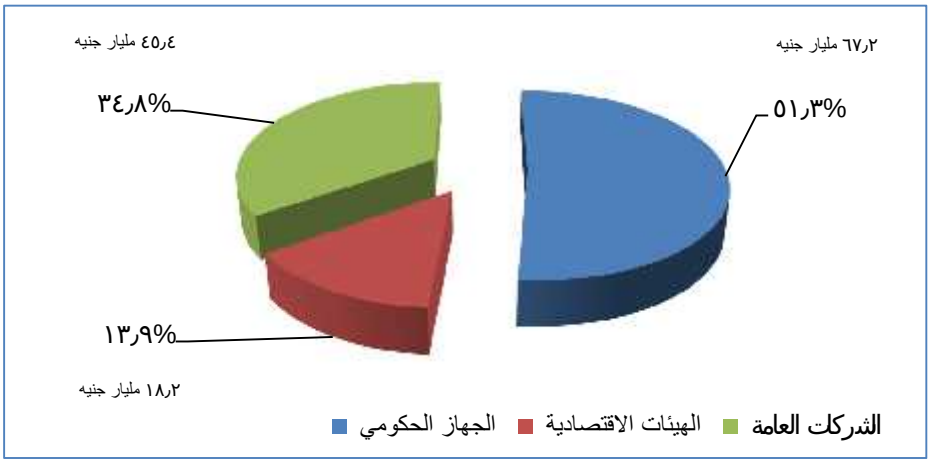

شكل رقم (١٧/٢)
هيكل توزيع الاستثمارات العامة بين المجموعات القطاعية الثلاثة في خطة ٢٠١٤/ ٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط

الجهاز الحكومي:

من المستهدف أن تصل الاستثمارات الحكومية إلى نحو ٦٧,٢ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤،[شكل رقم (١٨/٢)]. بما يمثل ٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

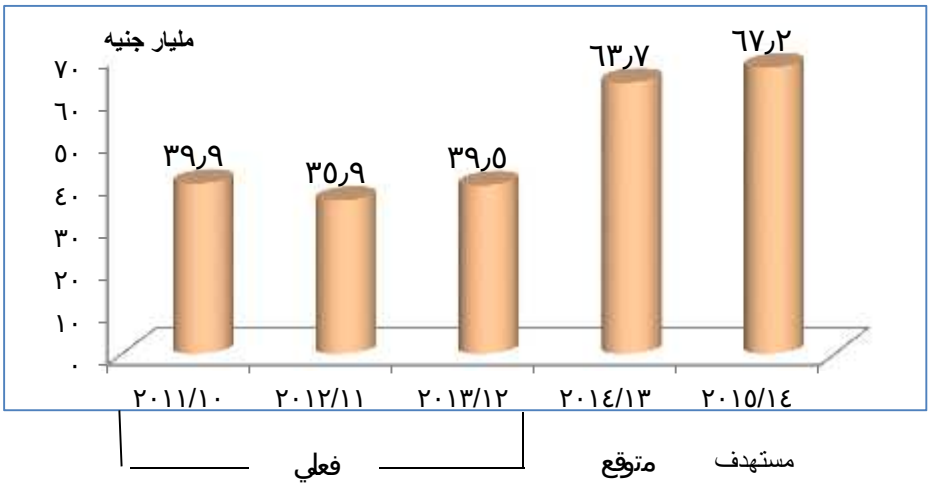

شكل رقم (١٨/٢)
تطوّر الاستثمارات الحكومية خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠١١/١٠)

المصدر: وزارة التخطيط

وتستحوذ مشروعات التنمية البشرية والبنية الأساسية على النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية، بنسبة تقترب من ٧٢% من الإجمالي، وعلى رأسها تلك الموجهة إلى قطاعات الاسكان والمرافق العامة. [شكل رقم (١٩/٢)] .

شكل رقم (١٩/٢)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية بخطة عام ٢٠١٥/١٤

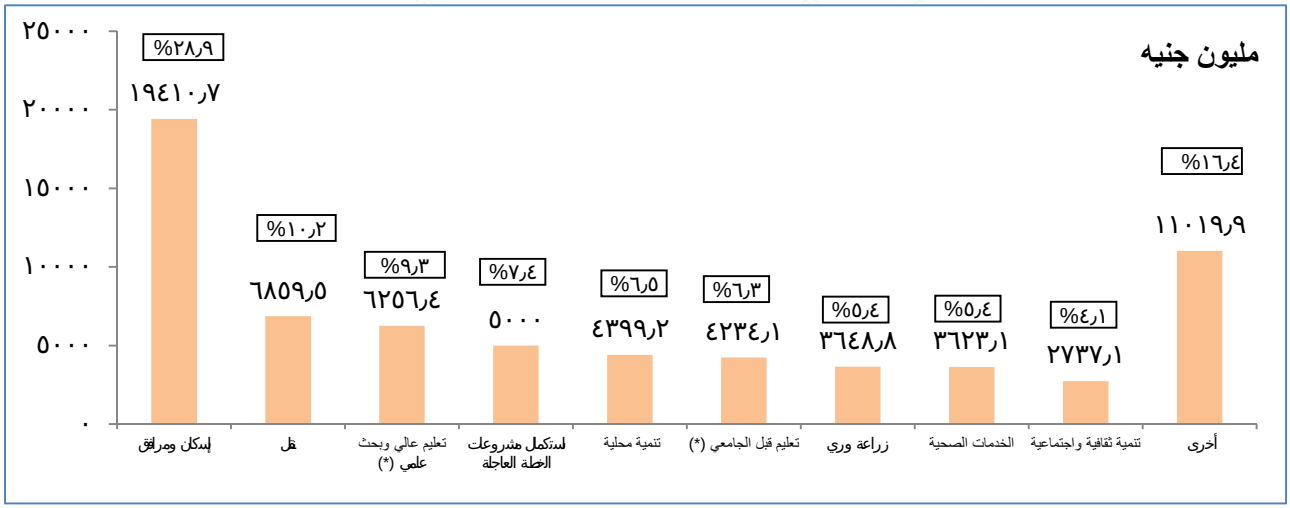

المصدر: وزارة التخطيط

(*) شاملاً الأزهر الشريف

ومن المستهدف أن يقوم الجهاز الإداري بتنفيذ النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية، ليحصل على نحو ٤٩,٥% منها، بينما يخص الهيئات الخدمية نحو ٤٠% من الإجمالي والإدارة المحلية بنسبة ١٠,٥% [شكل رقم (٢٠/٢)].

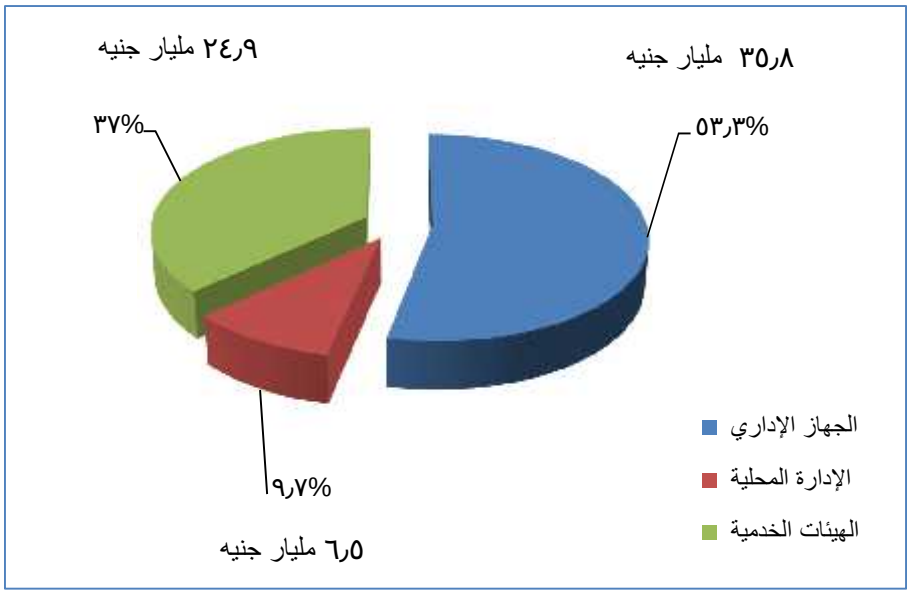

شكل رقم (٢٠/٢)

استثمارات الجهاز الحكومي

حسب الجهات

بخطة عام ١٤/ ٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط

وفيما يتعلق بهيكل تمويل الاستثمارات الحكومية، يتبين أن الخزانة العامة للدولة سوف تمول حوالي ٥٠ مليار جنيه بنسبة ٧٤,٤%. ومن المستهدف أن يتم تمويل الباقي من خلال المنح والتمويل الذاتي والقروض ومشاركة القطاع الخاص [شكل رقم (٢١/٢)].

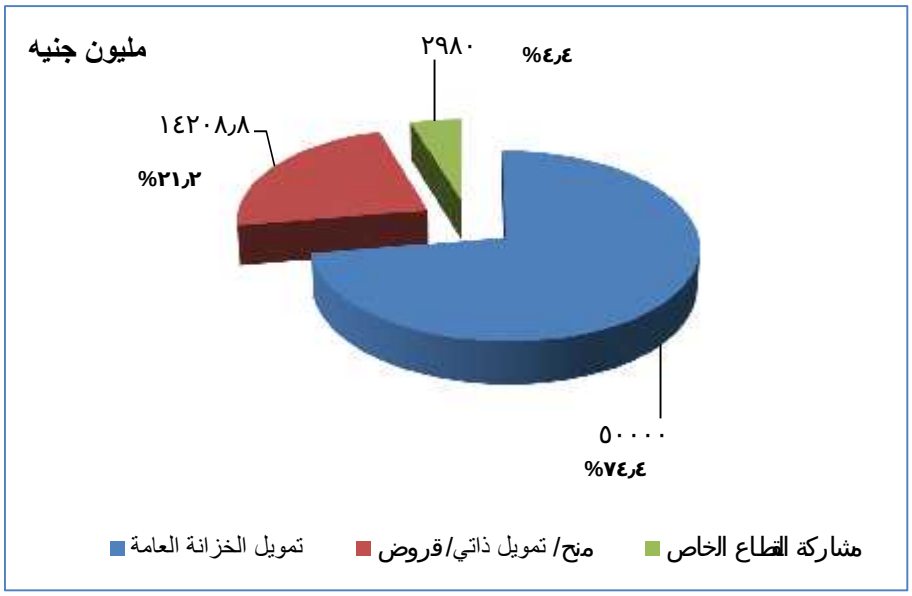

شكل رقم (٢/٢١)

هيكل تمويل الاستثمارات الحكومية

خطة عام ١٤/ ٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط

الهيئات الاقتصادية:

من المستهدف أن تحقق الهيئات الاقتصادية استثمارات بنحو ١٨,٢ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، يستأثر قطاع النقل (مضافاً إليه قناة السويس) بنحو نصف هذه الاستثمارات، يليه قطاع المرافق العامة بحوالي ٢٠% من هذه الاستثمارات، ثم قطاعات الزراعة والاتصالات والمعلومات وأخيراً الخدمات الاجتماعية [شكل رقم (٢/٢٢)].

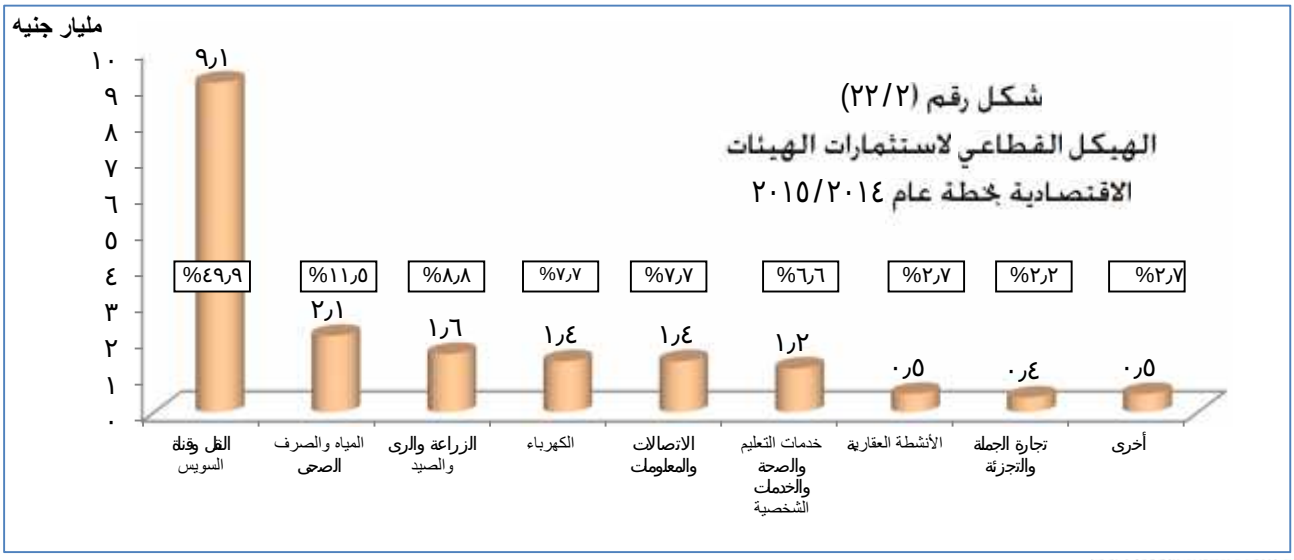

شكل رقم (٢/٢٢)

الهيكل القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط

وتعتمد الهيئات الاقتصادية بشكل أساسي على الموارد الذاتية والمنح والمعونات والقروض في تمويل استثماراتها المستهدفة، حيث تمثل هذه المصادر نحو ٦٨% من إجمالي مصادر التمويل. ومن المستهدف أن يسهم بنك الاستثمار القومي بحوالي ٢,٥ مليار جنيه بنسبة ١٤% من الهيكل التمويلي. وتشكل المصادر التمويلية الأخرى حوالي ١٨% [شكل رقم (٢/٢٣)].

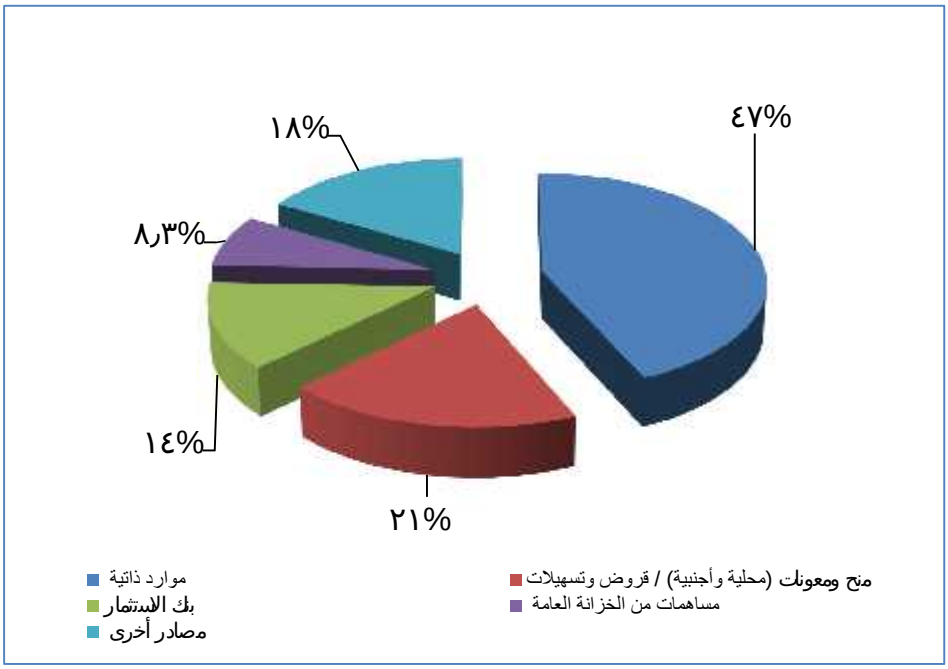

شكل رقم (٢٣/٢)
هيكل تمويل
الهيئات الاقتصادية
خطة ١٤/ ٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط

وفيما يتعلق بتمويل استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات الخاضعة للقانون ١٩٨٣/٩٧، فسوف تسهم الخزانة العامة جنباً إلى جنب مع بنك الاستثمار القومي بتمويل نحو ٥٧% منها، والباقى من مصادر التمويل الذاتي والمنح والقروض [شكل رقم (٢٤/٢)].

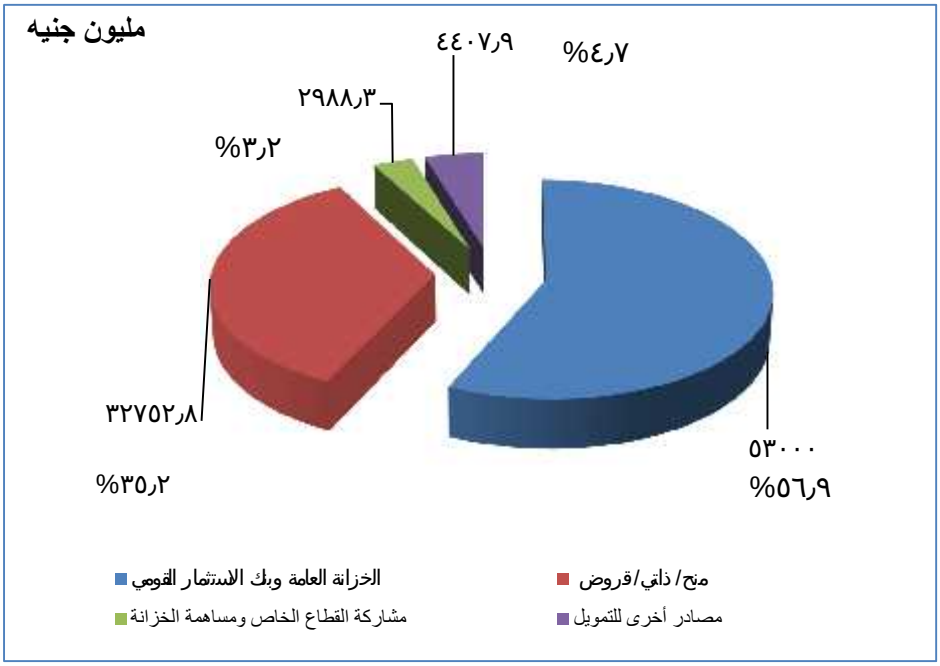

شكل رقم (٢٤/٢)
هيكل تمويل استثمارات الجهاز
الحكومي والهيئات الاقتصادية
والوحدات الخاضعة للقانون
١٩٨٣/٩٧
خطة عام ٢٠١٥/١٤

المصدر: وزارة التخطيط

الشركات العامة الخاضعة لقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣

تقدّر استثمارات هذه الشركات بحوالي ٧,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، يستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على النصيب الأكبر منها ليصل إلى نحو ٣٦,٤% منها باستثمارات قدرها حوالي ٢,٨ مليار جنيه. يليه قطاع الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى بنسبة ١٩,٥% وباستثمارات تبلغ نحو ١,٥ مليار جنيه. ثم قطاع الاستخراجات (١٥,٦%) باستثمارات حوالي ١,٢ مليار جنيه. بينما حصل كل من قطاع النقل والتخزين والكهرباء على حوالي ٩% و٧,٨% على الترتيب من إجمالي استثمارات هذه الشركات.

الشركات العامة الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١:

من المستهدف أن يصل إجمالي الاستثمارات بنحو ٨,٢ مليار جنيه. تستأثر الصناعات التحويلية على نحو ٧٢,٧% من هذه الاستثمارات بما يقدر بحوالي ٦ مليار جنيه. بينما تبلغ قيمة استثمارات قطاع النقل والتخزين حوالي ٩٠٠ مليون جنيه بنسبة ١١%. وتبلغ استثمارات قطاع السياحة حوالي ٦١٧ مليون جنيه بنسبة ٧,٦%.

الشركات القابضة النوعية:

تقدر الاستثمارات المستهدفة الخاصة بالشركات القابضة النوعية بحوالي ٢٩,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. بنسبة تقترب من نحو ٨,٨% من إجمالي الاستثمارات الكلية ونحو ٦٥% من إجمالي استثمارات الشركات العامة. ويستحوذ قطاع الكهرباء على نحو ٢٢,٣ مليار جنيه (٧٥,٣%) ثم يليه قطاع النقل والتخزين ليحصل على نحو ٥,١ مليار جنيه بنسبة ١٧,٢%.

ثانياً: استثمارات القطاع الخاص:

من المستهدف أن يصل حجم استثمارات القطاع الخاص إلى ٢٠٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. ويستحوذ قطاعا الاستخراجات والصناعات التحويلية على حوالي ٤٣,٣% منها (٢٣,٩% و١٩,٤% على التوالي). ويليهما الأنشطة العقارية (١٤,٨%) ثم الاتصالات والمعلومات (٩,٧%)، [جدول رقم (٣/٢)].

جدول رقم (٣/٢)

التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص

القطاعات	مليار جنيه	%
الاستخراجات	٤٩,٣	٢٣,٩
الصناعات التحويلية	٤٠	١٩,٤
الأنشطة العقارية	٣٠,٤	١٤,٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٠	٩,٧
الخدمات الاجتماعية	١٦,٩	٨,٢
تجارة الجملة والتجزئة	١٤	٦,٨
النقل والتخزين	١٣,٦	٦,٦
الزراعة والرى والصيد	٩,٣	٤,٥
المطاعم والفنادق	٨	٣,٩
التشييد والبناء	٣	١,٥
الكهرباء	١,٥	٠,٧
الإجمالي العام	٢٠٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط

ومن الجدير بالذكر، أن مصر قد شهدت تراجعاً في مؤشر أداء الأعمال وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولى ٢٠١٤. وقد وصل ترتيب مصر إلى المرتبة ١٢٨ (من بين ١٨٩ دولة)، مقابل المرتبة ١٢٧ في عام ٢٠١٣. ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المتعلقة ببدء المشروع واستخراج تراخيص البناء والقدرة على الحصول على الائتمان وتسوية حالات التعثر. ولهذا قامت الحكومة بإجراء العديد من الإصلاحات لتحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال. ومن أهمها ما يلي:

١- **في مجال تأسيس الشركات:**

- تخفيض رسوم إصدار الشهادات البنكية للشركات ذات المسئولية المحدودة. وهو ما يؤدى إلى تقليل تكلفة التأسيس.
- عمل بريد إلكتروني موحد بين الهيئة والبنوك المصرية من خلال البنك المركزي بحيث يتم من خلاله إرسال الشهادة البنكية للهيئة.
- إصدار نسخة واحدة مجانية من صحيفة الاستثمار للشركات والمنشآت بدلاً من ١٠ نسخ وهو ما يؤدى إلى تخفيض تكلفة تأسيس الشركات.
- إنهاء إجراءات إصدار البطاقة الضريبية نيابة عن المستثمر من خلال مسئول الملف دون تعامل المستثمر مع مكتب الضرائب الموجود بمجمع خدمات الاستثمار وهو ما يؤدى إلى تقليل عدد الإجراءات.

٢- **مؤشر تسجيل الملكية:**

- صدر المنشور الفني رقم (١) بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ من مصلحة الشهر العقاري بوزارة العدل، الذي يقضى بأن المساحة التي رفعتها هيئة المساحة من قبل لا يتم رفعها مرة أخرى.

٣- **مؤشر سداد الضرائب:**

- إصدار تعليمات إدارية من مصلحة الضرائب بحيث لا يلتزم الممولون بإعادة إيصال السداد الصادر عن البنك لمأمورية الضرائب.

٤- **في مجال حماية المستثمر:**

- تم إصدار قواعد جديدة للقيد بالبورصة والصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، مما أدي إلي زيادة حماية حقوق صغار حملة الأسهم.

اجراءات أخرى:

- إلغاء شرط الحصول على الموافقة المبدئية للمشروعات الصناعية من هيئة التنمية الصناعية.
- إصدار شهادات استيراد وتصدير مدتها ٣-٥ سنوات. وذلك للشركات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار. بدلاً من اعتماد الفاتورة في كل مرة بالنسبة للاستيراد. وبدلاً من إصدارها سنوياً بالنسبة للصادرات.
- إنشاء مركز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مركز بداية). وإنشاء صندوق لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومركز عيادات الأعمال المتخصصة في تقديم الخدمات القانونية والاستشارية الفنية مجاناً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بدء مشروع التأسيس الإلكتروني للشركات.
- العمل على تسوية نزاعات الاستثمار على نحو يضمن الحفاظ على المال العام. ويحقق التوازن التعاقدي بين الدولة والمستثمر. وإجازة التصالح مع المستثمر. وتشكيل لجنة لتسوية المنازعات التي تنشأ عن العقود المبرمة بين المستثمر وبين الدولة.

مصفوفة تمويل الاستثمارات:

تشير مصفوفة تمويل الاستثمار المبينة بالجدول رقم (٤/٢) إلى المدخرات المستهدفة لكل قطاع تنظيمى وأوجه التمويل خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وتشير المصفوفة إلى أن مدخرات القطاع العائلى تقدر بنحو ٤٦٢ مليار جنيه منها نحو ٥١ مليار جنيه لتمويل الاستثمارات المباشرة للقطاع ذاته بنسبة ١١% تقريباً من

إجمالي مدخراته. ومنها نحو ٢٢٨ مليار جنيه لتمويل عجز الموازنة العامة – من خلال أذون وسندات الخزانة بما يزيد على ٤٩% من جملة المدخرات العائلية. والباقى يوجه لتمويل الاستثمارات الأخرى بنسبة ٤٠%.

جدول رقم (٤/٢)

مصفوفة تمويل الاستثمار لخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

البيان (بالمليار جنيه)	قطاع خاص		قطاع عام			صافي	الادخار
	عائلى	أعمال خاص	شركات عامة	هيئات اقتصادية	حكومة عامة	الإقراض	
القطاع العائلى	٥٠,٨	٨٧,٧	٢٨,٧	٩,٩	٢٨٤,٥	٤١٠,٨	٤٦١,٦
الأعمال الخاص		٦٧,٥					٦٧,٥
الاعمال العام			١٦,٨				١٦,٨
هيئات اقتصادية				٨,٣			٨,٣
الحكومة العامة					٢٢٨,٣-		٢٢٨,٣-
العالم الخارجى					١١,٠	١١,٠	١١,٠
صافي الاقتراض		٨٧,٧	٢٨,٧	٩,٩	٢٩٥,٥	٤٢١,٨	
الاستثمار	٥٠,٨	١٥٥,٢	٤٥,٥	١٨,٢	٦٧,٢		٣٣٦,٩

المصدر: وزارة التخطيط

كما يتضح من المصفوفة أن عجز الموازنة يستوعب حوالي ٤١% من المدخرات المحلية الكلية (عائلى/ خاص/ عام وهيئات اقتصادية) والتى تقدر بنحو ٥٥٤ مليار جنيه.

أما بخصوص الإجراءات التي ستتبعها الحكومة لتوفير مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الاستثمارية التي ستضخ خلال العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، فهناك مساران رئيسيان لسد الفجوات التمويلية للاستثمارات المتوقعة والبالغة نحو ٣٣٧ مليار جنيه. المسار الأول إصلاح الخلل الهيكلي بالسياسة المالية والمسارالثاني يتعلق بتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وذلك على النحو التالي:-

المسار الأول: إصلاح الخلل الهيكلي بالسياسة المالية:

واصل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ارتفاعه ليصل إلى نحو ٢٤٠ مليار جنيه. تمثل نحو ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. كما شهد الاقتصاد المصري ارتفاعاً كبيراً في حجم الدين المحلي من ٨٠٨,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٠ (تمثل ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ١٤٤٦,٦ مليار جنيه (تمثل ٨٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في يونيو ٢٠١٣. كما ارتفع حجم الدين الخارجي ليصل إلى ٤٦,٨ مليار دولار في يوليو ٢٠١٣، مقارنة بنحو (٣٣,٧) مليار دولار في يونيو ٢٠١٠. وهو الأمر الذي يتطلب الاسراع بإصلاح الخلل الهيكلي في السياسة المالية لتخفيض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي وعدم زيادة الدين المحلي أو الخارجى عن الحدود الآمنه. وفي هذا الإطار تتجه الحكومة إلى إتباع عدد من الإجراءات الفعلية من خلال العمل على زيادة الإيردات العامة للدولة. وترشيد الإنفاق العام على النحو التالي:

في جانب الإيرادات العامة بالموازنة:-

- إصدار قانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية في سوق المال.
- إصدار قانون الثروة المعدنية.
- إصدار قانون بفرض ضريبة سنوية لمدة ثلاث سنوات بمقدار 0% على الثروة لمن يتجاوز دخله المليون جنيه.

- تحصيل المتأخرات الضريبة على كبار الممولين عن السنوات الماضية.
- زيادة كفاءة وفاعلية الجهاز الضريبى ورفع كفاءته التحصيلية.
- طرح الرخصة الرابعة للتليفون المحمول.
- مكافحة التهرب الجمركي.
- البدء في التطبيق الفعلي لضريبة الثروة العقارية.
- زيادة الإيردات من المشروعات والشركات التي تمتلكها الدولة وبخاصة بعد إعادة هيكلتها المالية.

في جانب النفقات العامة بالموازنة:-

- تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالقطاع الحكومي دون استثناء.
- وضع هيكل شامل لإصلاح هيكل الأجور لدى القطاع الحكومي.
- إصلاح منظومة دعم المواد البترولية.
- إصلاح منظومة دعم السلع التموينية.
- إصلاح منظومة دعم الخبز.
- إعادة تسعير الكهرباء والغاز الطبيعى وبخاصة لشرائح الاستهلاك العالية.
- إعداة تسعير الطاقة الموجهة إلى المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة.
- زيادة كفاءة الاستثمارات العامة للدولة وتقليل الهدر في الإنفاق.

ويلاحظ أن كافة الإجراءات السالف الإشارة إليها سواء في جانب الإيرادات أو النفقات العامة لا تحقق فقط خفض العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة، ولكنها في ذات الوقت تحقق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع. وترجع من درجة تنافسية الاقتصاد المصرى حيث تحقق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، ومن ثم تحفز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

المسار الثاني: توفير بيئة استثمارية جاذبة

أدت الأوضاع الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال الثلاث سنوات الماضية إلى التراجع الملحوظ في معدل الاستثمار ليصل إلى ١٣,١% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وهو معدل منخفض للغاية لا يتلائم مع نسبة النمو المستهدفه خلال المرحلة القادمة. وعليه تنتهج الحكومة عدد من التدابير والإجراءات التي تستهدف زيادة معدل الاستثمار ليصل إلى ١٤% في عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

وتتلخص هذه الإجرءات فيما يلي:-

- وضع خريطة استثمارية توضح كافة الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
- استكمال ترفيق المناطق الصناعية وبخاصة في المحافظات الأكثر فقراً والمناطق التي تعانى من ارتفاع معدلات البطالة (في صعيد مصر والماطق الحدودية).
- إصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بسوق المال وإصدار التشريع الخاص بالتمويل متناهى الصغر.
- إصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار.
- مكافحة الفساد وتقليل الإجراءات والمتطلبات المتعلقة ببدء نشاط المشروعات الاستثمارية.
- إصلاح هيكل الاقتصاد الكلي وإتباع سياسات مالية ونقدية محفزة على الاستثمار.
- تشجيع الإدخار الخاص والعائلى نظراً لتدنّي معدل الإدخار والذي يؤثر على انخفاض معدل الاستثمار.

- تشجيع البنوك التجارية والاستثمارية على تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية الكبرى وكذا توفير التمويل اللازم للمشورعات المتوسطة والصغيرة.
- تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية من خلال طرح أدوات مالية جديدة قادرة على جذب المستثمر المحلي والأجنبي.

ومن المنتظر أن يتم خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ البدء فى تنفيذ ٤ مشروعات جديدة والاستمرار فى تنفيذ مشروعين بنظام المشاركة مع القطاع الخاص بإجمالي تكلفة إستثمارية تقدر بنحو ٩,٣ مليار جنيه . تم تنفيذ نحو ٣٠٠ مليون جنيه حتى نهاية يونيه ٢٠١٤, ومن المستهدف تنفيذ نحو ٢٩٨٠ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك وفق البيان التالي :

المشروع (بالمليون جنيه)	التكلفة الإستثمارية	المنفذ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤
المنطقة الإستثمارية التكنولوجية لتصدير تكنولوجيا خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٢٤٢	٠	٨٠
محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأبو رواش بطاقة ١,٦ مليون م٣ / يوم	٤٥٠٠	٠	١٥٠٠
مستشفى المواساة الجامعي التخصصي بالإسكندرية	١٢٥٠	١٥٠	٥٠٠
مستشفى سموحة الجامعي للولادة وبنك الدم بالإسكندرية	١٢٥٠	١٥٠	٥٠٠
إعادة تاهيل مستشفى السويس الجامعي التخصصي	٤٠٠	٠	٥٠
إستكمال نشر وميكنة مكاتب التوثيق والشهر العقاري	٦٥٠	٠	٣٥٠
الإجمالي	٩٢٩٢	٣٠٠	٢٩٨٠

المصدر: وزارة التخطيط – وزارة المالية (الوحدة المركزية للمشاركة)

وفيما يلي وصف للمشروعات المطروحة :

(١) مشروع المنطقة الإستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي:

وصف المشروع :

* تعتبر المنطقة الإستثمارية التكنولوجية بالمعادي أول مشروع ينشأ كمنطقة إستثمارية منذ إصدار قانون المناطق الإستثمارية في ٢٠٠٧ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٥٠) لسنة ٢٠٠٨ . ويستفيد المشروع من قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ .
* يتكامل المشروع مع خطة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإنتشار جغرافياً (شرق محافظة القاهرة) لنشر التجمعات المتخصصة في صناعة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات بعد نجاح تجربة القرية الذكية (غرب القاهرة الكبرى) كمشروع قومي تنموى يهدف إلى تنمية صادرات مصر من صناعة خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة التعهيد .
* يضع المشروع مصر على الخريطة العالمية لخدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويوفر قيمة تصديرية مضافة تقدر بحوالي (١,٢ مليار دولار سنوياً) في مجال التعهيد عند إكتماله .
* يوفر المشروع حوالي ٤٠ ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة عند إكتماله . وكلها في مجال تصدير الخدمات التكنولوجية .

* تم تصميم المشروع طبقاً لأعلى المواصفات العالمية لصناعة خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتكون من (٣٨) مبنى لتصدير الخدمات التكنولوجية بإجمالي مسطحات (٣٠٠٠٠٠ م٢ تقريباً) .

* بدأت وزارة الإتصالات بوضع البنية الأساسية للمشروع بالكامل وقامت بتأسيس وإدارة وتشغيل المرحلة الأساسية من المشروع وتشمل (١١) مبنى بإجمالي مساحات قابلة للتأجير ٦٢٧٠٠ م٢ توفر عدد ٩٧٢٧ مقعد .

* تم الإنتهاء من عدد (٨) مبانى وتسكينها بالكامل لعدد (١٣) شركة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات مصرية وعالمية تخدم الأسواق العالمية في الشرق الأوسط والخليج وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى السوق المحلي .

* تنطلق المرحلة الإستثمارية في الربع الثالث من ٢٠١٤ على ثلاث مراحل تنتهي في ٢٠١٧ وتشمل طرح أراضي بمساحة إجمالية في حدود ٣٩٠٠٠ م٢ . بحق الإنتفاع لبناء (٢٧) مبنى بمساحات أرضي للقطعة الواحدة (١٣٠٠ - ١٤٠٠ م٢) على المستثمرين المصريين والعرب والأجانب . بعد أخذ الموافقات الدستورية والقانونية لمد المشروع ثلاثون عاماً .

* تم عمل المالية والتسويقية والفنية والقانونية للوقوف على أفضل سبل الطرح المتاحة .

* التكلفة الإستثمارية للمشروع تقدر بنحو ١٠٢ مليار جنيه، منها ٨٠ مليون جنيه بخطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ .

(٢) **محطة معالجة الصرف الصحي بأبو رواش بطاقة ١,٦ مليون م٣ / يوم :**

وصف المشروع :

* تصميم وتمويل وتنفيذ رفع القدرة الإستيعابية لمحطة المعالجة الإبتدائية القائمة من ١,٢ مليون م٣ / يوم إلى ١,٦ مليون م٣ / يوم . إنشاء مرحلة معالجة ثانوية بمعايير متقدمة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة أبو رواش . تشغيل وصيانة المحطة بالكامل بسعة ١,٦ مليون م٣ / يوم .

دور القطاع الخاص :

* تمويل وتصميم وإنشاء مرحلة معالجة ثانوية بمعايير متقدمة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة أبو رواش . تشغيل وصيانة المحطة بالكامل بسعة ١,٦ مليون م٣ / يوم .

دور الحكومة :

* توفير أرض المشروع ومياه الصرف وسداد مقابل معالجة المياه على دفعات ربع سنوية بعد بدء التشغيل . فضلاً عن تمثيل سلطة الدولة ودور الرقابة والتوجيه والإشراف وتطبيق القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بموضوع النشاط .

مدة المشروع المقترحة :

* ٢٠ سنة (٣ سنوات إنشاء + ١٧ سنة تشغيل)

التكلفة الإستثمارية للمشروع : ٤,٥ مليار جنيه.

(٣) مستشفى المواساة الجامعي التخصصي لجراحة المخ والأعصاب والمسالك البولية بالإسكندرية :

وصف المشروع :

* إنشاء وتمويل مستشفى سعة ٢٢٤ سرير وتقديم الخدمات غير الطبية (مراكز إمتياز) وتشمل مركز أعصاب ومركز متخصص في المسالك البولية والكلى . ومركز زراعة ونقل الكلى.

التكلفة الإستثمارية : ١٢٥٠ مليون جنيه

تاريخ بدء التنفيذ :

* العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ليتم الإنتهاء منها خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ .

(٤) مستشفى سموحة الجامعي للولادة وبنك الدم بالإسكندرية :

وصف المشروع :

* إنشاء وتمويل مستشفى جامعي لأمراض النساء والتوليد وتقديم الخدمات غير الطبية سعة ٢٠٠ سرير وبنك دم كجزء من مجمع مستشفيات سموحة الجديدة والذي يتضمن مستشفى جديدة للأطفال وأخرى للطوارئ .

التكلفة الإستثمارية : ١٢٥٠ مليون جنيه

تاريخ بدء التنفيذ :

* العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ليتم الإنتهاء منها خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ .

(٥) مستشفى قناة السويس الجامعي التخصصي :

وصف المشروع :

* أنشأت جامعة قناة السويس مبنى لمستشفى جامعي تخصصي ضخم بسعة ٢٣٠ سرير منذ أكثر من ٩ سنوات ولم يتم الإستفادة منه لعدم القدرة على إستكمال تشطيبات المبنى أو تجهيزه وفرشه وشراء المعدات والأجهزة الطبية وإقامة الخدمات الطبية الأخرى . وترغب الجامعة من خلال الطرح بنظام مشاركة القطاع الخاص في تمويل وإعادة تأهيل وفرش وتجهيز المستشفى ا لتعليمى وتقديم خدمات غير إكلينيكية .

أهداف المشروع :

* تهدف جامعة قناة السويس إلى تقديم الخدمات الطبية والتعليمية المتخصصة والإرتقاء بها طبقاً للمقاييس والأكواد الطبية العالمية وسد العجز الشديد في الخدمات الحيوية مثل (العناية المركزة / الحضانات) والخدمات المتقدمة مثل (جراحة الأعصاب والأوعية الدموية) وهى خدمات لا تقدمها إلا المستشفيات الجامعية . حيث تخدم مستشفيات جامعة قناة السويس تقريباً ما يعادل خمس محافظات في مصر (بورسعيد / الإسماعيلية / السويس / سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية) .

هيكلة المشروع :

دور القطاع الخاص : تمويل وإعادة تأهيل وفرش وتجهيز المستشفى التعليمى وتقديم خدمات غير إكلينيكية مثل التغذية والحراسة .والنظافة . وصيانة المبنى والمفروشات والمعدات ونقل ملكية المرفق بعد

إنتهاء فترة العقد.

دور الجامعة : تقديم الخدمات الطبية والتعليمية وكل المصروفات المتعلقة بالعملية العلاجية مثل المستهلكات الطبية وأجور الأطباء والممرضات . وسداد مقابل إتاحة خدمات إلى القطاع الخاص. فضلاً عن الرقابة والتوجيه والإشراف وتطبيق القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بموضوع النشاط .

التكلفة الإستثمارية : ٤٠٠ مليون جنيه

(٦) إستكمال وإعادة هيكلة وميكنة مكاتب التوثيق والشهر العقاري :

نبذة عن دور مكاتب التوثيق والشهر العقاري :

* تقوم مكاتب التوثيق وفروعها المنتشرة على مستوي جمهورية مصر العربية التابعة لمصلحة الشهر العقاري بتوثيق جميع المعاملات والعقود بين المواطنين . وفي إطار الإرتقاء بمستوى الأداء في المصالح الحكومية والإدارية وتطوير أساليب العمل للتيسير على المواطنين في إجراء المعاملات الحكومية . فقد تم تطوير عدد (١٠٠) مكتب وفرع توثيق على مستوي الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢ بادخال نظام الميكنة وإستخدام النظام الآلي في توثيق المحررات لتحقيق سهولة في المعاملات وسرعة الإنجاز لتقديم خدمة متميزة للمواطنين في ضوء سياسة الدولة لتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات الحكومية بسهولة ويسر .

وصف المشروع :

* نشر وميكنة مكاتب التوثيق لتشغيل خدمات التوثيق بالكامل على مستوي الجمهورية لعدد ٢٧٠ مكتب جديد والتطوير الهندسي لتلك المكاتب وتجديد خطوط الربط .
* تهدف هذه المرحلة من المشروع إلى توسيع الخدمات المقدمة إلى المواطنين أسوة بالمائة مكتب المميكن التي تم تنفيذها بالمشروع في جميع أنحاء الجمهورية . بحيث يكون القطاع الخاص هو الجهة المسئولة عن أعمال التشغيل والصيانة بمكاتب التوثيق بالمحافظات ومركز المعلومات الرئيسي طبقاً لإتفاقيةمستوي الخدمة التي ستحكم هذا العقد بين القطاعين العام والخاص .

الخدمات المتوقع تقديمها من قِبل القطاع الخاص :

* نشر وميكنة مكاتب التوثيق لتشغيل خدمات التوثيق بالكامل على مستوي الجمهورية لعدد ٢٧٠ مكتب جديد.
* التطوير الهندسى لمكاتب التوثيق والمكاتب الرئيسية بمختلف أنحاء الجمهورية لجميع مراحل المشروع
* تجديد خطوط الربط . وتوفير مستلزمات التشغيل بالمكاتب السابق ميكنتها علىمستوي الجمهورية .
* تطوير التطبيقات الحالية لتكون قابلة للإستضافة على أسس الحوسبة السحابية . بحيث تتيح أيضاً تقديم بعض الخدمات للمواطنين عن طريق الهواتف المحمولة والبريد الإلكترونى والخط الساخن .
* نشر التطبيقات المطورة في جميع مكاتب التوثيق علىمستوي الجمهورية لتغطية جميع متطلبات أعمال مكاتب التوثيق والمكاتب الرئيسية ومصلحة الشهر العقاري وربطهما بمكتب مساعد الوزير لشئون الشهر العقاري والتوثيق بوزارة العدل .

* ميكنة جميع دورات العمل الخاصة بالمتابعة والتفتيش والتوجيه بمكاتب التوثيق . وبالمكاتب الرئيسية ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومكتب مساعد وزير العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق .

* توفير البيانات والتقارير والإحصائيات وبرامج المساعدة على دعم إتخاذ القرار بوزارة العدل وللقيادات العليا والمديرين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

* تشغيل وصيانة وتطوير وتحديث المكاتب المميكنة الحالية من أعمال فنية وهندسية لازمة للمواكبة مع إتفاقيةمستوي الخدمة التي ستوقع بين الشركة المنفذة والوزارة .

* بناء وتشغيل الشبكة المعلوماتية التي تشمل المكاتب الحالية والمستقبلية والتى تشملها إتفاقية مستوي الخدمة .

* ترقية مركز المعلومات . وإجراء الصيانة اللازمة ورفع كفاءته لإستيعاب الزيادة المتوقعة من تقديم هذه الخدمة في جميع أنحاء الجمهورية .

* بناء موقع لإسترداد البيانات في حالة الكوارث.

* تخصيص رقم ساخن لتلقي إقتراحات وشكاوى خدمات مكاتب الوثيق .

هيكلة المشروع :

دور القطاع الخاص : إنشاء وتنفيذ الأعمال الهندسية والبنية التحتية التكنولوجية وإدارة تلك الأعمال من صيانة وتشغيل وتدريب ومتابعة تقديم الخدمة على مستوي المكاتب كوال فترة المشروع .

دور الحكومة : توفير الموثقين الذين سيقومون بعملية التوثيق طبقاً لما يحدده القانون .

المدة المقترحة للعقد : ١٥ - ٢٠ سنة

التكلفة الإستثمارية : حوالي ٦٥٠ مليون جنيه مصرى

كما أن هناك مشروعات جاهزة للطرح (ضمن خطة الهيئات الإقتصادية) : (بالخطة متوسطة الأجل) تفصيلها على النحو التالي :

☒ تطوير ميناء سفاجا التعديني (أبو طرطور) إلى ميناء صناعي :

جهة **التعاقد :** الجهازالتنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية (هيئة إقتصادية) تابع لوزارة التجارة والصناعة .

وصف المشروع :

* إنشاء مشروعات صناعية متخصصة ذات قيمة مضافة عالية داخل الميناء ومتكاملة مع متطلباتها اللوجيستية الخاصة بالنقل والتخزين بما يحقق تقليل تكلفة سلاسل التوريد لهذه الصناعات وذلك باستغلال المساحات الخالية داخل الميناء والتى تقدر بمساحة ٨١٠٠٠٠ متر مربع .

المرحلة الأولى : وتشتمل على إنشاء البنية الأساسية لمشروعين مرتبطين بالصناعات المتخصصة وهما:

- إنشاء البنية الأساسية لمنطقة صناعة وتصدير الأسمدة الفوسفاتية.
- إنشاء البنية الأساسية لمنطقة صناعات غذائية .

المرحلة الثانية : إنشاء البنية الأساسية لمنطقة صناعية / مناطق صناعية على مساحة إجمالية ٤٣٠٠٠٠ متر مربع تجهز طبقاً لإحتياجات مشروعات تطوير منطقة المثلث الذهبي .

هيكلة المشروع :

دور القطاع الخاص : تمويل وإنشاء وصيانة وإدارة وتشغيل وإعادة المشروع للدولة عند نهاية مدة العقد .

دور الحكومة :

- توفير أرض المشروع وكذلك كافة الموافقات الرسمية اللازمة . وتوصيفمستوي الخدمة . وتجهيز المناطق الصناعية والترويج لها .
- مراقبة الأداء وإدارة العقد ووضع اليات تنظيم المرفق .

المدة المقترحة للعقد :

- المشروع الأول : ١٥ سنة (سنتين إنشاء + ١٣ سنة تشغيل)
- المشروع الثاني : ٢٥ سنة

التكلفة الإستثمارية :

- إجمالي التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى المعنية بالطرح بمشروعيها ١,٢ مليار جنيه .
- إجمالي التكلفة التقديرية للمرحلة الثانية ١,٣ مليار جنيه .
- إجمالي التكلفة التقديرية للمرحلتين معاً ٢,٥ مليار جنيه .

* من المنتظر أن يتم تنفيذ المشروع خلال السنوات الأربع القادمة بدءً من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ باستثمارات قدرها ٣٠٠ مليون جنيه للمرحلة الأولى .

☒ تطوير وإدارة وتشغيل مرفق الأتوبيس النهري بالقاهرة الكبرى :

جهة التعاقد : هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى (هيئة إقتصادية) .

وصف المشروع :

* شراء أسطول النقل النهرى وتمويله وتشغيله (لعدد ٣٠ وحدة) نقل ركاب نهرى
* تطوير ١٥ مرسى حالى وإضافة ١٦ مرسى جديد شاملاً التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة .

التكلفة الإستثمارية : ٤٧٠ مليون جنيه

سيتم تنفيذ المشروع إعتباراً من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (٣٦٠ مليون جنيه) لينتهى خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ .

الفصل الثالث

العدالـــــة الإجتمـــــاعية

(التنمية البشرية)

محتويات الفصل الثالث

الفصل الثالث : العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ٥٣

اولاً : التشغيل والتصدى لمشكلة البطالة ٥٦

- برامج التشغيل ٥٨
- قطاع الصناعة ٥٩
- قطاع الزراعة ٦٠
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٦٠
- قطاع التنمية المحلية ٦١

ثانياً : مكافحة الفقر ٦٢

- محاور معالجة مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل ٦٤

ثالثاً : حماية محدودي الدخل وتحسين سياسة الدعم ٦٦

- إصلاح منظومة دعم السلع التموينية ٦٦
- اصلاح سياسات دعم الطاقة ٦٧

رابعاً : اصلاح المنظومة الضريبية لتصبح أكثر عدالة ٧٠

خامساً : توفير الخدمات الاجتماعية بشكل أكثر كفاءة ٧٣

- الخدمات التعليمية ٧٥
- الخدمات الصحية ١٠٣
- خدمات الإسكان ١١٣
- خدمات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي) ١٢٩
- خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الثقافية والشبابية والرياضية ١٤١
- التنمية المحلية ١٥١

العدالة الاجتماعية

أولاً : التشغيل والتصدى لمشكلة البطالة:

تُعد قضية التشغيل وقدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل تستوعب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجُدد لسوق العمل سنوياً فضلاً عن الرصيد المتراكم من المتعطلين. من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري. وقد ضاعف من هذه المسالة التحديات والأحداث التي واكبت الثورة والمتمثلة في تواضع معدلات النمو الحقيقي، وتراجع معدلات الاستثمار،

إضافة إلى توقف العمل بعدد كبير من المنشآت الاقتصادية نتيجة للإضرابات والاعتصامات الفئوية واضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية. وفقدان أعداد كبيرة من المشتغلين لوظائفهم وانضمامهم إلى صفوف المتعطلين.

ويتسم سوق العمل بالخصائص التالية:

- التزايد المطرد في حجم القوى العاملة لا سيما فئة الشباب . حيث بلغ حجم القوى العاملة نحو ٢٧,٢ مليون فرد في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ٢٧,٧٥ مليون فرد في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ومن المستهدف أن يصل إلى نحو ٢٨,٢٥ مليون فرد في عام الخطة ٢٠١٥/٢٠١٤ [شكل رقم (٣/١) و (٣/٢)].

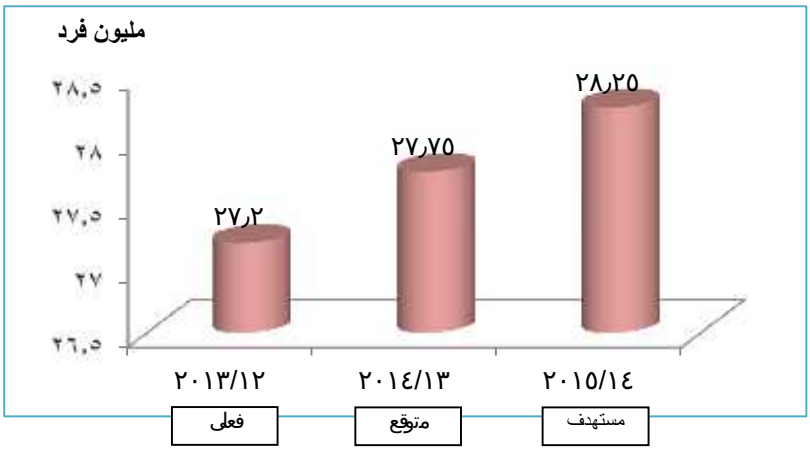

شكل رقم (٣/١)
تطوّر القوى العاملة

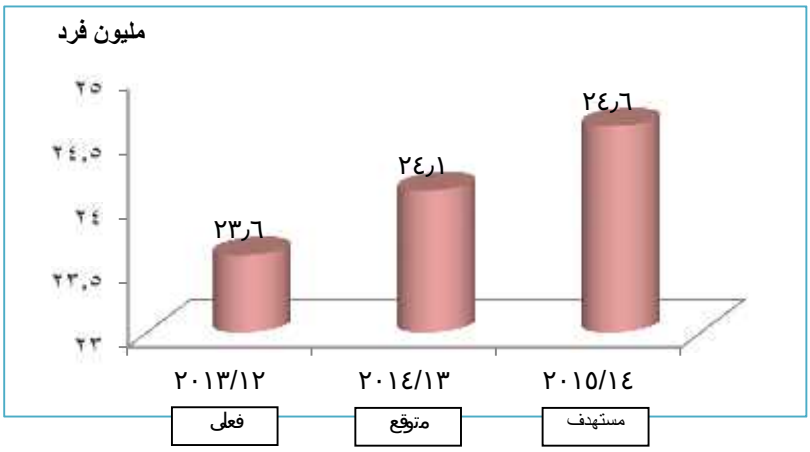

شكل رقم (٣/٢)
تطور أعداد المشتغلين

- تدني مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي حيث لم يتعد معدل المساهمة ٢٢,٩% في عام ٢٠١٣ مقابل ٧٣,٤% للذكور الأمر الذي أبقى مشاركة الإناث في جملة القوى العاملة عند مستويات منخفضة بما يعني أن الفجوة مازالت متسعة بين واقع مشاركة المرأة وبين الدور المنشود لها في الحياة الاقتصادية.
- محدودية الطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية القائمة وهو مايعبر عنه بالطلب على العمل مقارنة بالزيادات السنوية في القوى العاملة فضلاً عن المخزون المتراكم من المتعطلين – سواء ممن سبق لهم العمل أو من بين حديثي التخرج- مما يترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة، والتوجه للعمل في القطاع غير الرسمي.
- عدم الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ومن ثم عدم التوافق بين العرض والطلب على فرص العمل – من حيث نوعية الوظائف المتاحة ومؤهلات المتقدمين لها – وارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين المتعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية.

ونظراً لعدم مواكبة القدرات التشغيلية الجديدة للعرض المتنامي في القوى العاملة على نحو كامل، فقد تزايدت أعداد المتعطلين من نحو ٣,٤ مليون فرد في عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى نحو٣,٦ مليون في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ويتوقع أن يظل ثابتاً عند هذا المستوى في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نتيجة حالة عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي.

وتتسم مشكلة البطالة في مصر بالعديد من الخصائص منها :

- استمرار التفاوتات النوعية في معدلات البطالة حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٤,٢% عام ٢٠١٣ مقابل ٢٤,١ % في ٢٠١٢، ونحو ٢٢,٦% عام ٢٠١٠ بينما بلغ معدل البطالة بين الذكور ٩,٨% عام ٢٠١٣ مقابل ٩,٣% عام ٢٠١٢ ونحو ٤,٩% عام ٢٠١٠.
- انتشار البطالة بين الشباب حيث يشكل الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩سنة) حوالي ٦٩% من جملة المتعطلين في نهاية عام ٢٠١٣ وهو ما يمثل هدرا كبيرا للموارد البشرية.
- انتشار البطالة بين المتعلمين حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها حوالي ٨٢,٥% من إجمالي المتعطلين (٥٠,٤% من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة (٥٣,٣% ذكور ، ٤٦,٧% إناث)، ٣٢,١ % من حملة المؤهلات الجامعية ومافوقها (٤٣,٨% ذكور ، ٥٦,٢% إناث) مما يعنى ضعف المردود الاقتصادى لما يتم إنفاقه على التعليم من منظور الاستثمار في تنمية رأس المال البشري.
- التزايد المضطرد والمستمر في بطالة الذين سبق لهم العمل اذ تشير الاحصاءات الى انها قد وصلت الى نحو ٢٨,٣ % في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ مقابل ٢٧% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، و٢٦,٣% عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وللنهوض بمستويات التشغيل تستهدف الخطة توفير ما يقرب من ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة منها نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ولتحقيق هذه الأهداف ترتكز الخطة على المحاور التالية:

أولاً: تحفيز النمو في القطاعات والأنشطة التي تتسم باتساع طاقتها الاستيعابية من العمالة.

ثانياً: التركيز على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقوية علاقاتها الارتباطية بالمشروعات الأكبر حجماً.

ثالثاً: الاختيار الدقيق لفنون الإنتاج، من حيث الاهتمام بالأساليب كثيفة العمل وتعزيز الجهود الرامية لتطور وتنمية التقنيات المحلية وتطويع التقنيات الحديثة المستوردة.

رابعاً: تنمية الأنشطة التصديرية التي تحظى بميزة تنافسية دولية وتتصف بارتفاع الكثافة العمالية و/أو بعلاقاتها التعاقدية القوية مع المنشآت الصغيرة، سواء في مجال توفير الخامات أو أعمال التجهيز .. إلخ.

برامج التشغيل :-

تتضمن خطة التنمية لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ برامج تستهدف تنمية القدرة التشغيلية للقطاعات المختلفة لإمكان توفير نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال العام على النحو التالي:

- البرنامج القومي للتشغيل و التدريب وقد خصص له اعتمادات قدرها ٢١٥,١ مليون جنيه لتمويل برامج التدريب التابعة لأجهزة التدريب بالوزارات المعنية والبالغ عددها نحو ٨٢٤ مركز تدريب على المستوى القومي [جدول رقم (٣/١)].

جدول رقم (٣/١)

برامج التدريب المستهدفة في خطة عام ٢٠١٥/١٤

الوزارة	القيمة (بالمليون جنيه)	الوزارة	القيمة (بالمليون جنيه)
وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضي	٧,٥	وزارة التامينات والشئون الإجتماعية	١,٨
وزارة الصناعات و التجارة الخارجية	٦١,٣	وزارة الإستثمار	٣,٠
وزارة النقل	٠,٩	وزارة الدولة لشئون الشباب	٢٥,٠
وزارة الإسكان و المجتمعات العمرانية	٦,٠	وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٦,٥
وزارة القوى العاملة و الهجرة	١٣,٤	رئاسة مجلس الوزراء	٣,٢
وزارة الدولة للاثار	١٨,٢	أجهزة الخدمات ومراكز التدريب بوزارة الدفاع	١٧,٩
وزارة الإنتاج الحربى	٥٠,٤	الإجمالي العام	٢١٥,١

- برامج الصندوق الإجتماعي للتنمية وتهدف إلى توفير نحو ٢٥٠ الف فرصة عمل ، مع توفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك وفقا لمعدلات الإنجاز في خطة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ والتي حقق فيها الصندوق نحو ٢٣١,٧ ألف فرصة عمل. كما حقق الصندوق خلال النصف الأول من خطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ١٠٥,٨ألف فرصة عمل. هذا بالإضافة إلى مشروع مشاركة المجتمع المدنى وتجمعات الأعمال، مثل المجالس التصديرية وإتحاد الصناعات وذلك لتنمية مهارات العاملين في المجالات الصناعية المختلفة.
- البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل البرامج المدرجة في اتفاقيات التعاون الدولي مع الجهات المانحة.

كما تضمنت سياسات التصدي للمعدلات المرتفعة للبطالة واستهداف التشغيل ما يلي:

- إعطاء دفعة كبيرة للاستثمار وتشجيع المستثمرين على جذب استثمارات جديدة من خلال الحد من التعقيدات الادارية والقيود التي كانت تسبب تأخير المستثمرين عن إبرام العقود.
- إعادة تشغيل المصانع المتوقفة والمتعثرة من خلال دراسة المشاكل التي تواجهها وأسباب تعثرها ومساعدتها على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية.
- التوسع في إقامة المشروعات – على اختلاف أحجامها ونوعياتها – لزيادة الطاقات التشغيلية وتفعيل دور الجهاز المصرفي في التمويل
- التركيز على تطوير المنظومة التعليمية بحيث تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من التخصصات المهنية والوظيفية المختلفة (برامج تطوير جودة التعليم).
- مواصلة إجراء الإصلاحات المؤسسية. مثل قانون العمل ونظم التأمينات الاجتماعية. وقانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تحسين بيئة الأعمال لتحفيز القطاع الخاص على إنشاء المشروعات وزيادة فرص التشغيل. والتوسع في نظام المشاركة بين قطاعي الأعمال العام والخاص (PPP).
- دعم الجهود الرامية إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشروعات كبيرة الحجم في علاقات تكاملية رأسية وأفقية.
- تحفيز التوجه التصديرى للمشروعات كثيفة العمل والتي تحظى بميزة تنافسية دولية (برنامج دعم الصادرات).
- توفير التمويل الميسر والمعونة الفنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الصندوق الإجتماعي للتنمية / إدارات المشروعات الصغيرة بالبنوك / صناديق التنمية المحلية / الجمعيات الأهلية).
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل المهنى ونظم التلمذة الصناعية (مراكز التدريب المهنى المتخصصة / تطوير الوحدات التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية).
- التوسع في تشغيل المرأة وتنمية المشروعات المدرة للدخل للمرأة المعيلة (برامج الرعاية والتضامن الإجتماعي).

وقد تضمنت الخطة في إطار استهداف التشغيل مجموعة من السياسات والإجراءات العاجلة الداعمة للطاقة الاستيعابية لسوق العمل من أبرزها:

قطاع الصناعة:

- تنفيذ برنامج تدريب العمالة الصناعية من خلال مركز التدريب الصناعي وبالتنسيق مع وزارة القوى العاملة. يستهدف هذا البرنامج تدريب نحو ١٠٠ ألف عامل من العمالة الجديدة لبرنامج التدريب من أجل التشغيل بتكلفة إضافية ٢٥٠ مليون جنيه مصري.
- مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني: صياغة وتنفيذ سياسة إصلاح قومية للتعليم والتدريب الفني والمهني في إطار التعاون المصري الأوروبي والشراكة البحر متوسطية ميدا MEDA،

بهدف المساهمة في زيادة القدرة التنافسية للمصانع المصرية في الأسواق المحلية من خلال، وذلك عن طريق إنشاء شبكة من الشراكات القطاعية التي يوجهها ويقودها الشركاء ذوى الصلة من الصناعة والمختصين بالتعليم الفني والتدريب المهنى بطريقة لا مركزية (إنشاء ١٢ شراكة قطاعية على الأقل على مستوى الجمهورية) وعدد من الشراكات المحلية في المحافظات والمناطق الصناعية.

- استكمال مصنع إنتاج الفايبر جلاس باستثمارات صينية تصل إلى ٢٣٠ مليون دولار حيث سيتم بدء إنتاج الخط الأول بطاقة إنتاجية ٨٠ ألف طن سنوياً بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه. والإعداد لتشغيل الخط الثانى بنفس القيمة الإنتاجية ليصل إنتاج المصنع إلى ١٦٠ ألف طن سنوياً. كما يتيح المصنع ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

قطاع الزراعة:

- تعزيز دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في توفير القروض الميسّرة لصغار المزارعين. والنظر في الإعفاء من القروض السابقة أو تأجيل السداد والإعفاء من فوائد التأخير.
- تبني خطة شاملة لدعم العاملين في القطاع الزراعي. وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوي معيشتهم.
- زيادة ونشر الوعي بالثقافة الزراعية عن طريق تطوير النظم التعليمية والتدريبية وإقامة المعارض المتخصصة. وذلك لبناء قدرات وطنية عالية الحرفية في مجال العمل الزراعي. وتشجيع وتفعيل الدراسات والبحوث الزراعية.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لجذب استثمارات جديدة، تسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تشجيع سياسات تحرير خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجذب الاستثمارات العالمية، مما يساعد على زيادة معدل النمو في القطاع وخلق فرص عمل جديدة.

- الاستثمار المستدام في تنمية المواهب متعددة المهارات واللغات في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعم الابتكارات والأعمال الرائدة.
- تأهيل وتدعيم معاهد ومراكز التدريب: ويشمل المشروعات التالية :
- مشروع / تعزيزات القدرات البشرية القومية بهدف استكمال برامج تنمية المهارات.
- مشروع / التدريب وإعداد متخصصين وتنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا الاتصالات: ويهدف إلى:
  - ❖ تدريب ورفع مستوى عدد (يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ مهندس) في القطاع من خلال برامج تدريبية تنفذ في مدد من ٣ إلى ٥ أشهر للبرنامج الواحد.

- تدريب وتأهيل عدد (١٠٠٠ مهندس) من القطاع العام والخاص وحديثي التخرج من خلال دورات تنفذ في مدد تتراوح من أسبوع إلى ثمانية أسابيع وبمتوسط يبلغ نحو (٧٠) دورة.
- تنفيذ برنامج دبلوم الدراسات العليا في تخصصات الدبلوم المختلفة لمائة مهندس ومهندسة في المتوسط.
- الإشراف على تنفيذ البرنامج الدراسي لمعاهد تعليم الاتصالات اللاسلكية بمتوسط ٧٠٠٠ طالب سنوياً.

قطاع التنمية المحلية

- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي: خصص له نحو ٥٠٠ ألف جنيه استثمارات لتدعيم وتطوير التعاونيات الإنتاجية ودعم دورها في دعم المشروعات الصغيرة.

برنامج التعاون الدولي في مجال التشغيل والمساندة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

المشروع	مجالات الاستفادة	المبلغ	نوع التمويل
" المرحلة الثانية من برنامج التعليم الفني والتدريب المهني TVET٢ " الممول من مفوضية الاتحاد الاوروبي	تحسين حوكمة التعليم الفني والتدريب المهني	٧ مليون يورو	منحة " ٥٠ مليون يورو من الجانب الأوروبي"
	تطوير التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجاته	٢٢ مليون يورو	
	تعزيز عملية الانتقال من مرحلة الدراسة الى مرحلة التوظيف	١٣,٥ مليون يورو	
مشروع "إقامة مجمعات للتعليم الفني في قطاع ميكانيكا السيارات" الممول من برنامج مبادلة الديون الايطالية	الصناعات الميكانيكية في محافظة الفيوم	١٤٠ مليون و٦٨٦ ألف جنيه مصري	منحة
مشروع "التوجيه المهني للشباب وخلق فرص العمل" الممول من برنامج مبادلة الديون الايطالية	تنمية القدرات المؤسسية لخدمات التوظيف في القطاع العام	٥ مليون و٩٠٣ ألف جنيه مصري	قرض
مشروع برنامج تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني من أجل التشغيل الممول من البنك الاسلامي للتنمية	مشروعات خاصة بمصلحة الكفاية الإنتاجية	٢٥ مليون دولار	منحة
منحتي " غير مشروعات الممول من الجانب الياباني	مجالات خاصة بالشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو. ومصلحة الكفاية الإنتاجية	بقيمة إجمالية تساوى (١ مليار ين ياباني) والتي تعادل ما يقرب من ٧ مليون جنيهاً مصري	منحة
تعاون جاري مع الشريك الهندي	إعادة تأهيل مركز المنسوجات بشبرا المظلات التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية	تقوم الحكومة الهندية بإحلال معدات مركز المنسوجات وإرسال معدات هندية حديثة وإيفاد مدربين	منحة

ويتم تنفيذ عدد من المشروعات التي تستهدف القطاعات التي تحظى بأولوية في التدريب والتشغيل في المرحلة الحالية والتي تستهدف تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهنى. حيث يبلغ إجمالي المشروعات الجاري تنفيذها والممولة من جانب شركاء التنمية عدد سبع مشروعات تخدم قطاعات السياحة والصناعة وخاصةً قطاع صناعة المنسوجات والتجارة وميكانيكا السيارات.

كما أنه جاري التفاوض على عدد من المنح والتي سيتم الاستفادة منها في مشروعات ذات صلة بالتعليم الفني والمهني على النحو التالي :

- اتفاقية لدعم التنمية الصناعية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال منحة بمبلغ ١٠ مليون دولار كندى.
- اتفاقية لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغير والمتوسطة بالتعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بمنحة قدرها ١٠ مليون دولار كندى.
- التنسيق مع الجانب الإيطالي وكذلك وحدة الدعم الفني للجنة إدارة المقابل المحلي للديون الإيطالية بخصوص مقترح صندوق تطوير التعليم الخاص بمشروع "مجمع للتعليم التكنولوجي المتكامل بمدينة ٦ أكتوبر" ليتم تمويله في إطار الشريحتين الثانية والثالثة من برنامج مبادلة الديون الإيطالية (الشريحة الثانية مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري. الشريحة الثالثة في حدود مبلغ ٧ مليون دولار). حيث وافقت لجنة إدارة المقابل المحلي للديون الإيطالية على تمويل مشروع جديد للتعليم التكنولوجي المتكامل Clusters

ثانياً : مكافحة الفقر:

لم يكن مستغربا ان تكون العدالة الاجتماعية احدى المطالب الاساسية التي طالبت بها ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيه. اذ انها كانت انعاكسا طبيعيا للاوضاع التي كانت سائدة انذاك. والناجمة عن السياسات الاقتصادية التي طبقت خلال الفترات السابقة والتي قامت على نظرية " تساقط ثمار النمو من اعلى ". وهى النظرية التي ثبت فشلها تماما.

وكان من الطبيعى ان ينعكس هذا المطلب على سياسات الحكومة الحالية ، مع ادراك إن الجدل العقيم . حول حتمية تعارض هدفي النمو السريع واعتبارات العدالة . قد انتهى تماما إذ يقدم التاريخ الاقتصادي الحديث . العديد من الدلائل على إمكانية تحقيق هذين الهدفين في آن واحد. وهى مسألة ليست اجتماعية فحسب . بل هي اقتصادية بالأساس. ولهذا تتبنى الحكومة الحالية فلسفة تنموية تختلف تماما عما سبق.

وتقوم اساسا على مفهوم التنمية الاحتوائية الشاملة والتي ترى ان النمو وعدالة التوزيع وجهان لعملة واحدة وان العدالة الاجتماعية تعد قوة دافعة للنمو الاقتصادى. وذلك انطلاقا من إن السياسات الملائمة للنمو الاقتصادي طويل الاجل. هي تلك التي ترتبط بتحسين توزيع العوائد الاقتصادية على كافة قطاعات وفئات المجتمع.

وتعد قضية مكافحة الفقر من اهم القضايا التي توليها الخطة الحالية اهمية قصوى . اذ يشير بحث الدخل والانفاق إلى أن نسبة الفقراء في المجتمع قد زادت من١٦,٧% عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ الى ١٩,٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والى

٢١,٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ووصلت الى ٢٥,٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠ . والى ٢٦,٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ اى ان اعداد الفقراء في زيادة مستمرة عاما بعد اخر. وعلى الجانب الاخر ارتفعت نسبة الفقر المدقع من ٢,٩% الى ٣,٦% والى ٦,١% قبل ان تتراجع قليلا الى ٤,٨% . والى ٤,٤% خلال نفس الاعوام على الترتيب [جدول رقم (٢/٣)].

جدول رقم (٢/٣)

تطور معدلات الفقر في مصر

	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
الفقر المادى	%١٦,٧	%١٩,٦	%٢١,٦	%٢٥,٢	%٢٦,٣
الفقر المدقع	٢,٩	٣,٦	٦,١	٤,٨	٤,٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١٢/٢٠١٣.

ويتركز الفقر في صعيد مصر تقريبا إذ تشير الاحصاءات إلى أن ٥١% من سكان ريف الصعيد فقراء في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٤٤% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وتنخفض هذه النسبة الى ٢٩% في حضر الوجه القبلى مقابل ٢١% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . وبعبارة اخرى فان ريف الوجه القبلى الذي يعيش فيه نحو ٢٧% من سكان مصر يحتوى على ٥١% من الفقراء. كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الصعيد نحو ٤٣,٦% مقابل ١٠,٦% في حضر الصعيد. كما تأثرت الدلتا بذلك حيث بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الدلتا نحو ٣٤% مقابل ٠,٩% في حضر الدلتا. و٩,٦% في المحافظات الحضرية.

توزيع الفقراء بين مناطق الجمهورية (%)

	ريف الوجه القبلى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	حضر الوجه البحرى	المحافظات الحضرية
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٠,٨	١١,٩	٢٠,٧	٥,١	١٠,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٥٢,٣	١٣,٨	٢١,٥	٥,٣	٦,١
توزيع السكان	٢٧	١١,٧	٣١,٣	١١,٥	١٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١٢/٢٠١٣.

وتشير هذه البيانات إلى أن ٧٠,٥ % من الفقراء الدائمين يعيشون في ريف الصعيد. مقابل ١٧,٨% في حضر الصعيد . أى أن الصعيد يضم نحو ٨٨,٣% من الفقراء الدائمين مقابل ٦,٧% في ريف الدلتا و١,٨% في حضر الدلتا.

وتشير أحدث البيانات والمؤشرات إلى أن الفقراء إما أنهم متعطلون أو أنهم يعملون في الزراعة وقطاع التشييد والبناء وأنشطة هامشية ذات أجور منخفضة ومعظمهم أميون أو من ذوى المستويات التعليمية المتدنية. كما ادت التطورات الحديثة إلى ظهور فصيل جديد من الفقراء وهى الطبقات الوسطى الفقيرة.

١- ويرتبط بهذه المسالة زيادة سوء توزيع الدخل إذ تشير نتائج بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى أن أقل ١٠% من الافراد انفاقاً، تصل حصتهم في الإنفاق إلى ٤,١% من إجمالي الإنفاق. وذلك مقابل استحواذ أكبر ١٠% انفاقا من الأسر. على ٢٥,٧% من إجمالي الإنفاق وبالتالي فإن إجمالي استهلاك الشريحة العليا يساوى ما يقرب من ستة أمثال الشريحة الدنيا [جدول رقم (٣/٣)].

جدول رقم (٣/٣)

نسبة انفاق الشرائح المختلفة لإجمالي الانفاق عام ٢٠١٢/٢٠١٣

	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
أقل ١٠% من الافراد انفاقاً	٤,١	٤,١
من ١٠ إلى ٢٠% من الافراد	٥,٤٦	٥,٤
من ٢٠ إلى ٣٠% من الافراد	٦,٣١	٦,٣
من ٣٠ إلى ٤٠% من الافراد	٧,٠٩	٧,٠
من ٤٠ إلى ٥٠% من الافراد	٧,٨٨	٧,٨
من ٥٠ إلى ٦٠% من الافراد	٨,٧٥	٨,٧
من ٦٠ إلى ٧٠% من الافراد	٩,٨٦	٩,٨
من ٧٠ إلى ٨٠% من الافراد	١١,٣٩	١١,٣
من ٨٠ إلى ٩٠% من الافراد	١٤,٤٩	١٣,٩
من ٩٠ إلى ١٠٠% من الافراد	٢٥,١٩	٢٥,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نتائج بحث الدخل والانفاق عامى ٢٠١٠/٢٠١١و٢٠١٢/٢٠١٣

وتتبنى الحكومة سياسة متكاملة للإصلاح تقوم على أساس رفع معدلات النمو على النحو الذي يساعد على خروج الفقراء من دائرة الفقر ويساهم في تحسين أحوال محدودي الدخل ويؤدى إلى توسيع قدرتهم وفرصهم وخياراتهم ومن ثم تستهدف الدولة إزالة أسباب الفقر وليس فقط التخفيف من آثاره. وذلك انطلاقا من أن التخفيف من الفقر لا يقتصر على مجرد توفير إلية لمساعدة الفقراء على تخطى حدود معينة من الدخل أو الإنفاق. بل يشمل رفع الإنتاجية بصورة مستمرة وإشراك الفقراء في عملية التنمية.

من هذا المنطلق تتحرك خطة التنمية على محورين أحداهما طويل الأمد يركز على إخراج الفقراء من دائرة الفقر عن طريق إكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للحصول على الكسب الجيد والخروج من دائرة الفقر. وهى مسالة تتم في إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع. والمحور الاخر قصير الاجل يركز على الاجراءات العاجلة والسريعة للتصدي للمشكلات الراهنة.

محاور معالجة مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل:

- الاصلاح الشامل لسياسات الأجور والدخول:

كانت ومازالت أوضاع الأجور والمرتبات في المجتمع من أهم القضايا التي أثيرت أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى الآن. بل وكانت محور النقاش والحوار الذي دار على الساحة المصرية خلال السنوات الماضية. لذلك وضعت الحكومة الحالية الاستراتيجية التالية للتصدي لهذه المشكلة:

١- تبنى إستراتيجية جديدة للحد الأدنى والاقصى للأجور:

قامت الحكومات السابقة بوضع حد أدنى للأجور في المجتمع وتم العمل به منذ يوليو ٢٠١١ وهو ٧٠٠جنيها للعاملين بالحكومة والهيئات الاقتصادية . ثم تمت زيادته الى ١٢٠٠ جنيه بدء من يناير ٢٠١٤ وبمقتضى هذا

الامر تمت زيادة أجور نحو ٤,١ مليون موظف بنسب مختلفة وفقا لدرجات السلم الوظيفي وبلغ العبء السنوى لهذه العملية نحو ١٨ مليار جنيه. مع ملاحظة أن الحديث هنا عن الأجر الإجمالي والذي يشمل كل ما يحصل عليه العامل لقاء عمله (أساسي ومتغير وبدلات ومكافآت وحوافز..الخ).باستثناء حافز جذب العمالة والمقابل النقدى للعاملين بالمنطق النائية والذي يتفق مع طبيعة العمل.

وتسعى الحكومة حاليا عبر المجلس القومي للأجور الى تطبيقه على كافة القطاعات. على أن يكون هذا الحد جزءا لا يتجزأ من عقود العمل الجماعية والفردية.

كما تم وضع حد اقصى للدخول داخل جهات الدولة المختلفة وفقا للمرسوم رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ والقاضى بان يكون الحد الاقصى هو خمسة وثلاثين مثل الحد الادنى لمجموع أقل دخل في ذات الجهة التي يعمل بها لمن يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية او مايعادلها. ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ ليضع حدا اقصى لهذه العملية قدره ٤٢ الف جنيه في المتوسط شهريا.

كما اصدرت الحكومة عدة قرارات منظمة لذلك فكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ بان يكون بدل حضور الجلسات والانتقالات بما لايجاوز خمسة الاف جنيها في الجلسة وبحد اقصى اثنتى عشرة جلسة سنويا.

٢ - تبنى سياسة متكاملة لاصلاح هيكل الأجور على المدى البعيد:

نظرا لأن إصلاح الاختلالات لن يتم بين ليلة وضحاها بينما يحتاج إلى خطة زمنية طويلة الأمد. فان الخطة الحالية تركز على المحاور الاساسية وذلك على النحو التالي:

أ - المحور المؤسسي:

تركز الخطة الحالية على إصلاح وتفعيل المجلس القومي للأجور ليصبح الفاعل الرئيسي في وضع سياسة متكاملة ومستمرة فعالة للأجور والذي يضع الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع كافة الأمور المرتبطة بالأجور والمرتبات في المجتمع سواء كان قطاعاً عاماً أم خاصاً، وذلك عن طريق ادخال التعديلات اللازمة لتعطى للمجلس الصلاحية الكاملة في إقرار السياسات والإجراءات اللازمة. وتتضمن هذه التعديلات :

- تعديل تشكيل المجلس بحيث يضم بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بسياسات الأجور وكذلك اتحادات العمال ورئيس لجنة القوى العاملة في مجلس النواب.
- تحديد مواعيد للاجتماعات الدورية للمجلس بحيث لا تترك في يد رئيسه.
- تقديم تقرير سنوي عن أعماله إلى مجلس النواب والوزراء.
- تحديد مدة معينة للمجلس. على أن يعاد النظر في تشكيله بعدها. على أن تكون مدة المجلس خمس سنوات. إذ أن الوضع الراهن لا يضع حداً لهذه المسالة.

ب- المحور التشريعي:

- العمل على إلغاء كافة القوانين والقرارات الوزارية التي تسمح لبعض الجهات بوضع نظم حوافز وإثابة مختلفة عن النظام العام القائم بالمجتمع. على أن تتم أى سياسة للأجور في إطار مركزي. ووفقاً للقوانين الأساسية المنظمة لهذه العملية .
- إعادة النظر في قانوني العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. بغية تنقيتها من كافة المواد التي تتيح لجهات الإدارة التدخل في تحديد او تقرير حوافز أو مكافآت العاملين.

وضع نظم محددة للحوافز والإثابة لبعض القطاعات أو المناطق التي ترغب الدولة في تشجيع العمل بها. مثل الأطباء والمدرسين أو العمل بالمناطق النائية. على أن تتم بقانون يصدر من السلطة التشريعية. وليس من الجهة التنفيذية. وبعبارة أخرى ضرورة الاستمرار في العمل بنظام الكادرات الخاصة لبعض المهن والوظائف مثل المدرسين والأطباء والوظائف العسكرية والدبلوماسية.

ثالثا : حماية محدودي الدخل وتحسين سياسة الدعم :

تظل قضية الدعم واحدة من اهم القضايا الاقتصادية المعقدة والمتشابكة بصورة كبيرة مما يجعل التصدى لها على درجة كبيرة من الاهمية والحساسية في آن واحد. ومع تسليمنا الكامل بانه لابد من الاستمرار في هذه السياسة. حيث لا تزال تشكل ضرورة ملحة بالنسبة لمستويات الدخول في مصر وبالتالي ينبغي العمل على استمرار هذه السياسة. من حيث المبدأ . وفي هذا الصدد تتبنى الحكومة خطة محددة تقوم على محورين أساسيين :

المحور الأول :

– إصلاح منظومة دعم السلع التموينية:

تعد البطاقات التموينية هى الوسيلة التي يتم بها توفير السلع المدعومة للمواطنين عبر آلية محددة تتحكم في الأسعار. وتشير الإحصاءات إلى عدد البطاقات التموينية قد ارتفع من ١١,٨ مليون بطاقة عام ٢٠١٠ الى ١٨,٦ مليون بطاقة بنهاية ديسمبر ٢٠١٣ ليبلغ عدد المستفيدين نحو ٦٧ مليون مواطن يمثلون مايقرب من ٨٤% من عدد السكان.

ويشير بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ الى ان ٨٣,٧% من الاسر لديهم بطاقات تموينية. وان ٨٨,٣% في شريحة الانفاق الدنيا لديها بطاقة تموينية من إجمالي الاسر في هذه الشريحة مقابل ٧٤,٥% في شريحة الانفاق العليا. مع ملاحظة إن ٧٥ % من الفقراء يحصلون على الدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية. ومن جهة أخرى. هناك نحو ٥٠% من مستويات الإنفاق الأعلى يستفيدون من هذا النظام. فيما يعتبر هدرا للموارد خاصة أن هذه النسبة ترتفع إلى نحو ٧٤% فيما يتعلق بالاستفادة من دعم الخبز والدقيق. هذا مع ملاحظة إن الشريحة الثانية. فيما يمكن اعتبارها الطبقة المتوسطة الدنيا. هى الأكثر استفادة من نظام البطاقات التموينية بوضعها الحالي. وهى نتيجة مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات أو سياسات جديدة للدعم.

نسبة الاسر التي لديها بطاقات تموينية وفقا لفئات الانفاق

شريحة الانفاق	أقل من ٢٠%	٢٠% أقل من ٤٠%	٤٠% أقل من ٦٠%	٦٠% أقل من ٨٠%	٨٠% أقل من ١٠٠	الإجمالي
	٨٨,٣	٨٨,٧	٨٨,٦	٨٤,٣	٧٤,٥	٨٣,٧

غير أن هذا النظام مازال يواجه العديد من المشكلات:

- المشكلة الأولى لهذا النظام تكمن في وصول الدعم إلى غير مستحقيه من جهة. وعدم وصوله إلى شريحة لا بأس بها من مستحقيه من جهة أخرى.
- المشكلة الثانية تتعلق بسوء استخدام السلع المدعمة. خاصة في ظل الاستخدامات المختلفة للسلعة الواحدة. فمثلا رغيف الخبز الذي يستخدم استخدامات متعددة. الأمر الذي يؤدى إلى زيادة

معدلات استهلاك هذه السلع. وتسرب جزء كبير منها إلى غير الغرض المخصصة له.

- المشكلة الثالثة الناجمة عن هذا النظام تتعلق بما يؤدى إليه من التعدد في أسعار السلعة الواحدة في المجتمع.

والأهم من ذلك انه لايتيح للأفراد الحرية في اختيار السلع المستهلكة.

كل هذه الامور وغيرها تتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد الدعم والتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه وتحسين وتجويد نوعية السلع الخاضعة للدعم لما في ذلك من تأثير مباشر على ميزانية الأسرة . وكذا الموازنة العامة للدولة . وسوف يتم ذلك من خلال :

١- استكمال الإطار التشريعي للتجارة الداخلية بما يحقق انضباط السوق الداخلي وتوفير الحماية الكاملة لكافة المتعاملين به وعلى الأخص حماية المستهلك من الممارسات الضارة واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الغش والتدليس .

٢ - سد الفجوة في السلع الأساسية عن طريق ترشيد الاستهلاك وليس فقط الاستيراد

٣ - اتخاذ الإجراءات التشجيعية الكافية لتحفيز المزارعين على تسليم المحصولات الزراعية بشكل اختياري وبما لا يتعارض مع إليات السوق.

٤- زيادة الطاقة التخزينيه من الصوامع للمطاحن والمخابز وذلك لتعظيم الإنتاجية وتقليل الفاقد من القمح وتحسين جودة منتجاته.

المحور الثانى :

– اصلاح سياسات دعم الطاقة :

ينقسم دعم الطاقة في مصر إلى نوعين هما دعم المنتجات البترولية والذي يقدر في موازنة العام الحالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بنحو ٩٩,٦ مليار جنيه (بنسبة ٦٢,٣ % من إجمالي المنصرف على الدعم والمقدر بنحو١٦٠ مليار جنيه) وكذلك دعم الكهرباء والذي يقدر بنحو ١٣,٣ مليار جنيه (بنسبة ٨,٣% من إجمالي الدعم) وبالتالي يشكل دعم الطاقة نحو ٧٠,٦% من إجمالي الدعم. وبالتالي فان اصلاح هذا البند سوف يؤثر بشدة على سياسة الدعم بشكل عام اذ تشير كافة المؤشرات المالية الى ان المنصرف السنوى على بنود الدعم المختلفة اخذا في التزايد عاما بعد اخر واصبح يشكل عبئا ثقيلا يحتاج الى العلاج.

وجدير بالذكر ان دعم **المنتجات البترولية** قد ظهر لأول مرة في الموازنة العامة للدولة منذ العام المالي ٢٠٠٦\٢٠٠٥ باعتباره يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر بيع الوحدة بالسوق المحلي وبالتالي يختلف عن الدعم الضمني الذي يقاس بالفرق بين سعر البيع في الأسواق العالمية وسعر البيع في السوق المحلي . مع الأخذ بالاعتبار إن هناك جزء من الدعم يظهر بالأسعار العالمية وهو الخاص بتكلفة الخام المشترى من الشريك الأجنبي. وقد تطور هذا الدعم من ١٠,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٩٩,٦ مليار في موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٣،

تطور دعم المنتجات البترولية

العام المالي	الدعم (مليون جنيه)	الكمية (الف طن)	اسعار خام برنت (دولار/برميل)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤١٧٧٨	٤٧٤٩٦	٦٢,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٠١٣٠	٥١٥٥٤	٦٣,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٠٢٤٩	٥٥٢٧٧	٩٥,٥

العام المالي	الدعم (مليون جنيه)	الكمية (الف طن)	أسعار خام برنت (دولار/برميل)
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٢٧٠٣	٥٧٨٣٣	٦٨,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٥٢٤	٦٢٠٥٦	٧٤,٠
٢٠١١/٢٠١٠	٦٧٦٨٠	٦٣٨٦٢	٨٤,٠
٢٠١٢/٢٠١١	٩٥٥٣٥	٦٩٨٣٩	
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٠٠٠٠		١٠٠
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩٥٩٥	٧٩٠٣٧	١٠٠

مع ملاحظة أن دعم السولار يستحوذ على النسبة الغالبة منه أى نحو ٣٩,٨% من إجمالي دعم المنتجات البترولية)، يليه البوتاجاز بنسبة ٢٣ % ، ثم البنزين بنسبة ١٩,٣ % من الإجمالي. ثم المازوت بنسبة ٩,٧ % من الإجمالي، يليه الغاز الطبيعى بنسبة ٨,١%

العلاقات التشابكية لدعم المنتجات البترولية:

وقد تأثر هذا الدعم بالزيادات المستمرة في الاستهلاك المحلي بصورة كبيرة وتبرز هذه المسالة بشدة في زيادة كميات الغازات الطبيعية المستخدمة كوقود لمحطات الكهرباء أو كمادة خام في صناعة الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب، والاستهلاك المنزلي.

إذ تشير الإحصاءات إلى أن الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى قد زاد من ٣٠ مليون طن في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى نحو ٤٩,١ مليون في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم الى ٧٣,٤ مليون عام ٢٠١٢/٢٠١٣ .

وتختلف هذه النسبة بين المنتجات المختلفة . ففيما يتعلق بالبوتاجاز زادت الكميات المستهلكة منه من ١,٥ مليون طن إلى نحو ٣,٤ و ٤,٢ مليون خلال الفترة نفسها وكذلك ارتفع المستهلك من السولار من نحو ٥,٩ مليون طن إلى ٩,٤ و ١٢,٨ مليون خلال الفترة نفسها. ووصل استهلاك البنزين إلى ٦,١ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢,٧١ مليون طن في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ونحو ٢,٥٢ مليون في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وبالمثل زاد استهلاك المازوت من ٥,٧٦ مليون طن إلى ٨,٤٧ مليون ثم الى ٩,٣ مليون خلال نفس الفترة. ووصل استهلاك الغاز الطبيعى الى ٣٩,٢ مليون عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢٢,٥٧ مليون طن في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وجدير بالذكر انه ومع عدم كفاية المنتج المحلي، من معظم هذه المنتجات، اضطرت الدولة للاستيراد من الخارج لسد هذه الاحتياجات، وكذلك شراء حصة الشريك الأجنبي بالأسعار العالمية لهذه السلع. وبالتالي فكلما ارتفع السعر العالمي للبترول ارتفعت معه قيمة الدعم الموجه لهذه المنتجات، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها. وبالتالي ارتفعت كمية الواردات من المنتجات البترولية من ٦٢٩٠ الف طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى ١١,٤ مليون طن عام ٢٠١١/٢٠١٢ والى ١٢,٩ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وجاءت معظم هذه الواردات من البوتاجاز والسولار .

وعلى الجانب الاخر انخفضت كمية الصادرات من المنتجات البترولية من ٣٠٨٢٥ الف طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى ٢٠٦١٢ الف طن عام ٢٠١١/٢٠١٢ والى ١٨٩٥٧,٥ الف طن عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للقطاعات المستفيدة من دعم المنتجات البترولية نلحظ ان قطاع الكهرباء يستحوذ على نحو ٣٨,٦% من إجمالي دعم المنتجات البترولية يليه قطاع الصناعة بنحو ٢٧,٧% ثم النقل بنحو ١٤,٢% يليه المنازل بمسبة ٨,١% ثم السياحة بنسبة ٥,١% ثم الزراعة والرى بنسبة ٣,٢% والطرق والمقاولات بنسبة ٢,١% واخيرا قطاع البترول بنحو ١,١%.

مع ملاحظة ان نسب الدعم تختلف بشدة بين هذه المنتجات وبعضها البعض حيث تصل نسبة دعم البوتاجاز الى ٩٤% والسولار الى ٥٧% والمازوت الى ٤٥% اما الغاز الطبيعى فانه يختلف حسب القطاع حيث تصل هذه النسبة الى ٥١% لقطاع الكهرباء وتتراوح في الاستهلاك المنزلى بين ٣٩% و٨٠% حسب الشرائح والصناعات غير كثيفة الطاقة تصل الى ٢٦,٤% اما الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة فهى لاتحصل على دعم اعتبارا من عام ٢٠٠٨ .

وعلى الجانب الاخر فقد تركز دعم الغاز الطبيعى في قطاع الكهرباء يحصل على حوالي ٥٩% من هذا الدعم يليه الصناعة بنسبة ٣٨% وتحصل المنازل على ٢% ثم السياحة ١,٥%.

بينما يعتبر الاستهلاك المنزلى هو المستحوذ شبه الوحيد على دعم البوتاجاز بنسبة٩٩,٤% والباقي لقطاع الصناعة. وكذلك يستحوذ الاستهلاك المنزلى على النسبة الغالبة من الكيروسين(حوالي ٦٥%) مقابل ٢٨% لقطاع الصناعة و٦,٨% لقطاع الزراعة والرى.

وفيما يتعلق بالمازوت فان نحو٥٩% من الدعم يذهب الى قطاع الكهرباء مقابل ٣٥,٥% لقطاع الصناعة و٤,٤% لقطاع النقل، وفيما يتعلق بالسولار فان المستفيد الاكبر منه هو قطاع النقل بنحو٢٩,٥% يليه السياحة بنسبة ٢٢% ثم الزراعة والرى بنسبة١٦,٢% ثم الصناعة ١٥,٧% والطرق والمقاولات بنسبة ١٠,٧% ثم قطاع البترول بنسبة ٤,٤% واخيرا الكهرباء بنحو ١,٤%.

ويعانى النظام الحالى العديد من المشكلات ياتى على راسها حصول الشرائح الغنية على النصيب الاكبر من هذا النوع اذ زاد نصيب الشريحة الاعلى دخلا من استهلاك المنتجات البترولية من ٣٦ % تقريبا عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٤٦ % عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. هنا تشير الاحصاءات الى ان عدد المركبات في مصر قد وصل الى ٦,٨ مليون (منها نحو٣,٧ مليون سيارات. و١٢١ الف اتوبيس ونحو ١٠٣٤ الف نقل ومقطورة و١٢٣ الف سيارة خدمة عامة ونحو ١٨٤٣ الف مركبات اخرى)

وفيما يتعلق باستهلاك الوقود فان ٦٦,٧% من هذه المركبات تستخدم البنزين مقابل ٢٤% تستخدم السولار و٨,٦% تستخدم الغاز. مع ملاحظة ان هذه النسبة ترتفع بالنسبة للسيارات الخاصة حيث تصل نسبة استهلاكها من البنزين الى ٧٠,٣% مقابل ١٤,٧% للسولار و١٥% غاز

وعلى الجانب الاخر فان ٨٧,٨% من سيارات النقل تستخدم السولار مقابل ١٢,٣% تستخدم البنزين. وينطبق نفس القول على الاتوبيس حيث يستخد ٧٣,٨% منه السولار و١٣,٤% بنزين و١٢,٨% غاز.

من هذا المنطلق تعمل سياسة التنمية على عدة محاور اساسية:

١- فيما يتعلق بالسياسة السعرية:

إعادة صياغة أساليب توزيع الدعم لمستحقيه بما يضمن تقليل الفاقد والحد من سوء استخدام الدعم. ولذلك قامت الحكومة برفع اسعار الغاز الطبيعى المستخدم في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة (الحديد والاسمنت والاسمدة والنحاس والالمونيوم) بنسبة ٣٣% وذلك منذ بداية عام ٢٠١٢. كما تم رفع الدعم عن بنزين ٩٥ وبيعه باسعار التكلفة.

٢- وعلى الجانب الاخر بدات الحكومة تجربة توزيع اسطوانات البوتاجاز المدعومة من خلال نظام الكوبونات بما يضمن وصولها لمستحقيها بالاسعار الرسمية ووقف تسرب البوتاجاز للاغراض غير المستهدفة. بينما سيتم تحريك اسعار الكميات الاخرى خارج هذا النظام.

- **كما تعتزم الحكومة تطبيق منظومة جديدة لتوزيع البنزين والسولار عن طريق الكروت الذكية ولكن تظل المشكلة الأساسية في السولار الذي يستخدم في الزراعة ويؤثر على الفلاح البسيط وأيضا يستخدم في فنادق الخمس نـحوم بالبحر الأحمر وسنعمل على إيجاد وسيلة للتفرقة السعرية فيما بينهما ويمكن استخدام البطاقة الزراعية في تحقيق ذلك. مع وضع الضوابط الكفيلة بعدم التسرب.**

٣- معالجة الاختلالات المالية في قطاع البترول وذلك حتى تتمكن الهيئة العامة للبترول من تحقيق أرباح مستمرة من العمليات الجارية. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات. منها ما يلي.

- قيام وزارة المالية بإجراء تحويلات نقدية للهيئة تؤدى إلى تحقيق التوازن في نتائج أعمالها وتحمل الموازنة العامة للدولة فقط بقيمة العجز الفعلى الذي تحققه الهيئة عن مجمل نتائج أعمالها.
- إعادة هيكلة قطاع البترول مع مراجعة دور الهيئة المصرية العامة للبترول بما يمكنه من تعظيم العوائد وزيادة كفاءة الأداء. وتطوير النظم المحاسبة للهيئة العامة للبترول. وذلك في ضوء التشابكات المالية المعقدة التي يتسم بها قطاع البترول.
- وضع برنامج زمنى لفض التشابكات المالية بين الجهات الحكومية. وإلزام الجهات المدينة للهيئة العامة للبترول بسداد المتأخرات عليها وفق جدول زمنى محدد. وبالاستناد إلى قرار يصدره رئيس الوزراء.
- مراجعة استثمارات الهيئة في الشركات المشتركة التي تمتلكها. وبحث أفضل الوسائل لاستخدام هذه الاستثمارات في إعادة هيكلة ميزانية الهيئة. وفي هذا الإطار يتم بحث جدوى البدائل المختلفة لسداد ديون الهيئة المستحقة للشركات الأجنبية. وذلك مثل إمكانية مبادلة جزء من مديونية قطاع البترول بالتصرف في بعض الأصول. وهو ما يمكن أن يساهم في تحسين الملاءة المالية للهيئة، وتقليل تكلفة التمويل التي تتحملها الهيئة.
- النظر في إمكانية إجراء تعديل هيكلي في اتفاقيات البحث والتنقيب وبما يؤدى إلى قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب المستحقة على أرباح نشاطها داخل مصر مباشرة إلى وزارة المالية. بدلاً من الوضع الحالى الذي تتحمل في ظله الهيئة العامة للبترول بتلك الضرائب نيابة عن الشريك الأجنبي. وعلى الرغم من أن الوضع الحالى للاتفاقيات يمنح مصر نصيباً أكبر في الخام. إلا أنه من الضرورى التفاوض على أساس تحميل الشريك الأجنبي بضريبة الدخل عن أرباحه بالكامل. حيث أن ذلك من شأنه توليد تيار مباشر من الإيرادات الضريبية الحقيقية لخزانة الدولة.
- رفع كفاءة معامل تكرير البترول بغرض الوصول إلى الاستغلال الكامل للطاقات التكريرية المحلية. وفي هذا السياق فإنه من المطلوب تطوير التكنولوجيا التي تستخدمها المعامل لأنها تقادمت ولم يتم تحديثها لفترة طويلة مما يقلل من كفاءتها. ويؤثر على قيمة العائد من الإنتاج.
- تفعيل برنامج وزارة البيئة لتحويل المركبات الحكومية من استخدام البنزين والسولار إلى الغاز الطبيعى مع متابعة مشكلات الاستخدام والعمل على علاجها. وكذلك تحسين كفاءة وسائل المواصلات العامة. لتحقيق انسيابية في المرور تسهم في تخفيض الزيادة في استهلاك الطاقة التي تنتج عن الزحام الشديد.

رابعا اصلاح المنظومة الضريبية لتصبح اكثر عدالة:

"العدالة الاجتماعية اساس الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة" هكذا نص الدستور المصري الجديد وحق واشار الى جوهر النظام الضريبى في المجتمع . وهكذا ينبغى ان تكون العدالة الضريبية مضمونا لمحتوى

النظام الضريبى وغاية يتوخاها ويتعين تبعا لذلك ان يكون العدل من منظور اجتماعى مهيمنا عليها بمختلف صورها محددا الشروط الموضوعية لاقتضائها. كما اشارت وجق المحكمة الدستورية في احدى احكامها الاخيرة مشيرة الى انها تعد فريضة مالية تتحصل عليها الدولة جبرا بما لها من ولاية على أقليمها لتنمية مواردها.

وقد استقر الفكر الاقتصادي والمالي الحديث على إن النظام الضريبي الكفء هو الذي يساعد على إيجاد مناخ جيد للاستثمار . مع ضمان تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية . ويوفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثمارى) ناهيك عن الانفاق الاجتماعي في آن واحد. شريطة أن يتحقق ذلك في إطار من التنسيق والتناغم بحيث لا يطغى هدف على أخر. وبالتالي فالسياسة الضريبية الكفء هي التي تتمكن من توليد زيادات في الإيرادات بما يتواكب مع النمو في الدخل الأسمى دون تغييرات متواترة في معدلات الضرائب أو إدخال ضرائب جديدة.

ولذلك تكتسب السياسة الضريبية خصوصيتها من كونها أحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين. كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة وتلك التي عادة لا يقبل على توفيرها القطاع الخاص

ويتوقف نجاح السياسة الاقتصادية عموما والمالية منها على وجه الخصوص . في تحقيق أهدافها التنموية على عاملين أساسيين هما الموارد المتاحة للمجتمع والكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد.

وهنا تشير الاحصاءات الى ان نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر فعلى الرغم من زيادة الايرادات العامة للدولة بالارقام المطلقة . وفقا للحسابات الختامية. من ١٥١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٣٠٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ـ والى ٣٥٠,٣ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٢. الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٢٤,٥% الى ١٩,٦ % ثم ارتفعت قليلا الى ٢٠% خلال نفس الفترة

وهى نسبة ضئيلة للغاية لاتتناسب مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . بل وتنخفض كثيرا عن الدول المماثلة اذ تصل هذه النسبة لدى البلدان ذات الشريحة الدنيا من الدول التي تقع في فئة الدخل المتوسط الى ٢٦,٤% وتصل هذه النسبة الى ٢٨,٥% بالنسبة لبلدان الشريحة العليا من هذه الفئة هذا فضلا بالطبع عن ان المتوسط العالمي يصل الى ٢٨,٧% ويصل المتوسط لدى بلدان الدخل المرتفع (سواء الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التي تصل الى ٤١,٥% وغير الاعضاء في هذه المنظمة حيث تصل هذه النسبة الى ٣٣,٨%). عموما فقد أدى ذلك الى تراجع نسبة تغطية الايرادات العامة للمصروفات العامة من ٧٢,٨% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٦٤,٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١ ثم إلى ٦٠% عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

وعلى الجانب الاخر فقد انخفضت نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٨% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ١٣,٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١ ثم ارتفعت قليلا الى ١٤,٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وتراجعت نسبة الايرادات الاخرى للناتج من ٨,٣% الى ٥,٦% و٥,٣% خلال نفس الفترة. بينما ارتفعت نسبة المنح للناتج من ٠,٤% الى ٠,٧% ثم هبطت الى ٠,٣% خلال نفس الفترة. ويشير ذلك الوضع الى الانخفاض الكبير في مساهمة الضرائب في الاقتصاد القومي والضعف الشديد في الطاقة الضريبة وهو مايرجع الى العديد من الاسباب ياتى على راسها محدودية المجتمع الضريبى اذ مازالت هناك العديد من الانشطة والقطاعات التي لاتخضع للنظام الضريبى المصري يقع معظمها لدى اصحاب الدخول العليا واصحاب الثروات.

هذا فضلا عن ضعف الجهد الضريبى والذي يقاس بنسبة المتحصلات الضريبة الى الناتج المحلي الإجمالي،

وهنا تشير الاحصاءات الى تراجع نسبة الايرادات الضريبية من الناتج رغم الزيادة النسبية في الارقام المطلقة اذ ارتفعت الايرادات الضريبية من ٩٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٢٠٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ والى٢٥١,١ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ الا ان نسبتها الى الناتج قد انخفضت من ١٥,٨% الى ١٣,٤% ووصلت الى ١٤,٣% خلال نفس الفترة. ولهذا هبطت نسبة تغطية الايرادات الضريبية للمصروفات العامة من ٤٧,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٤٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١. والى ٤٢,٦% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وبعبارة اخرى فقد اصبحت الايرادات الضريبية لاتكفي لسداد اقل من نصف المصروفات العامة للدولة. في هذا السياق نلاحظ ان هيكل الضرائب المصرية قد تطور بصورة كبيرة خاصة منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ واصبح الهيكل الضريبى المصري يتسم بما يلي :

١- زيادة الدور الذي تلعبه ضريبة المبيعات في الهيكل الضريبى حيث ارتفعت نسبتها من ٢٨,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى ٣٤,٩% عام ٢٠١٢/٢٠١١.وذلك يرجع بالاساس الى التوسع في هذه الضريبة.

٢- التراجع المستمر في الحصيلة من الضرائب الجمركية رغم الزيادة المستمرة في قيمة الواردات المصرية.

٣- الزيادة الكبيرة في الضرائب على الممتلكات حيث ارتفعت نسبتها في الهيكل الضريبى من ١,٢% الى ٦,٣% خلال عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠١٢/٢٠١١ على الترتيب ويرجع السبب في ذلك الى فرض ضريبة على العائدات من اذون وسندات الخزانة المصرية. وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي اخضع عوائد اذون وسندات الخزانة للضريبة بسعر ٢٠% وذلك دون خصم اى تكإليف. هذا جنبا الى جنب مع زيادة اصدار الخزانة العامة للدولة لهذه الاوراق المالية لتغطية العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة والارتفاع المستمر في القائدة على هذه الاوراق.

٤- تراجع مكانة الضرائب الاخرى والتي تتمثل اساسا في الضريبة على القيم المنقولة المحسوبة على العائدات على السندات التي في حوزة البنك المركزى والبنوك التجارية والمتمثلة اساسا في سندات البنك المركزى وسندات هيئة السلع التموينية والسندات على البنوك التجارية.

٥- تراجع دور ضريبة الدمغة من ٤,٧% من إجمالي الضرائب عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٣,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والى ٢,٦% عام ٢٠١٢/٢٠١١.

٦- اختلال العبء الضريبى بين الانواع المختلفة اذ يصل يصل متوسط مايدفعه الفرد من الضريبة على المرتبات والأجور الى نحو ١٨٨٢ جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١. بينما يبلغ متوسط مايدفعه الفرد من ضريبة المهن الحرة ٥٨٦ عام ٢٠١٢/٢٠١١ وذلك مقابل متوسط مايدفعه الفرد من الارباح التجارية والصناعية والذي يصل الى ٩٣٨ جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١.

٧- اختلال العبء الضريبى بين مكتسبى النوع الواحد من الدخل خاصة فيما يتعلق بضريبة المرتبات والأجور ومافي حكمهما.

ولعلاج هذه الاختلالات والاوضاع واصلاح النظام الضريبى الحالى سوف تعمل الخطة على مايلي:

- اصلاح الهيكل الحالى لضريبة المرتبات والأجور والعمل على حل مشكلة العلاوات الخاصة عند ضمها الى المرتب الأساسي.
- النظر بجدية تامة في مكافحة التهرب الضريبى من جانب اصحاب المهن غير التجارية عن طريق التعاون بين النقابات المهنية ومصلحة الضرائب.
- سرعة ادخال الضريبة على القيمة المضافة بدلا من النظام الحالى لضريبة المبيعات.
- اعادة النظر في قانون الاعفاءات الجمركية وكذلك قانون الجمارك.
- سرعة اصدار قانون الثروة المعدنية.

خامسا : توفير الخدمات الاجتماعية بشكل أكثر كفاءة :

تركز الخطة الحالية على التحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعى البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي . فالإنسان هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت . وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي. وإنما تصبح هي التنمية الشاملة بكل أبعادها. وبالتالي فالحالة الصحية والتعليمية تعد أحد أهم دعامات التنمية خاصة وأن ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية وإمكانيات التطور. وبعبارة اخرى فإن تطوير الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدى إلى جودة النمو.

من هنا فقد أضحى تحسين الحالة الاجتماعية وتوصيل الخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة المواطنين مسئولية أساسية للحكومة.

وتدرك الحكومة تماما ان مشكلات الإنفاق لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملائمة مستوى الإنفاق وهيكله ولكن أيضا نتيجة للمشاكل الإدارية في السيطرة على الإنفاق. من هنا تاتى أهمية العمل على تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طريق ضمان التأكد من أن هذا الإنفاق يذهب في الغرض المخصص له فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة. ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات (مثل فقدان الدخل) أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمة وهى الأمور التي ستتوجه إليها الاهتمامات في عملية الإصلاح المالي.

حيث ستعمل الحكومة على تحقيق هدفين أساسين هما: تسهيل الحصول على الحزمة الأساسية من الخدمات الاجتماعية، وفقا للمقدرة المالية للمواطنين. وتوفير الحماية للفقراء من جانب ونشر الخدمات الاجتماعية في كافة أرجاء البلاد خاصة في المناطق الفقيرة والنائية من جانب آخر. أى العمل على تحقيق التكافؤ الحقيقي في الفرص المتساوية للحصول على الخدمة وذلك بتوزيع الإنفاق العام بشكل متساوي وفقا لاحتياجات لكل منطقة جغرافية والعمل على الوصول الى الأماكن المحرومة منه.

الخدمات التعليمية

الخدمات التعليمية:

أولاً: التعليم قبل الجامعي:

إن التعليم هو الأداة الفاعلة لإحداث الحراك الاجتماعي المنشود في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان. كما أنه السبيل لتنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى رفاهة الفرد والمجتمع على حدٍ سواء.

لذا وضعت الدولة التعليم على رأس أولوياتها لنلحق بركب التطور ونواجه التحديات والتغيرات العالمية والمحلية التي تفرضها العولمة واقتصاد المعرفة.

ولعل الدليل على ذلك ما جاء في الدستور المصري لعام ٢٠١٤ سواء للتعليم قبل الجامعي أو لمحاربة الأمية . لذا تهدف الخطة إلى إيجاد موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية. من أجل بناء مجتمع يقوم على التعليم واقتصاد يقوم على المعرفة خاصة في ظل النمو المضطرد للسكان بما يلقي بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم. ولذلك تتبنى الحكومة رؤية استراتيجية متوسطة الأجل تتمحور حول ثلاث ركائز هي:

١. إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم العام والفني مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
٢. تحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال توفير مناهج معاصرة، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة ومعلم فعال لكل طفل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري.
٣. تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية بما يضمن الحوكمة الرشيدة.

التحديات الراهنة:

يشير الوضع الراهن لخدمات التعليم قبل الجامعي إلى وجود فجوات كبيرة ببعض المناطق وفي حاجة ملحة لمعالجتها نظرا لما تشكله هذه القضايا من خطورة على العملية التعليمية. ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

- تردي حالة المباني التعليمية وارتفاع الكثافات بها إضافة إلى مبانى مغلقة ومتهالكه في حاجة لإحلال.
- مدارس مؤجرة من الأهالى لايمكن الاستغناء عنها في العملية التعليمية ومطلوب نزع ملكيتها أو شرائها أو توفير بدائل لها.
- تدني مستوى رياض الأطفال حيث هناك انخفاض شديد في نسبة الاستيعاب لهذه المرحلة نحو(٣٣,٥%) من الشريحة العمرية (٤ - ٥) سنوات.
- ضرورة توفير الخدمة بالمناطق المحرومة من الخدمة وتوفير فصول لاستيعاب الزيادة السكانية.

أ) حالة المباني التعليمية واحتياجات تطويرها

الوضع الراهن	العدد	احتياجات التطوير
مباني ذات كثافات مرتفعة (من ٤٠ لأكثر من ٧٠ طالب / فصل)	٩٤٠٠ مبنى (٢٧% من جملة المباني الحكومية)	٤٥,٥ ألف فصل لتحسين الكثافات
مباني تعمل أكثر من فترة	٤١٥٥ مبنى (١٦% من جملة المباني الحكومية)	٤٩,٤ ألف فصل للقضاء على هذه الظاهرة
مباني مغلقة ومتهالكة	٦٢٠ مبنى (٢% من جملة المباني)	٢١,٢ ألف فصل للإحلال
مدارس مؤجرة من الأهالي	١٥٣٠ مبنى مؤجراً	١٣,١ ألف فصل (نزع ملكية مدارس أو شراء من الأهالي أو بدائل)
احتياجات رياض الأطفال		٢٣,٢ ألف فصل لرفع نسبة الالتحاق من ٣٢% إلى ٦٠%
توفير فصول التربية الخاصة		٧,٦ ألف فصل للفئة الأولى بالرعاية
توفير فصول لاستيعاب الزيادة السكانية		٣٠,٨ ألف فصل حتى عام ٢٠١٧ لاستيعاب السكان في سن التعليم حتى عام ٢٠١٧

ب تحديات مرتبطة بالعملية التعليمية

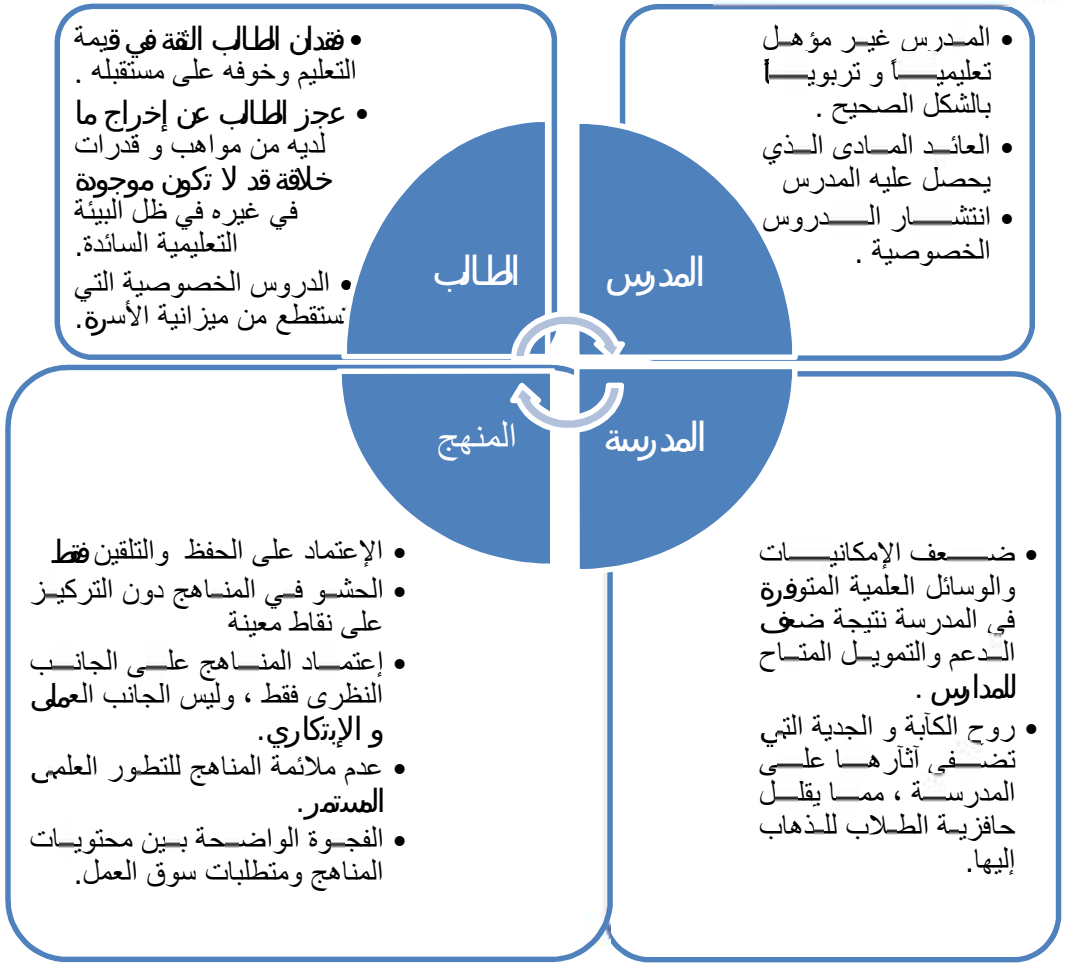

ج تحديات عامة ومجتمعية للتعليم قبل الجامعي:

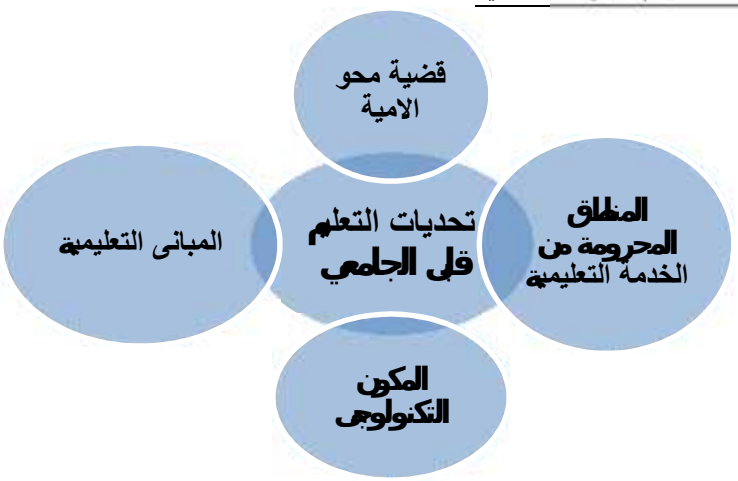

الأهداف الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي

- تطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري، والحفاظ على الهوية، وصولاً إلى المنهج الفردي الشامل الذي يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطالب وتنمية الإبداع، وتمكينه من المهارات اللازمة وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، وذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.
- إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.
- التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول (التمويل، الأراضي...).
- التركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في جوانبها كافة.
- الأخذ بالمناهج العالمية غير المحملة ثقافياً، مثل: الرياضيات والعلوم واللغات والجغرافيا.
- مواجهة قضايا التقويم والامتحانات وصولاً إلى نظم تعيد التعليم إلى طبيعته ووظيفته الأساسية.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.
- بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني تتمشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مطور لجميع التخصصات يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم وتقويم الطلاب على أساس معايير الجودة في إطار من الحوكمة واللامركزية والتنمية البشرية المستدامة.
- إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات القاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوى في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية.

- توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها. وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية- وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.
- تطوير بيئة التعليم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم بيئة تعليمية ثرية التقنية بدءاً من المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها.
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين. وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولاً إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم. والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم. وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.
- إعادة هندسة النظام التعليمي لتحقق الفاعلية والانسابية بين عناصره وحلقاته. إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري. والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات في المستوى الأعلى. قائد متمكن من القدرات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية المتقدمة من خلال نظام يدعم التمكين.
- التوجه نحو نظام تعليمي متوازن بين المركزية واللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس: بما يحقق تحسين حالة التعليم المقدم للطالب في مدرسته وفصله وتمركز العمليات التعليمية ومخرجاتها في النظام حول الطالب.
- تطوير منظومة واستراتيجيات العمل في المراكز والهيئات الداعمة لوزارة التربية والتعليم بما يدعم التطوير الحقيقي للعمل التعليمي في الفصل والمدرسة من خلال إجراء البحوث وعمليات التقويم والتدريب. وتوظيف نتائجها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات التربوية. وتقديم الحلول لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعملية التربوية ميدانياً.
- التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء لعمليات التعليم والتعلم (بما يحقق المحاسبية الأفقية).
- تحديث منظومة التشريعات التعليمية وذات الصلة والمؤثرة فيها. بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في جوانبه كافة.

وفي هذا الإطار تتبنى الحكومة مجموعة من السياسات والبرامج التي تستهدف:

- توسيع دائرة المشاركة المجتمعية وتفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة الفعالة في تنفيذ برامج التعليم قبل الجامعي.
- مكافحة الأمية والقضاء على عوامل التسرب من التعليم الأساسي مع التركيز على الفئة العمرية المستهدفة من(١٥ الى٣٥ سنة).
- تطوير التعليم الفني باعتباره المسؤول عن توفير المهارات الأساسية لمواكبة متطلبات سوق العمل.
- الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة وزيادة الاستيعاب في رياض الاطفال. واكتشاف التلاميذ الموهوبين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدبية والثقافية
- رعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع وتوفير فرصة التعليم النظامى وغير النظامى لهم.

المستهدفات الكمية لخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لوزارة التربية والتعليم:

- قبول نحو ٤,٤٩٠ مليون تلميذ في مختلف المراحل التعليمية(بالمدارس الحكومية).
- فتح وتشغيل نحو ٢٨٤ ألف فصل جديد وإمدادهم بمستلزمات التشغيل اللازمة مع بداية العام الدراسى الجديد لاستيعاب أعداد التلاميذ المستهدف قبولهم بمختلف المراحل التعليمية.
- استكمال إنشاء وتجهيز نحو (٨٨٤٦) فصل مرحلة من خطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وطرح نحو (٨٣٢٠) فصل جديد مستهدف إنشاؤهم بنسب تنفيذ متوقعه أثناء العام تبلغ نحو (٦٠%)، ليبلغ إجمالي حجم الفصول المستهدف العمل بها خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو (١٧١٦٦) فصل.

أهداف التنمية في مجال رفع كفاءة المؤسسات التعليمية :

مرحلة التعليم الأساسي :

- إستكمال رفع كفاءة المدارس الجاري العمل بها بخطة ٢٠١٤/٢٠١٣ . ورفع كفاءة نحو (٤٠٠) مبنى مستهدفة بخطة ٢٠١٥/٢٠١٤.
- إستكمال إحتياجات المباني المدرسية من شبكات الحريق . والأسوار.

مرحلة الثانوى العام :

- إستكمال رفع كفاءة المباني المرحلة . ورفع كفاءة نحو (٩٠) مبنى بخطة ٢٠١٥/٢٠١٤
- إستكمال إحتياجات المباني من (الاسوار ـ ملاعب ـ دورات مياه ...).

مرحلة التعليم الفني :

- رفع كفاءة المباني (صناعي . زراعى . تجاري . فندقى) بإدخال عناصر التطوير على المبنى لدخولة الاعتماد والجودة.
- إستحداث وتطوير الالات والمعدات في المدارس (صناعي . زراعى . تجاري . فندقى) بإدخال تخصصات جديد وتطوير الورش مما يتناسب وإحتياجات سوق العمل.

برامج ومشروعات التنمية:

أولا : برنامج المنشات:

يهدف البرنامج الى توفير فصول الاحتياج لمراحل التعليم المختلفة (رياض أطفال . تعليم أساسي . ثانوى عام وفنى) وذلك لسد الفجوات ومعالجة بعض المشاكل التي تمثل خطورة على العملية التعليمية حيث تبلغ فصول الاحتياج (٢٣١,٦٥٧) ألف فصل يوضحها الجدول التالي [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)

الأهداف التعليمية المتوقع تحقيقها بخطة ٢٠١٥/٢٠١٤

المشاكل والاهداف	إجمالي فصول الاحتياج	المتوقع تحقيقه من الفصول بخطة ٢٠١٥/٢٠١٤		نسبة المتوقع تحقيقه من إجمالي الاحتياج (٪)
		إستكمالات مرحلة	طرح جديد	الجملة	
ارتفاع الكثافة بالفصول الدراسية	٤٥٥٩٤	٢٣٤٧	٣٢٤٦	٥٥٩٣	١٢,٣
تعدد الفترات بالمباني المدرسية	٤٩٤٨٤	١٤٢٨	١٩٧٥	٣٤٠٣	٦,٩
المناطق المحرومة من التعليم (أساسي /ثانوي)	٤٠٧٤٦	٣١٠	٤٤٠	٧٥٠	١,٨
إحلال وتحديث المباني المدرسية	٢٠٩٥٦	٨٩٤	٩٠٥	١٧٩٩	٨,٦
توفير فصول رياض أطفال للوصول بنسبة استيعاب(٦٠%)	٢٣٢٨٦	٣٩٦	٥٠٠	٨٩٦	٣,٨
توفير فصول التربية الخاصة	٧٦٢٠	٣٨	٣٠	٦٨	٠,٩
توفير بدائل للمدارس المؤجرة	١٣١٦٠	٢٥	٦٥	٩٠	٠,٧
مواجهة الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٧	٣٠٨٢٩	٨٣٨	١١٥٩	١٩٩٧	٦,٥
إجمالي الاحتياجات	٢٣١٦٥٧	٦٢٧٦	٨٣٢٠	١٤٥٩٦	٦,٣

ثانيا: برنامج التطوير :

تتلخص برامج التطوير المستهدف تحقيقها في الآتي :

- برنامج تطوير التعليم الأساسي إعادة تأهيل المدارس القائمة وإدخال معايير الجودة بالمباني لحصولها على شهادة ضمان الجودة. ويهدف البرنامج الى تطوير مدارس التعليم الأساسي تطويرا شاملا. وقد بلغت الاستثمارات المقترح تخصيصها للبرنامج نحو ٢٧٥ مليون جنية. وذلك بهدف رفع كفاءة وتطوير نحو ٤٠٠ مبنى.
- برنامج تطوير التعليم الثانوى العام :

يهدف البرنامج إلى تطوير مدارس الثانوى العام القائمة من رفع كفاءة للمبانى وتجهيزها تكنولوجيا. وقد بلغت الاستثمارات المقترح تخصيصها للبرنامج نحو ١٣١ مليون جنية ، تتضمن رفع كفاءة وتطوير نحو ٩٠ مبنى في محافظات الجمهورية.

- برنامج تطوير التعليم الفني

يهدف البرنامج إلى تطوير مدارس التعليم الفني من رفع كفاءة للمبانى وتجهيزها تكنولوجياً وتطوير الآلات والمعدات (تحديث الآلات بإدخال تخصصات جديدة تتناسب وسوق العمل) حيث يسعى التعليم الفني بتخصصاته المختلفة الى إعداد القوى العاملة الماهرة إعدادا يتفق والتطور المعرفي والتكنولوجي، وتبلغ الاستثمارات المقترحة للبرنامج نحو ٨٨١,٧ مليون جنية (تمويل الخزانة) بالإضافة إلى الإستثمارات الخاصة بالتطوير التكنولوجي لمرحلة التعليم الثانوى الفني. موزعة على النحو التالي (٨٧٣,٤٦٠ لاعادة تأهيل المدارس القائمة "موازنة مديريات"). (١,٧٥٠ رفع كفاءة الآلات من خلال هيئة الأبنية التعليمية "مركزى"). (٦,٥٣٠ إتفاقية تطوير المدارس الثانوية الصناعية "مركزى").

- برنامج محو الأمية وتعليم الكبار :

تعتبر مشكلة محو الأمية وتعليم الكبار من أهم التحديات التي تواجه مصر في المرحلة الحالية باعتبارها مشكلة قومية ذات أبعاد متعددة . ويهدف البرنامج إلى مكافحة الأمية والقضاء على عوامل التسرب من التعليم الأساسي مع التركيز على الفئة المستهدفة من (١٥- ٣٥ سنة). وتستهدف خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ محو أمية نحو (٣,٥ مليون) دارس. وذلك بمشاركة كل من طلاب الجامعات المصرية، التعاقد الحر ومؤسسات الدولة. وتستهدف الاستراتيجية تمكين المتحررين من الأمية من مواصلة التعليم. وقد تم تخصيص ٣٧٦ مليون جنيه لهذا البرنامج.

ومن التحديّات الرئيسية التي تواجه برامج محو الأمية وتشكّل نقاط ضَعف أساسية ما يلي:

- ضعف المكوّن المعلوماتي الخاص بقواعد البيانات التفصيلية للأميين (الإسم/ الرقم القومي/ العنوان).
- غياب الدافع لدى الأميّين نحو أميّتهم. خاصة في ظل ضَعف الإمكانات المحفّزة لجذب الأميّين للإلتحاق والاستمرار في برامج محو الأمية.
- ضَعف المشاركة المجتمعية لكثير من منظمات المجتمع المدني في جهود محو الأمية.
- عدم ارتباط برامج محو الأمية ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- قصور التمويل اللازم لتنمية الكوادر الإدارية القائمة على العملية التعليمية. وضَعف التنمية المهنية لمعلّمي محو أمية الكبار.
- نقص برامج المتابعة لتأمين عدم الارتداد للأمية.
- عدم كفاية الموازنة المالية المتاحة لبرامج محو الأمية.
- عدم ربط محو الأمية بالخرّجين على غِرار نظام الخدمة العامة.

تطور مؤشرات الأداء:

حقق قطاع التعليم إنجازات ملموسة في مجال إتاحة الخدمة التعليمية من حيث زيادة أعداد المدارس الحكومية. ومعدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم قبل الجامعي. وبالرغم من ذلك. مازال هناك ارتفاع كبير في كثافات الفصول وفي نسب الأمية ومعدلات التسرّب [جدول رقم (٥/٣)] . توضحها الجداول التالية:

جدول رقم (٥/٣)

أ) مؤشرات الأداء في التعليم قبل الجامعي حكومي فقط (٢٠١٤/٢٠١٣) (العدد بالالف)

المراحل التعليمية / البيان	ماقبل الابتدائي	إبتدائى	إعدادى	ثانوى عام	ثانوى فنى	تربية خاصة	الجملة
عدد المقيدين	٨٣٩,٧	٩١٠٧,٧	٤٠٥٢,٦	١٢٧٩,٢	١٥٠٢,٦	٣٥,٧	١٦٨١٧,٥
عدد المدارس	٨,٢	٢٠,٦	٩,٤	٢,١	١,٨	٠,٩	٤٢,٨
عدد الفصول	٢٤,٢	٢١١,٨	٩٩	٣٣	٤٥,١	٤,٥	٤١٧,٦
كثافة الفصل	٣٤,٨	٤٣	٤٠,٩	٣٨,٧	٣٣,٣	٨	٤٠,٣
عدد المقبولين (المستجدين بالصف الاول)	٣٩٠,٩	١٥٨٣,٢	١٥٤٥,٤	٤٣٨,٤	٥٢٥,٣	٦,٩	٤٤٩٠,١

ب) مؤشرات الأمية (٢٠١٣/٢٠١٢)

البيان	نسبة الامية(٪) ١٠ سنوات فأكثر	نسبة الاستيعاب للملزمين(%) بالصف الاول الابتدائي	معدل التسرب من التعليم الاساسي	
			إبتدائى	إعدادى
ذكور	١٥,٤	٨٣,٩	٠,١٦	٦,٥
إناث	٢٩,٣	٨٦,٤	٠,٥٥	٥,٦
جملة	٢٢	٩٣,٢	٠,٣٥	٦

الاستثمارات المستهدفة:

تبلغ جملة الاستثمارات المقدرة لوزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٤٠٣٤,١ مليون جنية منها (٣٩٠١,٢ مليون جنية تمويل الخزانة العامة) - هذا بخلاف المبلغ المجنب لصالح التطوير التكنولوجي والبالغ نحو ١,٥ مليار جنيه والمدرج بمشروعات التنمية ببرامج التعليم قبل الجامعي بخطة ديوان عام وزارة التخطيط - وذلك مقابل استثمارات منفذة ختاميا بخطة ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت نحو ٢٠٤٦,٩ مليون جنية. واستثمارات معتمدة بخطة العام الحالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغت نحو ٤٤١٧,٨ مليون جنيه [شكل رقم (٣/٣)] و [جدول رقم (٦/٣) ، (٧/٣)].

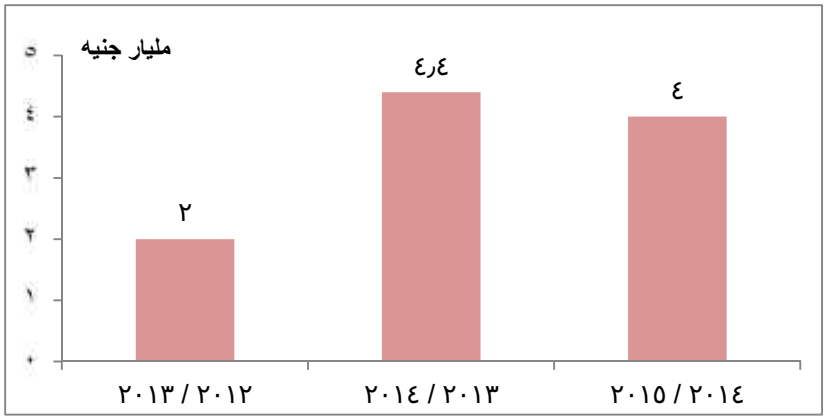

شكل رقم (٣/٣)

تطور الاستثمارات الحكومية في التعليم قبل الجامعي خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ – ٢٠١٥/٢٠١٤

جدول رقم (٦/٣)

الاستثمارات الحكومية في التعليم قبل الجامعي بحسب جهات الاسناد

جهات الاسناد (بالمليون جنيه)	٢٠١٣/٢٠١٢ ختامى	٢٠١٤/٢٠١٣ معتمد	العام الأول من الخطة ٢٠١٥/٢٠١٤
الجهاز الإداري			
ديوان عام الوزارة	٦٦٩,٥	٢١٠٧,٦	٢٥٣,١٢٦
الإدارة المحلية	-		١٢٧١,٥
الهيئات الخدمية			
- الهيئة العامة للأبنية التعلمية	١٣٦١,٦	٢٢٦٩,٨	٢١٢٤,١٦
- المركز القومي للبحوث التربوية	٠,٦٩٠	١,٣٧٠	١,٨
- المركز القومي للامتحانات	٠,٥٧٢	٠,٧٦٥	١,٨
- صندوق دعم وتمويل المشروعات	٠,٠٠٣	٠,٥	١,٠
- المركز الأقليمى لتعليم الكبار	٠,٠٠٧	٠,٣٨٥	٠,٢

جهات الاسناد (بالمليون جنيه)	٢٠١٣/٢٠١٢ ختامى	٢٠١٤/٢٠١٣ معتمد	العام الأول من الخطة ٢٠١٤/٢٠١٥
- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار	٩,٥	٢٧,٣	٣٧٦,٠
- الاكاديمية المهنية للمعلمين	٥,٠٠	١٠,٠	٥,٥
جملة الهيئات الخدمية	١٣٧٧,٣٧٢	٢٣١٠,١	٢٥٠٩,٥
الإجمالي	٢٠٤٦,٨٧٢	٤٤١٧,٨	٤٠٣٤,١

جدول رقم (٣/٧)

الاستثمارات الحكومية في التعليم قبل الجامعي بحسب البرامج الرئيسية (بالمليون جنيه)

البرامج الرئيسية	٢٠١٣/٢٠١٢ ختامى	٢٠١٤/٢٠١٣ معتمد	العام الاول من الخطة ٢٠١٤/٢٠١٥
برنامج المنشات منه	١٣٨١,٨	٢٣٠١,٤	٢١٢٩,٢
بناء المدارس وتجهيزها	١٢٨٣,٧	٢١٢٥,٩	
نقل ملكية مدارس قائمة وأخرى	٩٨,١	١٧٥,٥	
برنامج التطوير منه	٦٦٥,١	٢١١٦,٤	١٩٠٤,٩
تطوير التعليم الاساسي	١٠٥,٨	٧٨٥,٥	٢٧٥
تطوير التعليم الثانوى	٩٣,٣	١٥٨,٧	١٣١
تطوير التعليم الفني	٣٤٠,٥	٩٢٤,٥	٨٨١,٧
الديوان العام والادارات التعليمية	٧٥,١	٧٥,٨	١٣٢,٥
محو الامية وتعليم الكبار	٩,٥	٢٧,٣	٣٧٦
اخرى	٤٠,٩	١٤٤,٦	١٠٨,٧
الإجمالي	٢٠٤٦,٩	٤٤١٧,٨	٤٠٣٤,١

البعد المكاني لاستثمارات التعليم قبل الجامعي:

تبلغ استثمارات التعليم قبل الجامعي ٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، منها ٦٢٢ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ١٥,٤% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل المشروعات غير الموزعة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار (٣٧٦ مليون جنيه)، والمراكز العلمية والاستكشافية (٣٥ مليون جنيه) ومركز الامتحانات والتقويم التربوى وأكاديمية المعلمين، وأبحاث ودراسات ومشروعات أخرى (٢١١ مليون جنيه).

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً، فقد روعى توزيعها وفقاً لاحتياجات المحافظات وعدد السكان في المراحل التعليمية المختلفة. وهى تتراوح ما بين ٢٨١,٢ مليون جنيه في محافظة القاهرة بنسبة ٧% من الاستثمارات الموزعة مكانيا إلى ١٦,٤ مليون جنيه في محافظة السويس بنسبة ٠,٤% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٣/١).

خريطة رقم (٣/١):

استثمارات التعليم قبل الجامعي للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

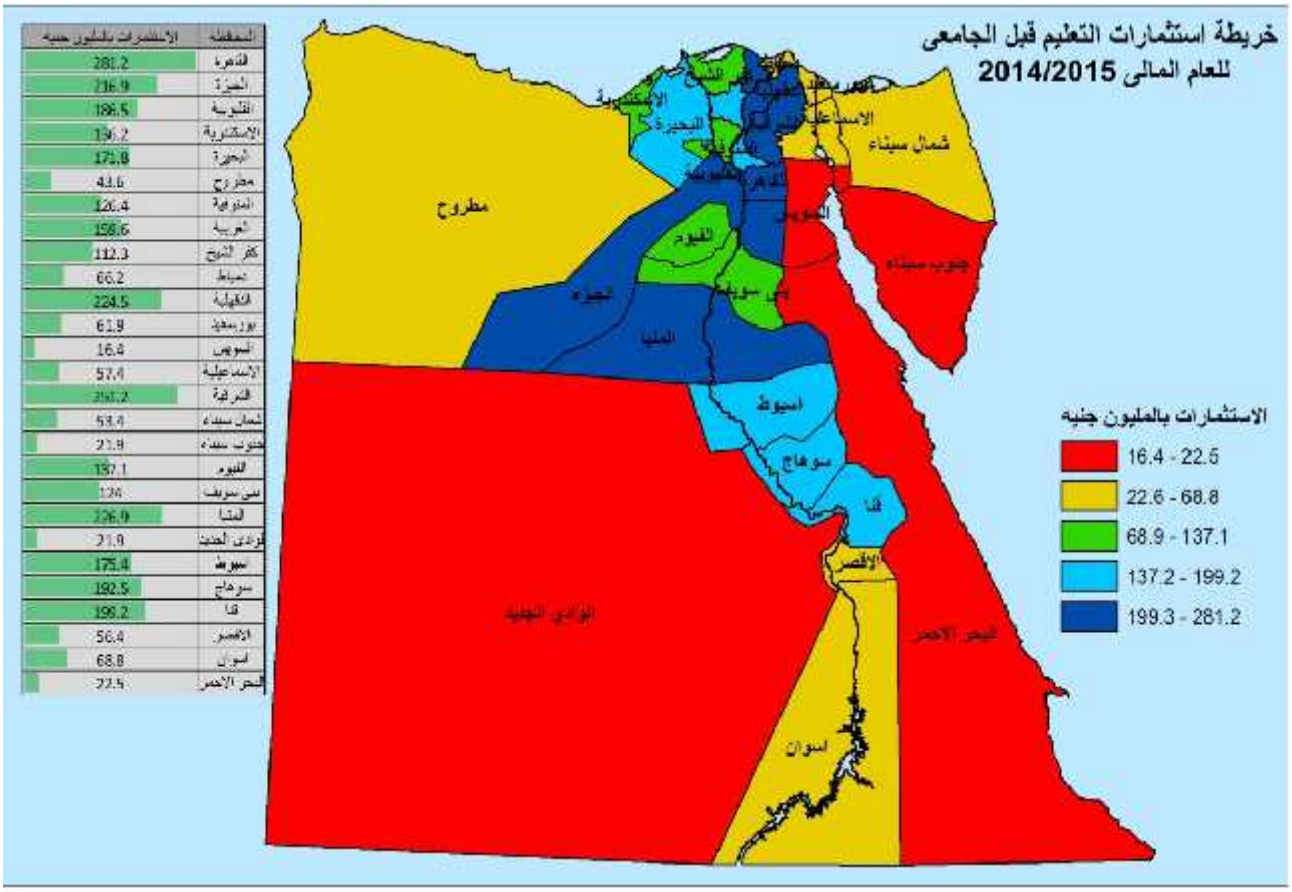

وتتوزع الخطة الاستثمارية الموزعة مكانياً على عدد من البرامج الرئيسية والتي تتمثل أهمها فيما يلي:-

أ- برنامج إنشاء وتجهيز الفصول:

تبلغ استثماراته ١,٣٤ مليار جنيه. ٣٥% منها لانشاء وتجهيز فصول التعليم الأساسي، و٢٠% لانشاء وتجهيز فصول الابتدائي والحضانة، وعلى مستوى المحافظات. تستحوذ محافظتي القاهرة والجيزة على النصيب الأكبر من استثمارات برنامج إنشاء وتجهيز الفصول. بما قيمته ١٤٧,٧ و١٣٨,١ مليون جنيه على التوالي. أى يوازي ٢٢% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (٤/٣) و (٥/٣).

شكل رقم (٤/٣)
برنامج إنشاء وتجهيز فصول

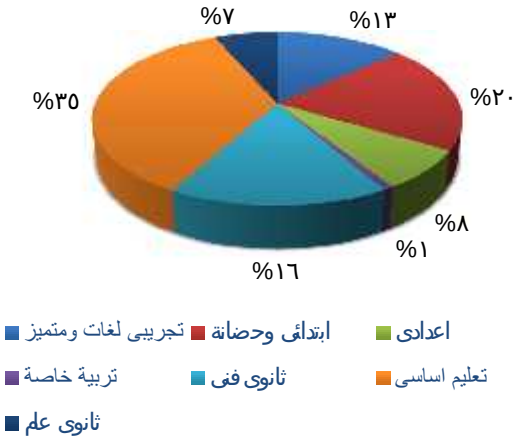

شكل رقم (٣/٥)

استثمارات برنامج إنشاء وتجهيز الفصول موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

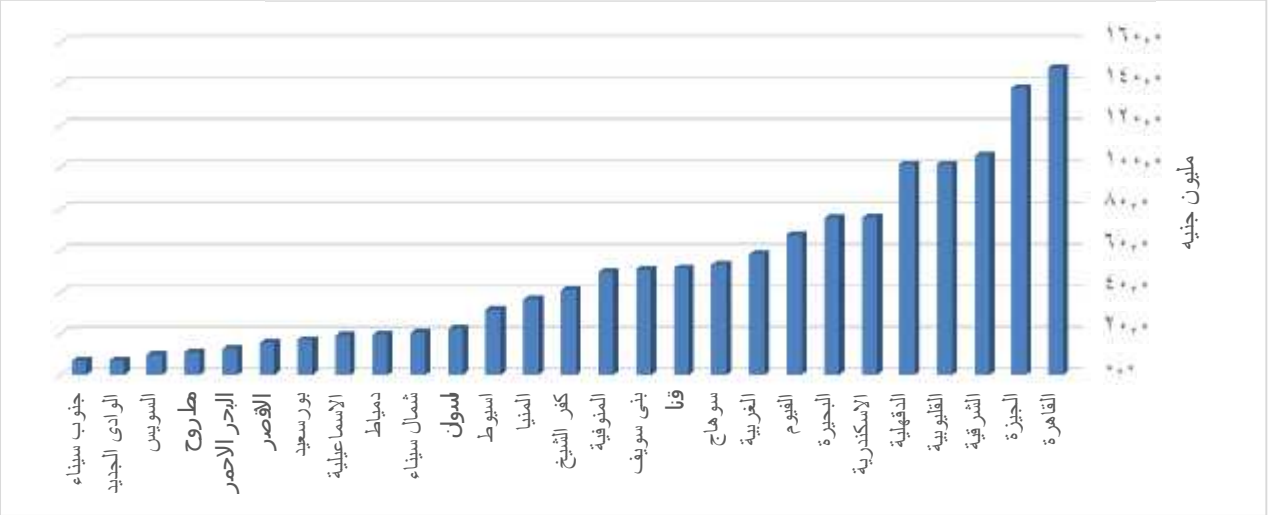

ب- برنامج تطوير التعليم:

تبلغ استثماراته ١,٢٩ مليار جنيه، ٦٩% منها لتطوير التعليم الفني، و٢١% لتطوير التعليم الأساسي .

وعلى مستوى المحافظات، تستحوذ محافظتي القاهرة والدقهلية على النصيب الأكبر من استثمارات برنامج إنشاء وتجهيز الفصول، بما قيمته ١٢٦,١ و١٠٠,٠ مليون جنيه على التوالي [شكل رقم (٦/٣)]، أى بما يوازي ١٧,٩% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج.كما يوضح الشكل رقم (٧/٣).

شكل رقم (٦/٣)
برنامج تطوير التعليم

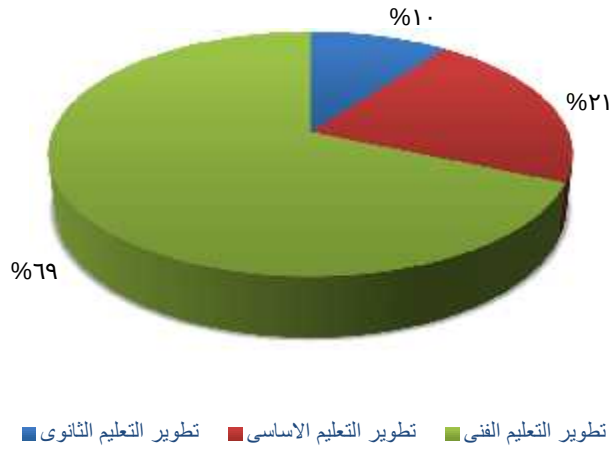

شكل رقم (٧/٣)

استثمارات برنامج تطوير التعليم موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

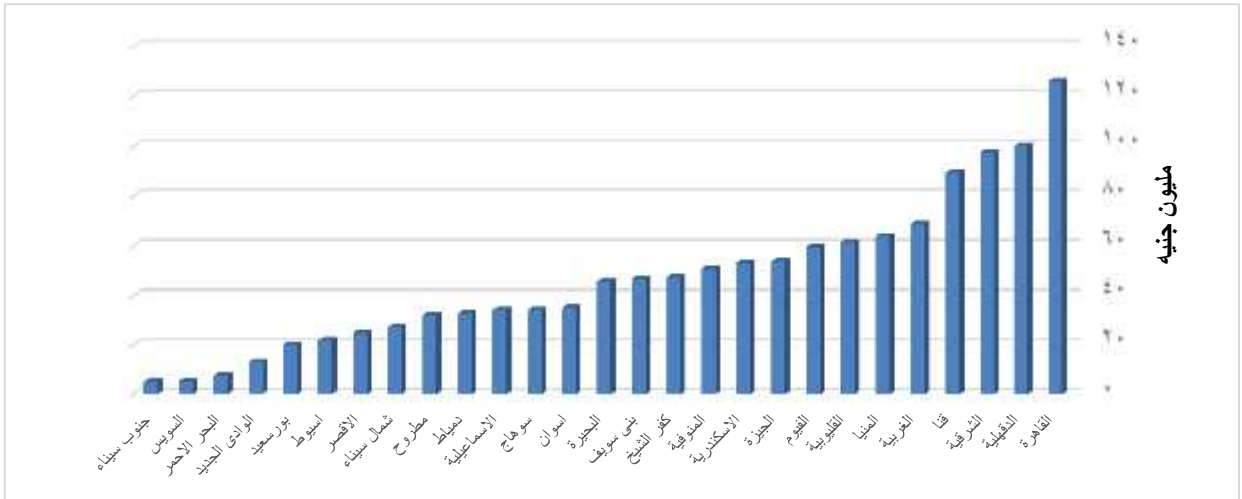

ج- برنامج إحلال وتجديد المدارس:

تبلغ استثماراته ٢٥٣,٤ مليون جنيه، ٦٣% منها لإحلال وتجديد مدارس ابتدائى، و٢٠% لإحلال وتجديد مدارس اعدادى [شكل رقم (٨/٤)].

وعلى مستوى المحافظات، تستحوذ محافظتي البحيرة والغربية على النصيب الأكبر من استثمارات برنامج إحلال وتجديد المدارس، بما قيمته ٤٠ و ٣١,٢ مليون جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٢٨% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٩/٣).

شكل رقم (٣/ ٨)
برنامج إحلال وتجديد مدارس

شكل رقم (٩/٣)

استثمارات برنامج إحلال وتجديد المدارس موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

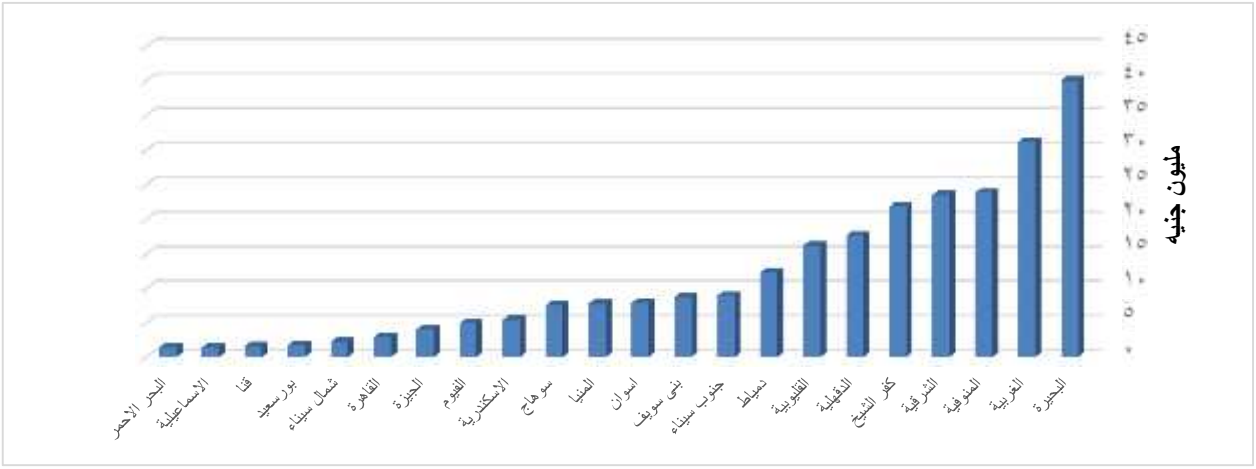

د- برنامج التعليم في قرى الاستهداف الجغرافي

تبلغ استثماراته ٤٢٩,١ مليون جنيه، ٢٧,٥% و٢٧,٣% و٢٢% لمحافظات أسيوط والمنيا وسوهاج على التوالي، كما يوضح الشكل التالي [شكل رقم (٣/ ١٠)].

وبالنسبة لبرنامج تطوير الادارات التعليمية والمطابع السرية فتبلغ استثماراته ١٣٢,٥ مليون جنيه، نصفها تقريبا استثمارات غير موزعة مكانياً.

شكل رقم (٣/ ١٠)
برنامج قرى الاستهداف الجغرافي

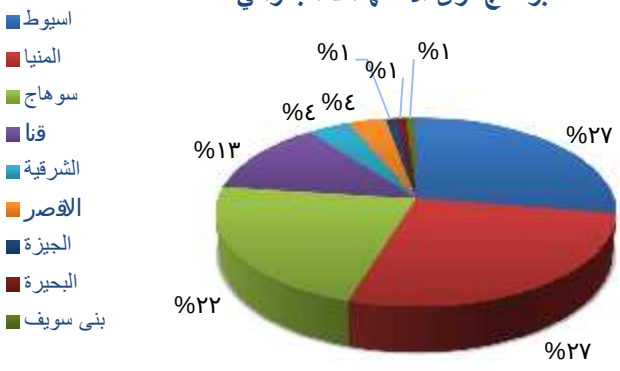

اما الاستثمارات الموزعة فتستحوذ محافظة بورسعيد على ٢٣,٨% منها، أما برنامج تشغيل فصول جديدة بالمديريات التعليمية فتبلغ استثماراته ٥٧,٨ مليون جنيه منها ٢٤% في محافظة الجيزة.

ثانياً: التعليم الأزهري:

يعد الأزهر الشريف قلعة الإسلام التي تحمل رسالة الحفاظ على التراث الإسلامى ودراسته. فهو يهتم بنشر التعليم الأزهري في جميع المحافظات لتلبية احتياجات المواطنين بجانب مواكبة الأساليب والعلوم الحديثة للجمع بين الدين والدنيا.

التحديات الراهنة:

تتمثل أهم التحديات التي يواجهها الأزهر في:

١. المعاهدالقديمة القائمة والتي صدرت لها قرارات إزاله وأصبحت متهالكه وآيله للسقوط والانهيار وغير صالحه للعمليه التعليميه وتحتاج إلى إحلال كلي أو جزئى. مما أدى إلى التكدس الشديد في بعض المعاهد.

٢. عدم قدرة المعاهد الأزهريه القائمة حاليا على استيعاب الأعداد المتزايدة من المتقدمين للتعليم الأزهري في بعض المناطق. مما أدى إلى تبرع الأهالى بالعديد من الأراضي الفضاء،علاوه على الأراضي المخصصه من المحليات والجمعيات إلا أن الكثير من هذه الأراضي يتعرض للتعديات.

٣. تأهيل عدد ٩٠٠٠ معهد أزهرى للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من خلال فلسفة الإصلاح المتمركز حول المعهد بحيث يكون هو المدخل إلى عملية التطوير الشامل للتعليم الأزهري للحصول على الاعتماد. ويتحقق ذلك من خلال تطوير البنية الأساسية وقدرات العاملين بقطاع المعاهد الأزهرية إضافة إلى تطوير نظم العمل في مختلف جوانب العملية التعليمية بالمعاهد الأزهرية في ضوء المعايير القياسية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

يهدف الأزهر إلى المساهمه بفاعليه في تحسين مخرجات التعليم من خلال تحويل عملية التعليم والتعلم إلى عمليه تفاعليه من خلال:

١- تطوير البنية التكنولوجية بجميع المعاهد الأزهرية كمصدر تواصل بين أطراف العملية التعليمية

٢- تنمية القدرات البشرية من خلال تأهيل المدرسين وتأهيل كوادر تدريب من داخل الأزهر كنواه تدريبية مستديمه إضافة إلى تقديم خدمات طلابية وجماهيرية تفاعلية من خلال الانترنت أو التليفون المحمول.

٣- توفير محتوى جميع المواد الدراسية في شكل رقمي وإنتاج برامج تعليمية وإنشاء موسوعات المواد العربية.

برامج ومشروعات التنمية:

- مشروع إحلال وتجديد المعاهد الدينية بالمحافظات: والتي صدرت لها قرارات إزالة بسبب تعرض مبانيها للتصدعات والشروخ بتكلفة استثمارية ٧٠ مليون جنيه. وإحلال وتجديد الكليات القديمة

والمدن الجامعية بتكلفة استثمارية ١٥,٩ مليون جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٤. وتطوير وتحديث الكليات والمباني القائمة بتكلفة استثمارية ٥٢,٨ مليون جنيه في ٢٠١٤/٢٠١٤.

- إنشاء المعاهد الدينية بالمحافظات: إقامة معاهد دينيه جديدة على الأراضي الفضاء المخصصة للأزهر الشريف وإقامة أسوار حول الأراضي الفضاء لحمايتها من التعدي وعدم سحبها من قبل المحليات المشروطة بإقامة المشروع عليها خلال مدة معينه. إضافة إلى التوسع في المعاهد الدينية بالمحافظات.
- مشروع التطوير التكنولوجي للمعاهد الأزهريه تحسين أداء العملية التعليمية وإدخال نظم المعلومات الحديثة والمتطورة وتوفير وسائل المعامل الحديثة وأدوات المعامل المتقدمة داخل المعاهد الدينية.
- مشروع تطوير جودة التعليم: تأهيل المعاهد الأزهرية للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من خلال فلسفة الإصلاح المتمركز حول المعهد بحيث يكون هو المدخل إلى عملية التطوير الشامل للتعليم الأزهري للحصول على الاعتماد.
- تطوير التعليم باستخدام الحاسب اللوحي: تقديم الكتاب المدرسي و المحتويات التعليمية في صورة رقميه تفاعليه وامكانية الحصول على الخدمات التعليمية من بوابة الأزهر الالكترونية والبوابات التعليمية الأخرى لأحداث طفرة تعليمية حقيقية.
- تطوير المستشفيات الجامعية الازهرية من حيث القدرة الاستيعابية والخدمات الطبية والعلاجية.

الاستثمارات المستهدفة:

بلغ حجم الاستثمارات للأزهر الشريف والجهات التابعة له بمشروع خطة ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٥٠٦,٧ مليون جنيه منها نحو ٤٨٤,٦ مليون جنيه (تمويل الخزانة). وذلك مقابل استثمارات منفذه ختاميا بخطة ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت نحو ٢٣٧ مليون جنيه منها ٢٠٨,٦ مليون جنيه (تمويل الخزانة). وإستثمارات متوقع تنفيذها بخطة العام الحالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغت نحو ٣٧٠,٨ مليون جنيه منه خزانة ٢٩٠,٨ مليون جنيه تتوزع على مستوى جهات الإسناد [شكل رقم (١١/٣)] و[جدول رقم (٨/٣)، (٩/٣)].

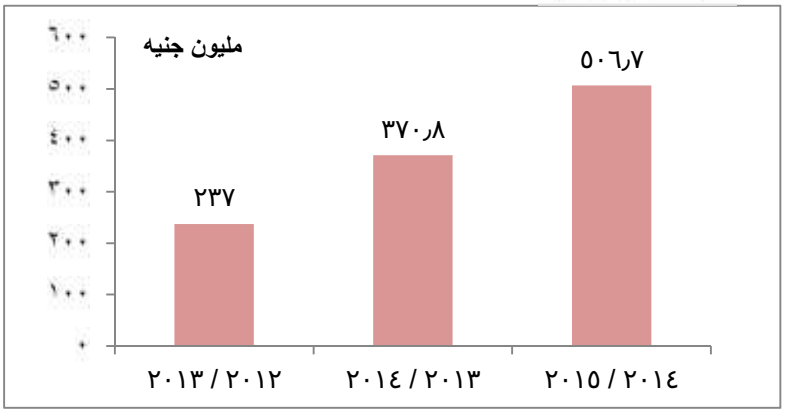

شكل رقم (١١/٣)
تطور الاستثمارات الحكومية في التعليم الأزهري خلال
٢٠١٣/٢٠١٢ – ٢٠١٥/٢٠١٤

جدول رقم (٣/٨)

الاستثمارات الحكومية في التعليم الأزهري بحسب جهات الإسناد

(بالمليون جنيه)

جهات الاسناد	ختامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣	متوقع ٢٠١٣/٢٠١٤	مقترح٢٠١٤/٢٠١٥
الجهاز الإداري			
الادارة العامة للازهر	٨٠	١٢٠	٢٠٠
جامعة الازهر(تعليم)	٣٥,١	٨٦,٤	٩٢,٦
مستشفى الحسين الجامعي	٢١,٦	٢٤,٣	٣٨,٦
مستشفى الزهراء الجامعي	١٨,٨	١٩,٤	٢٦,٥
مستشفى باب الشعرية الجامعي	١٨,٨	١٥,٦	٢٨,٧
مستشفى تعليمي طب دمياط	٧,٩	٨,٩	٢٤,١
مستشفى جامعة الأزهر م.نصر	٣٩,٥	٨٠	٧٥
مستشفى طب بنين اسيوط	١٦	١٦,٢	٢١,٢
جملة الازهر والجهات التابعة له	٢٣٧,٧	٣٧٠,٨	٥٠٦,٧

جدول رقم (٣/٩)

الاستثمارات الحكومية في التعليم الأزهري بحسب البرامج الرئيسية

(بالمليون جنيه)

البرامج	ختامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣	متوقع ٢٠١٣/٢٠١٤	مقترح٢٠١٤/٢٠١٥
	جملة	جملة	جملة
المنشآت التعليمية	٢٥٢	٢٣٧,٤	٢٤٧,٦
المستشفيات	٤٣,٣	١٦٦,٦	٢١٤,٧
التطوير	٧٦,٢	٣٩	٤٥
جملة البرامج	٣٧١,٥	٤٤٢,٧	٥٠٦,٧

البعد المكاني لاستثمارات التعليم الأزهري:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة للأزهر الشريف حوالي ٥٠٦,٧ مليون جنيه في خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، منها ٩٧,٨ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ١٩,٣% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل أهم المشروعات غير الموزعة في برامج جودة التعليم (١٥ مليون جنيه)، والتطوير التكنولوجي للمعاهد الازهرية (٣٠ مليون جنيه)، وتطوير وتحديث الكليات والمباني القائمة بجامعة الأزهر (٥٢,٨ مليون جنيه). أما الاستثمارات الموزعة مكانياً، فتتراوح ما بين ٢٠٨,٣ مليون جنيه في محافظة القاهرة بنسبة ٤١,١% إلى ٠,٩ مليون جنيه في محافظة الإسكندرية بنسبة ٠,٢% من الاستثمارات الموزعة مكانياً . كما يوضح بالخريطة رقم (٣/٢).

وتنقسم الاستثمارات الموزعة مكانياً ما بين استثمارات جامعة الأزهر (تعليم) والتي تمثل ٩,٧% من إجمالي الاستثمارات الموزعة مكانياً، واستثمارات الإدارة العامة للأزهر - وأكبر مشروعاتها المعاهد الأزهرية والتي تمثل ٤٥,٢%- واستثمارات المستشفيات الجامعية والتي تمثل ٥٢,٤% من الاستثمارات الموزعة وتشمل الاستثمارات في مستشفى الحسين الجامعي ومستشفى الزهراء الجامعي ومستشفى باب الشعريه الجامعي ومستشفى جامعة الأزهر بمدينة نصر ومستشفى تعليمي طب دمياط ومستشفى طب بنين أسيوط.

خريطة رقم (٢/٣)

استثمارات التعليم الأزهري للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

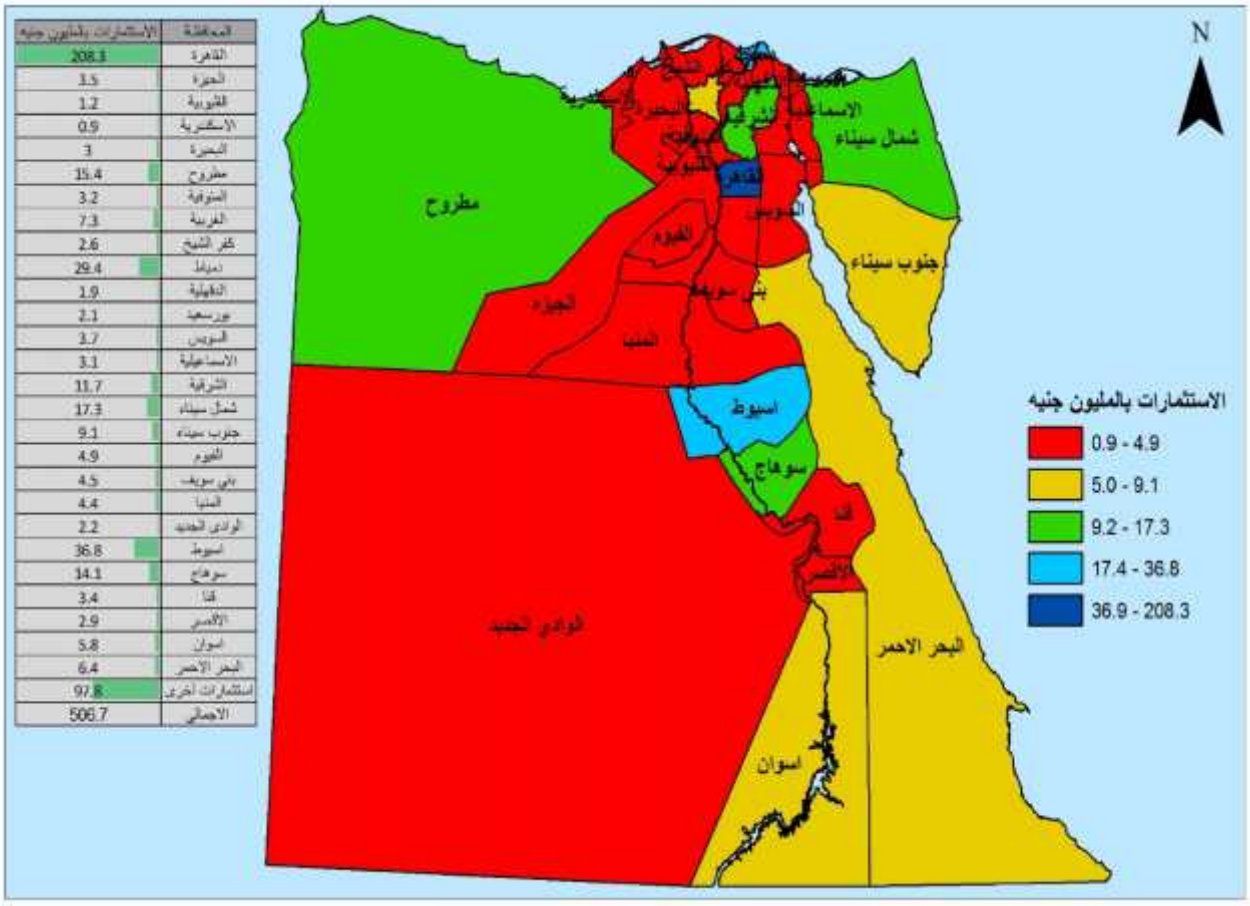

المحافظة	الاستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	208.3
الجيزة	3.5
القليوبية	1.2
الاسكندرية	0.9
البحيرة	3
مطروح	15.4
المنوفية	3.2
الغربية	7.3
كفر الشيخ	2.6
دمياط	29.4
الدقهلية	1.9
بورسعيد	2.1
السويس	3.7
الاسماعيلية	3.1
الشرقية	11.7
شمال سيناء	17.3
جنوب سيناء	9.1
الفيوم	4.9
بني سويف	4.5
المنيا	4.4
الوادي الجديد	2.2
اسيوط	36.8
سوهاج	14.1
قنا	3.4
الأقصر	2.9
اسوان	5.8
البحر الأحمر	6.4
استثمارات أخرى	97.8
الاجمالي	506.7

المصدر: وزارة التخطيط

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانياً بشئ من التفصيل.

أ- مشروعات المعاهد الأزهرية:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة الموزعة مكانياً لخطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حوالي ١٤٥ مليون جنيه. منها ٧٠ مليون جنيه لإحلال وتجديد المعاهد الازهرية بنسبة ٤٨,٣% و٥٠ مليون جنيه لإنشاء المعاهد الأزهرية بنسبة ٣٤,٥%. كما يوضح الشكل رقم (١٢/٣).

وعلى مستوى المحافظات. تستحوذ محافظتي شمال سيناء ومطروح على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات. بما قيمته ١٧,٢٥ و١٥,٣٦ مليون جنيه على التوالي. أى بما يوازي ٢٢,٥% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (١٣/٣).

شكل رقم (١٢/٣)

المعاهد الأزهرية

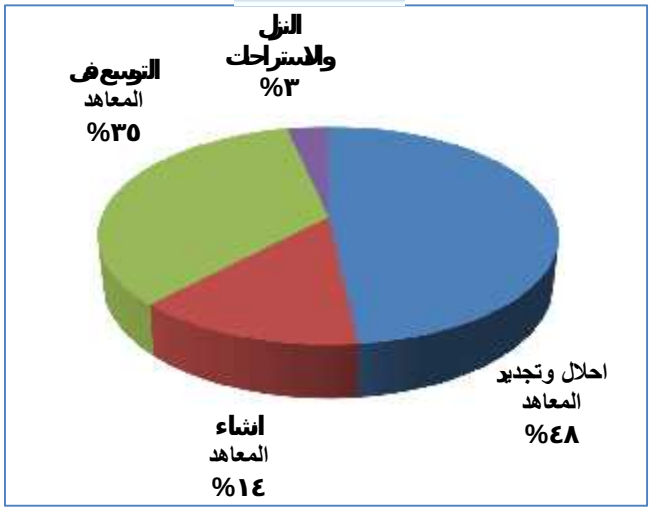

شكل رقم (١٣/٣)

استثمارات المعاهد الأزهرية موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

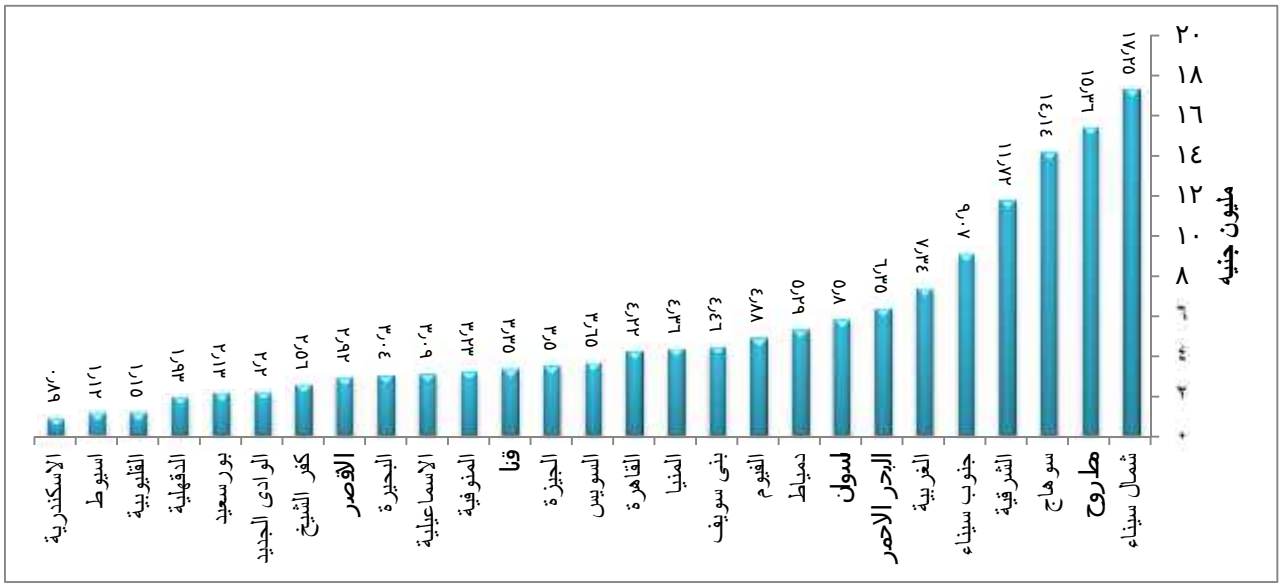

المصدر: وزارة التخطيط

ثالثاً: التعليم الجامعي والعالي:

يُعد التعليم العالي الرافد الأخير للعملية التعليمية قبل التحاق الأفراد بسوق العمل. فهو الرصيد الذي يغذى العملية الإنتاجية باحتياجاتها من الكوادر البشرية للنهوض بأعباء التنمية والنمو الاقتصادي المنشود.

المشكلات التنموية والتحديات الراهنة:

تواجه منظومة التعليم العالي في مصر عدداً من التحديات الداخلية والخارجية التي تستوجب ضرورة التعامل معها بكفاءة. وتتمثل أهم تلك التحديات في الآتي:

- انخفاض نسبة المقيدين بالتعليم العالي في مصر في الفئة العمرية ١٨ – ٢٢ حيث وصلت إلى ٢٦% في عام ٢٠١٢/٢٠١١ وثلث المحافظات لا تتعدى فيها نسبة المقيدين ١٥% بينما تتخطى هذه النسبة ٥٠% في الكثير من دول العالم.
- الطلب المجتمعي المتزايد على التعليم العالي وخاصة فيما يتعلق بالبرامج والأساليب التعليمية غير النمطية في غالبية الدول. مضافاً إلى ذلك النمو السكاني وتغير متطلبات سوق العمل مع عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي الحكومي على اشباع هذا الطلب المتزايد.
- سوء التوزيع الجغرافي للجامعات وعدم مراعاة المساواة في حقوق الأناث والذكور في العملية التعليمية. وعدم توفير وتنويع فرص وخدمات التعليم العالي الموجهة للموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة.
- ضعف مواءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل. وهو ما يرجع إلى انخفاض مستوى الخريج في بعض التخصصات وعدم ملائمته لاحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل وضعف الربط والتنسيق بين الشركات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي.

- معاناة الجامعات الحكومية والمعاهد العليا بشدة من نقص الموارد. لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي مع نقص الموارد والامكانيات داخل المؤسسات التعليمية مما كان له بالغ الأثر على مستوى جودة العملية التعليمية في معظم مؤسسات التعليم العالي الحكومية. ومن ناحية أخرى فإن مخصصات الأنشطة البحثية داخل الجامعات منخفضة للغاية مما يحد من قدرة الجامعات على لعب دورها الرئيسي في انتاج ونشر المعرفة.
- سوء حال المناهج الدراسية ومحتواها وعدم مواكابتها للتغيرات الكبيرة التي حدثت خلال السنوات الماضية وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل. إضافة إلى تكدس الطلاب بالجامعات وعدم كفاية المكتبات وتجهيزاتها للوفاء بمتطلبات العملية التعليمية. واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة. وضعف وسائل التقييم والامتحانات التي لا تزال في معظمها تعتمد على قدرة الطالب على استراجاع المعلومات أكثر من قدرته على الاستيعاب والتحليل والنقد.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

دائماً ما تسعى استراتيجية تنمية الموارد البشرية إلى إعادة توجية التعليم العالي وإصلاحه من خلال زيادة العناية بكليات ومعاهد الدراسات العلمية والتقنية وتحسين نوعية الخريجين. وذلك لتحقيق الأهداف التالية في مجال التعليم العالي:

- إتاحة وعدالة توزيع فرص التعليم العلى بكافة أنواعة لتلبية إحتياجات الطلب المجتمعى في مناطق الدولة المختلفة من خلال التوسع في إنشاء جامعات وكليات جديدة. وزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات الحالية.
- تحقيق الكفاءة والجودة بمستويات عالمية بإعتبارها طريق التميز في التعليم العالي.
- التوسع في الانماط الجديدة من التعليم العالي. وإتاحة المزيد من فرص التعليم الفني والتكنولوجي المتطور لخدمة التنمية.
- تشجيع القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية في إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي. وإنشاء جامعات أهلية يشارك فيها المجتمع الأهلى.
- الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية من خلال تطوير المناهج والمقررات الدراسية ونظم التقويم الطلابى. وتنويع الوسائط التعليمية والتوسع في إستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة في التعليم.

تتمثل أهم السياسات العامة التى يتأتى من خلالها تحقيق إستراتيجية تطوير التعليم العالى والجامعى فيما يلي:

- تطوير الإطار التشريعي المنظم للتعليم العالي في مصر بما يواكب المستجدات الحالية. ويستوعب أهداف الخطة الإستراتيجية. ويساهم في تحقيق بيئة داعمة للمشروعات المقترح تنفيذها خلال الخطط القادمة ·
- إيجاد وتفعيل نظام جديد للقبول في التعليم العالي بحيث لا يعتمد على محدد وحيد في دخول الطلاب إلى مرحلة التعليم العالي. لضمان التحاق الطلاب المؤهلين·
- زيادة نصيب التعليم العالي من الانفاق العام. وإيجاد وتفعيل آلية جديدة لتمويل مؤسسات التعليم العالي تحدد التكلفة للطالب وتضمن حصوله على تعليم متميز يفي بشروط الجودة والقدرة على المنافسة. على أن تحدد هذه التكلفة لكل تخصص في كل مؤسسة طبقاً لطبيعتها ورسالتها المعلنة وليس مجرد إعتماداً على أعداد الطلاب الملتحقين بها ·

- تعزيز وتفعيل الدور الإجتماعي والخدمي لمؤسسات التعليم العالي في البيئة المحيطة ويتضح ذلك جلياً من خلال دعم المستشفيات الجامعية ٠
- تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال شراكات فعالة ومستمرة مع أصحاب العمل والكيانات المجتمعية المعنية بالمهن وريادة الأعمال ٠ ٠
- الإرتقاء بالخدمات المقدمة للطلاب من مرافق الإعاشة (المدن الجامعية)، والأنشطة (الملاعب والمساحات المفتوحة)، إضافة إلى إيجاد آلية لتوفير دعم مالى مناسب للطلاب بغرض إستكمال الدراسة والتوسع في إنشاء مكاتب التوظيف ومتابعة الخريجين ٠

الأهداف الفرعية للخطة:

تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ عدد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ضوء الرؤية والأهداف الاستراتيجية السالف الإشارة إليها، والتي يمكن إيضاحها في الجدول رقم (٣/ ١٠)، وتتمثل في الآتي:

- الارتفاع بمعدل القيد بالتعليم الجامعي لمحافظات الفيوم والوادى الجديد والبحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء حيث هى الأقل من حيث معدلات القيد والتي بلغت (٦,٦% ، ٥,٣% ، ٣,٩% ، ٣,٣% ، ١,٨%) على التوالي.
- زيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي الفني والتقنى حيث بلغت (٤,١٨ %) من جملة المقيدين بالتعليم الجامعي والعالي بالعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مع التوسع في الكليات التكنولوجية.
- زيادة الأعداد الطلابية المقيدة بالأقسام والكليات العملية لترتفع نسبتها من (٢٦,٢%) إلى أكثر من (٣٠%) في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة من (٣٨) جامعة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى (٤٥) جامعة في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، مع التوسع في تحويل فروع الجامعات بالمحافظات إلى جامعات مستقلة (فرع الوادى الجديد ، فرع العريش ، فرع مرسى مطروح).
- تشجيع البعثات بالخارج للوصول بعدد المبعوثين إلى أكثر من (٣٤٥٢) مبعوثاً عام ٢٠١٥/٢٠١٤ [جدول رقم (٣/ ١٠)].

جدول رقم (٣/ ١٠)

تطور مؤشرات الأداء في التعليم الجامعي والعالي

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/١٠٤ (مستهدف)
عدد الجامعات	٣٨	٤٣	٤٥
عدد الطلاب في الجامعات الحكومية	١٢٨٩٠٨٧	١٣٢٣٣٨٣	١٥٨٨٠٦٠
عدد الطلاب في الجامعات الخاصة	٧٤٢٢٥	٧٤٤٨٨	٨٩٣٨٦
جملة أعداد الطلاب في الجامعات	١٣٦٣٣١٢	١٣٩٧٨٧١	١٦٧٧٤٤٦
عدد الطلاب في المعاهد الخاصة	٣٥٦٤٤٩	٣٥٣٧١٣	٤٢٤٤٥٦
عدد الطلاب في المعاهد المتوسطة	٢٦٠٠٠	٢٦٦٣٢	٣١٩٥٨
جملة أعداد الطلاب في المعاهد	٣٨٢٤٤٩	٣٨٠٣٤٥	٤٥٦٤١٤
إجمالي أعداد الطلاب	١٧٤٥٧٦١	١٧٧٨٢١٦	٢١٣٣٨٦٠
معدل الإلتحاق للتعليم العالي والجامعي (%)	٣٥	٣٥	٣٥
نسبة الإناث بالتعليم الجامعي(%)	٥١	٥١	٥٤

برامج ومشروعات التنمية:

تتضمن خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ عدد من البرامج والمشروعات التنموية والتي تتمثل فيما يلي:-

أ- برنامج الجودة والتأهيل للإعتماد: يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة الشبكات ومراكز المعلومات بالجامعات والكليات التكنولوجية. تشغيل البوابات الالكترونية وإستكمال نظام الأرشيف الالكترونى. التحديث المستمر لمحتويات الموقع الالكترونى.

ب- إنشاء فروع للجامعات تمهيدا لفصلها لتصبح جامعات مستقلة. وتشمل:

- انشاء فرع جامعة قناه السويس بشمال سيناء (جامعة الفيروز)
- فرع جامعة اسيوط بالبحر الاحمر (الغردقة)
- فرع جامعة الإسكندرية بمرسى مطروح
- فرع جامعة اسيوط بالوادى الجديد
- كلية العلوم والثروة السمكية والمصايد (كفر الشيخ)
- كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (جامعة بنى سويف)
- كليات (العلاج الطبيعى / الطب / تمريض / المستشفى الجامعي) بكفر الشيخ
- كلية الطب جامعي بورسعيد

ت- تطوير المستشفيات الجامعية. وتشمل :

- المستشفى التخصصي الجديد بجامعة قناه السويس
- المستشفى التعليمي العالمي بجامعة طنطا
- المراكز الطبية والعلاجية (مجمع كرم) بجامعة الإسكندرية
- المستشفى الجامعة بجامعة أسوان
- المستشفى الجامعي بجامعة كفر الشيخ
- مركز الاصابات وجراحة القلب والمسالك البولية بجامعة أسيوط

ث- الكليات التكنولوجية المصرية:

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث منظومة التعليم الفني فوق المتوسط من خلال مجموعة من الكليات التكنولوجية لإكساب الطلاب في هذه المرحلة مزيد من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والعملية التي تمكنهم من التعامل مع متطلبات العمل ومواكبة تطوراته. وتمكين تلك الكليات من أداء دورها في خدمة المجتمع والتكامل مع منظومة التدريب والتأهيل لخدمة الصناعة والسوق المحلي. وتنقسم الأنشطة الرئيسية بالمشروع إلى ثلاث مشروعات فرعية. وهى:

- تطوير البنية الاساسية والأداء بالكليات التكنولوجية
- انشاء وتطوير ضمان الجودة بالكليات التكنولوجية
- الربط بين الكليات التكنولوجية والمجمعات التكنولوجية

ج- الجامعة المصرية إليابانية للعلوم والتكنولوجيا:

سيتم البدء في إنشاء المقر الدائم للجامعة بدء من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ . وعلى أن يتم البدء في المرحلة الأولى في إنشاء شبكات تغذية للمرافق بالإضافة إلى أعمال موقع الخدمة وأعمال البناء المرحلة الأولى بقيمة تقديرية نحو ١٠٠ مليون جنيه.

البعثات :

يهدف برنامج البعثات إلى إستكمال النقص في هياكل التدريس في التخصصات الجديدة والنادرة للوقوف على أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية لرفع مستوى التعليم الجامعي في مصر، ويستهدف البرنامج بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى إرسال عدد (٣١٧٣) مبعوث إلى الخارج على نفقة الدولة وعدد (٢٧٩) مبعوث على منح مقدمة للدولة بالإضافة إلى تدريب عدد (٧٠٠) مدرس التربية والتعليم.

الاستثمارات المستهدفة:

يبلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة في التعليم الجامعي والعالي خلال خطة التنمية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٥٢٢٢ مليون جنيه. ويوضح الجدول رقم (١١/٣).

جدول رقم (١١/٣)

الاستثمارات الحكومية في التعليم الجامعي والعالي بحسب البرامج الرئيسية

البرنامج / بالمليون جنيه	خطة ١٤/١٥ موزعة على مصادر التمويل			
	تمويل خزانة عامة (محلي)	منح / ذاتي/قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة
ضمان الجودة والاعتماد	٢١٨	–	–	٢١٨
المنشآت الجامعية	١٦٨٦,١	٤٧٦,٣	–	٢١٦٢,٤
جامعات جديدة	٨٥٤,١	١٠١,١	–	٩٥٥,٢
جامعات قديمة	٨٣٢	٣٧٥,٢	–	١٢٠٧,٢
منشآت أخرى	٠,٢	-	–	٠,٢
مستشفيات جامعية	٤٧٥,٥	٤٨٠,٧	١٠٥٠	٢٠٠٦,٢
جامعات جديدة	١٢٩	١٠٧,٢	–	٢٣٦,٢
جامعات قديمة	٣٤٦,٥	٣٧٣,٥	١٠٥٠	١٧٧٠
البعثات	٥٩٩	١٢	–	٦١١
صندوق تطوير التعليم	-	-	-	٢٢٣,٩
جملة البرامج	٢٩٧٨,٨	٩٦٩	١٠٥٠	٥٢٢١,٧

البعد المكاني لاستثمارات التعليم العالي والجامعي:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة للتعليم العالي والجامعي حوالي ٥ مليار جنيه في خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، منها ٨٩١,٢ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ١٧,٨% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل المشروعات غير الموزعة في برامج البعثات (٦١٠ مليون جنيه). والجودة والتأهيل للاعتماد (٢١٨ مليون جنيه). وتطوير قواعد البيانات (٨ مليون جنيه). ومركز القياس والتقويم ومشروعات آخرى (٥٥,٢ مليون جنيه).

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً. فتتراوح ما بين ١١٩٧,٧ مليون جنيه في محافظة الإسكندرية بنسبة ٢٤% من الاستثمارات الموزعة مكانياً إلى ٣,٠ مليون جنيه في محافظة شمال سيناء بنسبة ٠,١% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٣/٣).

خريطة رقم (٣/٣)

استثمارات التعليم العالي والجامعي للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

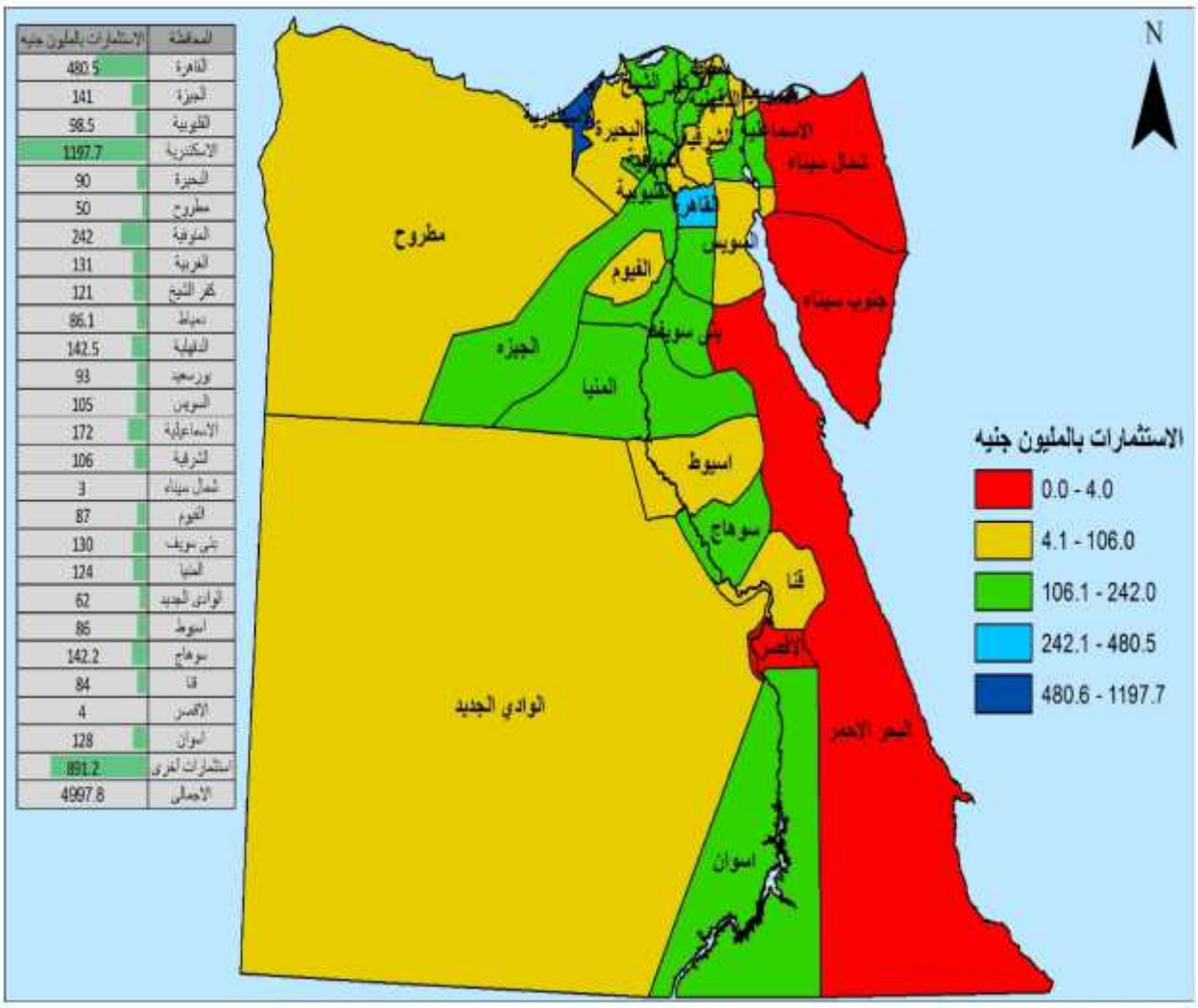

المحافظة	الإستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	480.5
الجيزة	141
القليوبية	98.5
الإسكندرية	1197.7
البحيرة	90
مطروح	50
المنوفية	242
الغربية	131
كفر الشيخ	121
دمياط	86.1
الدقهلية	142.5
بورسعيد	93
السويس	105
الإسماعيلية	172
الشرقية	106
شمال سيناء	3
الفيوم	87
بني سويف	130
المنيا	124
الوادي الجديد	62
اسيوط	86
سوهاج	142.2
قنا	84
الأقصر	4
اسوان	128
استثمارات أخرى	891.2
الاجمالي	4997.8

المصدر: وزارة التخطيط

وتنقسم استثمارات التعليم العالي والجامعي ما بين مشروعات تعليمية تتمثل في إنشاء وتأهيل المباني الجامعية وإمداد الكليات بالتجهيزات والتي تستحوذ على ٥١,٣% من الاستثمارات. وكذا مشروعات صحية تتمثل في المستشفيات الجامعية والمراكز والمعاهد الطبية التعليمية والتي تستحوذ على ٤٨,٧% من إجمالي الاستثمارات.

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانياً بشئ من التفصيل.

أ- المشروعات التعليمية:

تستحوذ محافظتي المنوفية والقاهرة على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات، بما قيمته ٢٢٥ و١٩٦,٤ مليون جنيه على التوالي أى بما يوازي ٢٠% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (١٤/٣).

شكل رقم (٣/١٤)

استثمارات التعليم العالي (المشروعات التعليمية) موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

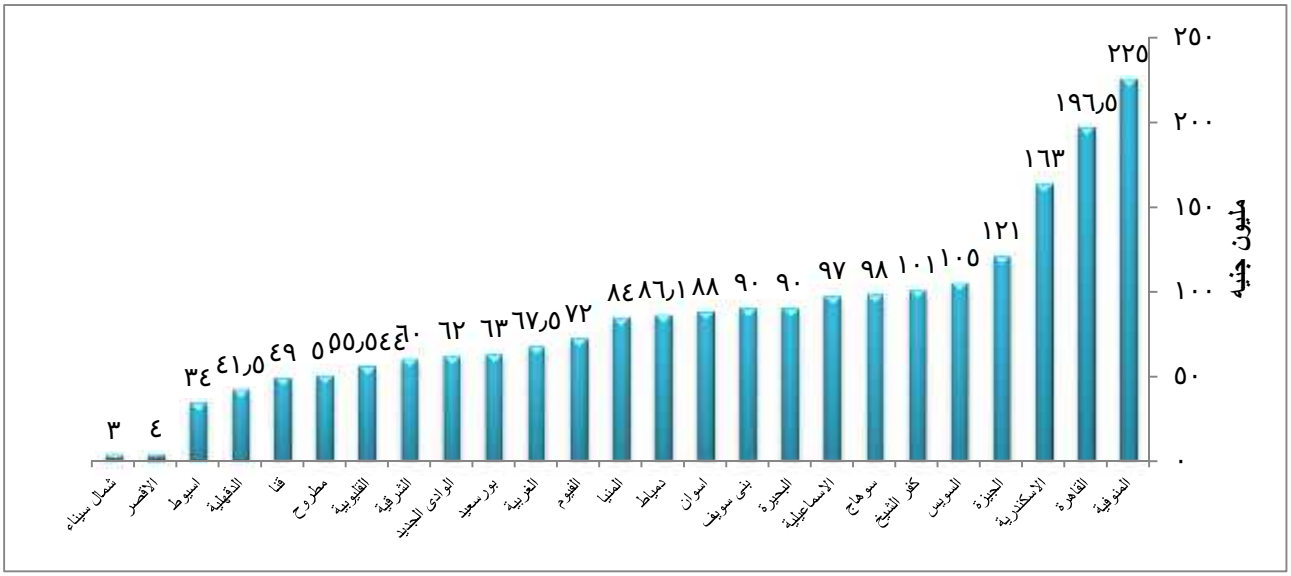

المصدر: وزارة التخطيط

ب- المشروعات الصحية:

تستحوذ محافظتي الإسكندرية والقاهرة على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات، بما قيمته ١,٠٣ مليار جنيه و٢٨٤ مليون جنيه على التوالي أي بما يوازي ٦٥,٩% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (١٥/٣)، حيث سيتم خلال هذا العام استكمال مستشفى المواساة الجديدة وسموحة الجديدة.

شكل رقم (١٥/٣)

استثمارات التعليم العالي (المشروعات الصحية) موزّعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

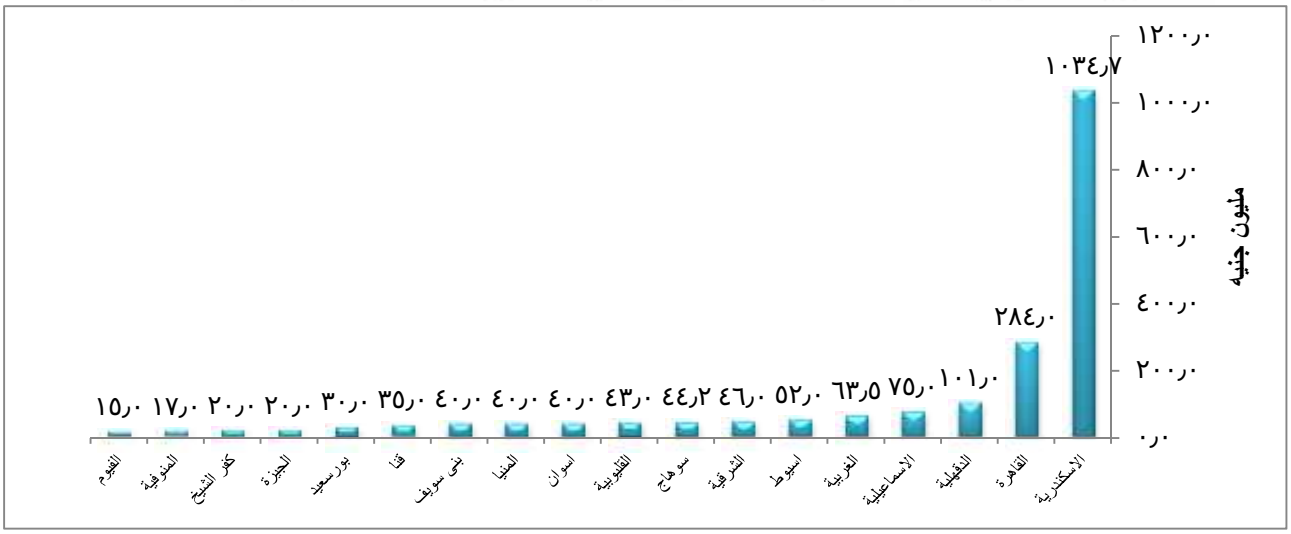

المصدر: وزارة التخطيط

خامساً: البحث العلمي:

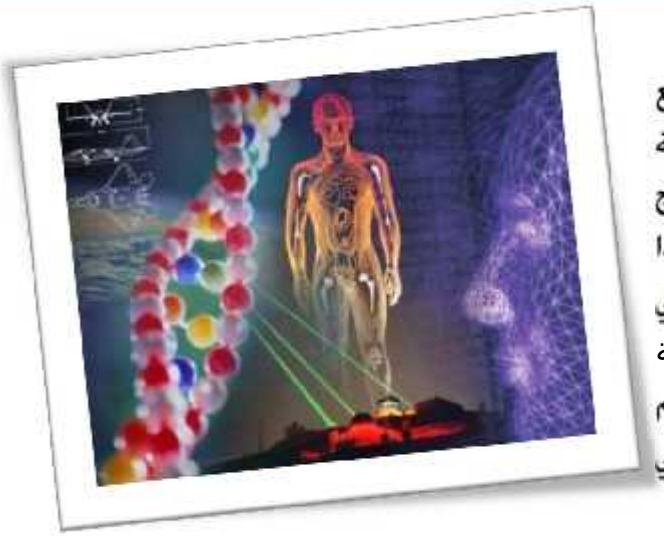

البحث العلمي هو أساس نهضة وتقدم الدول ودفع التنمية الإقتصادية من خلال دعم القدرات الابتكارية والبحوث العلمية لتوفير إحتياجات قطاعات الإنتاج وحل المشكلات القائمة، وتحسين جودة المنتجات. لذا تتمثل رسالة البحث العلمي والتكنولوجيا في التوظيف الفعال للطاقات العلمية والتكنولوجية وتوجيهها نحو خدمة القضايا التنموية وتدعيم الروابط وتقوية التلاحم بين مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي وجهات الإنتاج والخدمات.

وتنمية التعاون الثنائى والأقليمى والدولي في مجال البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا مع مراكز التميز العلمي والتكنولوجي وتنمية الإبتكارات الوطنية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار من حماية حقوق الملكية الفكرية .

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تتولى أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي المعاونة في وضع السياسات العلمية والتكنولوجية وإعداد الخطط التفصيلية لبرامج تطوير البحث العلمي والتنمية والتكنولوجية في إطار الخطة الاستراتيجية القومية للبحث العلمي وتوفير مقومات وبرامج تنمية الموارد البشرية من العلماء والباحثين وذلك من خلال:

- تقدير التميز في العلم وتطبيقاته من خلال تطوير وتنفيذ برامج الزمالة والأوسمة والمنح والجوائز للعلماء والباحثين البارزين.
- تخطيط برامج ومشروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والعمل على توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتنفيذها وطرحها بين جهات التنفيذ المختلفة والتنسيق بينها ومتابعتها.
- تنمية الوعى القومي بأهمية البحث العلمي والتكنولوجيا وترويج الثقافة العلمية بين المواطنين وتخطيط وتنفيذ برامج الإعلام والنشر العلمي ودعم وتطوير وتحديث متاحف العلوم.
- تشجيع البحوث في الفروع الأساسية للعلم وتدعيم مراكز البحث العلمي التي تعمل في مجالات العلوم الحديثة والمستقبلية أو البحوث الأساسية ذات الاحتمالات التطبيقية المتناسبة مع توجهات التنمية القومية.
- تخطيط وتشغيل نظام قومي للمعلومات العلمية والتكنولوجية وتنمية شبكات وقواعد المعلومات المتخصصة التي تصب جميعا في النظام القومي وتنمية سبل تداول تلك المعلومات وتيسير الأستفادة منها.
- تخطيط وتنفيذ برنامج قومي لتسجيل تطور العلوم في مصر ورصد وتسجيل إنجازات العلماء والباحثين المصريين في مختلف فروع العلم وبيان الحاصلين منهم على تقدير عالمي والإعلام عن تلك المعلومات.
- حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يخص براءات الإختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة مع تخطيط وتنمية برامج للإرتقاء بثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم تنمية الإبتكارات الوطنية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن ذلك تتمثل أهداف خطة البحث العلمي في عام ٢٠١٤ /٢٠١٥ فيما يلي :

- ربط الأبحاث العلمية المتمثلة في رسائل الماجستير والدكتوراة والأوراق والمشاريع التنافسية في مجالات محددة بالإستراتيجية العامة للبحث العلمي في مصر.
- التدريب المستمر وإعداد وتبادل العلماء بين المراكز البحثية والدول.
- الإستفادة من المشاريع البحثية التي تنفذ في معاهد البحوث بما يفيد دفع عملية التنمية في مصر.
- نشر ثقافة البحث العلمي بين الشباب والأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة والبدء في تطوير قناة البحث العلمي (قناة المنارة).
- تدعيم المراكز البحثية بالأجهزة مثل مركز النانو تكنولوجى (nano – technology)
- تدعيم دور المجالس العلمية النوعية بأكاديمية البحث العلمي في إعداد دراسات للتخطيط الإستراتيجى للعلوم والتكنولوجيا وفي تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية القومية وفي التقويم الدورى لمستوى العلوم والتكنولوجيا في المجالات البحثية المختلفة وفي تقديم الإستشارات العلمية والفنية.
- دعوة القطاع الخاص ومجتمع الأعمال المصري للمشاركة في البحث العلمي من خلال الربط ما بين البحث العلمي والصناعة.
- الاهتمام بتطبيقات البحث العلمي والاستفادة من براءات الاختراع المسجلة.
- الاستفادة من المراكز البحثية القائمة والربط فيما بينها ويوجد حإليا نحو (١٢٥) مركزا للبحث العلمي في مصر يعمل بها نحو (٢٤٠) ألف باحث في تخصصات مختلفة.

الاستثمارات المستهدفة:

تقدّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لدعم البحث العلمي في خطة ١٤ / ٢٠١٥ بنحو ٩٥٢ مليون جنيه، ويمكن إيضاح أهم جهات الإسناد التي سيتم من خلالها تنفيذ هذه المستهدفات وفقاً للجدول التالي [جدول رقم (١٢/٣)].

جدول رقم (١٢/٣)

الاستثمارات الحكومية في البحث العلمي بحسب جهات الإسناد الرئيسية

(بالمليون جنيه)

جهة الاسناد	٢٠١٥/٢٠١٤
الجهاز الإداري	
الديوان العام للبحث العلمي	٥٨
المركز القومي للبحوث	٦٠
معهد الأبحاث الطبية تيودوربلهارس	٢٠
مركز بحوث تطوير الفلزات	٢٠
المعهد القومي للقياس والمعايرة	٤٠
المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد	٢٥,٣
معهد البحوث الفلكية والجيوفيزيقية	٢٩,٢
معهد بحوث البترول	١٨,٢
معهد بحوث الالكترونيات	٤٥
معهد بحوث أمراض العيون	١٤

جهة الاسناد	٢٠١٥/٢٠١٤
المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث	٥
الإجمالي	
أكاديمية البحث العلمي	١١٤,٥
الهيئات الخدمية	
الهيئة القومية للإستشعار من بعد وعلوم الفضاء	٨٣
مدينة الأبحاث العلمية	١٢٠
صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية	٣٠٠

الخدمات الصحية

الخدمات الصحية:

يعد الحق في الحصول على خدمات صحية جيّدة هو حق أصيل من حقوق الإنسان بغض النظر على عمره أو نوعه أو دخله. وقد نص الدستور في المادة رقم (١٨) على "التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية".

وتشهد مصر حالياً تقدماً مستمراً في الارتقاء بالحالة الصحية للمواطن. انعكس ذلك على المؤشرات الصحية المختلفة. حيث تراجع معدل الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال والأمهات بصفة خاصة. وكذلك ارتفاع متوسط عمر الفرد المتوقع عند الميلاد ليصل إلى حوالي ٧٠ سنة.

تطور مؤشرات الأداء:

حقق قطاع الصحة إنجازات ملموسة في خفض معدلات وفيات الأمهات. حيث تراجع المعدل من ٥٦ لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ٢٠٠٦ إلى ٥٤ لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ٢٠١١. كذلك انخفضت معدلات وفيات الرضع أقل من سنة من ١٩,٤ لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٧ عام ٢٠١١. ولم تتفاقم معدلات الوفيات بصفة عامة. حيث لم ترتفع عن ٦,٤ لكل ألف نسمة [جدول رقم (١٣/٣)].

جدول رقم (١٣/٣)

تطور مؤشرات الأداء في قطاع الصحة

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
تطور معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ نسمة	٦,٣	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,١	٦,١	٦,٤
معدل وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي	٦٥	٦٥	٦٥	٥٦	٥٤	٥٤	--
معدل وفيات الرضع أقل من سنة	١٩,٤	١٧,٨	١٥,٧	١١,٦	١٤,٠	١٤,٧	--

وبالنسبة إلى معدلات الخدمة الطبية بوزارة الصحة. فلقد ارتفعت بنهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨,٠ طبيب بشري. ١,٤ طبيب أسنان. و٢,٦ صيدلي. و١٤,٢ هيئة تمريض لكل عشرة آلاف من السكان. [جدول رقم (١٤/٣)].

جدول رقم (١٤/٣)

تطور معدلات الخدمة الصحية بوزارة الصحة لكل عشرة آلاف من السكان (٢٠٠٥ – ٢٠١٢)

السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
طبيب بشرى	٦,٦٨	٧,١٢	٦,٨٦	٧,٣٤	٧,٥٨	٧,٧	٨,٠
طبيب اسنان	١,٠٤	١,٠٧	١,٢٥	١,٢٧	١,٣٢	١,٤	١,٤
صيدلى	١,٢	١,٢٩	١,٥٩	١,٦٣	١,٩٦	٢,٢	٢,٦
هيئة تمريض	١٣,٧٥	١٣,٨٥	١٤,٢٤	١٤,١٥	١٣,٩٥	١٣,٨	١٤,٢

المشكلات التنموية والتحديات الراهنة:

يواجه قطاع الصحة مجموعة من التحديات التي تحول دون الوصول إلى مستوى متميز من الخدمات الصحية التي يحصل عليها المواطنين. وتتمثل فيما يلي:

- انخفاض أعداد الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي.
- عدم كفاية برامج التأهيل والتدريب المستمر لبناء القدرات والمهارات اللازمة لمقدمي الخدمات الصحية من أطباء وهيئات تمريض فنيين وكوادر إدارية ومالية. والتي تؤثر على جودة الخدمات.
- قصور النظام التأميني الحالي وعدم شموليته. حيث يغطي النظام أقل من نصف السكان. كما يعاني من تدني مستويات الخدمات المقدمة به والقصور الشديد في التمويل والعجز المستمر في ميزانيته. وتفيد دراسة مسح الإنفاق الأسري التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢) أن ٥٥% من السكان ليس لديهم تغطية تأمينية صحية متكاملة.
- محدودية مساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمة الصحية والعلاجية. حيث لا تتعدى طاقته الاستيعابية ١/٥ الطاقة الخدمية الكلية المتاحة.
- المشكلة السكانية. والنمو السكاني المطرد. والأمراض المزمنة عالية التكلفة. وضعف الوعي في مجال تنظيم الأسرة. والصحة الإنجابية خاصةً في المناطق الريفية.
- الخلل في التوزيع المكاني للخدمة العلاجية بين الحضر والريف من حيث تواضع نصيب الريف من جملة أسرة المستشفيات. والنقص الواضح في منافذ تقديم الخدمة العلاجية المتقدمة والمراكز المتخصصة بكل من المناطق الريفية والعشوائية والنائية وخاصةً بصعيد مصر.
- عدم التنسيق والتكامل بين مستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية في إطار نظام طبي واحد. والحاجة إلى تكثيف جهود وحدات الخدمات الصحية من مستشفيات ومعاهد ومراكز علاجية لمواجهة تزايد حالات الاصابة بأمراض الكلى والالتهاب الكبدي والسرطان وكذا حالات التشوه الجيني الناجمة عن تزايد التلوث على اختلاف مصادره.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

الاستراتيجية العامة لوزارة الصحة:

إن النظام الصحي وكيفية وصول الخدمات الصحية للمواطنين بمستوى لائق يتناسب مع العصر الذي نعيش فيه أصبح أمراً ضرورياً. فالطموح في الحصول على خدمة صحية متميزة أصبح مطلباً جماهيرياً. وكل هذه المعطيات تضعنا أمام معادلة صعبة. حيث أن توفير خدمة صحية جيدة يقابله زيادة مستمرة في تكلفة وصول الخدمة الصحية للمواطنين في ضوء استقراء التحديّات العلمية والتكنولوجية الجديدة والمتغيرات المحتملة في الخريطة الصحية العالمية والأقليمية وظهور أولويات جديدة في سجلات المشاكل الصحية القائمة. ولذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في صياغة السياسة الصحية للدولة استعداداً لتلك التحديات. ويتحقق ذلك بتطوير بعض السياسات الصحية ومنها:

- الارتفاع بنسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة من ١,٧% من الناتج القومي بخطة عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٢,٢% من الناتج القومي بخطة عام ٢٠١٥/١٤ ليصل الإنفاق الحكومي إلى ٣% على قطاع الصحة من الناتج القومي على فترة ٣ سنوات كما أقرها دستور ٢٠١٤.
- وضع تشريعات وقوانين جديدة للتأمين الصحي الاجتماعي الشامل والتغطية التأمينية.

- وضع آليات لتنظيم وترشيد التكامل مع القطاع الخاص والأهلي.
- تأسيس صندوق قومي للتأمين الصحي لتوحيد مسار تدفق الموارد الحكومية والخاصة وضمان استدامة الموارد لتمويل الخدمات الصحية.

المحاور الاستراتيجية لإصلاح منظومة الرعاية الصحية:

تهدف الخطة في إطار القطاع الصحي إلى العمل على رعاية المواطن المصري عن طريق الارتقاء المتواصل بمستوى الخدمات الصحية المقدمة في كافة المجالات، على أساس كفالة الدولة لحق المواطن في توفير الخدمة الصحية، والتي تمثل محاورها فيما يلي:

أولاً : الارتقاء بالخدمات الصحية، وتتمثل في النقاط التالية:

- توفير رعاية صحية جيدة تراعي الإنصاف والكفاءة من خلال نظام صحي قوي.
- تبني خطة قومية للارتقاء بالصحة وتقديم خدمات صحية (تثقيفية ووقائية وعلاجية) ذات جودة وكفاءة وفاعلية عالية.
- الارتقاء بالكوادر الطبية والإدارية العاملة علمياً ومادياً.
- الارتقاء المتواصل بمستوى الخدمات الطبية المقدمة في كافة المجالات، وذلك على أساس كفالة الدولة لحق المواطنين في توفير خدمات صحية وعلاجية ودواء.

ثانياً : مد مظلة التأمين الصحي لتشمل فئات جديدة مثل الفئات الحرجة وغير المؤمن عليها.

ثالثاً : تبني نظام طبيب الأسرة كمدخل للنظام الصحي.

رابعاً : إتاحة خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية والعشوائية، خاصة في صعيد مصر والتركيز على الوقاية من خلال تغيير مفهوم التعامل مع المرض.

خامساً: التعاون والتكامل مع الوزارات والهيئات المختلفة في التصدي للمشاكل التي لها علاقة بالصحة، ومنها مشاكل البيئة والصحة المهنية.

سادساً: إعادة هيكلة القطاع الصحي.

سابعاً: ترشيد ودعم الدواء المصري واستمرار توفيره لأحكام الرقابة واستقرار أسعاره.

سياسات الخدمات الصحية خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

تستهدف خطة الصحة البدء في تنفيذ استراتيجيات خاصة بدعم النظم الصحية ووضع الأولويات على النحو التالي :

- مد مظلة الرعاية الصحية لتشمل جميع المواطنين، وتضمن لهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والصحة العامة، والانتهاء من مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي.
- فصل تمويل الخدمات الصحية سيعطى للمستفيد الحق في اختيار من يقدم له خدمة متميزة، وذلك عن طريق جهاز متخصص في إدارة تقديم الخدمات الصحية بكفاءة، ووضع لوائح ونظم للتعاقدات مع مقدمي الخدمة والمنتفع على حد سواء.
- وضع خطة قومية للأزمات وتشكيل لجنة للأزمات، وتعزيز الإسعاف والطوارئ.
- تفعيل المجلس الأعلى للصحة، والمجلس الأعلى للدواء، والمجلس الأعلى للسكان.
- مراجعة الاستراتيجيات السكانية، ووضع استراتيجيات فاعلة لتنفيذ المحددات السكانية.

- دراسة مشاكل القطاع، وإيجاد حلول سريعة للتعامل مع مشكلة نقص الدواء وتحسين وكفاءة عمل سلسلة الشراء والتوزيع.
- استكمال شبكة المعلومات على جميع المستويات وبين الخدمات المختلفة.
- البدء في تنفيذ تغطية غير القادرين بالخدمات الصحية بمحافظات الوجه القبلي.
- استكمال إعداد وحدات طب الأسرة في الأماكن الأكثر احتياجاً.
- حل مشاكل إتاحة الموارد البشرية، وتنفيذ خطة طموحة لرفع الكفاءة.
- الإعداد لدرجة الزمالة في التخصصات المهنية.
- عمل خطة لتحسين جودة الخدمات بدءاً بالمستشفيات المركزية في المحافظات.
- الارتقاء وتفعيل برنامج الأسرة الذي يعمل على خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع.
- تفعيل نظام وإجراءات التحكم في العدوى.
- تنفيذ الخطة القومية لمكافحة الفيروس الكبدي (سي)، وإنشاء لجنة عليا لمكافحته.
- تفعيل الوقاية والعلاج من الأمراض المزمنة.
- تنشيط برامج الأمومة والطفولة.
- تعظيم دور التثقيف الصحي والاتصال.

مستهدفات خطة الرعاية الصحية لعام ٢٠١٥/١٤:

تستهدف خطة عام ٢٠١٥/١٤ تحسّن المؤشرات الصحية، كخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال ومعدلات التطعيم وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ونصيب السكان من الخدمات الصحية، على النحو التالي:

- الوصول بنسبة الإنفاق العام على الصحة إلى ٣% من الناتج القومي الإجمالي والتي كانت لا تتعدى ١,٥% من قبل.
- زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٢,٤ سنة للإناث، و٦٩,٦ للذكور في عام ٢٠١٥/١٤.
- خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع (أقل من سنة) إلى ١٤ لكل ألف مولود حي وحديثي الولادة إلى ٥ لكل ألف مولود حي والأطفال دون سن الخامسة إلى ١٩ لكل ألف مولود حي مقابل (٢٠,٥ - ٩,٢ - ٢٩,٢ على التوالي في عام ٢٠٠٥).
- خفض معدلات وفيات الأمهات إلى ٤٧ لكل ١٠٠ ألف مولود حي بدلاً من ٥٤ في عام ٢٠١١.
- الوصول بمعدلات تطعيم الأطفال دون العامين إلى ١٠٠%.
- زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٦٠% مقابل ٥٩,٥% عام ٢٠٠٨.
- زيادة أعداد المنتفعين بالتأمين الصحي من ٥٢% من جملة السكان لعام ٢٠٠٧ إلى ٦٠%.
- رفع معدلات الخدمة الطبية بوزارة الصحة (٨,٢ طبيب بشرى - ١,٥ طبيب أسنان - ٢,٨ صيدلي - ١٤,٥ هيئة تمريض) لكل عشرة آلاف من السكان.

كذلك تستهدف خطة التنمية المستهدفات العينية التالية:

- تطوير عدد (٧٨) وحدة رعاية أولية بالقرى الأكثر فقراً.
- تطوير عدد (١٦٠) مستشفى عام مركزي وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية بالأقسام المختلفة بها وأقسام العناية المركزة وتجديد عدد (٢٠) أشعة عمليات.

- تطوير عدد (٣٦٨) وحدة رعاية صحية أولية. وتوفير عدد (٣٤) وحدة أسنان بوحدات طب الأسرة. وتوفير التجهيزات الطبية وغير الطبية لعدد (٨٦) وحدة صحية وتجهيز عدد (٧٩) وحدة.
- تدعيم مرفق الإسعاف بعدد (٣٠٠) سيارة إسعاف مجهزة وعدد (٥٠) سيارة تنك مياه واستكمال منظومة الإسعاف النهري.
- تجهيز مشروع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بأجهزة السونار والأفران الموازين الطبية وأجهزة حفظ. وتطوير مخازن وسائل تنظيم الأسرة وبحوث العمليات لعدد (٢) محافظة بالصعيد.
- توفير الأجهزة الطبية الخاصة بالمعامل المركزية والأقليمية بالمحافظات. وتطوير المعمل الأقليمى بشمال سيناء واستكمال تطوير المعمل الأقليمي بالإسماعلية. وتطوير وتجهيز عدد (١١) مركز أقليمى لنقل الدم كلا من (العجوزة - دمنهور - العريش - الأقصر - الغردقة - شرم الشيخ - المنيا - السلام - دمياط - مطروح - بنها).
- تطوير مستوصفات الصدر (العباسية - الخليفة - ١٥ مايو - شبرا - الجيزة - الصف - العياط).
- تطوير وتجهيز عدد (١٥) غرفة تخص المحافظات بالمستلزمات المعملية اللازمة لفحص حالات أنفلونزا الطيور. والأمراض المتميزة ومكافحة البلهاريسيا.
- تجهيز عيادات جراحات اليوم الواحد بالآلات والأجهزة الطبية اللازمة لها واستكمال المبنى الجديد بجراحات المرج.
- تطوير وزيادة عدد أسرة العناية المركزية لجراحة القلب بمستشفى الشيخ زايد. وتطوير مستشفى العجوزة. وجناح العناية المركزة بمستشفى الأقصر الدولي. وتوفير جهاز رنين مغناطيسي لها وإنشاء محطة غازات وانشاء مركز أورام سوهاج [جدول رقم (١٥/٣)].

جدول رقم (١٥/٣)

بعض المستهدفات العينية في مجال الرعاية الصحية والإسعاف (خلال الفترة ٢٠٠٩/٠٨ – ٢٠١٥/١٤)

البيان	الوحدة	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/٠١٠	٢٠١٢/٠١١	٢٠١٣/٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣ متوقع	٢٠١٥/٢٠١٤ مستهدف
مستشفيات الرعاية العلاجية	مستشفى	٢١	٢٣	٢٧	٣٠	٢٦	٣٩	١٦٠
وحدات الرعاية الأساسية	وحده	٧٤٢	٦٩٧	٢٩٧	٥٩٤	٣٢٥	٣٠٠	٣٦٨
سيارات الإسعاف	سيارة	٥١٨	٥٨٥	٤٤٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠

الاستثمارات المستهدفة:

تقدر حجم الاستثمارات المستهدفة لقطاع الخدمات الصحية خلال عام ٢٠١٥/١٤ بنحو ٩,٥ مليار جنيه. منها ٥,٤ مليار جنيه استثمارات عامة بنسبة ٥٦,٣% من الإجمالي [شكل رقم (١٦/٣)].

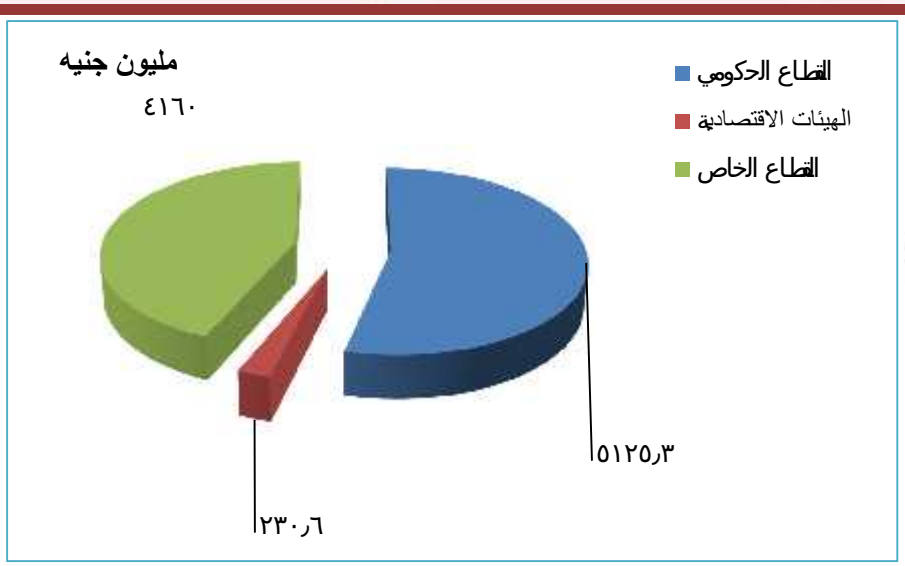

شكل رقم (١٦/٣)

هيكل الاستثمارات المستهدفة بقطاع الصحة خلال عام ٢٠١٥/١٤

وتتوزع الاستثمارات الحكومية إدارياً على النحو المبين بالجدول التالي (١٦/٣):

جدول رقم (١٦/٣)

هيكل الاستثمارات العامة المستهدفة في مجال الخدمات الصحية موزعه إدارياً

(بالجنيه)

البيان	جملة	خزانة عامة	منح	قروض خارجية	تمويل ذاتي	قروض بنك الإستثمار القومي
الجهاز الإداري	١٥٥٣٥٥٣	١١٦٣٦٠٦	١٠٠٥٠٠	٥٠٠٠	٢٨٤٤٤٧	-
إدارة محلية	١٤٤٤١٤٤	١٤٤٤١٤٤	-	-		-
الهيئات الخدمية	٦٢٥٤٣٨	٥٧٥٥٤٨	-	-	٤٩٨٩٠	-
الهيئات الإقتصادية	١٨٢٤٤٤	-	-	-	١٦٣٤٤٤	١٩٠٠٠
الإجمالي العام	٣٨٠٥٥٧٩	٣١٨٣٢٩٨	١٠٠٥٠٠	٥٠٠٠	٤٩٧٧٨١	١٩٠٠٠

ومن المستهدف توجيه هذه الاستثمارات لتنفيذ مجموعة من البرامج الأساسي. كما يلي:

- برنامج المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة: يقوم البرنامج باستكمال وتطوير وتجهيز المستشفيات العامة والمركزية والنوعية ومستشفيات التأمين الصحي وكافة المستشفيات المملوكة للدولة (مثل المراكز الطبية المتخصصة) على نحو يتوافق مع تطوير نظام التأمين الصحي. ومخصص له نحو ٢,٣ مليار جنيه من الإجمالي المخصص للبرامج.
- برنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية: يهدف البرنامج إلى دعم البنية الأساسية والتوسع في إنشاء وتطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية لإتاحة الرعاية الصحية للمناطق الريفية والعشوائية والنائية. وخاصةً في صعيد مصر مع الانتشار الجغرافي للخدمات الصحية خاصةً في المناطق الأكثر احتياجاً (الاستهداف الجغرافي للفقر) لتقليل مشقة الانتقال للمرضى وأسرهم والتوسّع في تطبيق نظام طب الأسرة. ومخصص له نحو ٩٣٥,٥ مليون جنيه.
- برنامج الرعاية العاجلة والإسعاف: يقوم البرنامج بدعم الإسعاف والرعاية الطبية العاجلة من خلال استكمال شبكة الاتصال وإقامة نقاط جديدة على الطرق السريعة ودعم القوافل العلاجية وتوفير العيادات المجهزة للمناطق النائية والمحرومة وتطوير الرعاية الإسعافية والعاجلة ووحدات النقل والاستقبال من خلال إعداد أقسام الاستقبال والطوارئ ودعم خدمات سيارات الإسعاف الطائر وتطوير

حاويات نقل الدم وإنشاء نقاط الاغاثة والاتصالات. ومخصص له نحو ٣٢٦ مليون جنيه.

- برنامج السكان وتنظيم الأسرة: ويهدف إلى السيطرة على المشكلة السكانية باستخدام وسائل تنظيم الأسرة وإنشاء نوادي المرأة لتثقيفها ومحو أميتها ورفع مستواها الفكري والاقتصادي وتوفير خدمات التغذية للأم والطفل وتشجيع وحماية الرضاعة الطبيعية وتطبيق طب الأسرة من خلال نظام طبيب الأسرة. ومخصص له نحو ١٣,٨ مليون جنيه.
- البرامج الصحية الوقائية: التركيز على الوقاية من الأمراض والتحرك لمنع حدوثها من خلال إدخال الطعوم الحديثة للوقاية من الأمراض. خاصةً أمراض الطفولة ومكافحة الأمراض المعدية (مثل انفلونزا الطيور وانفلونزا الخنازير) وإصحاح البيئة والاهتمام ببرامج الكشف المبكر عن الأمراض ومكافحة الحشرات وناقلات الأمراض والرقابة على المستحضرات البيولوجية والرقابة على اللقاحات والأمصال. ومخصص له نحو ٩٠ مليون جنيه [جدول رقم (١٧/٣)].

جدول رقم (١٧/٣)

تطور الاستثمارات الحكومية في البرامج الرئيسية بقطاع الصحة خلال الفترة (٢٠١١/١٠-٢٠١٥/١٤)

(مليون جنيه)

البرامج	ختامى ٢٠١١/٢٠١٠	ختامى ٢٠١٢/٢٠١١	ختامى ٢٠١٣/٢٠١٢	متوقع ٢٠١٤/٢٠١٣	المستهدف ٢٠١٥/٢٠١٤
مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	١١٩٤,٤	٧٩٠	١٠٧٨	٢٠١٩,٢	٢٢٥٧,٨
وحدة الرعاية الصحية الأولية والأساسية	١٠٤٧,٥	٦١٥	٣٧٨	٩٥٨,٣	٩٣٥,٥
رعاية عاجلة اسعاف	٧٢,٤	٦٦	١٧١	٣٣٥,١	٣٢٦,٠
الصحة الوقائية	٩٨,٤	٢٣	٣١	٦٨,٠	٩٠,٠
السكان وتنظيم الاسرة	٥٠,٢	١٥	١٨	٢٣,٠	١٣,٨
الإجمالي	٢٤٦٢,٩	١٥٠٩	١٦٧٦	٣٤٠٣,٦	٣٦٢٣,١

البعد المكاني لاستثمارات الصحة:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة للصحة ٣,٨ مليار جنيه في خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ١,٦ مليار جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ٤٢,١% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل أهم المشروعات غير الموزعة في المعامل الطبية وبنوك الدم وإصلاح السياسات الصحية والامداد بالتجهيزات الطبية المتطورة وتطوير وتجهيز نقاط الإسعاف والمشروعات الاخرى.

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً. فتتراوح ما بين ٣٥٨,٥ مليون جنيه في محافظة القاهرة بنسبة ١٦,٤% إلى ٥,٦ مليون جنيه في محافظة بورسعيد بنسبة ٠,٣% من الاستثمارات الموزعة مكانياً . كما توضح الخريطة رقم (٤/٣).

خريطة رقم (٤/٣)

استثمارات الصحة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

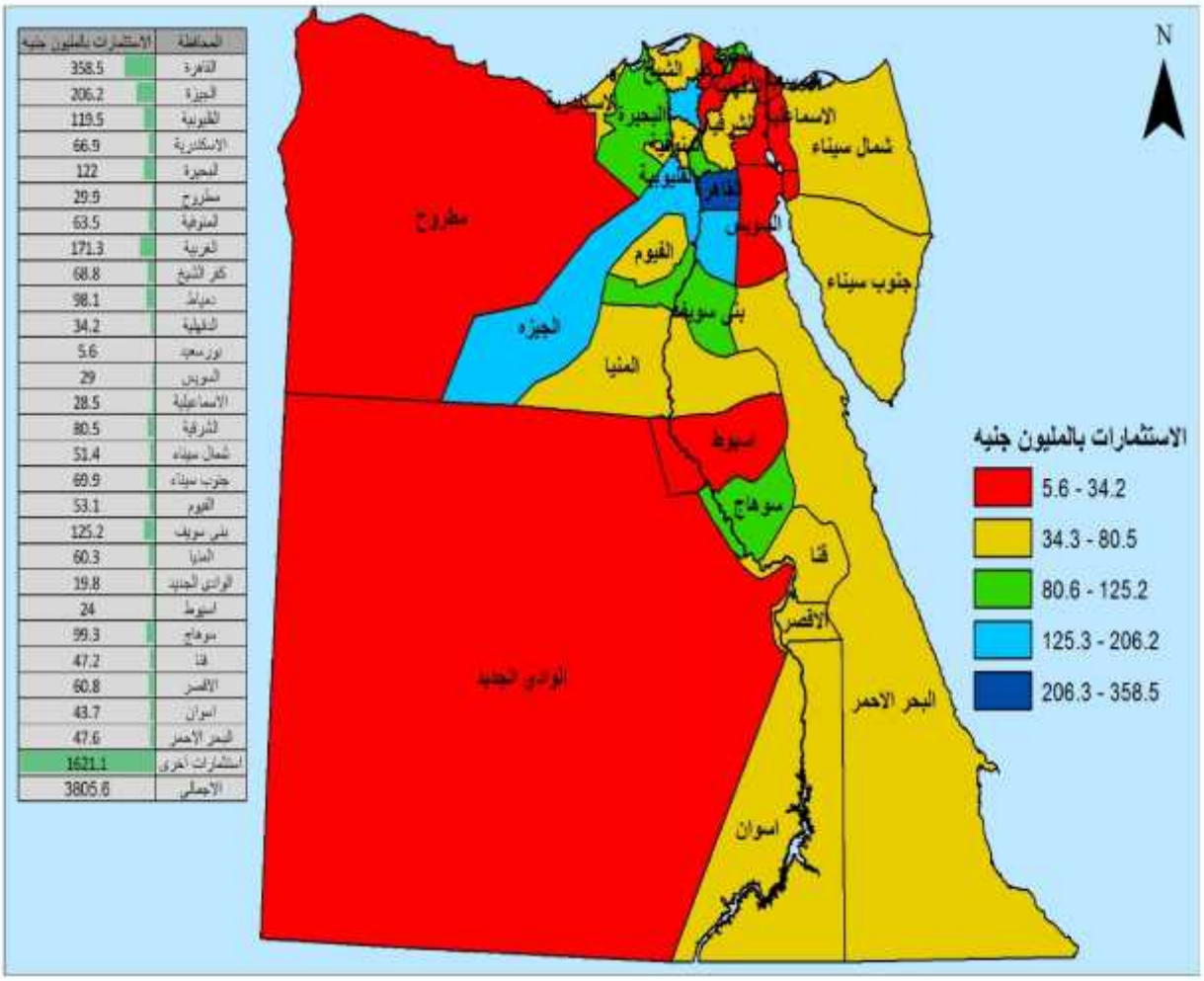

المحافظة	الاستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	358.5
الجيزة	206.2
القليوبية	119.5
الاسكندرية	66.9
البحيرة	122
مطروح	29.9
المنوفية	63.5
الغربية	171.3
كفر الشيخ	68.8
دمياط	98.1
الدقهلية	34.2
بورسعيد	5.6
السويس	29
الاسماعيلية	28.5
الشرقية	80.5
شمال سيناء	51.4
جنوب سيناء	69.9
الفيوم	53.1
بني سويف	125.2
المنيا	60.3
الوادي الجديد	19.8
اسيوط	24
سوهاج	99.3
قنا	47.2
الاقصر	60.8
اسوان	43.7
البحر الأحمر	47.6
استثمارات أخرى	1621.1
الإجمالي	3805.6

المصدر: وزارة التخطيط

شكل رقم (١٧/٣)

تستحوذ المستشفيات الجامعية على ٤٥% من الاستثمارات الموزعة مكانياً، و٢١% لوحدات الرعاية الصحية والتي تنتشر على مستوى كل المحافظات، مقابل ١% لعيادات جراحات اليوم الواحد، و ٢% لمستشفيات المؤسسات العلاجية، والتي تتواجد في القاهرة والجيزة والقليوبية. كما يوضح الشكل رقم (١٧/٣).

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانياً بشئ من التفصيل.

- **المستشفيات العلاجية:**

تستحوذ محافظتي بنى سويف والقليوبية على النصيب الأكبر من استثمارات المستشفيات العلاجية، بما قيمته ٩٢ و ٨٣ مليون جنيه على التوالي، أى بما يوازي ١٧,٧% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (١٨/٤).

شكل رقم (١٨/٣)

استثمارات المستشفيات العلاجية موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

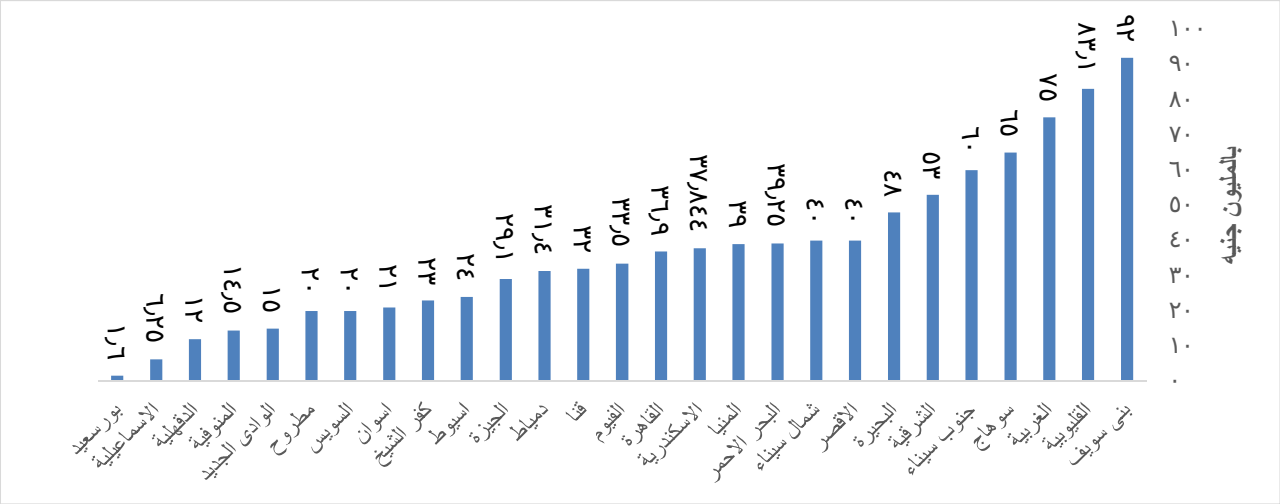

المصدر: وزارة التخطيط

- وحدات الرعاية الصحية:

تستحوذ محافظتي الغربية وكفر الشيخ على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات. بما قيمته ٨٢,٤ و٤٠,٨ مليون جنيه على التوالي أى بما يوازي ٢٧,٢% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (١٩/٣).

شكل رقم (١٩/٣)

استثمارات وحدات الرعاية الصحية موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

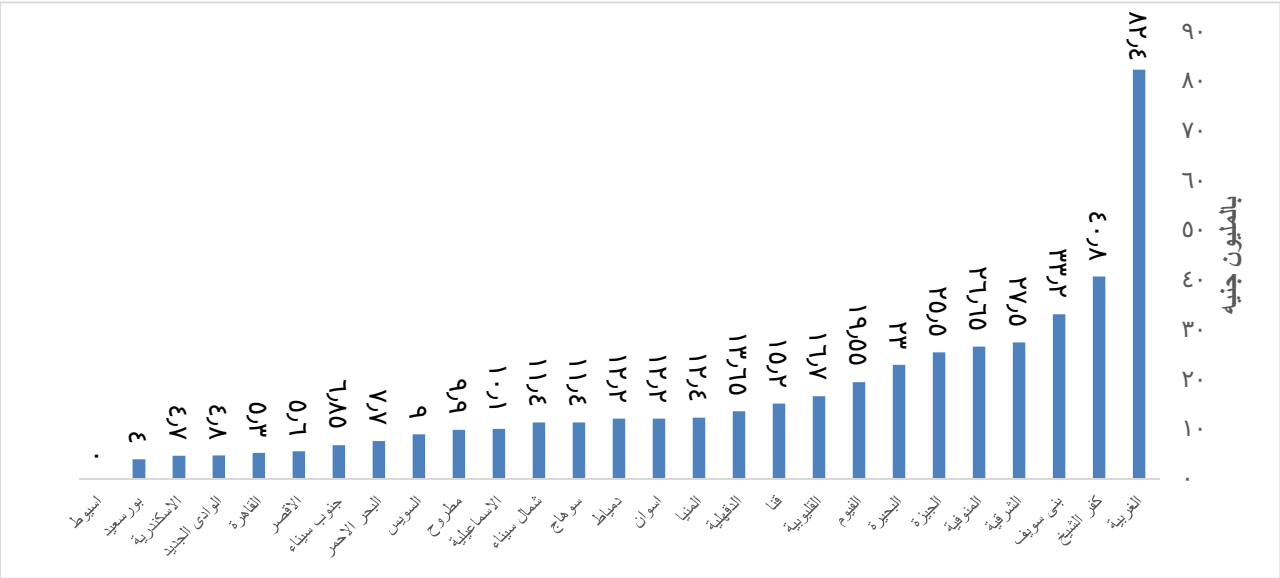

المصدر: وزارة التخطيط

خدمات الإسكان والمرافق العامة

خدمات الإسكان والمرافق العامة

يعد قطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مقدمة القطاعات التي تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن المصري بصفة مباشرة. من خلال توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي. والمسكن الملائم الذي يتوافق مع قدرته المالية بالاضافة إلى مساهمة هذا القطاع الفعالة في اعادة توزيع السكان والخروج من الوادى الضيق إلى آفاق جديدة بالمجتمعات العمرانية بالمدن الجديدة.

ويواجه قطاع الإسكان والمرافق العامة العديد من التحديات الراهنة نوجزها فيما يلي :

- الهجرة المستمرة للسكان إلى عواصم المدن الكبرى .
- تضخم ظاهرة العشوائيات وآثارها السلبية على المجتمع.
- الزيادة السكانية .
- ضعف مخصصات الصيانة لمرافق مياه الشرب والصرف الصحي.
- تدنّي نسب القرى والتوابع المخدومة بالصرف الصحي .
- ارتفاع تكلفة توصيل خدمات الصرف الصحي .
- تآخر بعض الشركات في انهاء بعض المشروعات المسندة لها.

ومن ثم وضعت العديد من السياسات والإجراءات لتحقيق التنمية في مجالات الإسكان والتعمير ومرافق مياه الشرب والصرف الصحي ومنها :

- الخروج من الشريط الضيق لوادي النيل ودلتاه إلى مناطق صحراوية غير مأهولة بهدف إعادة رسم الخريطة السكانية وزيادة نسبة المعمور من خلال تعمير المناطق الحدودية غير الآهلة بالسكان بإنشاء مدن جديدة أو تابعة وإمدادها بكافة المرافق والخدمات
- تنمية وتحسين الأوضاع بالمناطق النائية والحدودية من خلال توفير فرص العمل للحد من الهجرة للمدن.
- تحسين حركة المرور بمجموعة من الطرق والمحاور التنموية خارج الكتلة السكنية من خلال الطرق الدائرية .
- توفير المساكن المناسبة للشباب محدودي الدخل من خلال مشروع الإسكان الإجتماعي.
- القضاء على العشوائيات بإعداد المخططات التفصيلية للمناطق الغير آمنة وغير المخططة واستكمال المخططات الاستراتيجية والاحوزة العمرانية للمدن القائمة .
- توطين البدو بالبحر الاحمر (حلايب وشلاتين وأبو رماد) وسيناء ومساعدة البدو بمطروح في مكافحة التصحر وتنمية القرى البدوية وتجميع مياه الأمطار التي تعد المصدر الرئيسي لبدو الصحراء.
- استكمال قرى الظهير الصحراوى وإنشاء قرى جديدة لاستيعاب الكثافة السكانية بالقرى القديمة لحل جزء كبير من مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار الإجتماعي بخلق فرص عمل جديدة وخلق انشطة صناعية معتمدة على التعدين بتلك القرى (مثل توافر الرخام والجرانيت بالقرى المحيطة بأسوان).
- إعادة توطين أهالى النوبة بقراهم مع المحافظة على التراث النوبى.
- التوسع في إنشاء محطات المياه ورفع نسبة التغطية بالصرف الصحي لتوفير مياه الشرب النقية وخدمة الصرف الصحي والارتقاء بمستوى تلك الخدمة حتى يحصل عليها المواطن بأعلى جودة وأنسب

الاسعار والالتزام بحماية البيئة والمستهلك .

- مواجهة القصور في كميات المياه المنتجة ببعض المناطق والمساهمة في الحد من التلوث بريف وحضر محافظات الجمهورية .
- اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار من خلال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بدون المساس بمحدودي الدخل .
- تشجيع وتأهيل شركات المقاولات الصغيرة لزيادة عدد الشركات العاملة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي .

خدمات الإسكان

يُعد توفير السكن الملائم حق أساسي من حقوق المواطن والذي تسعى الدولة إلى تحقيقه وذلك من منطلق أن من حق المواطن على الدولة توفير السكن الملائم له، وفقاً لقدرته المالية.

كما يعد قطاع الاستثمار العقارى والتشييد والبناء بوجه عام من أكثر القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادى، وتتأثر به أكثر من ٩٠ صناعة ترتبط بأعمال التشييد والبناء هذا بالإضافة إلى كونه من القطاعات كثيفة العمالة.

١-١ البرنامج القومي للإسكان الإجتماعي :

يسهم هذا البرنامج في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بين المواطن بتوفير مساكن كاملة المرافق للشباب ومحدودي الدخل، بالاضافة إلى قطع أراضي عائلية صغيرة لذوى الدخول المتوسطة بحد أقصى ٤٠٠ متر في المجتمعات العمرانية الجديدة يتم توزيعها بطريقة التخصيص المباشر / القرعة، وبذلك يسهم المشروع القومي في توفير السكن الملائم لمحدودي الدخل والشباب ولسكان المناطق العشوائية غير الآمنة، كما يساعد من خلال مشروعات الإسكان بالمدن الجديدة في إعادة رسم الخريطة السكانية والتخفيف من العبء السكانى غير المخطط، ومن تفاقم التعديات على الأراضي الزراعية، هذا بالإضافة إلى العوائد الاقتصادية الناجمة عن انعاش صناعة التشييد والبناء والصناعات المغذية لها، وزيادة الطاقة الاستعابية لسوق العمل بما يوفر البرنامج السكانى والقطاعات والانشطة ذات الصلة من فرص العمل .

ويوضح الجدول رقم (١٨/٣) الوحدات المتوقع انشائها على مستوى محافظات الجمهورية شاملة الوحدات اللازمة في نطاق المناطق العشوائية الواقعة بالمحافظات المعنية .

جدول رقم (١٨/٣)

عدد الوحدات المستهدف إقامتها في إطار البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي

(بالألف)

المحافظة / المدن الجديدة	طبقا لعدد السكان	استبدال العشوائيات	الإجمالي
القاهرة (بدر و١٥ مايو)	٩٧,١	٤٢,٣	١٣٩,٤
الجيزة	٦٨,٦	٨,٧	٧٧,٣
القليوبية ومدينة العبور	٥٠,٩	٠,٥	٥١,٤
الإسكندرية ومدينة برج العرب الجديدة	٤٧,٥	٠,٩	٤٨,٤

المحافظة / المدن الجديدة	طبقاً لعدد السكان	استبدال العشوائيات	الإجمالي
البحيرة	٥٥,٤	١,١	٥٦,٥
مطروح	٤,١	٠,٢	٤,٣
الدقهلية	٥٧,٨	٥,٨	٦٣,٦
المنوفية ومدينة السادات	٣٧,٩	٢,٩	٤٠,٨
دمياط	١٢,٩	٠,٢	١٣,١
كفر الشيخ	٣٠,٤	٤,٢	٣٤,٦
الغربية	٤٦,٢	٣,٢	٤٩,٤
بورسعيد	٦,٧	٧,٦	١٤,٣
الإسماعيلية	١١,٥	١١,٢	٢٢,٧
السويس	٦,٠	١,٢	٧,٢
الشرقية ومدينة العاشر من رمضان	٦٣,١	٠,٦	٦٣,٧
شمال سيناء	٢,٦	-	٢,٦
جنوب سيناء	١,٢	٣,٥	٤,٧
الفيوم ومدينة الفيوم الجديدة	٢٩,٨	-	٢٩,٨
بني سويف ومدينة بني سويف الجديدة	٢٧,١	١٦,٩	٤٤,٠
المنيا ومدينة المنيا الجديدة	٤٩,١	٢,٣	٥١,٤
أسيوط ومدينة أسيوط الجديدة	٣٩,٧	٧,٤	٤٧,١
سوهاج ومدينة سوهاج الجديدة	٤٣,٩	٤,٨	٤٨,٧
قنا ومدينة قنا الجديدة	٢٩,٣	١٠,١	٣٩,٤
الوادي الجديد	٢,٢	١,٧	٣,٩
الأقصر ومدينة طيبة	١١,٢	٣,١	١٤,٣
أسوان ومدينة أسوان الجديدة	١٣,٨	٠,٨	١٤,٦
البحر الأحمر	٤	٨,٨	١٢,٨
الإجمالي	٨٥٠,٠	١٥٠,٠	١٠٠٠,٠

المصدر: وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية.

ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ ٥٩ ألف وحدة سكنية بخطة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بكل من المحافظات والمدن الجديدة ضمن الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد المصري والتأسيس للعدالة الاجتماعية – هذا بخلاف ما يتم تنفيذه حالياً من خلال منحة دولة الامارات بنحو ٥٠ ألف وحدة سكنية أخرى شاملة المرافق باستثمارات تقدر بنحو ١٠,٤ مليار جنيه ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذها بنهاية عام ٢٠١٤.

وتستهدف خطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ استكمال تنفيذ ٨٧ ألف وحدة سكنية (باقي المرحلة الأولى والثانية) بالإضافة إلى طرح والبدء في تنفيذ ١٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة بكل من محافظات الجمهورية والمدن الجديدة [جدول رقم (١٩/٣)].

وقد أقر مجلس الوزراء مجموعة من الشروط تهدف في مجملها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة توزيع وحدات الإسكان الإجتماعي. ومنها على سبيل المثال:

- الالتزام بالانتفاع بالوحدة لاغراض السكن له ولأسرته مع حظر التصرف فيها أو التعامل عليها بأى شكل قبل مرور ٧ سنوات (وحدات التمليك) من تاريخ الاستلام وإلا يتم رد الدعم المدفوع من الدولة بالكامل .

- لا يحق للمتقدم أو الأسرة (الزوج / الزوجة / الأولاد القصر) التقدم لحجز أكثر من وحدة سكنية في المدن الجديدة والمحافظات، مع الاقرار بعدم سبق الاستفادة بوحدة سكنية بأى طريقة، وكذلك عدم سبق تخصيص قطعة أرض سكنى أو الاستفادة بغرض تعاونى وألا يكون مالكها لمسكن.
- يشترط لوحدات الإيجار ألا يقل سن المتقدم عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة ولا يزيد دخل الاسرة عن ٣٠٠٠ جنيه شهرياً.

جدول رقم (١٩/٣)

جدول وحدات الإسكان الإجتماعي بمستهدف خطة ٢٠١٥/١٤

المحافظة	باقي من مرحلة أولى	مرحلة ثانية (تم الطرح)	مرحلة ثانية (جاري الطرح)	جملة
الأقصر	٧٤٤	١٨٧٢	-	٢٦١٦
أسوان	١٦٠٢	٣٣٨٤	-	٤٩٨٦
المنوفية	-	٤٤٢٤	١٩٨٠	٦٤٠٤
الدقهلية	٨١٦	-	٥٨٨	١٤٠٤
جنوب سيناء	٤٨٤	٣٩٦٥	-	٤٤٤٩
شمال سيناء	٢٣٨	٢٦٠٠	٢١٦٠	٤٩٩٨
الغربية	١٠٠٨	٢٧٤٢	-	٣٧٥٠
قنا	٢٣٠٤	٣٠٤٢	-	٥٣٤٦
السويس	١١٢٨	٢٤٩٦	-	٣٦٢٤
الشرقية	٩٦٠	-	٧٤٤	١٧٠٤
دمياط	١٣٩٢	-	٥٥٢	١٩٤٤
البحر الأحمر	٧٠٠	-	٣٠٠٠	٣٧٠٠
كفر الشيخ	-	١١٤٥	١٠٣٤	٢١٧٩
الإسماعيلية	-	٤٨٠	-	٤٨٠
أسيوط	-	١٩٢٠	٢٧٣٦	٤٦٥٦
بنى سويف	-	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
البحيرة	-	١٤٩٦	٢٢١٨	٣٧١٤
بورسعيد	-	٣٨٧٠	-	٣٨٧٠
سوهاج	-	١٤٤	١٥٩٨	١٧٤٢
الجيزة	-	-	٥٠٠٠	٥٠٠٠
الفيوم	-	-	٤١٧٦	٤١٧٦
المنيا	-	-	٥٠٤٠	٥٠٤٠
القليوبية	-	-	١٨٠٠	١٨٠٠
مرسى مطروح	-	-	٢٥٠٠	٢٥٠٠
الوادى الجديد	-	-	٣٨٨٨	٣٨٨٨
الإسكندرية	-	-	٩٠٠	٩٠٠
الجمـــــلة	١١٣٧٦	٣٦٥٨٠	٣٩٩١٤	٨٧٨٧٠

من ناحية أخرى أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الإسكان الإجتماعي والذي يؤكد على تحديد الهدف من برنامج الإسكان الإجتماعي في توفير سكن ملائم للمواطنين محدودي الدخل وأصحاب الدخول المتوسطة والالتزام بالقواعد السالف ذكرها للاستفادة من تلك الوحدات، كما نص على إنشاء صندوق لتمويل

الوحدات السكنية لبرنامج الإسكان الإجتماعي تكون له موارده الذاتية بالاضافة إلى ما توفره له الدولة من اعتمادات ضماناً لوجود مصدر تمويل دائم للمشروع .

١-٢ برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً :

بناء على تقرير تطوير مستويات المعيشة في مصر ومؤشرات الفقر الصادر عن وزارة التخطيط ، تم تحديد عدد ١١٥٣ قرية الأكثر إحتياجاً شملت ١٠ محافظات الشرقية - البحيرة - بني سويف - المنيا – أسيوط- سوهاج - قنـــا - الأقصر - أسوان – الجيزة. كما يشير الجدول التالي:

توزيع القرى الأكثر احتياجاً على المحافظات المستهدفة

المحافظة	عدد القرى	عدد السكان	عدد الفقراء
المنيا	٣٥٦	٣٤٩٤٩٦١	١٥٣٧٧٨٣
سوهاج	٢٦٩	٣٠٧٠٠٤٧	١٣٨١٥٢١
أسيوط	٢٣٦	٢٨٢٥٩١٣	١٤٤١٢١٦
قنا	١٢٠	١٣٣٧٩٥٠	٥٩٩٤٠١
الشرقية	٨٧	٧١٥٩٤٣	٣٤١٣٨٩
الأقصر	٣١	٣٤٨٢١٤	١٤١٠٢٧
البحيرة	١٩	١٦٤٨٢٥	٤٩٠٤٢
الجيزة	١٨	١٥٦١٤٨	٦٣٦٥٥
بني سويف	١٣	١٠٣٠٩١	٤٦٣٩١
أسوان	٤	١١٥٢١	٥١٣٥
الإجمالي	١١٥٣	١٢٢٢٨٦٢٠	٥٦٠٦٥٦٠

المصدر: وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية.

وتم البدء في التنفيذ بمشاركة جميع الوزارات والجهات المعنية بهدف إحداث نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطن من خلال تدخل الدولة بشكل متكامل ومتزامن للإرتقاء بالخدمات العامة والإجتماعية للمواطن من خلال خطة تم تنفيذها على مرحلتين كما في الشكل التالي:

المرحلة الأولي:

هدفت إلى تنمية ١٥١ قرية خلال ٣ أعوام مالية بدءاً من العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ، (٦ محافظات - ١٣ مركز - ٢٤ وحدة محلية) بالمحافظات الاتية (الشرقية ٣١ قرية - المنيا ٣٠ قرية - سوهاج ٢٦ قرية - قنا ٢٣ قرية - أسيوط ٢٢ قرية - البحيرة ١٩ قرية)، تضم نحو ١,٥ مليون نسمة منهم ٦٢٧ ألف فقراء. وقد بلغ عدد المشروعات المنفذة في هذه القرى٧١٠ مشروع. وجاري تنفيذ ٥٧ مشروع بتكلفة بنحو ١٠٥٧,٦مليون جنيه بالإضافة إلى اتاحة قروض من الصندوق الإجتماعي بمبلغ ١٠٨ مليون جنيه.

المرحلة الثانية :

تهدف إلى تنمية ١٠٠٢ قرية وذلك خلال ٧ أعوام مالية بدءاً من العام المالي ٢٠١١ /٢٠١٢ وتنتهي في ٢٠١٨/٢٠١٧ وتضم تسع محافظات (المنيا. أسيوط. سوهاج. قنا. الأقصر. أسوان. الشرقية. الجيزة. بنى سويف). وفقًا لثلاث أسبقيات متداخلة موضحة كالتالي:

الأسبقية الأولي وتضم ٣٧٣ قرية (٣ أعوام بدءً من العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢).

- الأسبقية الثانية وتضم ٢٩٥ قرية (٣ أعوام بدءً من العام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤).
- الأسبقية الثالثة وتضم ٣٣٤ قرية (٣ أعوام بدءً من العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦).

وقد وصل عدد المشروعات في هذه القرى إلى ٢٠٥٧ مشروع، بلغ عدد المنفذ منها ٥٩١ مشروع. وجاري تنفيذ ٥٦١ مشروع بتكلفة نحو ١٤٣٦,٢ مليون جنيه بالإضافة إلى اتاحة قروض من الصندوق الإجتماعي بمبلغ ٢٩٠ مليون جنيه [شكل رقم (٣/٢٠) و (٣/٢١)].

شكل رقم (٣/٢٠)

قرى الأسبقية الأولى والثانية في المرحلة الثانية (٢٠١٢/١١ – ٢٠١٦/١٥)

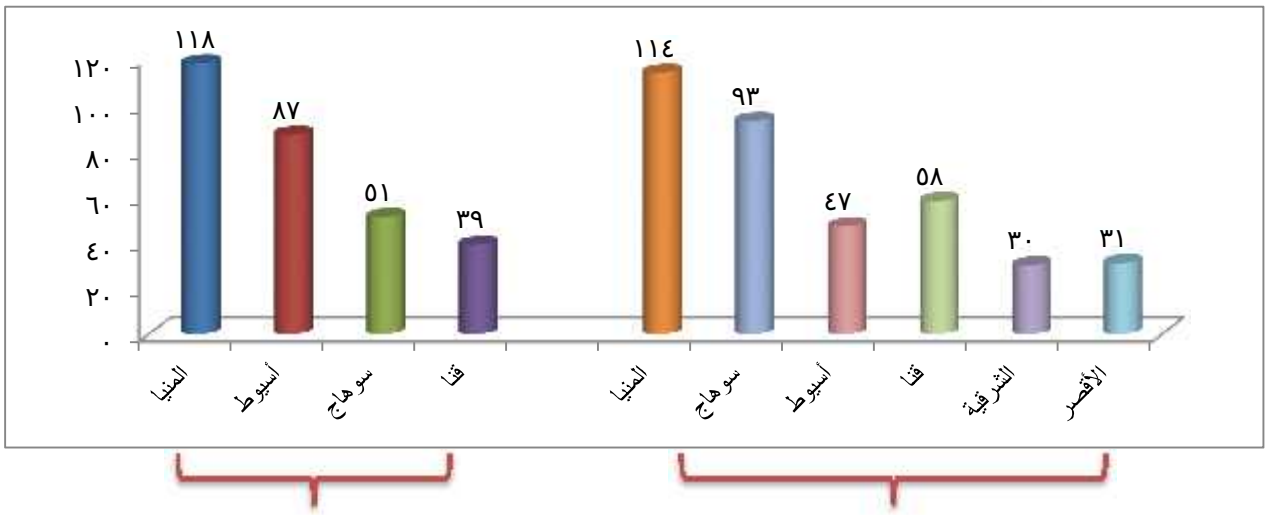

المصدر: وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية.

شكل رقم (٣/٢١)

البرنامج الزمني لتنفيذ المرحلة الثانية من الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً

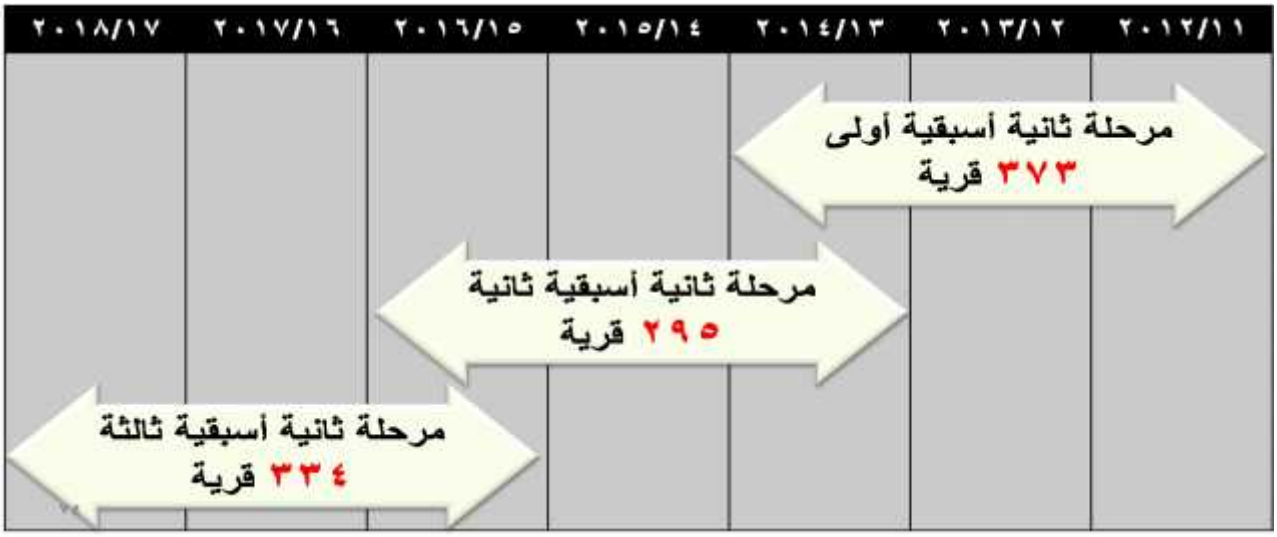

وتقدّر الاستثمارات الإجمالية للقرى الأكثر احتياجاً خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ في المرحلة الثانية المستهدف تنميتها بنحو ٨٤٨,٣ مليون جنيه منها ٤٢٩,١ مليون جنيه لمشروعات التعليم قبل الجامعي و١٥٣ مليون جنيه للمياه والصرف الصحي و١٥٠ مليون جنيه للتنمية المحلية، و ٦٦,٢ مليون جنيه للتنمية الاجتماعية و ٥٠ مليون جنيه للصحة، بالاضافة إلى ما تم تخصيصه من منح دولة الامارات لاستكمال

شبكات الصرف الصحي بالقرى الأكثر احتياجاً بنحو ١,٨ مليار جنيه. ومن المتوقع الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠١٤ [شكل رقم (٢٢/٣)].

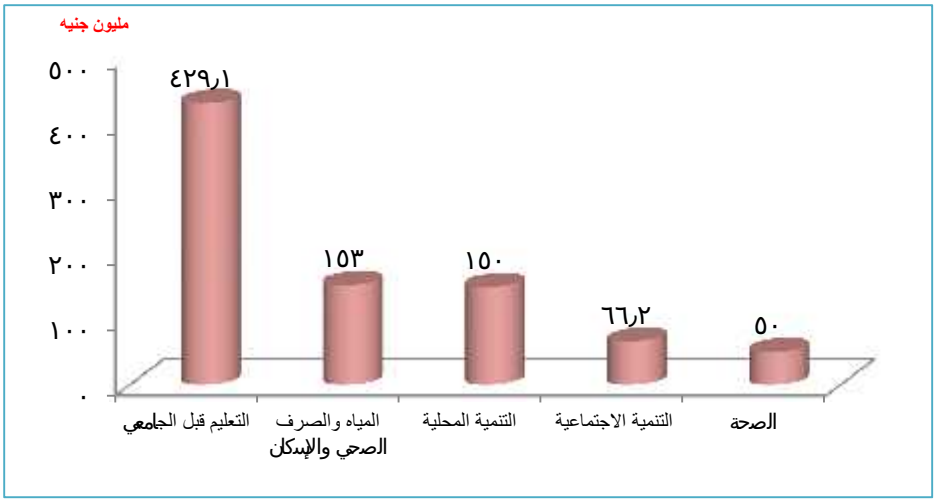

شكل رقم (٢٢/٣)
التوزيع القطاعى للاستثمارات المستهدفة للقرى الأكثر احتياجاً خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥

١-٣ القروض الميسرة لمشروعات الإسكان:

دعماً لمشروعات الإسكان الشعبى وإسكان التعاونيات. من المستهدف تخصيص نحو ٢٧٠ مليون جنيه من القروض الميسرة لإستكمال إسكان المحافظات منها ٦٠ مليون جنية لتمويل إنشاء عدد ٤١٥٢٠ وحدة سكنية بالمحور الأولي بالرعاية بالقري الأكثر احتياجا ببعض المحافظات (١٧٧٦٨ وحدة استكمال. ٢٣٧٥٢ وحدة جديدة}، ٥ مليون جنية لإستكمال وإنشاء وحدات جديدة إسكان منخفض بالمحافظات . بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون جنيه لتعاونيات البناء والإسكان . و٥ مليون جنيه للمشروعات التابعة لوزارة الإسكان وأجهزتها وذلك بإجمالي ٢٧٠ مليون جنيه وهو ما يعادل ٩٠% من جمله القروض الميسرة المخصصة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ والممولة من بنك الاستثمار والبالغ إجماليها ٣٠٠ مليون جنيه موضحة بالجدول التالي (٢٠/٣):

جدول رقم (٢٠/٣)

توزيع القروض الميسّرة لمشروعات الإسكان بخطة عام ٢٠١٤/١٥

بيان القروض / (بالمليون جنيه)	فرعى	كلي
قروض الإسكان الشعبى :		
أ- مشروعات الإسكان بالمحافظات ومنها:		
– الإسكان الاولى بالرعاية (استكمال. جديد).	٦٠	٦٥
– إسكان منخفض التكإليف (استكمال. جديد).	٥	
ب- مشروعات الإسكان بهيئة تعاونيات البناء والإسكان ومنها		
– إسكان الهيئة والجمعيات التعاونية للإسكان	١٩٨	
– إسكان القوات المسلحة	١	
– إسكان الشرطة	١	٢٠٠
ج- مشروعات الإسكان بوزارة الإسكان وأجهزتها	٥	٥
جملة قروض الإسكان الميسرة		٢٧٠

١-٤ مشروع قرى الظهير الصحراوي :

- يتضمن المشروع استكمال إنشاء عدد ٤٠٠ قرية بالظهير الصحراوي بحيث تستوعب القرى عند

اكتمالها حوالي ٥ مليون نسمة منها ٢٦٢ قرية جديدة يعتمد هيكلها الاقتصادي على النشاط الزراعي باستصلاح مليون فدان و١٣٨ قرية جديدة يعتمد قوامها الاقتصادي على الأنشطة الخدمية والتعدينية والتصنيع الزراعي. مما يعمل على منع التعدي على الاراضي الزراعية في القرى القائمة من خلال توجيه التنمية إلى تلك القرى الجديدة. ومما يحد من ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بخلق فرص عمل جديدة.

- تتولي وزارة الإسكان إنشاء البنية الاساسية الخارجية والداخلية ونواة القرية. بينما تتولي المحافظات استلام القرية لتخصيص وتسليم الوحدات السكنية لمستحقيها وادارة عملية التنمية بالقرية على مراحل حتى تصل القرية إلى الحجم المخطط لها .
- من المستهدف تنفيذ استثمارات بنحو ١٠٠ مليون جنيه بخطة عام ٢٠١٤ /٢٠١٥ لاستكمال قرى المرحلة الثانية.

٢- التعمير والمجتمعات العمرانية

أدت الزيادة المطردة للسكان والنزوح من الريف إلى الحضر إلى ضرورة التزام الدولة بالتعمير وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة. وأصبح هذا الهدف جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة وبديل لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث يقع على عاتق أجهزة التعمير والمجتمعات العمرانية مسئولية وضع خطة بعيدة المدى للخروج من الشريط الضيق لوادى النيل ودلتاه إلى الواقع الجغرافي المصري الممتد في المناطق الصحراوية.

بهدف اعادة رسم الخريطة السكانية وزيادة نسبة المعمور من خلال تعمير المناطق الحدودية غير الآهلة بالسكان بإنشاء مدن جديدة أو تابعة وإمدادها بكافة المرافق والخدمات. لينتشر العمران فوق أرض مصر بدلاً من أن يمتد فوق الأراضي الزراعية التي تأكل منها الكثير. حيث اتجهت الدولة إلى وضع استراتيجية للتنمية العمرانية والاقتصادية الاجتماعية للقرن الواحد والعشرين من خلال مجموعة من الخطط الطموحة تهدف إلى مضاعفة الحيز العمراني في مصر خلال الـ ٤٠ عاماً القادمة. وفي هذا الإطار الجديد تبنت الدولة استراتيجية للتنمية العمرانية تعتمد على محورين أساسيين كما هو موضح بالشكل (٢٣/٣).

شكل رقم (٢٣/٣)

محاور استراتيجية التنمية العمرانية في مصر

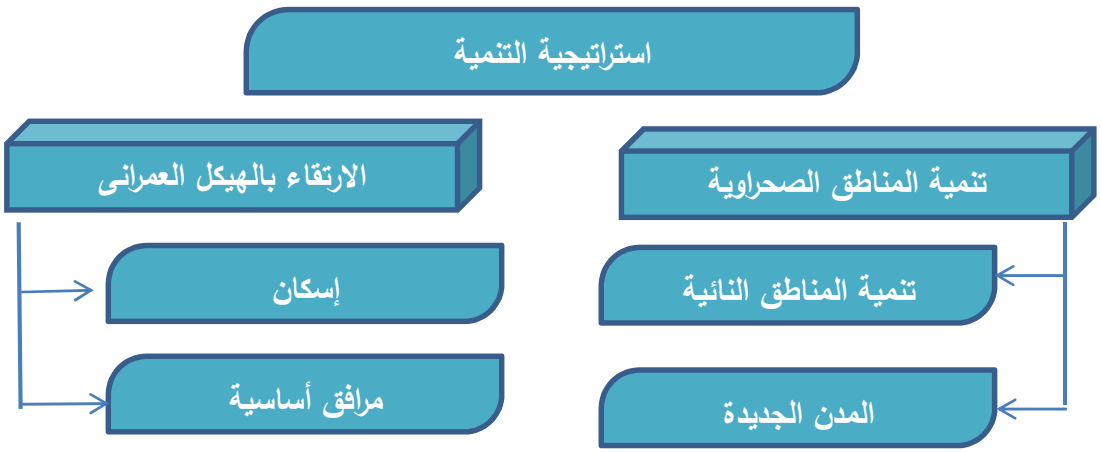

وتستهدف استراتيجية التنمية العمرانية في مصر تحقيق الأهداف التالية :

- إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في إطار تخطيط إقليمى وعمرانى متكامل يحقق الأهداف القومية .
- استثمار الموارد الطبيعية في صحارى مصر وسواحلها لرسم خريطة سكانية جديدة.
- العمل على إنشاء صناعات متطورة لتدعيم الناتج الاقتصادى لهذه التجمعات الجديدة، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الجديدة.
- دراسة وتنفيذ أفضل السبل لتوصيل شبكات البنية الأساسية الإقليمية لمواقع المجتمعات العمرانية الجديدة. [جدول رقم (٣/ ٢١)].

جدول رقم (٣/ ٢١)

الملامح التخطيطية للتجمعات العمرانية الجديدة في مصر

	المدن الجديدة	الكتلة العمرانية	الحجم السكانى بالألف نسمة	النشاط الاقتصادى
الجيل الأول	العاشر من رمضان	٥٦ كم٢	٥٠٠	الصناعة
	السادات	٤٧ كم٢	٥٠٠	الصناعة
	١٥ مايو	١٢,٤ كم	١٥٠	الصناعة الحرفية
	٦ اكتوبر	٥٢ كم٢	٥٠٠	الصناعة والسياحة
	العامرية الجديدة	٤٧,٨ كم٢	٥٠٠	الصناعة
	الصالحية الجديدة	٦ كم٢	٧٠	الزراعة والصناعة
	دمياط الجديدة	١٦,٩ كم٢	٣٥٠	التجارة والتخزين
	السلام	١١ كم٢	٢٥٠	الخدمات
الجيل الثانى	العبور	٢١ كم٢	٢٥٠	تجارة الجملة والصناعة
	بدر	١٥ كم٢	٢٥٠	التخزين والخدمات
	النوبارية الجديدة	٥,٢ كم٢	٧٥	الزراعة والصناعة
	بنى سويف الجديدة	٢١ كم٢	١٠٠	الصناعة والخدمات
	المنيا الجديدة	٥,٩ كم٢	٦٠	الصناعة والخدمات
الجيل الثالث	اسيوط الجديدة	٨,٤ كم٢	١٣٠	الصناعة والخدمات
	سوهاج الجديدة	٣,٤ كم٢	١٠٠	الصناعة والخدمات
	اسوان الجديدة	٤,٨ كم٢	١٠٠	الصناعة والخدمات
	الاقصر الجديدة	٢,٨ كم٢	٥٠	الصناعة والخدمات

٢-١ المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

تهتم الدولة بوضع الكثير من الحلول لمشكلات التحضر الزائد في مدنها الكبرى. ومن بين تلك الحلول إنشاء مدن جديدة تمتص التكدس السكاني في المدن المختلفة، بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق في إطار تخطيط عمرانى مبنى على أسس علمية حديثة. ونستعرض فيما يلي الأعمال المستهدفة لأجهزة المدن الجديدة بخطة (٢٠١٤ - ٢٠١٥):

الأعمال المستهدف تنفيذها في المدن الجديدة بخطة ٢٠١٤/٢٠١٥ :

- مشروعات المياه:

- الانتهاء من تنفيذ عدد محطتي تنقية بمدن (العاشر من رمضان، دمياط الجديدة) بإجمالي طاقات ٦٨٦ الف متر مكعب /يوم
- جاري استكمال تنفيذ عدد (٣) محطات تنقية بمدن (العبور، اسوان الجديدة، سوهاج الجديدة) (مرحلة ثانية) بإجمالي طاقات ١٦٢ الف متر مكعب / يوم .
- مد ٤٠٠ كم شبكات مياه رئيسية وفرعية .

- مشروعات الصرف الصحي:

- الانتهاء من تنفيذ عدد محطتي معالجة بمدن (الصالحية الجديدة ، بني سويف الجديدة) بإجمالي طاقات ٤٤ الف متر مكعب/يوم
- البدء في تنفيذ عدد محطتي معالجة بمدن (المنيا الجديدة ، اسيوط الجديدة) مرحلة ثانية بإجمالي طاقات ٦٠ الف متر مكعب/يوم
- استكمال تطوير عدد (١) برك أكسدة بمدن (برج العرب الجديدة) بإجمالي طاقات ٦٤ الف متر مكعب/يوم .
- مد ٤٣٥ كم شبكات صرف رئيسية وفرعية.

- مشروعات الكهرباء والطرق:

- الانتهاء من تنفيذ عدد (٩) محطة محولات بمدن (العاشر من رمضان، ١٥ مايو، السادات، برج العرب الجديدة ، العبور، القاهرة الجديدة، الفيوم الجديدة، شمال خليج السويس).
- الانتهاء من تنفيذ عدد (١١) موزع كهرباء بمدن (العاشر من رمضان ، ١٥ مايو، السادات، ٦ أكتوبر، برج العرب، العبور، القاهرة الجديدة الفيوم، شمال خليج السويس).
- تنفيذ ٥٦٩ كم كابلات كهرباء.
- تنفيذ ٢٤٥كم شبكات طرق رئيسية وفرعية.

- مشروعات الخدمات:

- إنشاء عدد (٤١) مدرسة تعليم متنوع.
- إنشاء عدد (١٤) وحدات ومراكز صحية.
- إنشاء عدد (٣٥) مباني وخدمات عامة ومتنوعة.

أهم مشروعات أجهزة التعمير المستهدف تنفيذها في عام ٢٠١٤/٢٠١٥:

٢-٢ التعمير :

وتتمثل أهداف التعمير بخطة عام ٢٠١٤ - ٢٠١٥:

- رصف نحو ١٠٠ كم طرق رئيسية بمحور الفرافرة/ ديروط بأسيوط، ومحور تنيدة / منفلوط بأسيوط

- استكمال عدد ١٠٠ وحدة لتوطين البدو بحلايب وشلاتين وأبو رماد.
- رصف طرق فرعية بقرى التوطين بطول ٣٠ كم.
- استكمال رصف ٥ كم بالطريق الأقليمي أسوان-إدفو . ٢٥ كم طرق تنموية بمحافظات جنوب الصعيد بطريق بني مزار / الباويطي بالوادي الجديد . ١٠ كم طرق رئيسية بطريق أسيوط الغربي عبر هضبة أسيوط.
- رصف طرق رئيسية بطول ١٠٠كم بمشروعي إنشاء ورفع كفاءة طرق حيوية.
- إنهاء أعمال توسعة الطريق الدائري والطريق الدائري الأقليمي.
- استكمال أعمال تطوير شمال الجيزة والمناطق المحيطة بمطار إمبابة شامل محور أحمد عرابي.
- الإنتهاء من أعمال الطريق الدائري الجمالية بالدقهلية وتوسعة الطريق الدائري حول القاهرة.
- الإنتهاء من المرحلة الأولى من رافد أبو الروس / مطوبس / فوه والبدء في المرحلة الثانية.
- رصف ١٠ كم بطريق ربط مطار برج العرب بالطريق الصحراوي.
- رصف ٣٠ كم من طريق سيوه الواحات . رصف١٥ كم بطريق الجارة / بئر النص.
- الإنتهاء من المرحلة الأولي والبدء في المرحلة الثانية من محور صفط اللبن.
- البدء في تنفيذ أعمال عدد ٢ نفق بمحور الفنجري وتحويلات مرافق محور روض الفرج.
- البدء في رصف ٥٠ كم طرق جديدة بالساحل الشمالي.
- استكمال أعمال رصف ٢٠ كم بطريق القسيمة الكونتلا . ٢٠ كم طرق فرعية بمحافظات القناة. ٢٠ كم طرق فرعية بدهب وطريق أبو شلة / بئر العبد . وطريق النجاح والطريق الموازي لترعة السلام . وطريق السادات أغزيوان.
- استكمال أعمال كوبري عزمي ببورسعيد.
- بدء الأعمال في مشروعات كوبري قناة الاتصال ببورسعيد . ورصف نحو ٤٠ كم من المحور التبادلي الموازي لقناة السويس . و٢٠ كم طرق فرعية بمدن شمال وجنوب سيناء . ١٣ كم طرق داخلية بالوادي الجديد . واستكمال إنشاء عدد ١٠٠ وحدة سكنية بدوية بالوادي الجديد [جدول رقم (٢٢/٣) ، (٢٣/٣)]
- استكمال أعمال إنشاء ٢٠٠ منزل بدوي بوادي كركر بالنوبة.
- إنشاء عدد ١٥٠ بئر ، ١٠٠ منزل للبدو بسيوه ومطروح.
- استكمال والانتهاء من ١١ قرية ظهير صحراوي بأسوان . قنا . المنيا . والوادي الجديد. والإسماعيلية
- بناء عدد ٢٠٠ منزل بدوي بقري ومراكز شمال سيناء . و٢٠٠ منزل بقري ومراكز جنوب سيناء – ٢٠٠ منزل بدوي بالقنطرة وجلبانة والعبور والأبطال وسط سيناء.
- بدء أعمال ميناء الصيد بأبو رماد. واستكمال أعمال تنمية قطاع برنيس بالحدود الجنوبية.
- استكمال المرحلة الأولي والبدء في المرحلة الثانية من تطهير بحيرة البرلس.

جدول رقم (٢٢/٣)

أهم مشروعات أجهزة التعمير بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

(بالمليون جنيه)

المشروع	الاستثمارات
تحويلات مرافق محور روض الفرج	١٢٢
محور صفط اللبن	١١٧
مشروع إنشاء ورفع كفاءة طرق حيوية	٥٠
المحور التبادلي للطريق الموازي لقناة السويس	١٠٠
عدد ٢ نفق بمحور الفنجري	٧٥
طريق بني مزار / الباويطي – بالوادي الجديد	٦٥
تطوير شمال الجيزة (أرض مطار إمبابة)	٧٥
إنشاء محور الفرافرة / ديروط بأسيوط	٧٠
إنشاء محور تنيده / منفلوط	٧٠
طريق يربط أسيوط بطريق القاهرة / أسيوط الصحراوي عبر هضبة أسيوط	٥٠
قري الظهير الصحراوي	٧٥
تنمية قطاع برنيس (حلايب – شلاتين – أبورماد)	٦٠
ميناء الصيد بأبو رماد بالحدود الجنوبية	١٠
إنشاء ١٠٠٠ بيت نوبي بأسوان	٢٤

جدول رقم (٢٣/٣)

استثمارات المشروعات المستهدف الانتهاء منها بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بحسب أجهزة التعمير

(بالمليون جنيه)

المشروعات	الاستثمارات
جهاز تعمير القاهرة الكبرى	
توسعة الطريق الدائري حول القاهرة	٦٨
جهاز تعمير الساحل الشمالي	
(المرحلة الاولي) رافد أبو الروس / محطوبس / فوه	٢٢
(المرحلة الاولي) تطهير وتعميق بوغاز بحيرة البرلس	٥
جهاز تعمير سيناء	
كوبري عزمي ببورسعيد	٧
الطريق الموازي لترعة السلام من سحارة ترعة السلام حتى شادر عزمي	٦
طريق ابو شلة / بئر العبد	٥
طريق السادات / مرسي إغزيوان بطول ١٢ كم	١

الاستثمارات المستهدفة للإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية:

يوضح الجدول رقم (٢٤/٣) الاستثمارات العامة المستهدفة بالقطاع حسب البرنامج في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ومنها يتضح أنه تم تخصيص نحو ٩,٥ مليار جنيه للبرنامج القومي للإسكان الإجتماعي ونحو ٣,٢ مليار جنيه لمشروعات التنمية العمرانية.

جدول رقم (٣/٢٤)

الاستثمارات العامة بالتنمية العمرانية والبرنامج القومي للإسكان الإجتماعي (٢٠١٥/٢٠١٤)

البرنامج / (بالمليون جنيه)	مستهدف ٢٠١٥/١٤
التنمية العمرانية	٣٢٣٤,٣
البرنامج القومي للإسكان الإجتماعي	٩٥٠٠
إجمالي	١٢٧٣٤,٣

البعد المكاني لاستثمارات الإسكان:

تبلغ استثمارات مشروعات الإسكان والتنمية العمرانية ١٢,٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ٤٦٧,٥ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ٣,٦% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل أهم المشروعات غير الموزعة في دعم إسكان منخفض التكاليف بالمحافظات ومخططات التنمية العمرانية ومشروعات أخرى.

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً. فتتراوح ما بين ١,٤ مليار جنيه في محافظة القليوبية بنسبة ١١,٤% من الاستثمارات الموزعة مكانيا إلى ٢٤,١ مليون جنيه في محافظة الإسماعيلية بنسبة ٠,٢% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٥/٣).

خريطة رقم (٥/٣)

استثمارات الإسكان للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

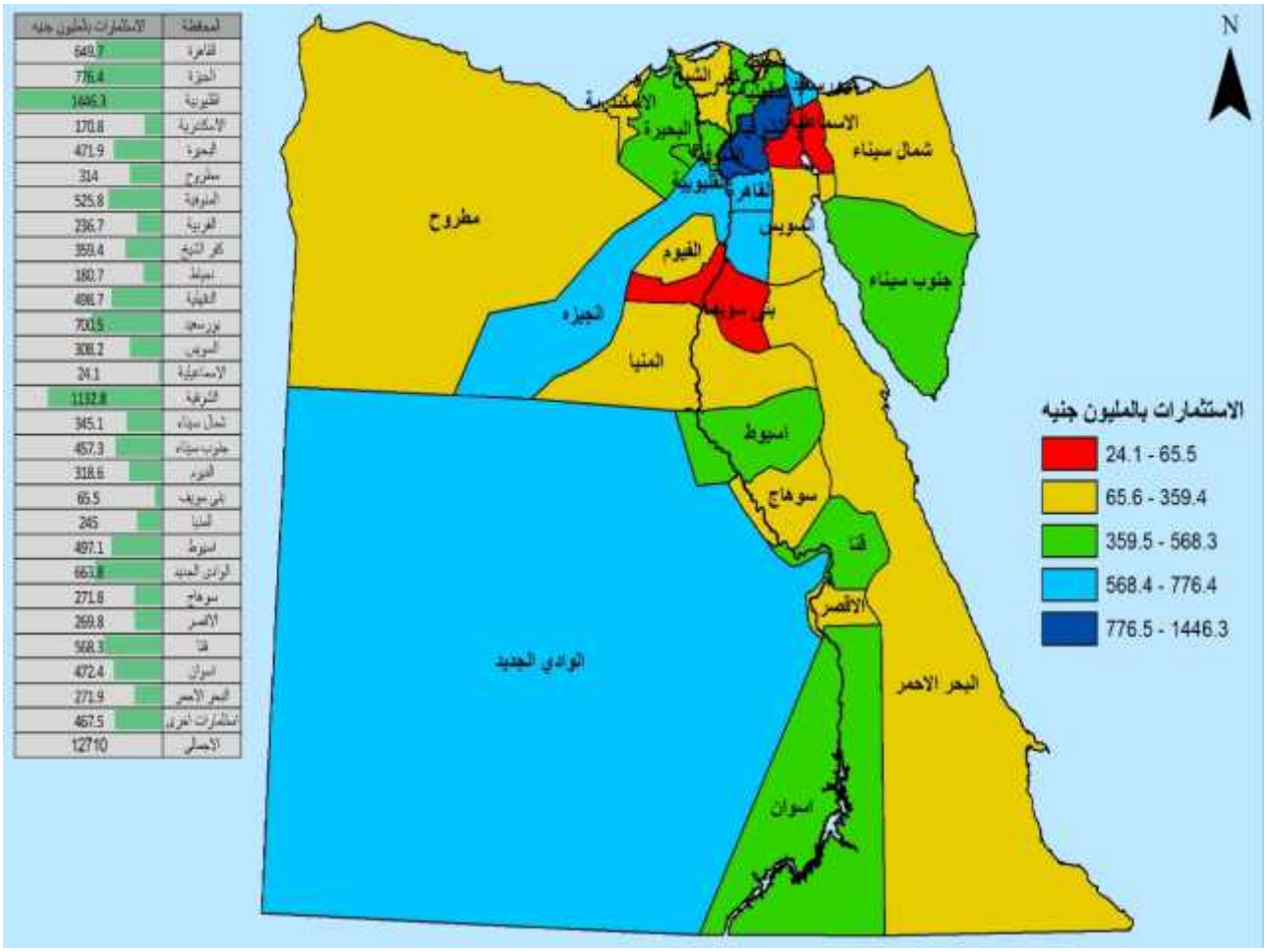

المصدر: وزارة التخطيط

وتنقسم استثمارات الإسكان ما بين البرنامج القومي للإسكان الإجتماعي والذي يستحوذ على ٩,٥ مليار جنيه بنسبة ٧٤,٨% من استثمارات الإسكان مقابل ٣,٢ مليار جنيه لمشروعات التنمية العمرانية، والتي تتمثل في مشروعات التعمير والمخططات العمرانية والمجتمعات الجديدة، بنسبة ٢٥,٢% من الإسكان الموزعة مكانياً.

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانيا بشئ من التفصيل.

- **المشروع القومي للإسكان الإجتماعي:**

تستحوذ محافظتي القليوبية والشرقية على النصيب الأكبر من استثمارات مشروعات الإسكان الاجتماعي، بما قيمته ١,٤ و١,٠٧ مليار جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٢٥,٩% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٢٤/٣).

شكل رقم (٢٤/٣)

استثمارات مشروعات الإسكان الاجتماعي موزّعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

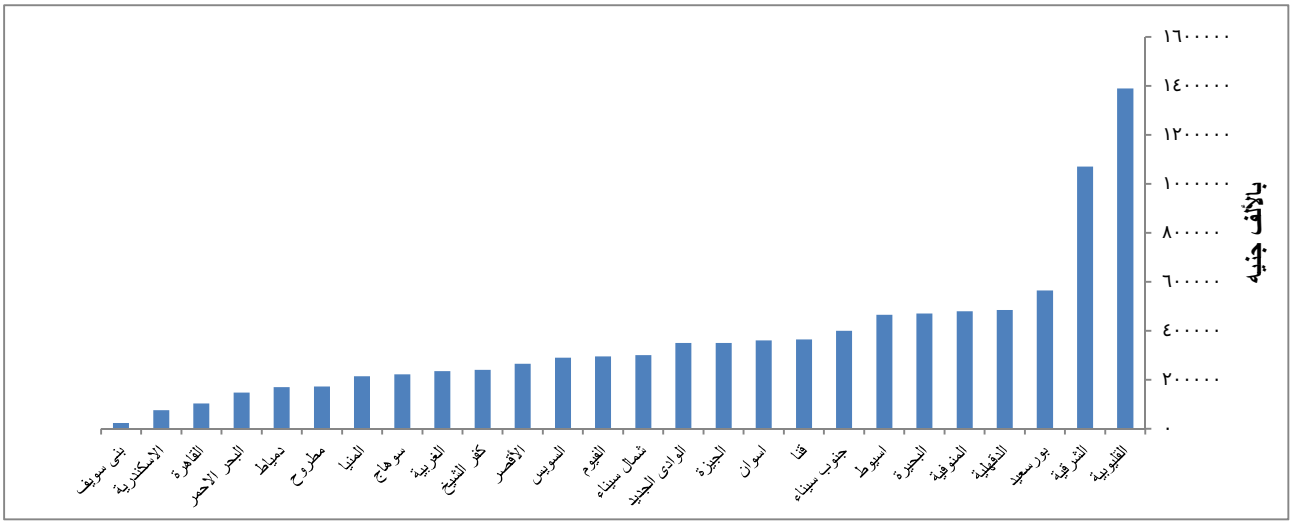

المصدر: وزارة التخطيط

خدمات المرافق

(مياه الشرب والصرف الصحى)

خدمات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي):

لكل المواطنين الحق في الحصول على مياه شرب نظيفة وصرف صحي ملائم . لذا تولي الدولة اهتماماً كبيراً للارتقاء بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي لما في ذلك من مردود إيجابي على كافة الأبعاد التنموية (الصحة العامة والاقتصاد والبيئة).

٣-١ أهداف خطة مياه الشرب لعام ٢٠١٥/١٤ ما يلي:

- زيادة الطاقات المتاحة من مياه الشرب من نحو ٣٣,٣ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣٤,٧ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٥/١٤، بزيادة قدرها نحو ١,٤ مليون م٣/يوم. بنسبة ٤,٣%.
- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٦,١ ألف كم عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٣٦,٨ ألف كم عام ٢٠١٥/١٤، بزيادة تقدّر بنحو ٠,٧ ألف كم. بنسبة ١,٩%.
- يصل متوسط نصيب الفرد من الطاقات المتاحة من مياه الشرب إلى ٣٩٥ لتر / يوم عام ٢٠١٥/١٤.

وجدير بالذكر أن برنامج تطوير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي قد خصص لها نحو ٢,٥٨ مليار جنيه للانتهاء من ٢٨٦ مشروع مياه شرب وصرف صحي تجاوزت نسبة التنفيذ بها ٨٠% من التكاليف الكلية وعدد ٧ مشروعات مياه شرب وصرف صحي بشمال وجنوب سيناء في إطار الخطة العاجلة لتحفيز الاقتصاد المصري. والجدول التالي يوضح الموقف التنفيذي حتى فبراير ٢٠١٤ [جدول رقم (٣/٢٥)].

جدول رقم (٣/٢٥)

الإنتهاء من عدد (١٥) مشروع مياه شرب وصرف صحي وتوصيل خدمات الصرف الصحي لعدد (١٩) قرية بخطة عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى نهاية فبراير ٢٠١٤

(بالمليون جنيه)

المحافظة	اسم المشروع	الطاقة بالألف ٣/يوم	التكلفة
	أولا: مشروعات مياه الشرب		
الشرقية	محطة مياه منيا القمح	٨٦	٢٣٥
الغربية	محطة مياه بسيون	٥١	٢١٠
كفر الشيخ	محطة مياه المفتى	٦٨	٢٦٣
المنوفية	محطة مياه الشهداء	٨٦	٢٧٠
الإسماعيلية	توسعات مياه ابو صوير	١٧	٢٩
سوهاج	توسعات مياه سوهاج شرق (نيده)	٣٤	١٠٠
أسوان	محطة مياه وادى كركر	٤	٥٠
المنيا	عدد ٥ محطات ازالة حديد ومنجنيز	١٠	٤٣
	عدد ٤ وحدات مياه مدمجة	٨	٢٣,٥
الوادى الجديد	عدد ١٣ بئر بالوادى الجديد	٣٥	٣٧

المحافظة	اسم المشروع	الطاقة بالألف ٣/يوم	التكلفة
جملة مشروعات مياه الشرب		٣٩٩	١٢٦٠,٥
	ثانيا: مشروعات الصرف الصحي		
الشرقية	صرف صحي الصوفية وتلراك	٢٠	١٣٥
الإسماعيلية	توسعات صرف صحي الإسماعيلية	٤٥	٩٠
الوادى الجديد	توسعات صرف صحي الخارجة مرحلة أولى	١٥	٧٠
البحر الاحمر	صرف صحي القصير مرحلة أولى	١٠	١٠٠
البحيرة	صرف صحي إيتاى البارود	٠	٦٧
جملة مشروعات الصرف الصحي		٩٠	٤٦٢
	ثالثا: توصيل خدمات الصرف الصحي لعدد (١٩) قرية :		
الدقهلية	البجلات	٠	٣٧
	ابو داوود السباخ	٠	٢٩
	بشلا	٠	٣٢
كفر الشيخ	كفر العجمى	٠	٨
الغربية	ميت الرخا	٠	٩
	محلة القصب	٠	٦
	كفر حانوت	٠	٩
	كفر سنباط	٠	٥
	كفر المنشى القبلي	٠	١٠
	قليب أبيار	٠	٢٢
	الضبابشة	٠	٦
	العايشة	٠	٨
	كفر الديب	٠	١٠
المنوفية	كمشوش	٠	٤٥
	فيشا	٠	
	ميت موسى	٠	
البحيرة	ابو الخرز	٠	١٠
سوهاج	نزلة الحاجر	٠	١٨
الفيوم	نقاليفة	٠	٣٥
جملة مشروعات صرف صحي القرى		٠	٢٩٩
جملة مشروعات الخطة العاجلة لتحفيز الاقتصاد المصري			٢٠٢١,٥

وتوضح الجداول رقم (٢٦/٣) ورقم (٢٧/٣) مشروعات المياه المتوقع نهوها بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وتلك المستهدف نهوها بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ .

جدول رقم (٣/٢٦)

أهم مشروعات مياه الشرب المتوقع الانتهاء منها بخطة عام ٢٠١٣/٢٠١٤

اسم المشروع	الطاقة (بالألف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
إنشاء محطة مياه الكرمات	٢	٧
إنشاء محطة مياه المنشية ٢	٢٤٠	٤٣٠
إنشاء محطة مياه زفتى	٥١	٢٣٥
إنشاء محطة مياه مزانا والشيخ جبر	٤	١٠
إنشاء محطة مياه منيا القمح	٨٦	٢٣٥
إنشاء محطة مياه بسيون	٥١	٢١٠
إنشاء محطة مياه المفتى	٦٨	٢٦٣
إنشاء محطة مياه الشهداء	٨٦	٢٧٠
توسعات مياه ابو صوير	١٧	٢٩
توسعات مياه سوهاج شرق (نيده)	٣٤	١٠٠
إنشاء محطة مياه وادى كركر	٤	٥٠
إنشاء محطة مياه بنى سويف	٨٦	٢٥٠
توسعات محطة خلية الشباب	٥	٥٠
إنشاء محطة خلية العريش	٥	٨٠
توسعات محطة رفع الأميرية	٢٠٠	٤٢٩
المشروع القومي لتغذية ٢٤٠ قرية محرومة على مستوي الجمهورية (لتغذية بعض قري اطفيح والبدرشين)	١٠	٢٠٠
توسعات مياه النوبارية	٦٨	٢٠٠
إنشاء محطة مياه بركة السبع	١٠٢	٢٧٠
توسعات مياه ملوي	٦٨	٤٦
إنشاء محطة مياه صدفا والغنايم	٥١	٢١٥
إنشاء محطة مياه طما	٦٨	٢٠٠
إنشاء محطة مياه اسنا	٦٤	٢٥٠

جدول رقم (٣/٢٧)

أهم مشروعات مياه الشرب المستهدف الانتهاء منها بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥

اسم المشروع	الطاقة (بالألف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
محطة مياه دسوق (٥١ الف م٣/يوم)	٨٦	٣٠٠
توسع محطة مياه منيا القمح (٥١ الف م٣/يوم)	٨٦	٣٣٠
محطة مياه ابو تشت	٥١	٣١٠
محطة مياه خلية مياه البحر بمرسى مطروح	٢٤	٢٠٠
التوسع الأول لمحطة مياه شرب شبرا الخيمة	٢٠٠	٢٦٩
التوسع الأول لمحطة مياه امبابه	٤٠٠	١٤٠
محطة مياه قليوب (٦٨ الف م٣/يوم)	٦٨	٤٢٠

محطة مياه شبين القناطر (٦٨ ألف م٣/يوم)	٦٨	٣٧٠
محطة مياه طوخ (٣٤ ألف م٣/يوم)	٣٤	٣٧٥
توسعات محطة مياه الخانكة(٥١ ألف م٣/يوم)	٥١	١٢٠
التوسع الأول لمحطة مياه شرب الفسطاط	٢٠٠	١٧٦
التوسع الأول لمحطة مياه شرب التبين	١٠٠	١٠١

٣-٢ أهداف خطة الصرف الصحي لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ ما يلي:

- زيادة طاقات التصرّفات من نحو ١٧,٨ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ١٩,٤٨ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها نحو ١,٦٨ مليون م٣/يوم، بنسبة ٩,٤%.
- زيادة طاقات التصرّفات لمحطات التنقية من نحو ١٣,٩٩ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ١٥,٣٣ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها ١,٣٤ مليون م٣/يوم، بنسبة ٩,٥%.
- زيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٠,٥٥ ألف كم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ٣١,٢٥ ألف كم عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها نحو ٠,٧ ألف كم، بنسبة ٢,٢%.

ويوضح الجدولان رقمى (٢٨/٣) و (٢٩/٣) مشروعات الصرف الصحي المتوقع نهوها بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وتلك المستهدف نهوها بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

جدول رقم (٢٨/٣)

أهم مشروعات الصرف المتوقع الانتهاء منها بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣

اسم المشروع	الطاقة (بالالف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
توسعات محطة معالجة الصرف الصحي بخورشيد والزوايدة	٣٥	١٦٠
صرف صحي الملاحة والمناطق المحيطة بمستشفى المعمورة للطب النفسى (مرحلة ثانية)	٢٥	٢٥٠
توسعات صرف صحي المنصورة	٤٥	٦٧
توسعات صرف صحي سمنود مرحلة اولى	١٥	٩٠
إنشاء صرف صحي الفرافرة	٥	١٥
إنشاء صرف صحي وادى النطرون	٢٠	١١٨
إنشاء صرف صحي الصوفية وتلراك	٢٠	١٣٥
توسعات صرف صحي الاسماعيلية	٤٥	٩٠
توسعات صرف صحي الخارجة مرحلة اولى	١٥	٧٠
إنشاء صرف صحي القصير مرحلة اولى	١٠	١٠٠
توسعات محطة معالجة بنها لرفع طاقة المعالجة من ٧٠ إلى ١٤٠ ألف م٣ / يوم	٧٠	٩٩
صرف صحي قرى بقيرة – كفر بطا – كفر ابو ذكرى – توسعات محطة معالجة دملو	٦	٧٢
توسعات محطة معالجة كفر شكر	٢٠	٧٠
اعادة تاهيل وتوسعات محطة معالجة الصرف الصحي الشرقية بطاقة ٢٠٠ ألف م٣ / يوم واضافة المعالجة الثانوية لكامل الطاقة	٢٠٠	١٤٥٠

اسم المشروع	الطاقة (بالالف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
(٨٠٠ الف م٣/يوم)		
صرف صحي طريق اللاحة والمناطق المحيطة بمستشفى المعمورة والطب النفسى – مرحلة ثانية	١٤	٢٠٤
إنشاء صرف صحي العامرية لوط	١٠٠	٦٨٠
توسعات صرف صحي قويسنا	٢٥	٨٠
إنشاء صرف صحي منفلوط	٣٨	٢٢٥
إنشاء صرف صحي ابو سمبل	١٠	١٠٠
توسعات صرف صحي التل الكبير	٢٠	٩٥
انشاء صرف صحي القصاصين	٢٠	٩٢
إنشاء محطة وشبكة صرف صحي دشنا	١٢	٢٠٠
إنشاء صرف صحي اسنا	٣٦	٣١٥
مشروع صرف صحي اطفيح	٤٠	٣٥٠
إنشاء صرف صحي قريتي الجلاعة والمناشى	٢٢	٤٠

جدول رقم (٢٩/٣)

أهم مشروعات الصرف الصحي المستهدف الانتهاء منها بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

اسم المشروع	الطاقة (بالالف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
محطة وشبكة صرف صحي ابنوب والفتح بطاقة ٨٢ الف م٣/يوم	٨٢	٢١٠
محطة وشبكة صرف صحي ديروط	٥٢	٤٢٥
محطة صرف صحي إسنا	٣٦	٣٠٠
توسعات صرف صحي كوم الطرفاية	٢	٧
توسعات محطة صرف صحي قنا	٥٥	٣١٠
محطة صرف صحي جنيفة	٤	٤٠
محطة صرف صحي كبريت	٤	٣٠
محطة صرف صحي صدفا والغنايم (٤٠ الف م٣/يوم)	٢٩	٢٨٠
محطة صرف صحي ابو سمبل	١٠	١٢٠
صرف صحي مدينة دهب ومحطة المعالجة	٨	٨٠
الصرف الصحي بالبحرية	٥	٣٣
الصرف الصحي بالفرافرة	٥	٢٦
الصرف الصحي بالخارجة	٣٠	٢١٠
المرحلة الاولى لمحطة تنقية ابو رواش	٨٠٠	٧٠٠
محطة معالجة وشبكات صرف صحي العياط	٢٠	١٣٨
صرف صحي الصف	٧٦	٣٩٠
صرف صحي اطفيح والقرى التابعة لها	٤٠	٣٥٠

اسم المشروع	الطاقة (بالالف م٣/يوم)	التكلفة (بالمليون جنيه)
توسعات محطة صرف صحي شبين القناطر رفع طاقة المعالجة من ٩٥إلى ١٣٥ الفم٣/يوم	٤٠	٣٤
توسعات محطة صرف صحي طوخ (٨ / ٣٠ الف م٣ / يوم)	٢٢	٥٦
محطة صرف صحي بلتان وزاوية بلتان (٨/١٦ الف م٣ / يوم)	٨	٦٥
محطة صرف صحي شبرا شهاب بطاقة ٩ الاف م٣/يوم	٩	١٤٥

٣-٣ تطور مؤشرات الأداء:

يبرز الجدول رقم (٣٠/٣) طاقات محطات مياه الشرب والشبكات وملحقاتها بكل من القاهرة الكبرى والإسكندرية وبقية المحافظات وفقاً لما هو مستهدف بخطة عام ٢٠١٥/١٤. مقارنةً بالمتوقع بخطة عام ٢٠١٤/١٣. والمنفذ بخطة عام ٢٠١٣/١٢.

جدول رقم (٣٠/٣)

طاقات محطات مياه الشرب والشبكات وملحقاتها المستهدفة بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٤/٢٠١٣ والمنفذ عام ٢٠١٣/٢٠١٢

بيـــــان	الوحدة	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣ (متوقع)	٢٠١٥/٢٠١٤ (مستهدف)
القاهرة الكبرى				
- الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	١٠,١٢	١٠,٣٣	١١,٢٨
- أطوال الشبكات	ألف كم	٩,٩٧	١٠,٠٩	١٠,٢٤
الإسكندرية				
- الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٣,٥٤	٣,٧٨	٣,٧٨
- أطوال الشبكات	ألف كم	٧,٣	٧,٤١	٧,٥٤
باقي المحافظات				
- الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	١٨,٣٤	١٩,١٩	١٩,٦٤
- أطوال الشبكات	ألف كم	١٨,٣٣	١٨,٦	١٩,٠٢
الإجمالي				
الطاقة المتاحة للمحطات	مليون م٣/يوم	٣٢	٣٣,٣	٣٤,٧
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة	لتر/يوم	٣٨٢	٣٨٨	٣٩٥
أطوال الشبكات	ألف كم	٣٥,٦	٣٦,١	٣٦,٨

ويوضّح الجدول رقم (٣١/٣) مستهدفات خطة الصرف الصحي بكلٍ من القاهرة الكبرى والإسكندرية وبقية المحافظات وفقاً لما هو مستهدف بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤. مقارنةً بالمتوقع بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ والمنفذ بخطة عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول رقم (٣/ ٣١)

طاقات محطات الصرف الصحي والشبكات وملحقاتها المستهدفة بخطة عام ٢٠١٥/١٤

مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٤/١٣ والمنفذ بخطة عام ٢٠١٣/١٢

بيـــــان	الوحدة	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣ (متوقع)	٢٠١٥/١٤ (مستهدف)
القاهرة الكبرى				
- طاقة التصرّفات	مليون م٣/يوم	٥,٧١	٥,٧١	٦,٧١
- طاقة التنقية	مليون م٣/يوم	٤,٥١	٤,٥١	٥,٣١
- أطوال الشبكات	ألف كم	١١,٦٦	١١,٩٦	١٢,٣١
الإسكندرية				
- طاقة التصرّفات	مليون م٣/يوم	١,٩١	٢,٢٥	٢,٢٥
- طاقة التنقية	مليون م٣/يوم	١,٥١	١,٧٨	١,٧٨
- أطوال الشبكات	ألف كم	٣,١٧	٣,٢٤	٣,٣٢
بقية المحافظات				
- طاقة التصرّفات	مليون م٣/يوم	٩,٠٩	٩,٨٤	١٠,٥٢
- طاقة التنقية	مليون م٣/يوم	٧,١٩	٧,٧	٨,٢٤
- أطوال الشبكات	ألف كم	١٥,٠٧	١٥,٣٥	١٥,٦٢
الإجمالي				
- طاقة التصرّفات	مليون م٣/يوم	١٦,٧١	١٧,٨	١٩,٤٨
- طاقة التنقية	مليون م٣/يوم	١٣,٢١	١٣,٩٩	١٥,٣٣
- أطوال الشبكات	ألف كم	٢٩,٩	٣٠,٥٥	٣١,٢٥

٣-٤ الاستثمارات المستهدفة:

من المستهدف أن يصل حجم الاستثمارات في المرافق العامة (مياه الشرب والصرف الصحي) إلى نحو ١٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/١٤ موزعة بين مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة ٣٨% و ٦٢% على التوالي .

البعد المكاني لاستثمارات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي):

تبلغ استثمارات المرافق (الصرف الصحي ومياه الشرب) ١٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ٢٣٦ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ٢,٤% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل اهم المشروعات غير الموزعة في دراسات وبحوث لمياه الشرب والصرف الصحي ومشروعات أخرى.

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً. فتتراوح ما بين ٢,٧ مليار جنيه في محافظة الجيزة بنسبة ٢٦,٦% من الاستثمارات الموزعة مكانيا إلى ٢٦,٥ مليون جنيه في محافظة الأقصر بنسبة ٠,٣% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٦/٣).

خريطة رقم (٦/٣)

استثمارات المرافق للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

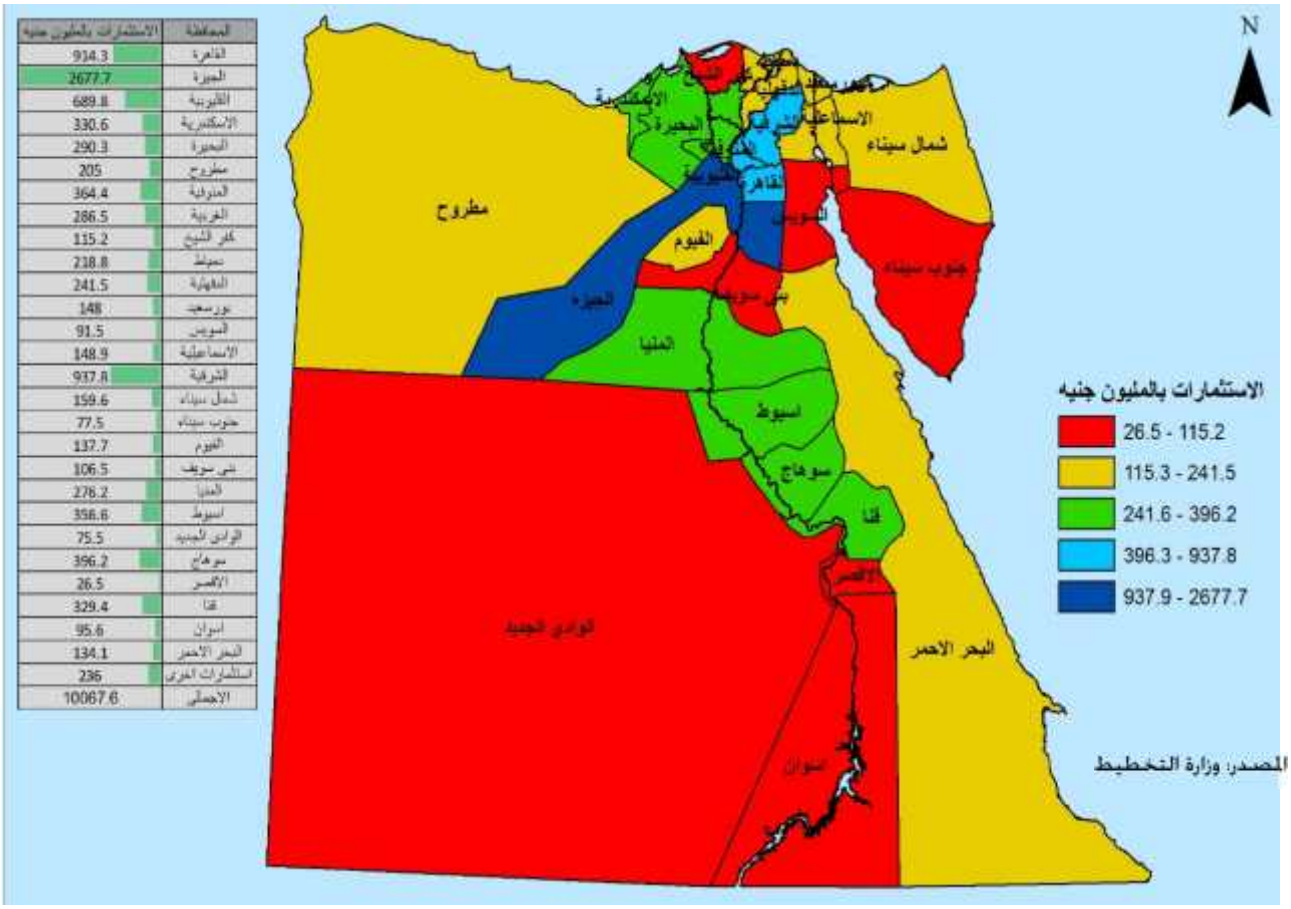

المحافظة	الاستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	934.3
الجيزة	2677.7
القليوبية	689.8
الاسكندرية	330.6
البحيرة	290.3
مطروح	205
المنوفية	364.4
الغربية	286.5
كفر الشيخ	115.2
دمياط	238.8
الدقهلية	241.5
بورسعيد	148
السويس	91.5
الإسماعيلية	148.9
الشرقية	937.8
شمال سيناء	159.6
جنوب سيناء	77.5
الفيوم	137.7
بني سويف	106.5
المنيا	276.2
أسيوط	356.6
الوادي الجديد	75.5
سوهاج	396.2
الأقصر	26.5
قنا	329.4
أسوان	95.6
البحر الأحمر	134.1
استثمارات اخرى	236
الاجمالي	10067.6

وتنقسم استثمارات المرافق العامة ما بين مشروعات الصرف الصحي، والتي تتمثل في إنشاء واستكمال واحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بالإضافة إلى المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي إلى القرى. وتستحوذ هذه المشروعات على ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ٦٢% من استثمارات المرافق العامة مقابل ٣,٨ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب، والتي تتمثل في انشاء وتوسيع واستكمال محطات وخطوط المياه، بنسبة ٣٨% من استثمارات المرافق العامة.

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانيا بشئ من التفصيل.

- مشروعات الصرف الصحي:

تبلغ الاستثمارات الموزّعة مكانياً لمشروعات الصرف الصحي ٦,٢ مليار جنيه، وتستحوذ مشروعات استكمال محطات وشبكات الصرف الصحي على ٤٠,٠% من الاستثمارات الموزعة مكانياً لمشروعات الصرف الصحي، و١٣,٠% للمشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى، و ١٢,٩% للصرف الصحي في المدن الجديدة، كما يوضح الشكل رقم (٢٥/٣).

شكل رقم (٢٥/٣)

استثمارات مشروعات الصرف الصحي للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

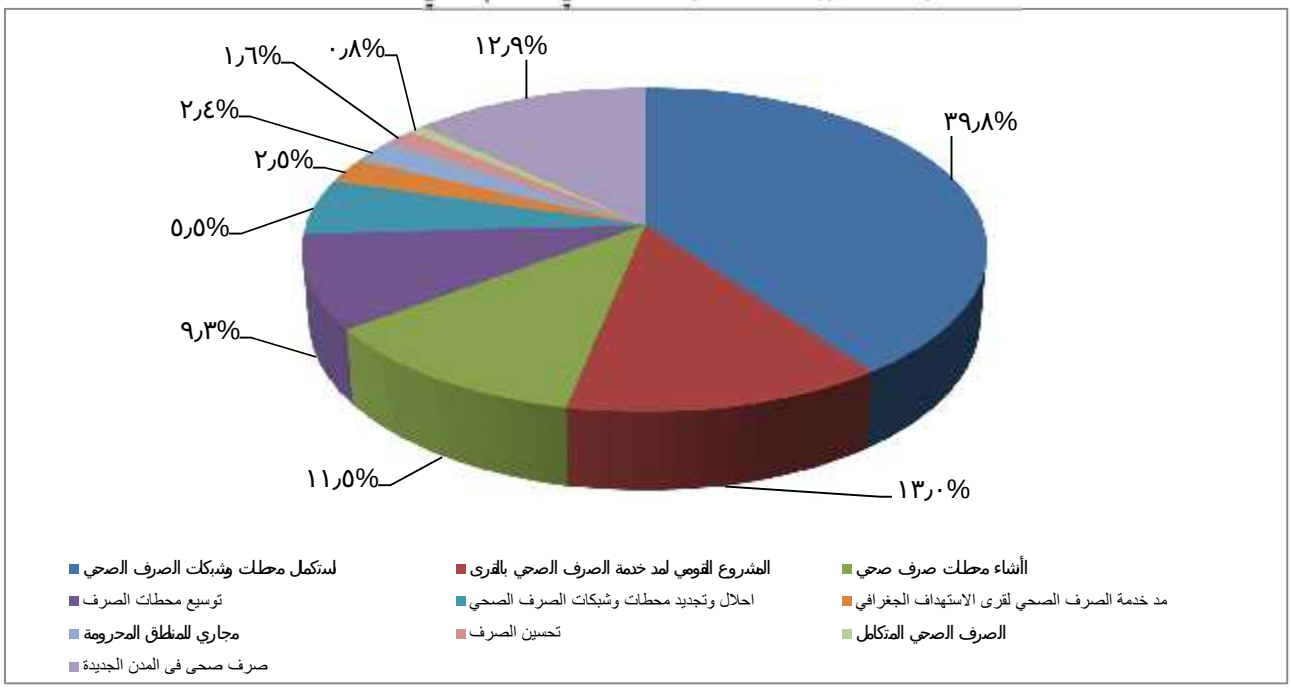

المصدر: وزارة التخطيط

وعلى مستوى المحافظات، تستحوذ محافظتي الجيزة والقليوبية على النصيب الأكبر من استثمارات مشروعات استكمال محطات وشبكات الصرف الصحي، بما قيمته ١,٦ مليار و١٢٣ مليون جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٧٣,٢% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٢٦/٣).

شكل رقم (٢٦/٣)

استثمارات مشروعات استكمال محطات وشبكات الصرف الصحي موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

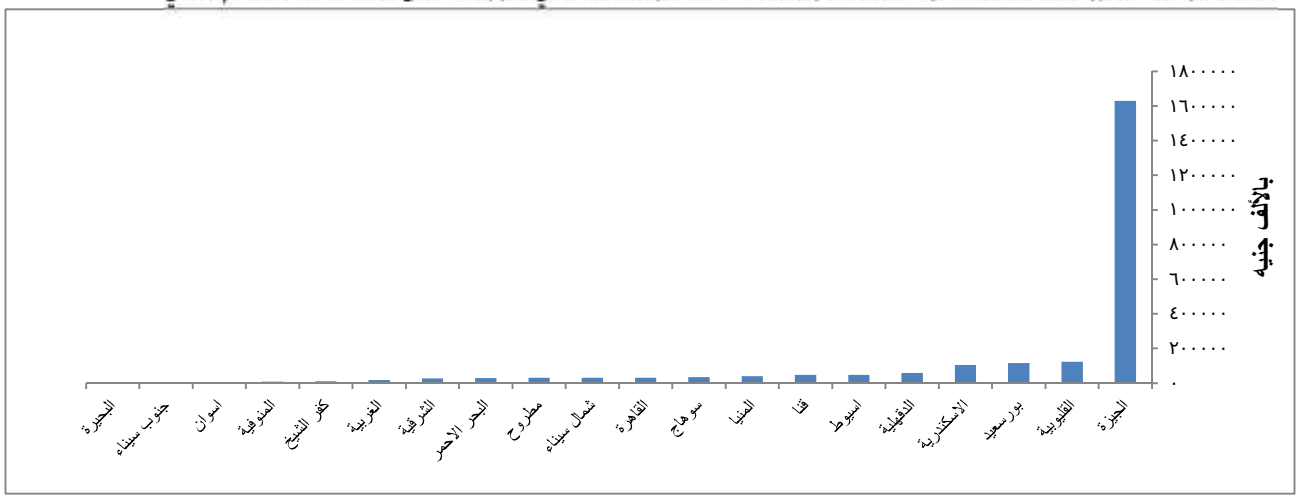

المصدر: وزارة التخطيط

وبالنسبة للمشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى، تستحوذ محافظتي المنوفية والغربية على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات، بما قيمته ١٣٩ و١١٣ مليون جنيه على التوالي أى بما يوازي ٣٢,٣% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٢٧/٣).

شكل رقم (٣/٢٧)

استثمارات المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

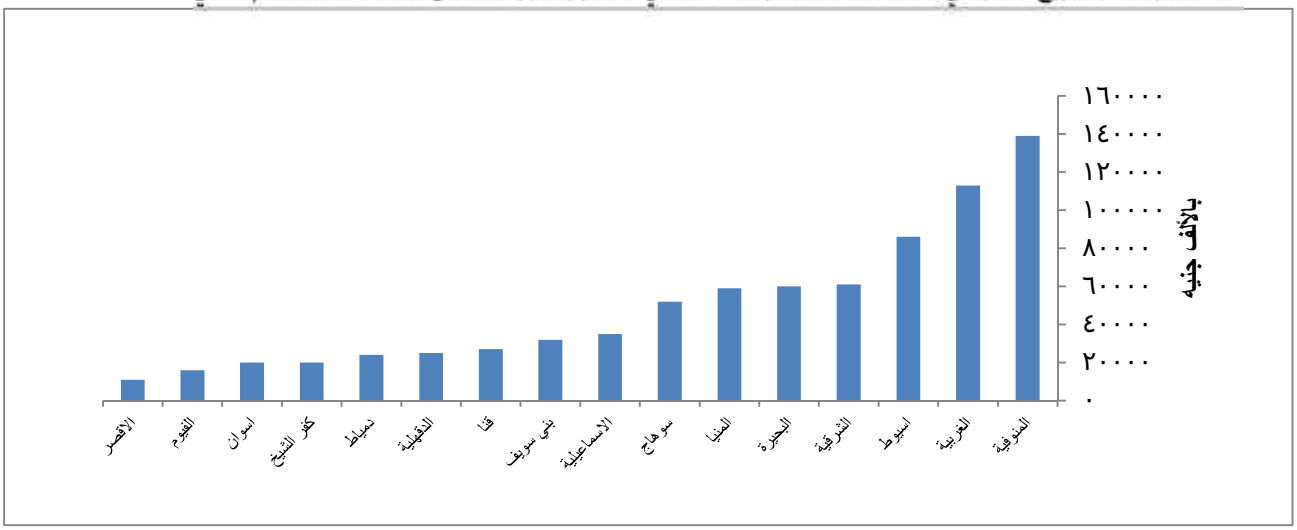

المصدر: وزارة التخطيط

- **مشروعات مياه الشرب:**

تبلغ الاستثمارات الموزعة مكانيا لمشروعات مياه الشرب ٣,٢ مليار جنيه. وتستحوذ مشروعات إنشاء محطات المياه على ٣٦% من الاستثمارات الموزعة مكانياً لمشروعات مياه الشرب. و٢٢% لمشروعات المياه في المدن الجديدة. و١٣% لمشروعات توسيع محطات المياه. كما يوضح الشكل رقم (٣/٢٨).

شكل رقم (٣/٢٨)

استثمارات مشروعات مياه الشرب للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

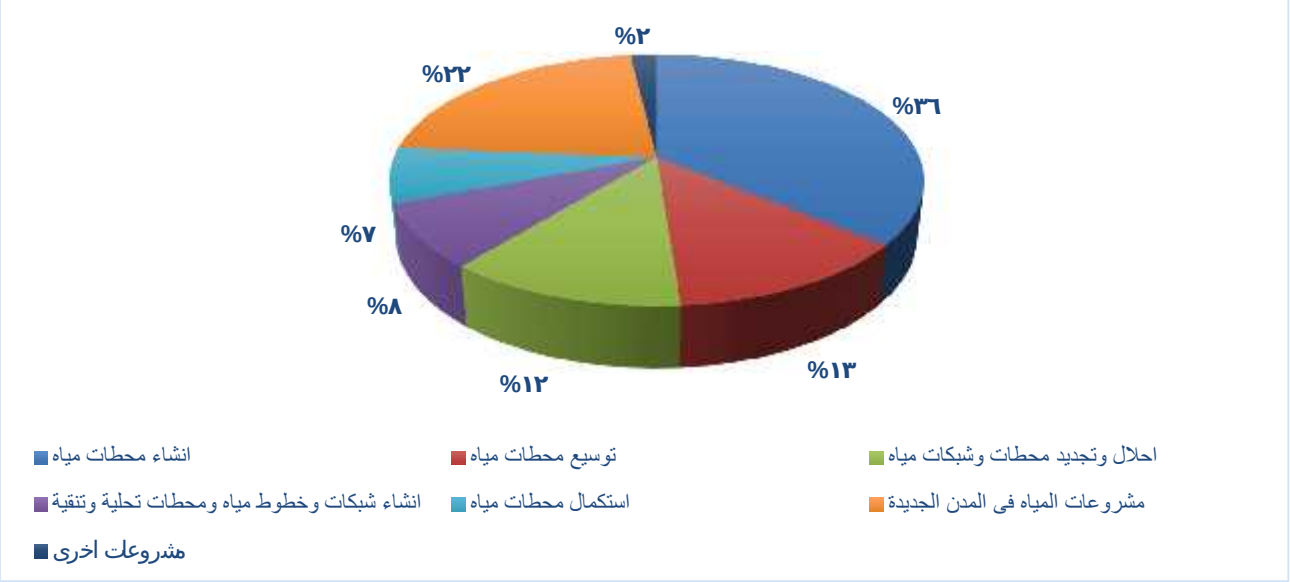

المصدر: وزارة التخطيط

وعلى مستوى المحافظات. تستحوذ محافظتي سوهاج وأسيوط على النصيب الأكبر من استثمارات مشروعات إنشاء محطات المياه. بما قيمته ١٤٤ و١٢٢ مليون جنيه على التوالي. أي بما يوازي ٢٣,٣% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (٣/٢٩).

شكل رقم (٣/٢٩)

استثمارات مشروعات إنشاء محطات المياه موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

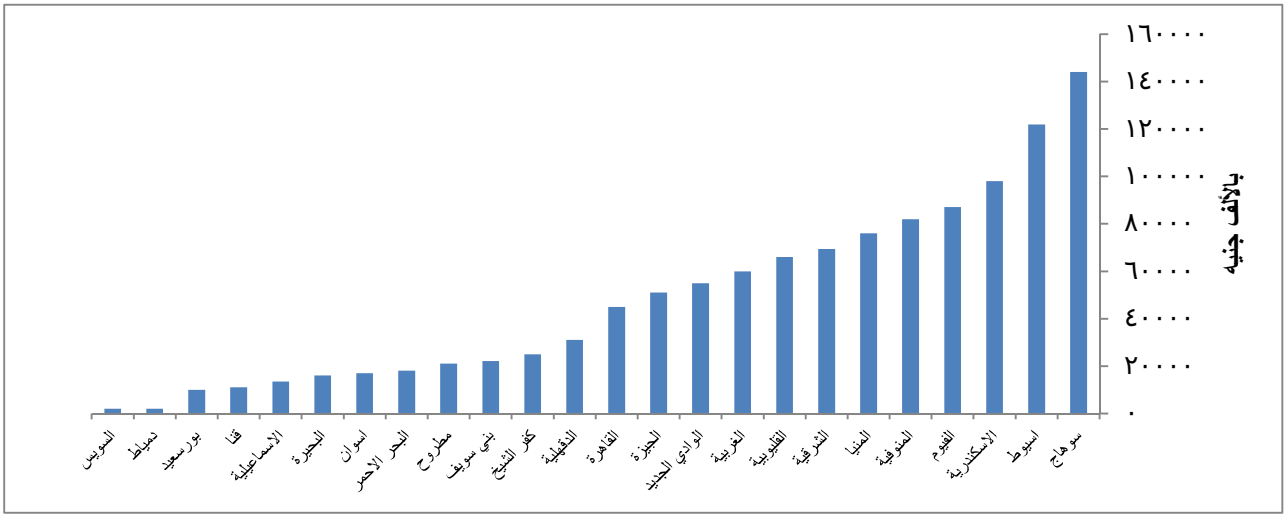

المصدر: وزارة التخطيط

وبالنسبة لمشروعات توسيع محطات المياه، تستحوذ محافظتي القليوبية والقاهرة على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات، بما قيمته ٧٨ و٦٤ مليون جنيه على التوالي، أي بما يوازي ٣٥% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٣/٣٠).

شكل رقم (٣/٣٠)

استثمارات مشروعات توسيع محطات المياه موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

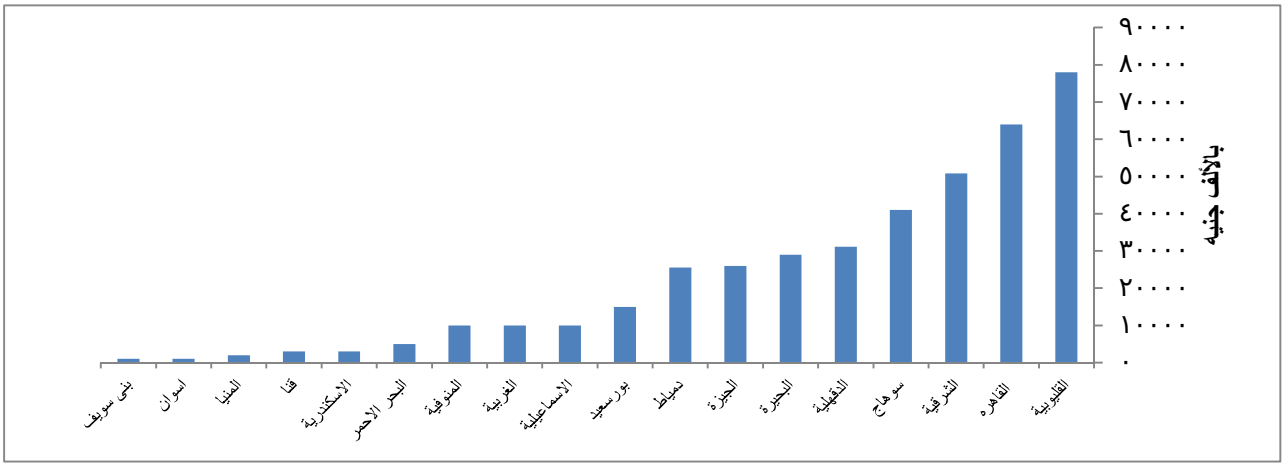

المصدر: وزارة التخطيط

خدمات الرعاية الاجتماعية
والخدمات الثقافية والشبابية والرياضية

خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات الثقافية والشبابية والرياضية

أولاً: خدمات الرعاية الاجتماعية

تعد الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع - ذوى الاحتياجات الخاصة، المرأة والطفل، الأسر محدودة الدخل- أحد أهداف الدولة الرئيسية وذلك تحقيقاً لمبدأ النمو الإحتوائى والذي يتضمن كافة هذه الفئات المهمشة من جهة، ومن جهة أخرى لتقليل الفجوات بين هؤلاء الفئات والفئات الأخرى بالمجتمع، وتكمن التحديات الرئيسية لهذا القطاع فيما يلي:-

- بُعد وحدات تقديم الخدمات الاجتماعية عن أماكن إقامة المستفيدين وهو ما يجعل هناك صعوبة في حصول هؤلاء المستفيدين على الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن الإجتماعي ومن ثم عدم وصول هذه الخدمات لمستحقيها.
- على الرغم من عدم وجود تعداد وحصر بعدد الأشخاص ذوى الإعاقة والإحتياجات الخاصة في مصر، إلا أن المؤشرات تشير الى انهم يمثلون شريحة لا يُستهان بها ولا يمكن إغفالها ولابد من رعايتهم وتأهيلهم، وتقديم نوعية البرامج الإجتماعية التي تجعلهم يحصلون على أفضل مستوى من الخدمات وتتيح لهم فرص عمل تناسب حالتهم الصحية.
- على الرغم من الأهمية القصوى لتقديم رعايا إجتماعية عاجلة للمرأة المعيلة حتى يتم إدماجها في المجتمع وانتشالها من براثن الفقر وسوء الخدمات المقدمة لها ولذويها، إلا أن صعوبة حصر أعداد المرأة المعيلة وصعوبة تصميم البرامج الإجتماعية التي تقدم لها سواء بتوفير فرص عمل منزلية أو صرف إعانات مالية، يجعل من المرأة المعيلة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع.
- انتشار ظاهرة أطفال الشوارع وما يترتب عليها من تحديات اجتماعية وسياسية فضلاً عن الهدر الاقتصادى نتيجة عدم الاستغلال الجيد لهذا المورد الطبيعي وهو الأيدى العاملة يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية للرعاية الإجتماعية:

تولى الخطة عناية كبيرة لتقديم الرعاية والمساعدة لأفراد المجتمع من خلال التركيز والاهتمام بحماية الفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل والقرى الأكثر فقراً وكذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني غير الحكومية للتشارك في حل المشكلات المشار إليها وتقوم هذه الرؤية على الأهداف التالية:

- انشاء عدد من الوحدات الاجتماعية في كل نجع وقرية حتي يمكن وصول الخدمات لمحل إقامة المواطن، مع تغطية الزيادة السكانية المتوقعة سنوياً لضمان وصول الخدمات لمستحقيها.
- الإهتمام بأطفال الشوارع من خلال انشاء قرية متكاملة لأطفال الشوارع (للأطفال بلا مأوى) تسع لأكثر من ٢٠٠٠ طفل كمرحلة أولى، على أن تولى الخطة اهتماماً سنوياً في توجيه الاستثمارات لاستكمال الإنشاءات وأعمال التطوير والتجهيز لمراكز التكوين المهني ووحدات الدفاع الاجتماعي ورعاية الأحداث ومراكز رعاية المعوقين ومراكز الأسر المنتجة وخدمات الأسرة والطفولة والأمومة.
- تفعيل دور الأسر المنتجة ومراكز التأهيل المهنية للمتسربين من التعليم بالإضافة إلى مشروعات الرعاية الخاصة (المعوقين/الإحداث/المتسولين /مدمني المخدرات).

- تقديم خدمات تأهيلية ذات جودة للأشخاص ذوي الإعاقة مما يحقق لهم الاندماج بالمجتمع ويساعدهم على مواصلة حياتهم بصورة طبيعية.

برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية:

تتضمن الرؤية الخاصة بقطاع الرعاية الإجتماعية عدد من البرامج والمشروعات التنموية التي تهدف إلى أحتواء الفئات المهمشة، وتحقيق العدالة الإجتماعية فيما بينهما وبين فئات المجتمع الأخرى ويمكن إيجاز هذه المشروعات والبرامج فيما يلي:-

- برنامج التأهيل المهني للمعوقين: يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الخدمة التأهيلية للأشخاص ذوى الاعاقة من خلال عدة مشروعات تشمل مكاتب التأهيل الإجتماعي – دور حضانة الأطفال ذوى الاعاقة – مراكز تدريب لغوى – مراكز علاج طبيعى – مراكز تأهيل شاملة – مؤسسة تثقيف فكرى – مؤسسات متعددى الاعاقات – مؤسسة رعاية وتأهيل الصم وضعاف السمع – مؤسسات رعاية وتأهيل المكفوفين – وحدة رعاية وتأهيل حالات الشلل الدماغي – وحدات رعاية وتأهيل حالات التوحد – مركز تقويم مهنى – مركز توجيه نفسى ... وغيرها من المشروعات وفقاً لأنواع الإعاقة. وتتمثل أهم مشروعات هذا البرنامج في خطة ٢٠١٤/٢٠١٥ في الانتهاء من ١٠ مكاتب تأهيل ومركزين تدريب لغوي وحضانة لذوي الإعاقة ومركزين علاج طبيعي ومؤسستين تثقيف فكري ووحدة تدريب للعاملين بالمرج.
- مجمعات خدمات الأسرة والطفولة التي تعتنى بداية من الطفل الرضيع إلى الفرد المسن وتهدف هذه المشروعات إلى اختيار أنسب الانشطة بالمشروعات لحل المشكلات الموجودة بالمجتمع. وتتجلى أهمية مشروعات الأسرة والطفولة من خلال نقل إشباع بعض احتياجات الأسرة المصرية وأطفالها وفتيانها وفتياتها لتعزيز انتمائهم لهذا الوطن ومشاركتهم في تنمية المجتمع بحسبهم رجال ونساء المستقبل، وتستهدف الخطة الانتهاء من ستين نادي إجتماعي ثقافي ومجمعين لخدمات الأسرة والطفولة وثمان حضانات للرضع و مؤسستين إيوائيتين ناديين للطفل ومكتبة للطفل.
- تنمية المرأة الريفية: حيث ينظر من خلالها إلى المرأة على إنها وحدة إنتاجية ويرتكز على بعد إجتماعي لتنمية الأسرة وتحسين أوضاعها بالدعم المادى والتدريب والتوجيه وذلك لمواجهة المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والعمل على زيادة قدرة وكفاءة الأسره مادياً. من خلال تدريب المرأة على أنشطة ومهارات إنتاجية تدر عليها دخلاً يساعدها على رفع مستواها الإقتصادى ويحقق مستوى معيشة أفضل لها ولأسرتها. وتستهدف الخطة الانتهاء من كافة مشروعات المرأة (تطوير غذاء/ مرأة ريفية/ تنمية والسكان / مهارات الحياة الأساسية).
- الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً: ويهدف المشروع الى توفير ورش تدريبية وإنتاجية وفصول دراسية وحجرات رياضية في القرى الأكثر فقراً. وتستهدف الخطة تجهيز ٢٤ مركزاً و البدء في ٢٧ مركز أخر جديد.
- مراكز إعداد الأسر المنتجة: يعتبر مشروع الأسر المنتجة أحد الأنشطة الهامة التي توليها الوزارة أهمية كبرى في مجال التنمية الاجتماعية حيث يهدف إلى زيادة دخل الأسر عن طريق الحاقهم بالصناعات الصغيرة وصولاً بهم إلى مستوى معيشي مناسب يساهم في تحقيق مجتمع الكفاية.
- مراكز الإغاثة: توفير الرعاية الإجتماعية للمواطنين في حالة حدوث الكوارث والنكبات الطبيعية. وتوفير أماكن الإيواء للمواطنين في حالات إنهيار المنازل والحرائق. وتستهدف الخطة الانتهاء من تسعة مراكز إغاثة.

- مجمعات الدفاع المدني: يهدف المشروع إلى إيواء الأبناء الصادر بشأنهم أحكام سالبة للحرية وكذالك الذين ما زالوا رهن التحقيق والذين تجاوز أعمارهم خمسة عشر عاماً. وتستهدف الخطة استكمال مؤسسات الأحداث بالبحيرة والمنوفية والمؤسسة العقابية بنين وبنات بالمنيا.
- مراكز التدريب الإداري: تعد مراكز التدريب الإداري من المشروعات الاجتماعية الكبيرة لتنفيذ الدورات التدريبية في مختلف المجالات لكل من القطاعين الحكومي والأهلي لغرض تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية. وتستهدف الخطة الانتهاء من مركزي بورسعيد والبحر الأحمر. بالاضافة إلى استكمال مركز التكوين المهني في البحر الأحمر.

الاستثمارات المستهدفة:

يبلغ حجم الاستثمارات في خدمات الرعاية الاجتماعية خلال الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٤٢٨ مليون جنيه منها نحو ٢٩٣,٧ مليون جنيه تنفذ من خلال الهيئات الاقتصادية والمتمثلة في بنك ناصر الإجتماعي وصندوقي التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي وقطاع العمال العام والخاص. في حين تتوزع بقية الاستثمارات الحكومية المستهدفة بين الديوان العام لوزارة التضامن الإجتماعي ومديرياتها وهيئاتها الخدمية كما يوضح الجدول رقم (٣/٣٢).

جدول رقم (٣/٣٢)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرنامج الرعاية الاجتماعية في خطة ٢٠١٥/٢٠١٤

القيمة بالمليون جنيه

البيان	ختامى ٢٠١٣/١٢	متوقع ٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤
الديوان العام ومديريات الشئون الاجتماعية	٣٤,٢	١٣١	١١٤,٥
الهيئات الخدمية			
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	٧,٦	١٤	٢٠
جملة الجهاز الحكومي	٤١,٨	١٤٥	١٣٤,٥

الخدمات الثقافية

تعبر ثقافة اى مجتمع عن مستوى وعيه وإدراكه للمتغيرات التي يمر بها المجتمع ودرجة تحضره. وتعكس مدى قدرة أفراده على الإبداع والإبتكار واستيعاب الآخر لتضمن التفاعل مع متغيرات التنمية سواء داخل الدولة أو خارجها. وتعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب وطموحاته تجاه المستقبل. وقد مر قطاع الثقافة في مصر بفترة من التراجع تتمثل في ضعف الاهتمام بالفنون والاداب بمختلف مجالاتها. وكذا ضعف الوعي والذوق العام للأفراد في المجتمع. ساهم في ذلك ضعف الإنتاج الأدبى من جهة والإنشغال بالأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد من جهة أخرى. ولكن كان لزاماً على الدولة وهى تصيغ الخطة الاقتصادية والإجتماعية الخاصة بها. الا تهمل هذا المكون الهام للغاية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لذا تركز الرؤية والأهداف الرئيسية الخاصة بهذا القطاع على ما يلي:-

- تهدف الخطة إلى مواصلة الجهود المبذولة في إقامة مشروعات ثقافية رائده واستكمال أعمال الإحلال والتجديد والتطوير والمتاحف الأثرية والمراكز الثقافية والمسارح والمعاهد الفنية بما يثرى البيئة الثقافية ويساعد على استدامة نهضتها ويعزز القيم الايجابية للمجتمع وتنميتها وتحسين الوضع الثقافي والفكري لكل فئات الشعب بأفكاره واتجاهاته ومحاولة خلق روح جديدة تواكب

وتستوعب المتغيرات الراهنة.

- نشر الوعى الثقافي بالتعرف على تراثنا وثقافتنا من خلال نقل عروض الفنون الشعبية إلى جميع قرى ومدن مصر .
- تقديم ونشر الفنون الرفيعة مما يساهم في تنشيط الحركة السياحية والثقافية وأيضا التوسع في دور العرض واقامة المهرجانات والمؤتمرات الدولية مما يزيد من مكانة مصر العربية عالمياً.
- نشر الوعى الثقافي والحفاظ على ذاكرة الأمة. من خلال المكتبات العامة وسيارات المكتبات المتنقلة التي تجوب المناطق النائية لتوصيل خدمة الاطلاع والأرشيف. و ترقيم أمهات الكتب والمخطوطات واتاحتها على الموقع الإلكترونى لدار الكتب لتسهيل اطلاع الباحثين والدراسين من داخل مصر وخارجها. وفتح منافذ بيع كتب "إعادة طبع كتب التراث" والاشتراك في المعارض المحلية وعرض الكتب بأسعار رمزية والاشتراك في المعارض الدولية.
- رفع كفاءة الأداء لجميع الإدارات حيث الترميم والتسجيل للكتب والمخطوطات والبرديات والدوريات والوثائق باستخدام أحدث الأجهزة المعملية. وذلك للحفاظ على كنوز دار الكتب والوثائق القومية للأجيال القادمة واتاحتها إليكترونيا لتسهيل خدمات البحث للمستفيدين والدراسين للمصريين والعرب والأجانب. مع حفظ حقوق المواطنين والدولة بالرجوع إلى الوثائق الرسمية.

برامج ومشروعات الخدمات الثقافية:

في إطار هذه الرؤية التي تهتم من خلالها الدولة بقطاع الثقافة. تتضمن الخطة الإقتصادية والإجتماعية للدولة عدد من البرامج والمشروعات التي تساعد في تنفيذ هذه الرؤية. ولعل من أهمها ما يلي:-

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٣,٣ مليون جنيه لتنفيذ البروتوكول الذي تم توقيعه بين وزارة الثقافة ووزارتي التنمية الادارية والاتصالات لوضع هيكلة ومنظومة جديدة للعمل بوزارة الثقافة.
- الإنتاج الثقافي: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ١,٤ مليون جنيه عن خطة العام الحالي وذلك لإحلال وتجديد المركز القومي للسينما والذي يعتبر الأرشيف الخاص بالسينما والمحافظة علية تُعد من أهم القضايا التي تمس التاريخ السينمائي العظيم لمصر.
- البيت الفني للمسرح: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٢١,٣ مليون جنيه لانشاء مسرح بلدية طنطا والانتهاء من أعمال التجديد الشامل للمسرح القومي.
- قطاع الفنون التشكيلية: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٣٣,٢ مليون جنيه وذلك لتطوير العديد من المتاحف التشكيلية ومنها متحف سراى الجزيرة.
- البيت الفني للفنون الشعبية: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٢٤,٦ مليون جنيه وذلك للبدء في اعمال الإحلال الشامل والتجديد الكامل لمسرح محمد عبد الوهاب بالإسكندرية لموقعة المتميز وأهميته التاريخية والذي يعتبر أحد المسارح المتميزة في مدينة الإسكندرية، واستكمال مبانى مسرح ١٥ مايو لتقديم خدمة ثقافية ترفيهية لسكان منطقة حلوان و١٥ مايو، وتحديث وتطوير السيرك القومي لمدينة العريش ليتلائم مع منطقة شمال العريش كمنطقة جذب سياحى خلال فترة الصيف.
- الهيئة العامة لقصور الثقافة: تبلغ الاستثمارات المستهدفة في الخطة ٩٠ مليون جنيه وذلك

للانتهاء إحلال وتجديد القصور الثقافية للمحافظات التالية (قصر شبين الكوم ـ قصر الأنفوشى ـ قصر القناطر الخيرية ـ قصر ثقافة بورسعيد ـ قصر ثقافة اسيوط ـ قصر ثقافة كفر الشيخ ـ قصر ثقافة الشطبى ـ قصر ثقافة الزقازيق) وعدد ٦ بيوت ثقافية للطفل منها (بيت ثقافة الفشن ببنى سويف ـ بيت ثقافة الزنينى بالجيزة).

أهم الانجازات المستهدفة بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ :

- ☒ استكمال تطوير وتجديد المبنى الرئيسي للمركز القومي للمسرح واستكمال أعمال توريدات الالات والتجهيزات للمركز القومي للسينما والمسرح ورئاسة قطاع الإنتاج الثقافي وشراء وسائل انتقال للمركز القومي للسينما.
- ☒ استكمال أعمال تطوير مكتبة القاهره الكبرى التابعه لرئاسة قطاع الانتاج الثقافي.
- ☒ استكمال تطوير وتحديث متحف زعماء الثورة – راتب صدقى متحف ثراى الجزيره – استكمال تطوير الأنظمة الأمنية بمتحف الحزف الإسلامى ومحمود سعيد بالإسكندرية.
- ☒ الإنتهاء من المرحلة الثانية من تطوير وتجديد السيرك القومي التابع للبيت الفني للفنون الشعبية واستكمال أعمال الكهرباء والإنذار الالى للمسرح القومي ومسرح عبد الوهاب واستكمال انشاء المخازن والمبنى الإداري ومبنى تبديل الملابس وأعمال الصرف الصحي والانذار ضد الحريق لسيرك العريش.
- ☒ تطوير دور العرض المسرحى للبيت الفني للمسرح والإنتهاء من المرحلة السادسة من استكمال إنشاء مسرح الهناجر.
- ☒ الانتهاء من بعض المكتبات بمحافظة الأقصر وميت غمر ومكتبة حلوان وأعمال تجهيز تكية أبو الدهب لتكون متحف للأديب نجيب محفوظ.

الاستثمارات المستهدفة:

تبلغ جملة الاستثمارات المقترحة لوزارة الثقافة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٣١٥,٤ مليون جنيه تتوزع بين الجهاز الإداري بإجمالي نحو ٨٧,٤ مليون جنيه. والهيئات الخدمية بوزارة الثقافة نحو ٢٢٨ مليون جنيه وذلك وفقاً للجدول التالي [جدول رقم (٣٣/٣)]:-

جدول رقم (٣٣/٣)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة للخدمات الثقافية في خطة ٢٠١٥/٢٠١٤ بحسب جهات الإسناد

بالألف جنيه

جهة الاسناد	ختامى ٢٠١٣/٢٠١٢	متوقع ٢٠١٤/٢٠١٣	مستهدف ٢٠١٥/٢٠١٤
الامانه العامه للمجلس الاعلى للثقافة	٨٧٧	٣٠٥٠	٣٣٠٠
قطاع الإنتاج الثقافي	٤٧٦٥	٣٠٠٠	٤٠٠٠
البيت الفني للمسرح	٢٩٤٩	٢٠٢٠٠	٢١٣٠٠
قطاع الفنون التشكيلية	١١٥٢٠	٤٦٨٠٠	٣٣٢٠٠
البيت الفني للفنون الشعبية	٧٢١٧	٩٠٠٠	٢٤٥٨٠
المركز القومي لثقافة الطفل	١٢٣	٦٥٠	١٠٠٠
جملة الجهاز الإداري	٢٧٤٥١	٨٢٧٠٠	٨٧٣٨٠
هيئة الكتاب	٧٩٧٧	٢٢٠٠٠	١٤٠٠٠

جهة الاسناد	ختامى ٢٠١٢/٢٠١٣	متوقع ٢٠١٣/٢٠١٤	مستهدف ٢٠١٤/٢٠١٥
اكاديمية الفنون	١٦٠٣٣	٣٢٩٥٠	٣٤٢٦٠
قصور الثقافة	٨٦٦٤٤	٨٢٩٦٩	٩٠٠٠٠
صندوق التنمية الثقافية	١٣٨٨٥	١٦٣٨٠	١٥٠٠٠
المركز الثقافي القومي	١٥٥٣٧	٢٧٠٠٠	٣٠٠٠٠
دار الكتب والوثائق القومية	٢٢١٩٨	٣٣٠٠٠	٣٧٠٠٠
الجهاز القومي للتنسيق الحضارى	٩٩١	٤٥٠٠	٤٥٠٠
صندوق مكتبات مصر العامة	-	١٠٠	٨٠
المركز القومي للترجمة	-	٢٠٠٠	٥٠٠
مكتبة مصر العامة	٣١٠٢	٢٠٣٠	٢٧٠٠
إجمالي الهيئات الخدمية	١٦٦٣٦٧	٢٢٢٩٢٩	٢٢٨٠٤٠
جملة وزارة الثقافة	١٩٣٨١٨	٣٠٥٦٢٩	٣١٥٤٢٠

ثالثاً: الخدمات الشبابية والرياضية

يُعد الشباب عماد المجتمع حيث أنهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع المصري فنسبة الشباب ١٨ -٢٩ سنة تبلغ حوالي ٢٥% من السكان، وهي الفئة التي تم تهميشها خلال السنوات الماضية قبل أن ينتبه إليها المجتمع ككل نظراً لدورهم الإيجابى خلال ثورتى الخامس والعشرين من يناير٢٠١١ والثلاثين من يونيو٢٠١٣، وتسعى الخطة إلى زيادة الاهتمام بالشباب من خلال التغلّب على بعض الصعاب المتمثلة في محدودية المنشآت الرياضية، وعدم مطابقة بعضها للمعايير الدولية للاتحادات، إضافة إلى عدم وجود منشآت رياضية بعدد من المدن والقرى، وعدم وجود مرافق ببعض الأراضي المخصصة للمنشأة الرياضية، وعلى هذا النحو كان إدراك الدولة لأهمية الاستفادة من الطاقات الهائلة للشباب من خلال العديد من المشروعات والبرامج والتي تنبثق من الرؤية والأهداف التالية:-

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تسعى الدولة إلى تأهيل الشباب ورعايته وتمكينه من المشاركة الفعالة في انجاز أهداف التنمية الشاملة وتحقيق نهضة مصر في اطار عالم متغير. في هذا السياق تعمل الخطة على ما يلي:

- توفير الخدمات الشبابية المناسبة في كل المحافظات لأعداد وصقل وتنمية الكوادر الشبابية.
- غرس قيم المواطنة والانتماء وذلك عن طريق تمكين الشباب من المنشآت الرياضية باعتباره جزء أصيل من الشعب.
- توسيع مشاركة الشباب في الحياة العامة وإعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل.
- رعاية الموهوبين والمبتكرين.
- الارتقاء بمستوى الأداء لتأهيل الشباب ورعايته وتمكينه من المشاركة الفعالة في صنع القرار.
- زيادة عدد المنشآت بما يحقق حق المواطن في ممارسة الرياضة.
- توسيع فرص وقاعدة الممارسة الجماعية للرياضة المقننة بين جميع فئات المجتمع المصري للجنسين.
- وضع خطة لتنظيم الرياضيات التنافسية، بما يكفل تشجيعها والتحفيز على ممارستها ووضع البرامج التي من شأنها إقامة المسابقات الرياضية.
- وضع وتنفيذ خطة للإعداد لقطاع متخصص بالبطولات الرياضية وصناعة الأبطال وحشد كافة

الإمكانيات البشرية والمادية لذلك بما يضمن التمثيل المشرف في البطولات والمحافل الدولية.

- نشر الثقافة الرياضية والتأكيد على مفهوم الروح الرياضية والقيم والمبادئ والسلوكيات المستهدفة منها . وحماية العمل التطوعي والهواة من الرياضيين وتشجيع الاحتراف الرياضي.
- وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات الرياضة وتدعيم البنية الأساسية للرياضة بالدولة بما يخدم الرياضة عموماً وتحفيز القطاع الخاص والقطاع المدني والمنظمات الأهلية على الاستثمار في مجال الرياضة.
- اعتماد النظم المتعلقة بالنهوض بالرياضة. ووضع البرامج التي من شأنها تنمية البحث العلمي وتنفيذ السياسات لتطوير النشاط الرياضي.
- يتولي المجلس القومي للرياضة وضع السياسات المنظمة للعلاقات بين الجهات والهيئات المعنية بالنشاط الرياضي لتحقيق التعاون الأمثل بينها.
- وضع البرامج التي من شأنها الارتقاء بالطب الرياضي ومكافحة المنشطات والعقاقير الضارة في مجالات الرياضة المختلفة.

برامج ومشروعات التنمية:

تتضمن خطة الدولة عدد كبير من المشروعات التي تستهدف الشباب ذاته. وكذلك المنشآت الرياضية والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

آ- مشروعات التنمية الشبابية:-

- الأنشطة المستهدفة في المجالات الشبابية:

النشاط	المحافظات
إنشاء ٧٠٠ مركز جديد في القرى المحرومة من مراكز الشباب والتي تتراوح عدد سكانها من ٣ الاف نسمة إلى ٥ الاف نسمة	٨٠٠ قرية بجميع المحافظات
إنشاء ٦ مدن شبابية جديدة	شرم الشيخ / الإسكندرية / بورسعيد / الخارجة / عيون موسى / الإسماعيلية
إنشاء ٢٠٠٠شعبة لبرلمان الطلائع داخل المدارس	الإعدادية / الثانوية مع التنسيق مع وزارة التربية والتعليم
دورات الرخص الدولية للحاسب الإلي واللغات الأجنبية	مجاناً للشباب
استكمال إنشاء مراكز القيادات الشبابية والتعليم المدني	١٥ مركز للقيادات الشبابية
دورات التدريب من اجل التشغيل مجانا للشباب	عشرة الاف شاب وفتاة سنويا بإجمالي ٥٠ الف شباب وفتاة
استكمال حمامات السباحة التدريبية	نجع حمادي/ مدينة قنا/ الوفاء بالهرم/ منتدى ١٥ مايو / المنصورة بالدقهلية
استكمال ٩ معسكرات للشباب وتحويلها إلى مدن شباب متكاملة	العاشر من رمضان/ الخارجة / الإسماعيلية/ بورسعيد / بني سويف

ب- مشروعات التنمية الرياضية:-

النشاط	المحافظات
إنشاء ٤٠ ملعبا مفتوحا	البحيرة / أسيوط / المنيا / سوهاج / قنا / الشرقية
إنشاء وتطوير الملاعب بالاستادات الرياضية	شمال سيناء / جنوب سيناء
تطوير (٣) استادات رياضية	القليوبية/ الغربية/ بني سويف/ دمياط / الشرقية / المنيا
إنشاء عدد (٢) إستاد رياضي	
تطوير (٣) صالات مغطاة	كفر الشيخ / أسيوط / القليوبية
إنشاء (٢) صالة مغطاة	مطروح / دمياط
إنشاء (١٠) صالات منازلات	أسيوط / سوهاج / الأقصر / السويس / الشرقية / كفر الشيخ / الدقهلية / المنوفية / قنا / جنوب سيناء
إنشاء (٥) مدن رياضية	أسوان / الأقصر / شرم الشيخ / الغردقة / العريش
استكمال وتطوير (٥) نوادي رياضية	
إنشاء ٣ حمام سباحة تدريبي بالمحافظات	
تطوير المركز الاوليمبي بالمعادي	القاهرة
إنشاء عدد (٣) مقار للمديريات	
استكمال وتطوير المركز الدولي للتنمية الرياضية	٦ أكتوبر
استكمال (٣) وحدات للطب الرياضي بالمحافظات	
إنشاء مستشفى الطب الرياضي بالجزيرة	القاهرة

الاستثمارات المستهدفة:

أ - يبلغ حجم الاستثمارات في الخدمات الشبابية المستهدفة في خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٥٠ مليون جنيه توزع بين إنشاء مراكز الشباب النموذجية بمختلف محافظات الجمهورية والتي تتكلف نحو ١٢ مليون جنيه. وبين المجلس القومي للشباب والمخصّص له ٢٣٨ مليون جنيه في الخطة المستهدفة وبيانها على النحو التالي:-

المشروعات الرئيسية	مستهدف ٢٠١٥/٢٠١٤ (بالمليون جنيه)
إنشاء مراكز شباب نموذجية بواسطة الإدارة المحلية بمختلف المحافظات	١٢
تنمية قرى الاستهداف الجغرافي	٣٠
انشاء مراكز شباب نموذجية من خلال المجلس القومي للشباب	١٤٩
استكمال حمامات سباحة تدريبية بمراكز الشباب	٧
استكمال معسكرات الشباب (المدن الشبابية)	٢٢
استكمال مركز اعداد القادة (مركز التعليم المدنى)	٢٥
استكمال مجمع الشباب	٥
الإجمالي	٢٥٠

ب- يبلغ حجم الاستثمارات في الخدمات الرياضية نحو ٢٧٤ مليون جنيه. خصص منها لهيئة استاد القاهرة الدولي استثمارات قدرها ٢٤ مليون. بينما خصص للمراكز الطبية المتخصصة للطب الرياضي استثمارات وقدرها ١٤,٥ مليون جنية والمجلس القومي للرياضة ٢٠١,٥ مليون جنيه. ونحو ٣٤ مليون جنيه لاستكمال الأندية الرياضية بالمحافظات المختلفة [جدول رقم (٣/٣٤)].

جدول رقم (٣/٣٤)

استثمارات الخدمات الرياضية المستهدفة بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

(القيمة بالمليون جنيه)

جهات الاستناد	٢٠١١/٢٠١٠ ختامى	٢٠١٢/٢٠١١ ختامى	٢٠١٣/٢٠١٢ ختامى	٢٠١٤/٢٠١٣ متوقع	٢٠١٥/٢٠١٤
استكمال الاندية الرياضية بالمحافظات	-	-	-	-	٣٤
المجلس القومي للرياضة	١٧٨	٨٥,٢	١٢٠,٢	٢٢٦	٢٠١,٥
المراكز الطبيه المتخصصة للطب الرياضي	١,٣	٢,٩	١٢	١٤	١٤,٥
هيئة استاد القاهرة	-	٠,٧	٧,٢	٢٤	٢٤
إجمالي وزارة الدولة لشئون الرياضة	١٧٩,٣	٨٨,٨	١٣٩,٤	٢٦٤	٢٧٤

التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية أحد الركائز الأساسية لإحداث الانطلاقة الحقيقية للتنمية الفعّالة. ولهذا حرصت الحكومة عند وضع خطة التنمية المحلية للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ على انتقاء البرامج التنموية التي تحدث فارقاً حقيقياً يلمسه المواطن سواء في محافظته أو مدينته أو قريته وتستهدف هذه المشروعات إحداث نقلة نوعية وتوازن على المستوى السكاني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الحيز المكاني المأهول. وتتمثل أولى الخطوات الفعلية التي اتخذتها الحكومة سعياً لتحقيق التنمية المستهدفة في إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٣ بشأن تفعيل هيئات التخطيط الإقليمي. إذ أن تدعيم قدرات الأقاليم والمحليات تعتبر إضافة إلى امكانيات الدولة فيما يتعلق بترشيد القرارات ودفع عجلة التنمية والعمل الإداري والتنظيمى للدولة.

ويشغل التخطيط الأقليمي دوراً رئيسياً. باعتباره أحد الركائز الهامة للخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. التي تدعم فكرة الخروج من الوادي الضيق إلى الافاق الرحبة للتنمية في الصحارى المصرية التي تبلغ مساحتها نحو ٩٤% من الحيز المكاني، مما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة قواعد جديدة للإنتاج الصناعي خارج المناطق المأهولة بالسكان. للحد من استنزاف الأراضي الزراعية وإفساح المجال أمام مجتمعات جديدة تُمارس فيها الأنشطة الإنتاجية والخدمية وفقاً لمفاهيم جديدة لا يعوق تنفيذها أي عائق.

ثانياً: المشكلات التنموية والتحديات الراهنة

تكتسب الخطة الحالية أهميتها في إعطاء المحليات دوراً كبيراً في دعم التنمية المحلية لصالح التنمية على مستوى المجتمع ككل. خاصة وأن الحكومات المصرية المتعاقبة قد بذلت جهوداً كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذه الجهود قد اعتمدت على استراتيجية التركيز على ذات الحيز المأهول كفلسفة للتنمية المكانية في مراحلها الأولى. مما أدى إلى ظهور مشاكل عدة منها التركز الصناعي في مراكز محدودة. ولقد أدى هذا إلى ظهور الكثير من المشاكل خاصة داخل المناطق الحضرية. فضلاً عن اختلال قدرات الأقاليم والمحافظات المختلفة. وظهور الازدواجية المكانية والقطاعية والفوارق الإقليمية.

ونظراً للظروف والأحداث المتعاقبة التي تواجهها مصر. بالإضافة إلى القصور في تمويل التنمية لم تجد تلك المشكلات حلولاً فورية مما أدى إلى تراكمها. كما أدت المركزية إلى قصور في قدرة المحليات مادياً وإمالياً على مواجهة تلك المشاكل. وكان من نتيجة ذلك ظهور العديد من المشكلات منها:

١. ضعف الهيكل الاقتصادي الأقليمى: وجود خلل واضح بين الهيكل الاقتصادي للمحافظات أدى في كثير من الأحيان إلى انعدام التناغم بين مكونات هياكل القاعدة الاقتصادية للأقاليم المصرية مما ساعد على تفاوت معدلات نموها من ناحية وعدم مشاركتها في ارتفاع معدلات النمو القومي من ناحية أخرى.

ضعف الهيكل الاجتماعي الإقليمي: بالرغم من الجهود التي بذلت لتوفير الخدمات الاجتماعية من خدمات تعليمية وصحية وغيرها من الخدمات التي تضمن للمواطن العيشة الكريمة. فمازال هناك خلل في الهيكل الاجتماعي على مستوى المحافظات (حضر/ريف).

عدم التطبيق الجيد للتخطيط الإقليمي مما أدى إلى ظهور بعض المشاكل من أهمها *اختلال توزيع السكان و تآكل الأراضي الزراعية .وسوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. عدم وجود استراتيجية تنمية مكانية واضحة.*

٢. مشاكل مرتبطة بالتنمية الحضرية في مصر:

تتعدد مظاهر الخلل في النمو الحضري بين المدن المصرية، وخاصة في الفجوة التنموية بين الريف والحضر والخلل في توزيع الأنشطة الاقتصادية: هناك تفاوتاً واضحاً بين الريف والحضر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد زاد من حدة هذا التفاوت السياسات الاقتصادية التي تمت عند توزيع استثمارات الخطط المختلفة جغرافياً، وقد أدى ذلك إلى بروز مجموعة من التحديات أو التراكمات عبر الزمن، منها تفاقم مشكلة العشوائيات والتي تمثل أحد التحديات الكبرى التي تعيق جهود التنمية، حيث تُعد ظاهرة ناتجة عن السياسات الأقليمية غير المتوازنة.

ثالثاً: أولويات التنمية المحلية:

تستهدف الخطة مجموعة من الاولويات على المستوى المحلي تسعى في مجملها إلى تحسين أحوال المواطنين بكافة المحافظات وذلك من خلال:

١. تمكين المواطن والحوكمة المحلية:

عن طريق التوسع في دعم تطبيق اللامركزية وتفعيل المشاركة المجتمعية في جهود التنمية على مستوى المحليات، والتأكيد على أهمية المستوى المحلي في التعرف على احتياجاته وتقرير مستقبله، بما يساهم وبقوة في دفع عجلة التنمية.

٢. تحسين الآليات المستخدمة في تمكين المواطنين اجتماعياً:

عن طريق دعم الجهود المحلية والحكومية لتمكين المواطنين اجتماعيا.

٣. تحسين الآليات المستخدمة في تمكين المواطنين اقتصادياً:

عن طريق دعم الجهود المحلية والحكومية لتمكين المواطنين اقتصادياً.

رابعاً: الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

الرؤية: تنمية محلية قادرة على تحقيق العدالة المكانية.

الأهداف الاستراتيجية: تسعى الخطة المحلية أن تجعل المحافظات:

- أكثر إنتاجية: مدعومة بقوة عمل ذات كفاءة عالية وبمستوى من التحديث المؤسسي للمنشآت العامة والخاصة (الإنتاجية والخدمية) وبحيث تمتلك هامش عال من القدرة التنافسية وتستطيع تحقيق مستويات ذات دلالة من الاستثمار وتوسيع رقعة العمل الخاص وتطوير مستوى المهارات على الصعيد المحلي.
- أماكن لائقة للعيش: في ظل نوعية متميزة من التنمية التي تشجع المواطنين والمستثمرين على الاستقرار والعمل.
- أكثر عدالة في توزيع ثمار التنمية: وذلك بمراعاة التوازن والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين مختلف التجمعات (ريف وحضر).
- جاذبة للاستثمار: من خلال امتلاك اقتصاد مرن ومتنوع، وجاذب للاستثمار يحفز الصناعات المحلية، ويساهم في زيادة الدخل واستيعاب العمالة المحلية.
- تمتلك قاعدة معرفية ملائمة: من خلال توفير مستوى متميز من التحصيل العلمي والتمتع بمستوى مهارات وقدرات مطلوبة لسوق العمل بين المواطنين المحليين.

- لها قدرة مؤسسية متطورة: قائمة على الأداء الوظيفي والمهني والتقني العال وعلى ثقافة الثقة وعلى التشبيك والتنسيق بين القطاعات المختلفة (العام والخاص والأهلي) لضمان التنمية المستدامة.
- ذات بيئة صحية: يتمكن فيها المواطنين من التمتع بخدمات ومرافق تلبى احتياجاته [شكل رقم (٣١/٣)].

شكل رقم (٣١/٣) الأهداف الاستراتيجية

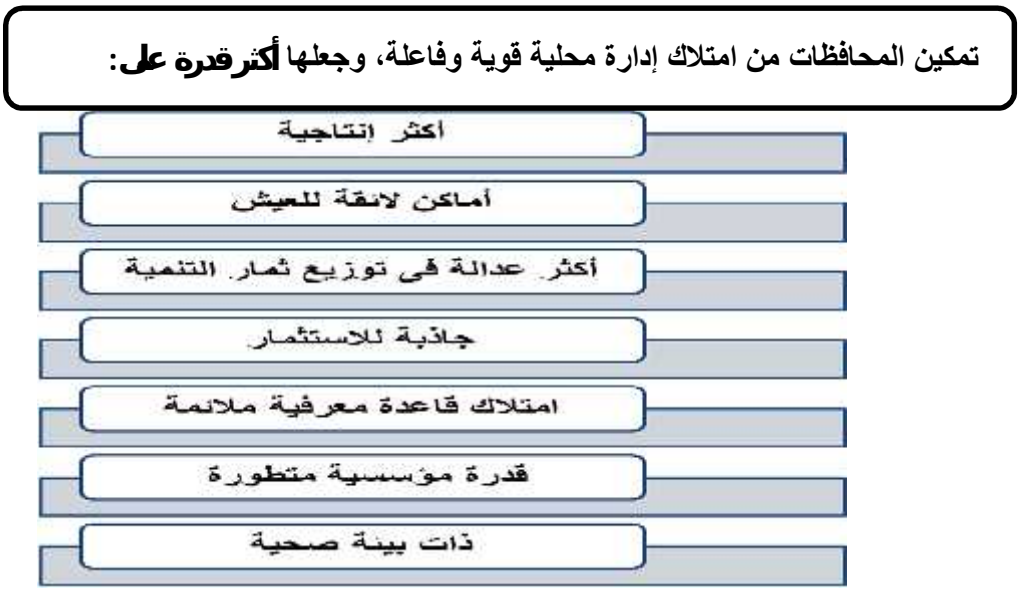

خامساً: أهداف الخطة:

تتبنى خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ الأهداف التي تساهم في إحداث تنمية متوازنة وعادلة على الصعيد المكاني، والتي تسعى إلى تحسين أحوال المواطنين بكافة المحافظات، بهدف إحداث نقلة نوعيه وتوازن على المستوى السكاني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الحيز المكاني المأهول، وذلك من خلال:

- مراعاة تحقيق صور العدالة الاجتماعية بين جميع المحافظات على أسس ومعايير واضحة عند توزيع استثمارات الخطة.
- رفع مستوى الرضاء الشعبي عن أسلوب تقديم الخدمات العامة، وذلك من خلال الآتي:
  - توفير خدمات البنية الأساسية للمناطق المحرومة والقرى الأكثر فقراً والمناطق العشوائية، والتركيز على المناطق الريفية لتضيق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.
  - الارتقاء بمستوى أداء الخدمات بمجال نشاط الأمن والإطفاء والمرور وشرطة المرافق لتهيئة مناخ أمنى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظات.
  - تحسين مستوى الخدمات الموجودة بالتجمعات السكانية الجديدة وربطها بالطرق الرئيسية.
- الاهتمام بالمشروعات التي تعود بالنفع السريع على المواطنين: ويتم ذلك من خلال مراعاة أوضاع المشروعات قيد التنفيذ التي لم تستكمل بعد ذات الأولوية الملحة، وبما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل محافظة في إطار خطة موحدة للتنمية الشاملة تأخذ بعين الاعتبار معوقات التنمية ومحدداتها وما

تحظى به كل محافظة من مزايا نسبية وتنافسية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية.

- رفع مستوى المعيشة وتحسين البيئة للحفاظ على صحة المواطنين من خلال تطوير منظومة النظافة.
- تخفيف ضغوط تبعية المحليات على الحكومة المركزية.
- تمكين المستوى المركزي من القيام بالمهام الإستراتيجية.
- إعادة بناء المنشآت المتضررة نتيجة الأحداث التي مرت بها البلاد.
- زيادة الاستثمارات على النحو الذي يوفر فرص العمل في المحافظات.
- إعطاء أولوية لتنمية المحافظات الصحراوية (سيناء، البحر الأحمر، الوادى الجديد، مطروح) بما تملكه من مقومات كبيرة وفرصة واعدة للنمو.

سادساً: برامج التنمية المحلية:

- برنامج الطرق والنقل[1]: يشمل إنشاء ورصف طرق ومواقف محلية لخدمة التجمعات الريفية والحضرية داخل المحافظات، بالإضافة إلى بناء أنفاق وكباري صغيرة داخل القرى على الجنابيات والمساقي.
- برنامج تحسين البيئة: يهدف هذا البرنامج إلى الاستجابة للمشكلات البيئية المحلية في القرى والمدن، وذلك من خلال توفير الخدمات البيئية، خاصة ما يتعلق منها بتغطية الترع والمصارف الصغيرة (الجنابيات والمساقي)، التجميل وإنشاء الحدائق، وجمع وإدارة المخلفات...الخ.
- برنامج الكهرباء: يهدف هذا البرنامج إلى إمداد التجمعات الريفية والحضرية داخل المحافظات بشبكات الكهرباء ومعدات الإنارة.
- برنامج تدعيم الوحدات المحلية: يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم احتياجات الوحدات المحلية من مباني وأثاث، ووسائل نقل وانتقال، بالإضافة إلى النهوض بالمرأة المصرية حيث يساهم في توفير احتياجات المرأة بالمناطق الريفية والحضرية من الخدمات الصحية الأولية، والمساهمة في فصول محو الأمية، وفي إنشاء فصول تعليم الفتيات في المناطق النائية، كما يدعم هذا البرنامج بعض الأنشطة الثقافية والخدمات الاجتماعية المحدودة في المناطق الريفية، وتشمل تزويد وحدة محلية أو مركز شباب أو نادي للمرأة ببعض الكتب والنشرات أو أجهزة للحاسب الإلي، وتقديم بعض المساهمات العينية لإنشاء وحدة لتعليم الفتيات أو المرأة المعيلة على الحرف والأنشطة البيئية، أو الحياكة والتطريز أو الخزف الصيني.. الخ.
- برنامج الأمن والإطفاء والمرور: يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجات جهاز الحماية المدنية على المستوى المحلي من المعدات اللازمة لتوفير الأمن والسلامة للمواطنين، وتشمل هذه المعدات سيارات إطفاء، أجهزة لاسلكية، دراجات بخارية، ماكينات إطفاء نقالي، أجهزة كشف مفرقعات...الخ.
- برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً: يستهدف هذا البرنامج تنمية ١١٥٣ قرية الأكثر احتياجاً، وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى والتي تهدف إلى تنمية ١٥١قرية خلال ٣ أعوام مالية بدءاً من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ويتضمّن هذا البرنامج العديد من المحاور التي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطن من خلال تدخل الدولة بشكل متكامل ومتزامن للإرتقاء بالخدمات

[1] تشمل الطرق الأقليمية الداخلة في حدود المدن والقرى التي لها مجالس مدن أو مجالس قروية كما نصت أحكام قانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨، أما الطرق الرئيسية السريعة فتنشأ وتعدل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكباري.

العامة والاجتماعية للمواطن. من بينها تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. وتحسين جودة التعليم الأساسي. والارتقاء بالخدمات الصحية. ورفع مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتوفير فرص عمل للشباب. وتحسين الوضع البيئي.

- برنامج تطوير المناطق العشوائية: يهدف هذا البرنامج إلى تنمية المناطق العشوائية وإمدادها بالمرافق الأساسية. والمساهمة في وضع سياسة عامة لتطوير المناطق غير الآمنة. ومتابعة توفير أماكن الإيواء لمن تقرر إخلائهم. والإشراف على وضع المخططات العمرانية للمناطق العشوائية. ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع المحافظات والمجتمع المدني. ويحتل هذا البرنامج أهمية كبيرة إزاء تنامي العشوائيات وخطورة انعكاساتها السلبية على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

- برنامج النظافة: يستهدف هذا البرنامج تفعيل منظومة النظافة بالمحافظات المصرية. من خلال تعديل عقود النظافة مع الشركات العاملة في بعض المحافظات. أو من خلال التوسع في إقامة محطات لتجميع المخلفات والقمامة الناتجة عن أعمال النظافة. أو من خلال إنشاء وحدات الرصد البيئي بكافة المحافظات لتفعيل مراقبة منظومة النظافة ورصد المخالفات.

الاستثمارات المستهدفة للتنمية المحلية (٢٠١٤/٢٠١٥)

تبلغ الاستثمارات المحلية الكلية لوزارة التنمية المحلية نحو ٥,٢ مليار جنيه بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥. ووزعت الإستثمارات المستهدفة لوزارة التنمية المحلية على النحو التالي:

- ٣,٧ مليار جنيه لدواوين عموم المحافظات (منها ٢,٩ مليار جنيه تمول من الخزانة العامة للدولة. ٧٦١ مليون جنيه تمول ذاتياً). وتمثل نحو ٨٢% من الاستثمارات المستهدفة للتنمية المحلية.

- ١٠٢ مليون جنيه للجهاز الإداري التابع لوزارة التنمية المحلية. خصص منها ٥٠ مليون جنيه لتدعيم خطط التنمية في المحافظات. ٥٠ مليون جنيه لمشروع الاستهداف الجغرافي لتنمية القري الاكثر فقراً. و٢ مليون جنيه للأجهزة التابعة لوزارة التنمية المحلية.

- ٦٤٤ مليون جنيه للهيئات الخدمية. وتشمل ٦٠٠ مليون جنيه لصندوق تطوير العشوائيات. ٤٤ مليون جنيه لتطوير منظومة النظافة (٢٥ مليون جنيه للهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة. ١٩ مليون جنيه للهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة).

- ٨٠٠ مليون جنيه للهيئات الإقتصادية. وتشمل ٦٠٠ مليون جنيه لهيئة النقل العام لمدينة القاهرة. و٢٠٠ مليون جنيه للهيئة العامة لنقل الركاب لمحافظة الإسكندرية.

أولاً- توزيع استثمارات دواوين عموم المحافظات:

تستهدف خطة دواوين عموم المحافظات استثمارات تقدر بنحو ٣,٧ مليار جنيه. وقد تم توزيع هذه الاستثمارات وفقا لمعايير محددة. وبنسب عادلة تتسم بالوضوح والحيادية. حيث وزعت هذه الاستثمارات على النحو التالي: (٦٠% بدلالة عدد السكان. و١٠% بدلالة عدد الفقراء. و١٠% لتنمية محافظات الصعيد. و٥% بدلالة المساحة. و٥% لمجابهة التحديات الأمنية بمحافظات أقليم القناة. و١٠% لإحداث التوازن في الخطة). وقد راعت هذه المعايير عدد السكان. والمساحة. وحالة التنمية بالمحافظات. بالإضافة إلى وزن نسبي للمحافظات التي تعانى من مشاكل أمنية (مثل محافظات القناة). أو التي تعاني من فجوة تنموية (محافظات الصعيد).

بالإضافة إلى مراعاة توزيع الاستثمارات الخاصة ببرنامج الاستهداف الجغرافي للفقر على المحافظات

المستهدفة، حيث تم زيادة استثمارات محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر والشرقية بنحو ١٠٠ مليون جنيه. [شكل رقم (٣٢/٤)و (٣٣/٤)] بالإضافة إلى مراعاة تلبية احتياجات المحافظات الصحراوية لزيادة المساحة المأهولة وفتح آفاق التنمية امام السكان المحليين [جدول رقم (٣٥/٣)].

شكل رقم (٣٢/٣)

معايير توزيع استثمارات دواوين عموم المحافظات في خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

جدول رقم (٣٥/٣)

توزيع استثمارات دواوين عموم المحافظات بخطة ٢٠١٥/٢٠١٤ (القيمة بالمليون جنيه)

المحافظات	جملة	ذاتي	خزانة	المحافظات	جملة	ذاتي	خزانة
القاهرة	٢٦٥,٩	٤٥	٢٢٠,٩	الاسماعيلية	٧٧	١٥	٦٢
الجيزة	٢٢٥,٣	٥٥	١٧٠,٣	السويس	٧٣,٣	٣٠	٤٣,٣
القليوبية	١٣٢,٧	٢٥	١٠٧,٧	الشرقية	٢٠٦,٤	٣٥,٥	١٧٠,٩
الإسكندرية	١٤٥,٣	٢٥	١٢٠,٣	بنى سويف	١٥١,٨	٤٥	١٠٦,٨
البحيرة	١٦٩,٧	٣٥	١٣٤,٧	الفيوم	١٢٢,١	٢٠	١٠٢,١
مطروح	٧٢,٣	٣٥	٣٧,٣	المنيا	٢٤٩,١	٦٠	١٨٩,١
المنوفية	١٢٠,١	٢٥	٩٥,١	أسيوط	٢١٧,٣	٣٠	١٨٧,٣
الغربية	١٣٠,٥	٢٧,٥	١٠٣	الوادى الجديد	٦٢,٧	٥	٥٧,٧
كفرالشيخ	١٣٢,٩	٢٨,٥	١٠٤,٤	سوهاج	١٨٨,٧	١٥	١٧٣,٧
دمياط	٧٤	٢٩	٤٥	قنا	١٣٦,٥	١٦	١٢٠,٥
الدقهلية	١٥١,٧	٢٧,٥	١٢٤,٢	أسوان	١١٦,١	٢٧	٨٩,١
شمال سيناء	١٠٠	٥	٩٥	البحر الأحمر	٧٦	٣٠	٤٦
جنوب سيناء	٧٠,٥	٢٥	٤٥,٥	الأقصر	١١٨,٢	٣٠	٨٨,٢
بور سعيد	٦٧,٤	١٥	٥٢,٤	إجمالي	٣٦٥٣,٢	٧٦١	٢٨٩٢,٢

شكل رقم (٣/٣٣)

توزيع الاستثمارات على المحافظات للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥

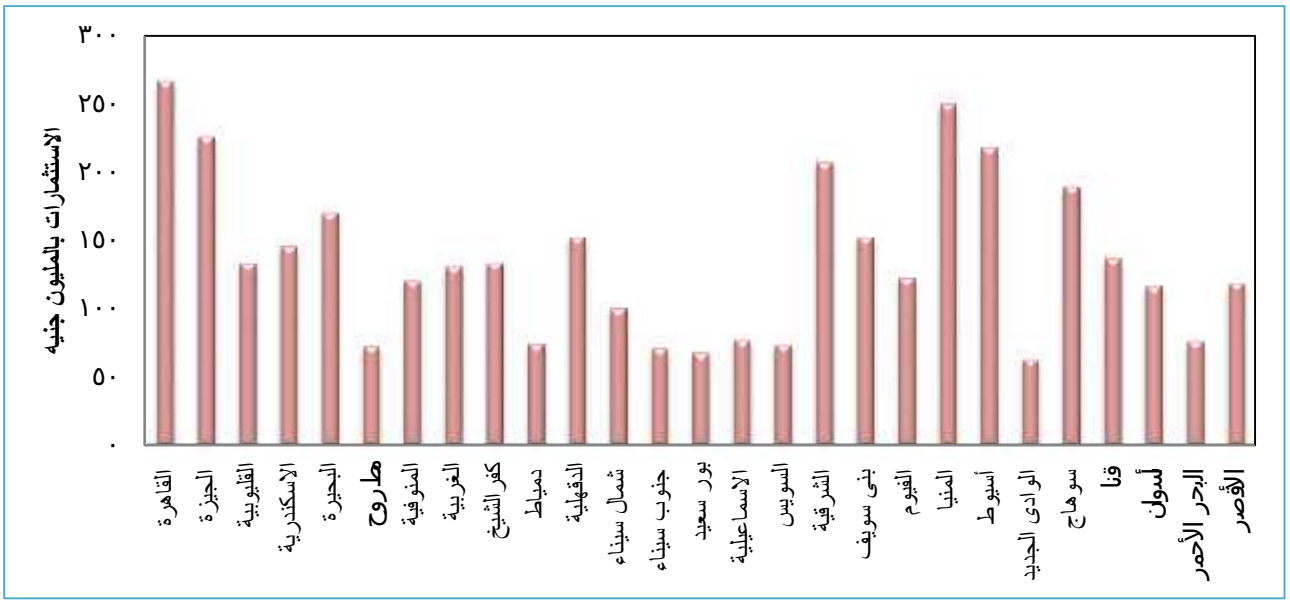

التوزيع بعد اضافة مشروع الاستهداف الجغرافي للقرى الاكثر فقرا لمحافظات الشرقية. والمنيا. وأسيوط. وسوهاج. وقنا، والأقصر [شكل رقم (٣/٣٤) و (٣/٣٥)]

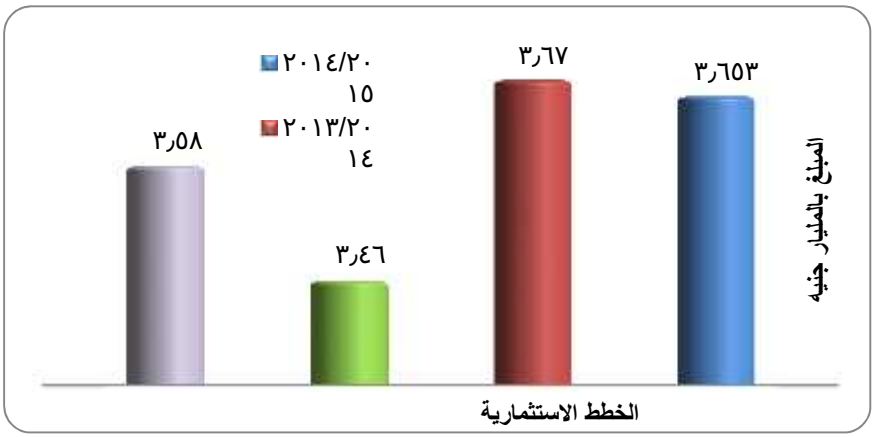

شكل رقم (٣/٣٤)

تطور الاعتمادات المخصصة لدواوين عموم المحافظات

شكل رقم (٣/٣٥)

استثمارات دواوين عموم المحافظات بحسب الأقاليم خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥

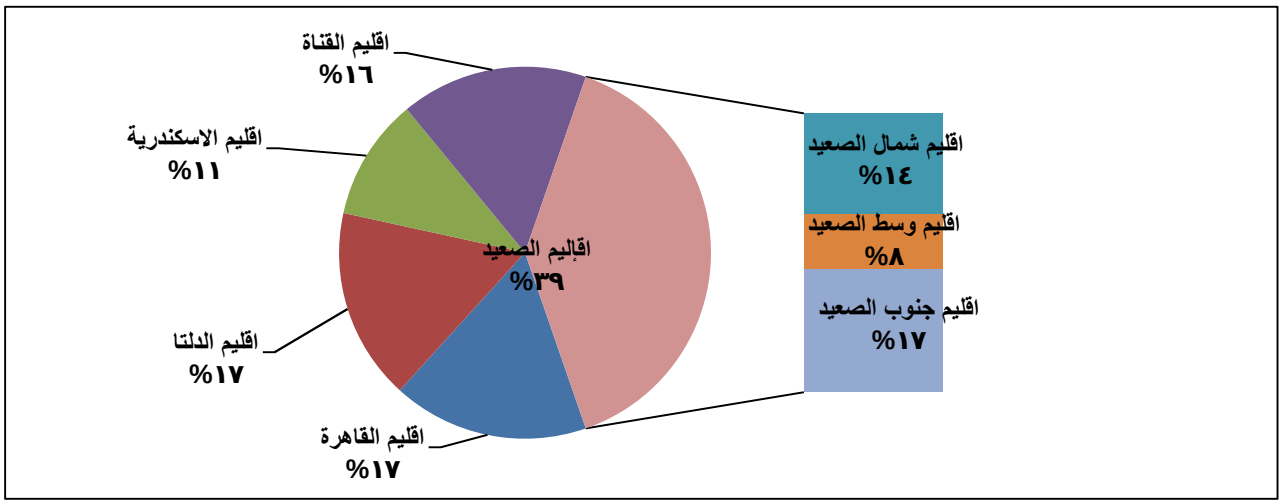

وبمقارنة الاستثمارات الخاصة بدواوين عموم المحافظات ومن حيث توزيع الاستثمارات على البرامج المستهدفة بالمحافظات، يتضح أن أولويات هذا التوزيع تتضمن التالي:

- برنامج الطرق والنقل: يستوعب هذا البرنامج استثمارات تقدر بنحو ٤٣,٨% من إجمالي استثمارات دواوين عموم المحافظات. ويرجع ارتفاع هذه الاستثمارات إلى التوسعات والامتدادات العمرانية الجديدة، ورصف طرق المناطق العشوائية والريفية.

- برنامج تحسين البيئة: خُصص لهذا البرنامج استثمارات تقدر بنحو ١٦,٥% من إجمالي استثمارات دواوين عموم المحافظات. وتشمل مشروعات هذا البرنامج على تغطية ترع ومصارف، بالإضافة إلى بعض المشروعات البيئية والمجازر التي تهدف إلى تحسين الوضع البيئي من خلال تطهير جوانب الترع والمصارف، وتبنى منظومة متكاملة للتعامل مع مشاكل تجميع وتدوير المخلفات الصلبة.

- برنامج الكهرباء: خُصص لهذا البرنامج استثمارات تقدر بنحو ١٥,١% من إجمالي استثمارات دواوين عموم المحافظات. وتشمل مشروعات هذا البرنامج الإمداد بشبكات الكهرباء ومعدات الإنارة بالمدن والمراكز والقرى والمناطق المحرومة والمناطق العشوائية.

- برنامج تدعيم الوحدات المحلية: يقترح لهذا البرنامج استثمارات تقدر بنحو ١٢,٩% من إجمالي استثمارات دواوين عموم المحافظات. وتشمل مشروعات هذا البرنامج على مشروعات النهوض بالمرأة ورفع كفاءتها لتساهم في عمليه التنمية، بالإضافة إلى بعض مشروعات الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية في القرى المصرية.

- برنامج الأمن والإطفاء والمرور: يقترح لهذا البرنامج استثمارات تقدر بنحو تمثل ٨,٨% من إجمالي استثمارات دواوين عموم المحافظات. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم المحافظات بالمعدات وأجهزة الإطفاء الحديثة التي تسهم في الارتقاء بمستوى أداء الخدمات بهذا النشاط لتهيئة مناخ أمني يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظات [شكل رقم (٣/٣٦)].

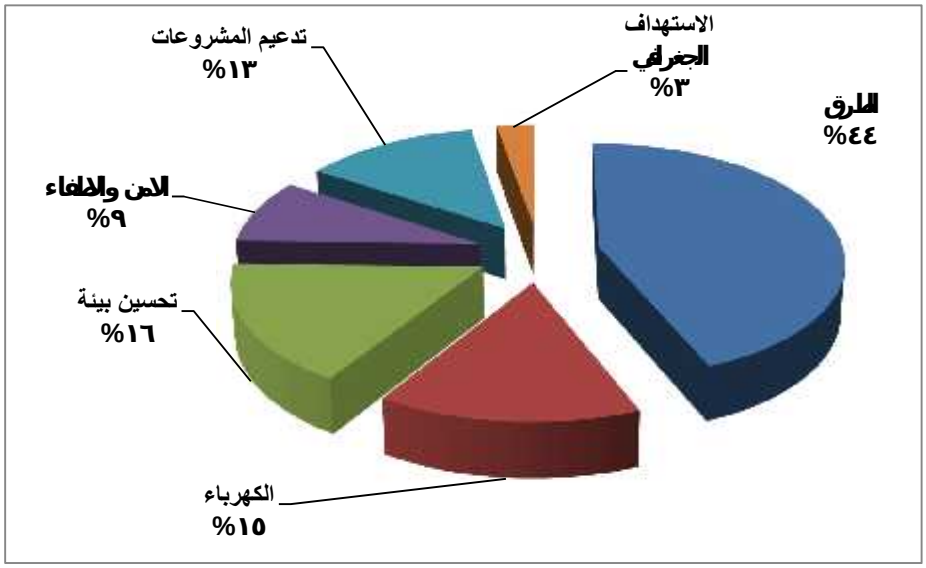

شكل رقم (٣/٣٦)
التوزيع القطاعي
لاستثمارات دواوين عموم
المحافظات
خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤

ثانياً: الأجهزة التابعة لوزارة التنمية المحلية:

- مقترح لها استثمارات قدرها ١٠٢ مليون جنيه، موزعة على النحو التالي:

١- ديوان عام الوزارة: خُصص له استثمارات قدرها ١٠٠ مليون جنيه. منها ٥٠ مليون جنيه لدعم وتنمية القرى الفقيرة توزع على المحافظات حسب البرامج الخاصة بالمشروع. بالإضافة إلى ٥٠ مليون جنيه لتدعيم خطط التنمية بالمحافظات في إطار دعم اللامركزية.

٢- الأمانة العامة: بلغ إجمالي مخصصاتها استثمارات قدرها ٧٥٠ ألف جنيه منها ٥٠٠ ألف جنيه لتدعيم مركز التنمية المحلية بسقارة و٢٥٠ ألف جنيه لتدعيم الأمانة العامة.

٣- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي: خُصص له نحو ٥٠٠ ألف جنيه استثمارات لتدعيم وتطوير التعاونيات الإنتاجية ودعم دورها في دعم المشروعات الصغيرة.

٤- جهاز تنمية القرية المصرية: خُصص له استثمارات قدرها ٧٥٠ ألف جنيه لتدعيم دور الجهاز في دعم مشروعات القرى الفقيرة.

ثالثاً-الهيئات الخدمية:

- مقترح لها استثمارات قدرها ٦٤٤ مليون جنيه. موزعة على النحو التالي:

١- الهيئه العامة لنظافة وتجميل القاهرة الكبرى: خصص لها ٢٥ مليون جنيه لتدعيم مشروعات النظافة العامة (مقالب صحية – ومصانع تحويل القمامة إلى سماد عضوي – وحدائق وتشجير..ألخ).

٢- الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة: خصص لها ١٩ مليون جنيه لتدعيم مشروعات النظافة العامة (مقالب صحية – ومصانع تحويل القمامة إلى سماد – وحدائق وتشجير..إلخ).

٣- صندوق تطوير العشوائيات: وفقا لما نصته المادة ٧٨ في دستور ٢٠١٣، تم زيادة مخصصات صندوق تطوير العشوائيات ليبلغ إجمالي الاستثمارات المقترحة ٦٠٠ مليون جنيه. لتطوير وتنمية المناطق العشوائية وإمدادها بالمرافق الأساسية. وتعرف المناطق العشوائية على أنها المناطق غير الرسمية التي نشأت جراء الإحتياج لتوفير المساكن إما نتيجة للزيادة السكانية أو نزوح السكان إلى المدن للبحث عن فرص عمل وظروف معيشية أفضل وقد تم تصنيف المناطق العشوائية إلى نوعين وهما:

- المناطق غير المخططة: وهي المناطق التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط العمراني وتعاني من تدهور البيئة العمرانية وبعضها يفتقد إلى البنية التحتية والخدمات وسوء حالة الطرق وعدم وجود إنارة بها وكذلك عدم تشطيب واجهات المباني. وتمثل حوالي ٩٥% من الكتلة العمرانية بالقرى المصرية ونسبة ٣٧،٥% من الكتلة العمرانية بالمدن المصرية.

- المناطق غير الآمنة: وهي التي تتواجد في مناطق خطرة على الحياة أو الصحة أو ذات منشآت غير ملائمة والتي بنيت من مخلفات مواد البناء. والمناطق التي تفتقد إلى حيازة مستقرة. وقد تم تصنيف المناطق غير الآمنة تبعاً للمعايير الدولية وتبعاً لدرجات الخطورة أو عدم الأمان وهي:

  - المناطق المهددة للحياة (الدرجة الأولى): والتي تقع في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخرات السيول أو داخل حرم السكة الحديد.
  - مناطق ذات المسكن غير الملائم (الدرجة الثانية): وتشمل البناء بمخلفات مواد البناء مثل العشش أو المساكن المتصدعة أو المتهدمة.

- مناطق مهددة للصحة (الدرجة الثالثة): وتشمل المناطق التي تفتقد إلى مياه الشرب النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو تحت شبكات الكهرباء الهوائية أو تحت التلوث الصناعي الكثيف.
- مناطق يفتقد القاطنون عليها للحيازة المستقرة (الدرجة الرابعة): هي المناطق التي تم بنائها على أراضي أملاك دولة أو جهات سيادية أو أوقاف.

وقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية والتي تم حصرها بالتنسيق مع المحافظات خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ عدد ٤٢٢ منطقة، بمساحة ٥,٠٩٣ فدان. تضم حوالي ٢٤٧,٥٨٩وحدة سكنية بها حوالي مليون نسمة. وقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة طبقاً لتحديث عام ٢٠١٤ عدد ٣٦٤ منطقة بمساحة ٤٥٦٩,٣ فدان وتضم حوالي ٢١٤،٩٥٦ وحدة سكنية[٢].

أما المناطق غير المخططة على مستوى مدن الجمهورية فقد بلغ عددها (٢٢٦ مدينة) وبلغت نسبة مساحة المناطق غير المخططة ٣٧،٥% من إجمالي الكتلة العمرانية للمدن. وقد احتلت محافظة سوهاج أعلى نسبة مساحة للمناطق غير المخططة من الكتلة العمرانية حيث بلغت ٦٩,٩% من الكتلة العمرانية لمدن المحافظة. بينما بلغت أقل نسبة للمناطق غير المخططة ٢,٥% وتوجد بمحافظة بورسعيد. كما يوجد بعض المدن مخططة بالكامل مثل مدينة بورفؤاد بمحافظة بورسعيد. ومدينة يوسف الصديق بمحافظة الفيوم. ومدينة طابا بمحافظة جنوب سيناء.

أما الأسواق العشوائية هي الأسواق غير الرسمية التي لا تنظمها المحافظات أو الإدارات المحلية والتي يتم بيع السلع والبضائع أو عرضها للبيع في طريق أو مكان عام أو مكان خاص ويكون له محل ثابت. وقد قام الصندوق بحصر الأسواق العشوائية في مصر وقد بلغ عددها ١،٠٩٩ سوق عشوائي تحتوي على عدد ٣٠٥،٢٣٦ وحدة بيع.

الموقف التنفيذي لتطوير المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية

- إجمالي عدد المناطق التي تم تنفيذها حتى فبراير ٢٠١٤ هو عدد ٥٨ منطقة. وذلك بمساحة ٥٢٣,٢ فدان وتضم عدد ٢٩،٦٢٣ وحدة سكنية (منها ١٥،٦٨٣ وحدة تم إنشائها) بتكلفة ١,٥٢٧ مليار جنيه وتضم حوالي ١١٩ ألف نسمة.
- عدد المناطق الجاري تنفيذها هو ٦٨ منطقة تشمل ٢٦ درجة أولى و٤٠ درجة ثانية أملاك دولة وجهات مركزية و١ من الدرجة الثالثة و١ من الدرجة الرابعة. وذلك بمساحة ٦٣٨,٣ فدان وتضم عدد ٣٢,٦١١ وحدة سكنية وتضم حوالي١٣١ ألف نسمة.
- عدد المناطق الجاري تطويرها ذاتياً من الدرجة الثانية على الأملاك الخاصة ١٠١ منطقة، بمساحة ٧١١,٣ فدان وتضم عدد ٤٥,٠٨٦ وحدة سكنية (فتح تراخيص الهدم والبناء).
- عدد المناطق المتبقية ١٩٥ منطقة تشمل ١١٧ درجة ثانية و٦٠ درجة ثالثة و١٨ من الدرجة الرابعة. بمساحة ٣,٢١٩,٨ فدان. وتضم عدد ١٤٠,٢٥٩ وحدة سكنية.

٢) رئاسة مجلس الوزراء – صندوق تطوير العشوائيات

تهدف المشروعات الاستثمارية بخطة العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ والمقدره بنحو ٦٠٠ مليون جنيه إلى (ملحق رقم (١) :

- ***تطوير المناطق غير الآمنة المستهدفة خلال العام المالي*** ٢٠١٥/٢٠١٤ ***من خلال :***

- الحفاظ على حياة المواطنين من خلال إزالة المناطق المهددة للحياة وإعادة توطينهم بمناطق آمنة مع توفير الخدمات والمواصلات اللازمة بأماكن التوطين.
- ضمان السكن الملائم للمواطنين من خلال تطوير مناطق المسكن غير الملائم.
- ضمان حق الحياة في بيئة صحية جيدة لسكان المناطق غير الآمنة من خلال إعطاء الأولوية في البرامج القومية لتطوير تلك المناطق لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي المحسن أو رفع كفاءة الخدمات القائمة، أو بنقل أو دفن خطوط الكابلات الكهربائية الهوائية أو بتوفيق الأوضاع البيئية للمصانع الملوثة للهواء.

- ***تطوير المناطق غير المخططة المستهدفة خلال العام المالي*** ٢٠١٥/٢٠١٤***من خلال :***

- تحسين البيئة العمرانية للمناطق غير المخططة ذات الأولوية بالمحافظات وذلك عن طريق إمدادها بشبكات المرافق ورصف الطرق وإنارتها وإنشاء شبكات للمياه والصرف الصحي والحريق وتوفير الخدمات الأساسية لتلك المناطق.

- ***تطوير الأسواق العشوائية المستهدفة خلال العام المالي*** ٢٠١٥/٢٠١٤***من خلال :***

- تحفيز دور الأسواق العشوائية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي والتجارة الداخلية وتنمية الحرف والصناعات الصغيرة المرتبطة بها وتوفير فرص العمل. وذلك عن طريق إنشاء أسواق حديثة مطورة بالمحافظات.

الفصل الرابع

التنمية الاقتصادية

محتويات الفصل الرابع

الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية ١٦٣

- قطاع الزراعة والري ١٦٧
- قطاع الصناعة ١٨٣
- قطاع البترول ١٩٣
- قطاع الكهرباء ٢٠٩
- قطاع النقل ٢١٩
- قطاع قناة السويس ٢٤١
- قطاع السياحة ٢٥١
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٥٧

قطاع الزراعة والري

٤ / ١ الزراعة والري

على الرغم من تصاعد الأهمية النسبية للقطاعات سريعة النمو وفي مقدمتها الصناعات التحويلية والتشييد والبناء، إلا أن ذلك لم ينف حقيقة كون القطاع الزراعي ركيزة البنيان الاقتصادي في مصر، إذ يقع عليه عبء تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مدخلات النشاط الصناعي، كما أنه يسهم بدرجة كبيرة في توليد الدخل القومي وتنمية الصادرات الوطنية وزيادة مستوى التشغيل.

ولعل محدودية مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في مصر، جنباً إلى جنب مع نقص الموارد المائية وارتفاع معدلات التلوث بها بمياه الصرف الصحي والصناعي والتدني الواضح في كفاءة منظومات الري الحقلي لتصل في المتوسط إلى نحو٥٠٪ فضلاً عن ارتفاع نسب التعدي على الرقعة الزراعية- والتي تجاوزت نحو ٢٠ ألف فدان سنوياً- هو ما دعى إلى التركيز على هذا القطاع في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأجل. كقطاع استراتيجي تلعب استثماراته دوراً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي. وتشغيل شريحة عريضة من العمالة المصرية خاصة في المناطق الريفية. وصولاً إلى تغذية سائر القطاعات الأخرى، وإمدادها بالمدخلات الأساسية من المواد الخام والسلع الأولية ومستلزمات الإنتاج الزراعي؛ حيث يساهم قطاع الزراعة بحوالى ١٤,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به نحو ٢٧٪ من إجمالي المشتغلين ويستحوذ على٢٠٪ من الصادرات. بالإضافة إلى أن أكثر من نصف سكان مصر يعيشون في الريف.

ويواجه قطاع الزراعة والري العديد من التحديات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ارتفاع معدل التلوث البيئي من المخلفات الزراعية (حوالى ٢٦- ٢٨ مليون طن سنوياً).
- تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنع منها. الأمر الذي يرجع إلى جمود النظم التسويقية المطبقة وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية.
- قصر الاهتمام على زيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام المناسب بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم التسويقية.
- ارتفاع أسعار المواد الخام و مستلزمات الإنتاج الزراعي بصورة كبيرة و نقص الوقود المستخدم في تشغيل الآلات والمعدات .
- التفتت الحيازي للمساحات الزراعية المصرية خاصة الأراضي القديمة في الدلتا والوادي.
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية وجمود السياسات الائتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية.
- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوي والكيماويات الزراعية.
- حدوث تعديات على المجاري المائية في بداياتها لري أراضي وضع اليد وتغيير نظم الري المصمم عليه المشروع من الري المتطور المرشد في الاستهلاك المائي إلى طرق الري بالغمر مما يؤدي إلى حصول المساحات في بدايات الترع على أكثر من المقننات المائية المقررة لها.
- تطبيق تراكيب محصولية عالية الاستهلاك المائي مثل محاصيل الأرز والأعلاف زيادة عن الحد المناسب أو المسموح به .

- نقص التصرفات الفعلية عن الاحتياجات المائية للزمام .
- عدم كفاية إيراد نهر النيل المتاح والتي يقابلها الزيادة المستطردة في الاحتياجات لكافة القطاعات، حيث تعتمد الدولة على نهر النيل كمصدر رئيسي للموارد المائية (٩٧% من الموارد المائية)، ومما يزيد مشكلة الموارد صعوبة أن مصر تعد دولة المصب لنهر النيل مما يجعل نصيبها من إيراد النهر في يد الغير وما يتبع ذلك من تأثرها بشدة بالمشروعات التي يتم تنفيذها على مجرى النهر بأعالى النيل.
- تدهور وتدنّي نوعية المياه بنهر النيل والمجاري المائية بفعل الملوثات التي تلقى في مياهها والتي تعد من أكبر التحديات التي تواجه القطاع مع صعوبة القضاء على أسباب التلوث في الوقت الراهن.
- محدودية الموارد المائية الأخرى المتمثلة في المياه الجوفية ومياه الأمطار.
- الزيادة السكانية المطردة مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى ٦٦٠م٣/سنه عام ٢٠١٢ .

ومن ثم، فقد اعتمدت استراتيجية التنمية لقطاع الزراعة والري على التوسّع الأفقي في الزراعة، وتطوير الإنتاجية الزراعية، التحسين الوراثي، الاهتمام بالمجالات الجديدة كتدوير المخلفات، التوسع في إنتاج التقاوى للمحاصيل الإستراتيجية، استخدام التقنيات الحديثة، فضلاً عن مكافحة تلوث الموارد المائية والعمل على ترشيد استخدامات المياه في القطاعات المستهلكة للمياه والتكيف مع التغيرات المناخية، كل ذلك من شأنه النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى وتوليد مزيداً من الدخل والإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم، تولي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا العام أولوية قصوى لقطاع الزراعة باستهداف مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها علاج المشكلات التي يعاني منها القطاع، والتي نوجزها في الآتي:

١. إزالة كافة التعدّيات العمرانية التي تمت خلال الأعوام الماضية على الأراضي الزراعية في ظل الإنفلات الأمني، والتطبيق الصارم للقوانين التي تُجرّم هذه الاعتداءات للحفاظ على الثروة الزراعية.
٢. إعادة هيكلة الشركات العامة لاستصلاح واستزراع الأراضي، وتوفير السيولة اللازمة لها مع متابعة أدائها وإسناد أعمال إضافية لها تتوافق مع إمكاناتها التنفيذية بهدف استكمال خطة الاستصلاح بالمعدلات المنشودة (١٥٠ ألف فدان سنويًا) بعد أن تراجعت في السنوات الأخيرة إلى ما دون ١٠٠ ألف فدان.
٣. تعزيز دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في توفير القروض الميسّرة لصغار المزارعين، والنظر في الإعفاء من القروض السابقة أو تأجيل السداد والإعفاء من فوائد التأخير.
٤. مد المزارعين باحتياجاتهم من الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، ومن مصادر الطاقة لضمان انتظام الإنتاج الزراعي.
٥. تقرير أسعار مجزية للمزارعين تحفزهم لزراعة المحاصيل المستهدفة وبالكميات المطلوبة مع الإعلان المسبق عن هذه الأسعار والالتزام بسداد مستحقات المزارعين فور التوريد دون تأخير.

استراتيجية التنمية الزراعية والمائية

أولاً: استراتيجية التنمية الزراعية:

ترتكز استراتيجية التنمية الزراعية على عدة محاور أبرزها: تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب والوصول بمعدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي إلى ٤,١% والاستمرار في برنامج استصلاح الأراضي بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنوياً. والتوسع في تنظيم جمعيات مستخدمي المياه وتحديد المساحة المنزرعة بالأرز والقصب. فضلاً عن تطوير السياسة الائتمانية الزراعية. كما تم وضع البرنامج القومي للفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧ الذي يركز على زيادة الإنتاجية الزراعية والاستفادة من تطبيقات البحوث والتكنولوجيات الحديثة في ظل الموارد المتاحة والعمل على تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية. وكذلك زيادة الاستثمارات في الزراعة لإنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية .. وذلك من خلال العمل على المحاور التالية:

١. تطوير منظومة الري بأراضي الدلتا القديمة، حيث أن غالبية أراضي الدلتا القديمة كانت تعتمد على الري بالغمر والذي أدى إلى استنزاف كميات كبيرة من المياه وشكل ذلك عبئًا كبيرًا على شبكات الصرف فضلاً عن الخواص الطبيعية للتربة مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الخاصة بأعفان جذور التربة وهذا ما ساعد بدوره على احتياج كميات كبيرة من الأسمدة المضافة للتربة.

٢. تفعيل مكون نقل التكنولوجيا لنقل أحدث نظم الزراعة إلى حقول المزارعين المصريين وفقا لإمكانياتهم ومواردهم المتاحة.

٣. تحديث منظومة الإرشاد الزراعي لدفع قاطرة التحديث والتطوير الزراعي فضلا عن عمليات الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وذلك في صورة بروتوكولات للتعاون فيما بينهما لتوصيل كل ما هو حديث بمجال الزراعة للفلاحين.

٤. الاهتمام بالزراعة النظيفة. والذي لا يعني أنها زراعة عضوية بل هي زراعة تقليدية ولكنها تراعي وتلتزم بالحفاظ على البيئة في جميع مراحلها ويلتزم بتطبيقها العاملون بقطاع الزراعة وكذا المستهلك النهائي للمحصول في منظومة متناغمة الغرض منها الإفادة والاستفادة حيث تحقق عائدا اقتصاديا مجزياً والتوسع في تطبيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

٥. الاعتناء بمنظومة الحصاد والتعبئة والتداول بجميع مراحلها للمعاملات الحقلية والبستانية وهو ما يطلق عليه "تنمية الفاقد الزراعي". فقد قدرت معدلات تكلفة الحاصلات الزراعية التالفة بما يقارب ١٠ - ٣٠% من الإنتاج الزراعي.

٦. التوسع في تطبيق نظم الزراعة الحيوية ومسايرة ركب الدول المتقدمة في هذا القطاع. وفي هذا السياق يتم استكمال الخطوات التي بدأت منذ التسعينيات بإنشاء معهد بحوث الهندسة الوراثية. وتتيح نظم الزراعة الحيوية إنتاج محصول أكبر كماً وجودة لديه القدرة على مواجهة الظروف المناخية المتغيرة مثل ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها أو تذبذبها وكذلك ملوحة التربة ومقاومة الآفات والأمراض وهذا يؤدي إلى ترشيد استخدام الكيماويات الزراعية بصورها المختلفة.

ثانياً: استراتيجية تنمية الموارد المائية:

ترتكز استراتيجية الموارد المائية واستعمالاتها متوسطة الأجل على افتراض زيادة حصة مصر من مياه النيل بمقدار ٢ مليار م٣ بعد تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلي، وزيادة كميات المياه المستخلصة من الخزان الجوفي وزيادة مياه الصرف الزراعي من ٥-٨ مليار م٣، وزيادة مياه الصرف الصحي من ٢,٠-٢ مليار م٣، هذا بالإضافة إلى ما يتوقع إضافته من تطوير نظم الري وترشيد استخدام المياه. كما تشير الاستراتيجية أن قطاع الزراعة يستحوذ بمفرده على ٨٥% ، والصناعة ٩,٥% ، والشرب٥,٥%، وعلى هذا النحو ترتكز تنمية الموارد المائية على عدة محاور أهمها:

١. تنمية موارد إضافية للمياه من خلال التوسع في استخدامات المياه الجوفية المالحة بعد معالجتها والوصول بها إلى ١١مليار م٣ والتوسع في المياه الجوفية العميقة للوصول إلى الاستفادة من ٤,٥ مليار م٣ .
٢. إقامة مشروعات مشتركة مع دول حوض نهر النيل .
٣. إدارة تدفقات المياه للتوفيق بين الاحتياجات المختلفة لتوفير احتياجات الشرب والزراعة والملاحة النهرية واحتياجات توليد الكهرباء .
٤. المحافظة على نهر النيل والمجاري المائية مع تنفيذ أعمال الصيانة والتطهير الدورية لشبكات الري والصرف وتغطية الترع والمصارف التي تخترق الكتل السكنية.
٥. الحفاظ على جودة المياه وذلك من خلال التعاون مع الوزارات المعنية في معالجة مخلفات الصرف الصناعي والصحي .

أهداف قطاع الزراعة والري:

من أجل تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام، ومعني بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجًا والحد من الفقر الريفي، وموارد مائية متاحة تلبي احتياجات الزراعة كافة وتعظم العائد منها مستخدمة التقنيات الحديثة، فقد تم تحديد الأهداف الأساسية فيما يلي:

١ـ **النشاط الزراعي:**

- دعومة استخدام الموارد الزراعية الطبيعية (خاصة موردي الأراضي والمياه) ورفع كفاءتها دون الإضرار بالبيئة.
- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي، وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال.
- تنمية الريف ورفع قدرته الإنتاجية.
- تبني خطة شاملة لدعم العاملين في القطاع الزراعي، وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوي معيشتهم.
- توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية والبيئة والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والإقليمية المختصة وعقد الاتفاقيات الدولية وفق القواعد المتعبة في هذا الشأن.
- زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية على النحو الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

- زيادة ونشر الوعي بالثقافة الزراعية عن طريق تطوير النظم التعليمية والتدريبية وإقامة المعارض المتخصصة، وذلك لبناء قدرات وطنية عالية الحرفية في مجال العمل الزراعي، وتشجيع وتفعيل الدراسات والبحوث الزراعية.
- تهيئة بنية القوانين والتشريعات الخاصة لتكون داعماً لقطاع الزراعة.
- تحفيز ودعم الصناعات التحويلية الخاصة بالزراعة.
- الدفع بمؤسسات المجتمع المدني نحو الاهتمام بجهود تطوير القطاع الزراعي.

الموارد المائية والري:

- تحقيق أفضل مستويات التوازن بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المحدودة من الموارد المائية.
- الحفاظ على كافة الموارد المائية المتاحة وترشيد استخدامها وتعظيم العائد منها ورفع كفاءتها وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إدارة مياه نهرالنيل والخزان الجوفي ومياه الأمطار والسيول ومياه الصرف الصالحة للاستخدام وفق معايير وضوابط محددة.
- وضع السياسات المائية اللازمة لضمان تغطية كافة متطلبات الزراعة والصناعة والشرب والملاحة والطاقة والاحتياجات الاستهلاكية الأخرى من المياه.
- تحسين وتطوير طرق الري بغرض الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة.
- ضبط وإحكام توزيع مياه الري وإقامة وتشغيل وصيانة الخزانات والقناطر الكبري والأعمال الصناعية على النيل وفرعيه والرياحات والترع وشبكات الري والصرف.
- الحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من التلوث.
- زيادة حصة مصر من مياه نهر النيل عن طريق التعاون والتنسيق مع دول حوض النيل لإقامة المشروعات المشتركة لاستقطاب المياه المهدرة واستغلالها.

المستهدفات العينية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ تتضمن ما يلي:

- **في مجال استصلاح الأراضي :**
  - تنفيذ أعمال البنية الأساسية والاستصلاح الداخلي لمساحة ٢١ ألف فدان بمنطقة الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد، يقوم بها قطاع استصلاح الأراضي التابع لديوان عام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
  - إنشاء أعمال البنية الأساسية بمساحة ٨٩,٣٥٠ ألف فدان منها (٣٥,٣٥٠ ألف فدان بمحافظة مرسى مطروح ، ١٩ ألف فدان بمحافظة الجيزة ، ٣٥ ألف فدان بمحافظة الوادي الجديد) تقوم بها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
- **في مجال تحسين إنتاجية الأراضي :**
  - ترشيد ورفع كفاءة الري الحقلي في مساحة ٧٠٠ ألف فدان على مستوى الجمهورية.
  - تحسين التربة في مساحة ١٤٥ ألف فدان منها ١٢٠ ألف فدان بمحافظتي كفر الشيخ والبحيرة، ٢٥ ألف فدان بمحافظات قنا وأسيوط وسوهاج.
  - إضافة جبس زراعي في مساحة ٣٠٠ ألف فدان والحرث تحت التربة في مساحة ٤٨٦,١ ألف فدان، وتسوية بالليزر في مساحة ١٩٩,٥ ألف فدان.

- **في مجال الخدمات البيطرية :**
  - حماية الثروة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المعدية الوبائية.
  - تحسين الصفات الوراثية لزيادة الإنتاج الحيواني عن طريق التلقيح الصناعي وعلاج حالات العقم.
  - الرقابة والإشراف الفني على المجازر ونقاط الذبح وأماكن سلخ الجلود وتخزينها ودبغها.
  - تطوير مراكز التدريب والإرشاد للعاملين بالهيئة.
  - إنشاء وحدات بيطرية جديدة بالمناطق الحدودية.
- **في مجال تنمية الثروة السمكية :**
  - تنفيذ وتطوير المزارع المكثفة السمكية والتي لم تستغل من قبل.
  - تجهيز وإعداد استزراع مساحة ٥٠٠ فدان كمرحلة أولى.
  - استغلال عدد ٩٠ صوبة من عدد ١٥٠ صوبة لإعادة إنتاج زريعة البلطي.
  - إقامة بوابتين لصرف مياه وادي مربوط وتغير مصدر المياه إلى مياه بحرية.
  - تدعيم تقنية الزراعة المائية في أقفاص بحرية.
  - تطوير وتطهير البواغيز لإيجاد بيئة صالحة لنمو الأسماك.
  - إنشاء موانئ صيد جديدة على مستوي الجمهورية ومراكز خدمة لها.
- **في مجال الري وتنمية الموارد المائية:**
  - بدء أعمال التوريد والتركيب لشبكات الري العامة (عدد ١٣ مأخذ) وشبكات الصرف العامة لزمام ٢,١٣٠ ألف فدان في إطار مشروع البنية القومية لتنمية شمال سيناء.
  - استكمال الدراسات وأعمال تطهير المجاري المائية وتأهيل وتجديد محطات القياس الخاصة بتنمية منابع حوض نهر النيل، إضافة إلى حفر الابار الجوفية لمياه الشرب وإنشاء وحدات رفع لنقل مياه الأنهار بجنوب السودان.
  - استكمال أعمال تطوير المساقي والمراوي وترع التطوير لزمام ٢٧ الف فدان وإنشاء وإعادة تأهيل شبكات الصرف المغطى في ٣٠ ألف فدان في إطار مشروع إدارة وتطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية.
  - تغطية المجاري المائية المارة داخل الكتل السكنية، ومن المستهدف تغطية نحو ٢٥ كم منها ترع بطول حوالى ١٥كم و حوالى ١٠ كم مصارف.
  - حفر وتجهيز آبار عميقة اختبارية بالظهير الصحراوي للتنمية الزراعية وإنشاء بنية قومية لتوطين أهالى قرى الظهير الصحراوي وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة .
  - تنمية وتطوير مجرى النهر وفرعية والآبار ومخرات السيول، من خلال حفر وإنشاء عدد (٦٥) بئر وإحلال وتجديد وتجهيز الآبار الإنتاجية لعدد(١٥) بئر، واستكمال أعمال التغذية الكهربية لعدد (٥٠) بئر إنتاجي وإنشاء عدد (٤٠) خزان أرضي وتبطين ٣٠ كم من المجاري المائية وإنشاء عدد(٢) سد وإعادة تأهيل (١٤) عين طبيعية.

- إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري من خلال استكمال الأعمال المدنية والهيدروميكانيكية بقناطر أسيوط الجديدة لتحسين الري لزمام حوالى ١,٦ مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية بقدره ٤٦ ميجاوات، وإحلال وتجديد عدد (٢٣) قنطرة على الفروع الكبيرة وعدد (٢٢٠) قنطرة على الفروع الصغيرة وعدد (١٣٠) قنطرة على الفروع المتوسطة.
- حماية وتطوير الشواطئ المصرية، واستكمال أعمال حماية الشواطىء المصرية من ظاهرة تآكل خط الشاطىء.
- البدء في تنفيذ أعمال تطوير الري في زمام ٢٠ ألف فدان، وإحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى التي انتهى عمرها الافتراضي في زمام قدره ٨٠ ألف فدان. إضافة إلى استكمال أعمال إنشاء وإحلال وتجديد محطات الري والصرف لنحو ٥٢ محطة [جدول رقم (١/٤) ورقم (٢/٤) ورقم (٣/٤)].

جدول رقم (١/٤)

المساحة المنزرعة

السنة / (بالألف فدان)	أراضي قديمة	أراضي جديدة	الإجمالي
٢٠١١/١٠	٦٠٧١	٢٥٤٨	٨٦١٩
٢٠١٢/١١	٦٠١٩	٢٧٨٠	٨٧٩٩
٢٠١٣/١٢ (مبدئي)	٦١١٩	٢٧٤٢	٨٨٦١
٢٠١٤/١٣ (متوقع)	٦١٢٠	٣١٦٩	٩٢٨٩
٢٠٥/١٤	٦١٢٠	٣٢٠٠	٩٣٢٠

المصدر: وزارة الزراعة.

جدول رقم (٢/٤)

المساحة المحصولية

السنة / (بالألف فدان)	أراضي قديمة	أراضي جديدة	الإجمالي
٢٠١١/١٠	١١٦٤٩	٣٧٠٥	١٥٣٥٤
٢٠١٢/١١	١١٦٣٩	٣٩٢٧	١٥٥٦٦
٢٠١٣/١٢ (مبدئي)	١٢٠٩٧	٣٧٧٨	١٥٨٧٥
٢٠١٤/١٣ (متوقع)	١٢٠٦٥	٤٨٢٥	١٦٨٩٠
٢٠٥/١٤	١٢٠٩٠	٤٩٠٠	١٦٩٩٠

المصدر: وزارة الزراعة.

جدول رقم (٣/٤)

كميات الإنتاج لأهم الحاصلات الزراعية المتوقعة خلال عام ٢٠١٤/١٣ والمستهدف خلال عام ٢٠١٥/١٤

المحصول / (الوحدة بالألف)	الوحدة	٢٠١٤/١٣ (متوقع)	٢٠١٥/١٤ (مستهدف)
محاصيل حبوب			
قمح	أردب	٦٣٨١٤	٦٦٩٤٦
أرز	طن	٤٣١٣,٤	٤٣١٤,٥
الذرة الشامية	أردب	٥٩٧٦٨	٥٩٨٩٢
المحاصيل الزيتية			
عباد الشمس	طن	١١٧,٩	١١١,٧
فول الصويا	طن	٧٣	٨٠,٣
السمسم	طن	٦٣,٢	٦٦,٠

المحصول / (الوحدة بالالف)	الوحدة	٢٠١٣/١٤ (متوقع)	٢٠١٤/١٥ (مستهدف)
الفول السوداني	طن	٣٢٥,٧	٣٢٦
المحاصيل السكرية			
بنجر السكر	طن	٩٩٠٢,٧	١٠٤٧٣,٦
قصب السكر	طن	١٥٧٥٣,٩	١٥٧٥٤,٥
البقوليات			
الفول البلدي	إردب	٢١٠٦,٦	٢١٠٧,٦
الأعلاف الخضراء			
البرسيم	طن	٤٨٥٥١,٧	٤٦٠٠٢,٨
الالياف			
القطن	طن	٣٦١,٢	٣٦٢,٢

المصدر: وزارة الزراعة.

الاستثمارات المستهدفة:

تقدر استثمارات قطاع الزراعة والري والصيد بنحو ١٤,٦ مليار جنيه في خطة ٢٠١٤/٢٠١٥ يضطلع القطاع الخاص بنحو ٩,٤ مليار جنيه منها وتقوم الحكومة والشركات العامة والهيئات الاقتصادية بباقي الاستثمارات والتي تقدر بنحو ٥,٢ مليار جنيه [شكل رقم (١/٤)].

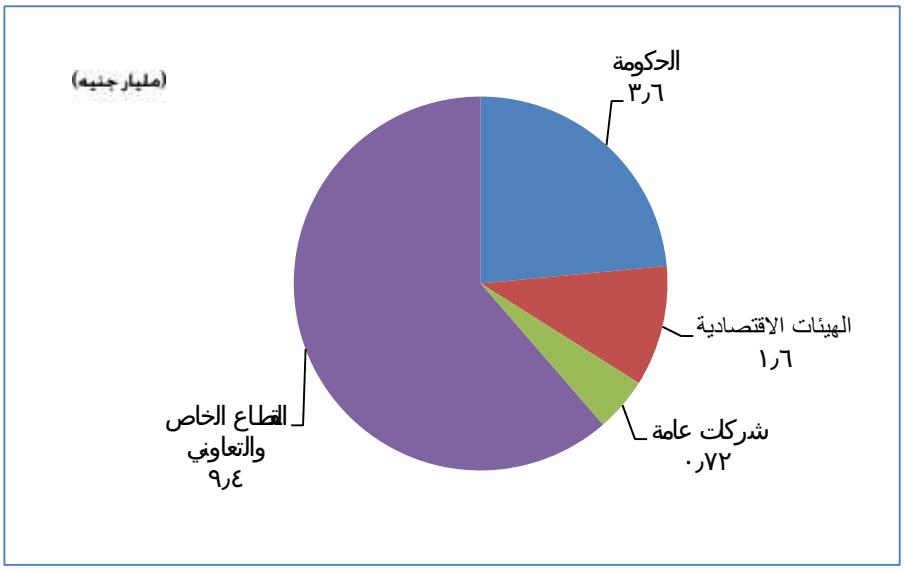

شكل رقم (١/٤)
توزيع الاستثمارات المستهدفة لنشاط قطاع الزراعة والري والصيد بين شركاء التنمية عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

المصدر: وزارة التخطيط.

البرامج الاستثمارية الحكومية المستهدفة لوزارتي الزراعة والري في إطار خطة ٢٠١٤/٢٠١٥:

تقدّر الاستثمارات الموجهة لوزارتي الزراعة والري بنحو ٥١٩٠,٧ مليون جنيه في خطة ٢٠١٤/١٥. يخص الزراعة واستصلاح الأراضي نحو ٢٤٤٤,٧ مليون جنيه. ومشروعات الري والصرف نحو ٢٧٤٦ مليون جنيه [جدول رقم (٤/٤)].

جدول رقم (٤/٤)

الاستثمارات المستهدفة بقطاع الزراعة والري ٢٠١٥/١٤

البيـــــان	القيمة (بالمليون جنيه)
الزراعة واستصلاح الأراضي	
استصلاح أراضي	١٦٧٩,٧
تنمية إنتاج نباتي	٥٢٤,٧
تنمية ثروة حيوانية وداجنة وسمكية	٢٤٠,٣
جملة فرعي	٢٤٤٤,٧
الري والصرف	
شبكات الري والصرف ومحطاتها	١٥٣١
تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالي والشواطئ المصرية	٥٢٨
تنمية الموارد المائية	٦٨٧
جملة فرعي	٢٧٤٦
الإجمالي العام	٥١٩٠,٧

المصدر: وزارة التخطيط .

هذا وبلغت القروض والمنح المتاحة من جهات دولية وصناديق إقليمية نحو ١,٠٦ مليار جنيه، منها ٣٤٤,٦ مليون جنيه للزراعة، و٧١٢,٤ مليون جنيه لتنمية الموارد المائية [جدول رقم (٥/٤)].

جدول رقم (٥/٤)

القروض والمنح الأجنبية المتاحة لمشروعات الزراعة والري بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

أ) مشروعات الزراعة

(القيمة بالمليون جنيه)

المشروع	الجهة المانحة	منح	قروض
التنمية الزراعية والريفية بمنطقة غرب النوبارية	الإيفاد		١٠
تطوير الري الحقلي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير		٢٥٠
	الإيفاد		٧٥
	اليابان	٧,١	
تكثيف الإنتاج الزراعي بإقليم شمال الصعيد	الإيفاد	٢,٥	
جملة (أ)		٩,٦	٣٣٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

ب) الموارد المائية

المشروع / (القيمة بالمليون جنيه)	الجهة المانحة	منح	قروض
الديوان العام			
إدارة وتطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية	البنك الدولي	١٠	٩٠,٩
	بنك التعمير الألماني	٧	٨٤
استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء	الصندوق الكويتي للتنمية		٦٥,٦
مصلحة الري			
إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري	بنك التنمية الإفريقي	٤	
	بنك التعمير الألماني	٣	٢٥٠
تطوير وترشيد نظم الري	صندوق الأوبك للتنمية الدولية		٦٠
	بنك التعمير الألماني	٣	٣٠ (جاري الاتفاق)
مصلحة الميكانيكا والكهرباء			
إنشاء وإحلال محطات الرفع	منظمة الأوبك للتنمية (أوفيد)	١٠	
	قرض البنك الألماني		٥,٢
	قرض البنك الأوروبي		٠,٣
	قرض الصندوق العربي السعودي للتنمية		٤,٥
الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف			
إنشاء وتجديد شبكات الصرف بشقيه العام والمغطى	البنك الدولي		٢٣
	البنك الإسلامي		٦٢
	جملة (ب)	٣٧	٦٧٥,٥
	جملة (أ) + (ب)	٤٦,٦	١٠١٠,٥
	الإجمالي العام		١٠٥٧,١

المصدر: وزارة الموارد المائية والري

وتتبلور أولويات الاستثمار الزراعي حول المجالات التالية:

- تحديث وتطوير نظم الري الحقلي والصرف.
- استنباط أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية تحقق كفاءة استخدام المياه، مثل الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف لمواجهة التغيّرات المناخية، والأصناف قليلة المكوث في التربة لتقليل استهلاك المياه وزيادة معدل التكثيف المحصولي، بالإضافة إلى التوسّع في زراعة المحاصيل البستانية محدودة الاستهلاك للمياه، مثل التين والزيتون والنخيل.
- التوسّع في زراعة المحاصيل غير التقليدية في المناطق الصحراوية كالنباتات الطبية وبعض المحاصيل الزيتية.
- تنمية الإنتاج الحيواني والداجني والتوسّع في إنتاج الأمصال واللقاحات لحماية الثروة الحيوانية والداجنة.
- إنشاء صوامع لتخزين الحبوب لتقليل الفاقد الذي تصل نسبته إلى ٣٠% من الكميّات المخزّنة.
- تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى أسمدة عضوية وأعلاف غير تقليدية.

البعد المكاني لاستثمارات الزراعة:

تبلغ استثمارات الزراعة ٢,٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ٦٠,٦ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ٢,٥% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل الاستثمارات غير الموزعة في مشروع استكمال البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح بالخطة الخمسية السابقة.

بينما يبلغ حجم الاستثمارات الموزعة مكانياً نحو ٢٣٨٤,١ مليون جينه بنسبة ٩٧,٥% . وتتراوح هذه الاستثمارات الموزعة ما بين ٧٠٥,٩ مليون جنيه في محافظة الوادي الجديد بنسبة ٢٨,٩% من إجمالي الاستثمارات الموزعة مكانياً إلى ٨,٦ مليون جنيه في محافظة المنوفية بنسبة ٠,٤% من إجمالي الاستثمارات الموزعة مكانياً . كما توضح الخريطة رقم (١/٤)

خريطة رقم (١/٤)

استثمارات الزراعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

المحافظة	الاستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	9.01
الجيزة	481.3
القليوبية	9.7
الاسكندرية	40.3
البحيرة	52.1
مطروح	446.9
المنوفية	8.6
الغربية	10.5
كفر الشيخ	36.7
دمياط	17.7
الدقهلية	21.7
بورسعيد	21.1
السويس	63.7
الاسماعيلية	77.9
الشرقية	28.2
شمال سيناء	67.5
جنوب سيناء	16.3
الفيوم	74.9
بني سويف	20.7
المنيا	14.6
الوادى الجديد	705.9
اسيوط	28.8
سوهاج	23.2
قنا	30.7
الاقصر	9.8
اسوان	50.9
البحر الاحمر	14.9
الاجمالى	2444.7

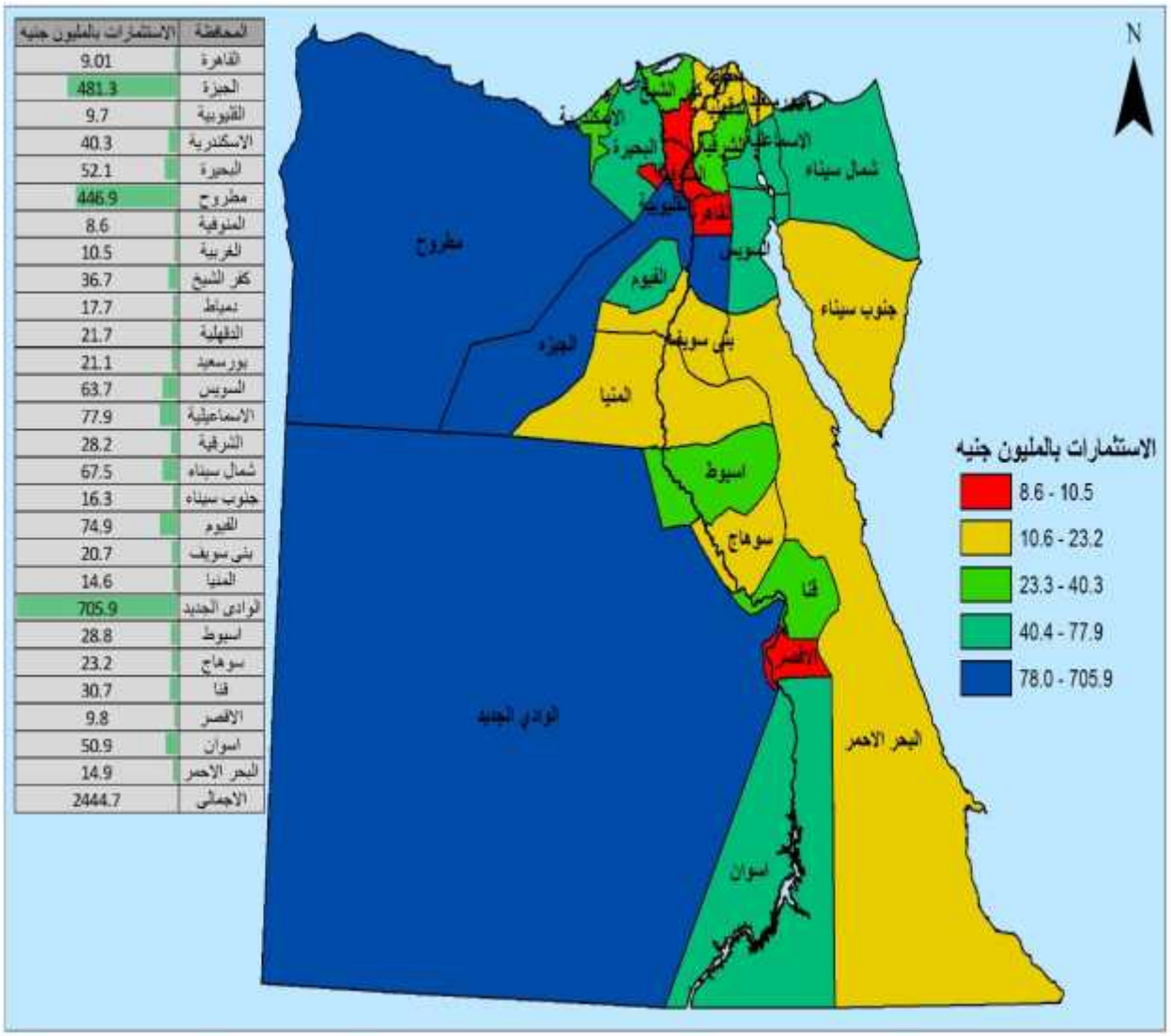

المصدر: وزارة التخطيط

تستحوذ البنية الأساسية الزراعية واستصلاح الأراضي على ٨١,٢% من الاستثمارات الموزعة مكانياً، و٧,٢% لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي بالإضافة إلى المراكز البحثية، مقابل ٣,٥% للتمويل الزراعي، و٨,١% للمشروعات الأخرى مثل (تطوير منظومة الإرشاد الزراعي، تحسين واعتماد وتحرير إنتاج التقاوي الحكومية، حماية البيئة باستخدام التشجير، الأنشطة الإنتاجية للسيدات المتفعات بالأراضي الجديدة ، تطوير الخدمات الإرشادية بالأراضي الجديدة وغيرها) كما يوضح الشكل رقم (٢/٤).

شكل رقم (٢/٤)

تطور الخدمات الإرشادية بالاراضي الجديدة

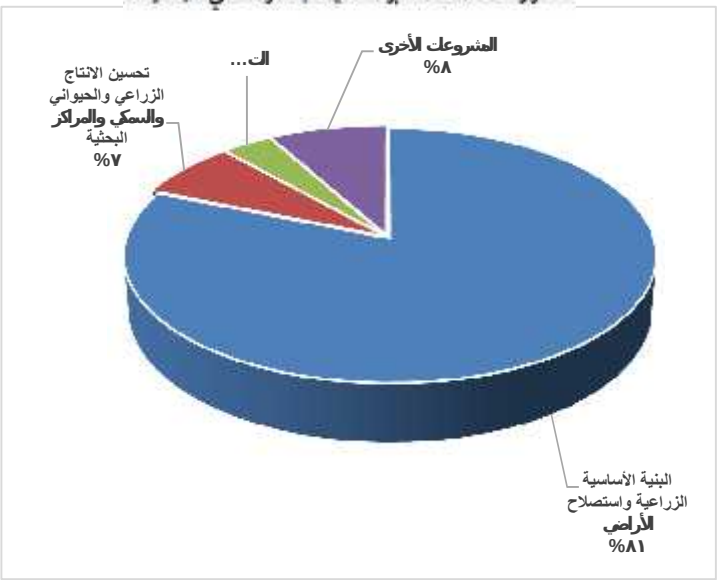

وعلى مستوى المحافظات، فتستحوذ محافظتي الوادي الجديد ومطروح على النصيب الأكبر من استثمارات مشروع البنية الأساسية الزراعية واستصلاح الأراضي، بما قيمته ٦٩٩ و٤٣٢ مليون جنيه على التوالي، أي بما يوازي ٥٨,٤% من إجمالي استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٣/٤).

شكل رقم (٣/٤)

استثمارات البنية الأساسية الزراعية واستصلاح الأراضي موزّعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

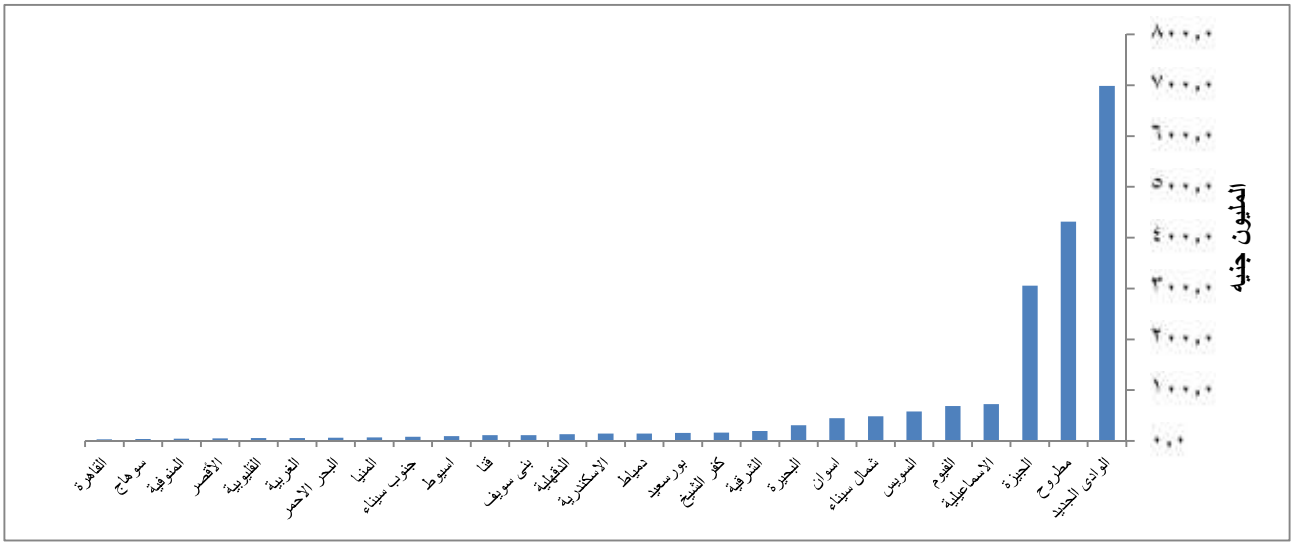

المصدر: وزارة التخطيط

البُعد المكاني لاستثمارات الري:

تبلغ استثمارات الري ٢,٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ٤٠٦,٤ مليون جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ١٤,٨% من إجمالي الاستثمارات، وتتمثل اهم المشروعات غير الموزعة في تطوير وترشيد نظم الري، وتنمية وتطوير مجرى النهر وفرعيه والآبار ومخرات السيول، ومشروعات تنمية منابع حوض نهر النيل، وإنشاء وإحلال محطات الرفع، وانشاء وتدعيم الترع القومية والرئيسية ومشروعات أخرى.

بينما تبلغ الاستثمارات الموزعة مكانياً ٢٣٣٩,٥ مليون جينه بنسبة ٨٥,٢%، تتراوح ما بين ٣٢١,٩ مليون جنيه في محافظة أسيوط بنسبة ١١,٧% إلى ٢,١ مليون جنيه في محافظة القاهرة بنسبة ٠,١% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٢/٤).

خريطة رقم (٢/٤)

استثمارات الري للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

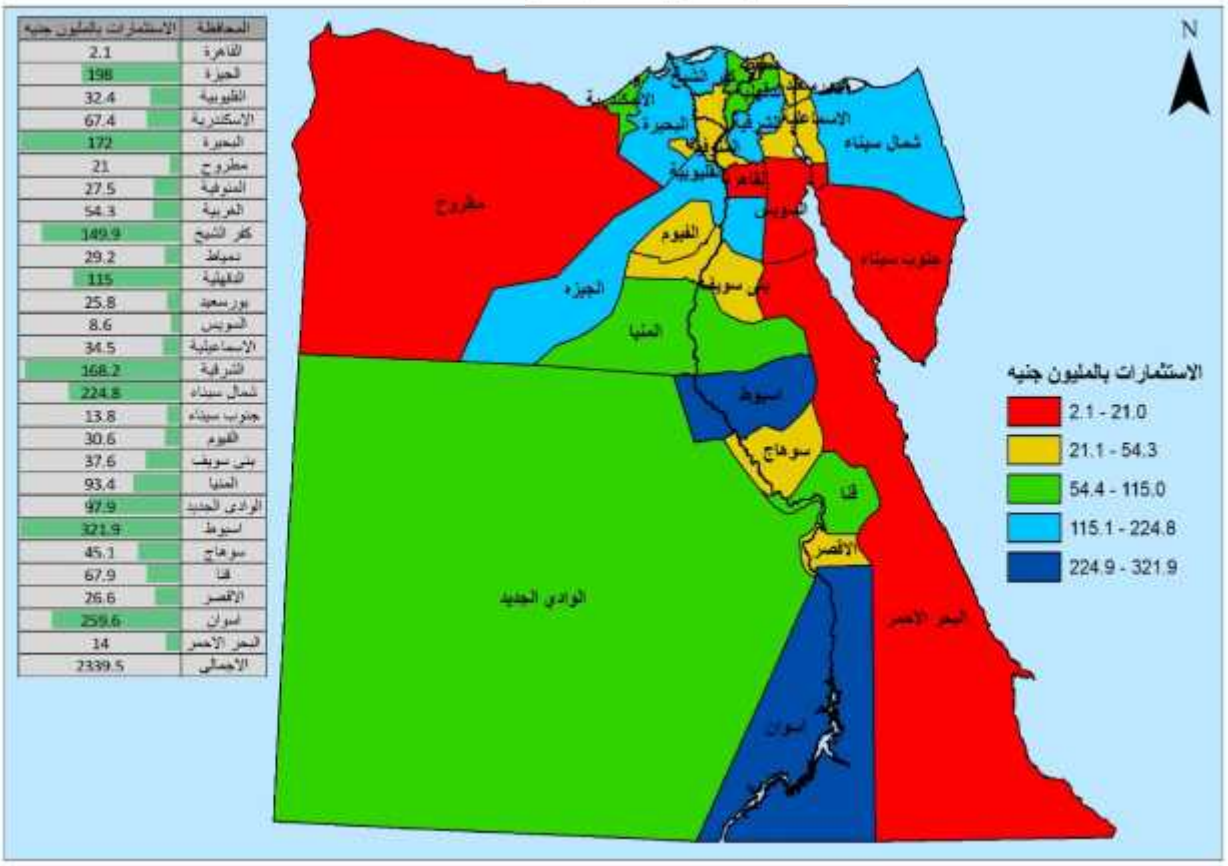

المحافظة	الإستثمارات بالمليون جنيه
القاهرة	2.1
الجيزة	198
القليوبية	32.4
الإسكندرية	67.4
البحيرة	172
مطروح	21
المنوفية	27.5
الغربية	54.3
كفر الشيخ	149.9
دمياط	29.2
الدقهلية	115
بورسعيد	25.8
السويس	8.6
الإسماعيلية	34.5
الشرقية	168.2
شمال سيناء	224.8
جنوب سيناء	13.8
الفيوم	30.6
بني سويف	37.6
المنيا	93.4
الوادي الجديد	97.9
اسيوط	321.9
سوهاج	45.1
قنا	67.9
الأقصر	26.6
اسوان	259.6
البحر الأحمر	14
الإجمالي	2339.5

المصدر: وزارة التخطيط

وتنقسم استثمارات الري ما بين مشروع إنشاء وتدعيم الترع والقناطر والسدود وتغطية الترع، والذي يستحوذ على ٢٦% من استثمارات الاستثمارات الموزعة مكانياً، بينما يستحوذ مشروع إنشاء وإحلال محطات الرفع على ٢٠,٦%.

وذلك مقابل ٢٠,٤% لإنشاء شبكات الصرف الزراعي، و٣٣% للمشروعات الأخرى مثل (استكمال البنية القومية للري، تطور وترشيد نظم الري، حماية وتطوير السواحل والشواطئ المصرية، تطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية، تنمية وتطوير مجرى النهر وفرعية والآبار ومخرات السيول) كما يوضح الشكل رقم (٤/٤).

شكل رقم (٤/٤)

استثمارات الري خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

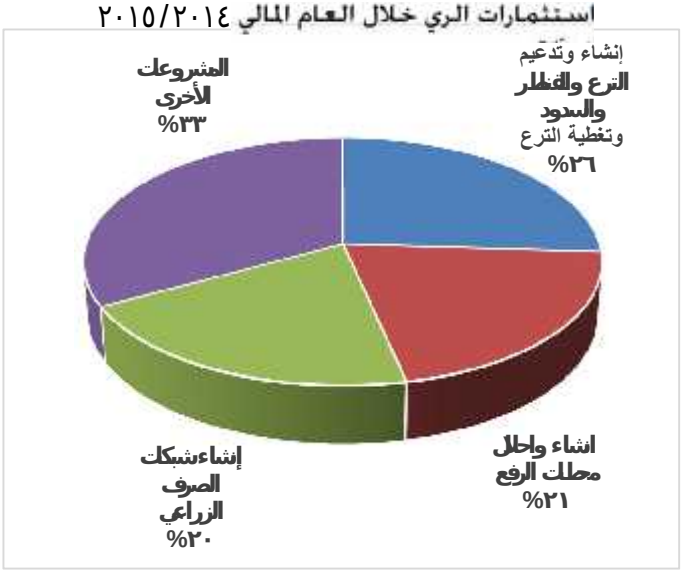

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانياً بشئ من التفصيل.

- إنشاء وتدعيم الترع والقناطر والسدود وتغطية الترع:

تستحوذ محافظتي أسيوط وأسوان على النصيب الأكبر من استثمارات المشروع. لوجود السد العالي وقناطر أسيوط. بما قيمته ٣٠٠,٧ و ١٢٨ مليون جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٧٠,٤% من إجمالى استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (٥/٤).

شكل رقم (٥/٤)

استثمارات مشروع إنشاء وتدعيم الترع والقناطر والسدود وتغطية الترع موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

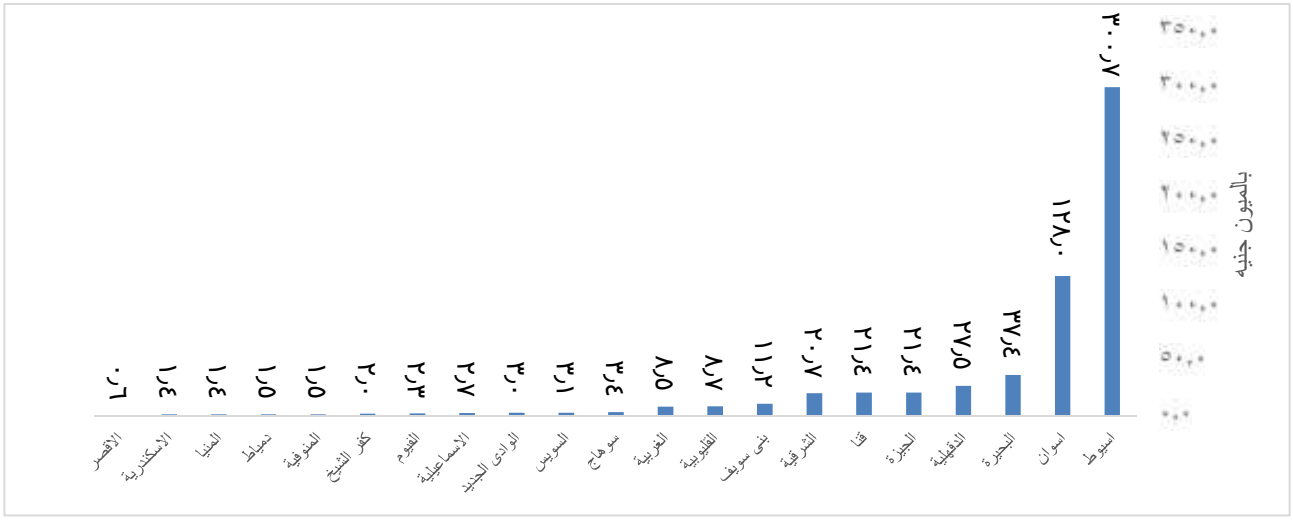

المصدر: وزارة التخطيط

- مشروع انشاء واحلال محطات الرفع:

تستحوذ محافظتي أسوان وكفر الشيخ على النصيب الأكبر من استثمارات المحافظات. بما قيمته ١١٢,٦ و ٩٢,٣ مليون جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٤٢,٤% من إجمالى استثمارات هذا البرنامج. كما يوضح الشكل رقم (٦/٤).

شكل رقم (٦/٤)

استثمارات إنشاء وإحلال محطات الرفع موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

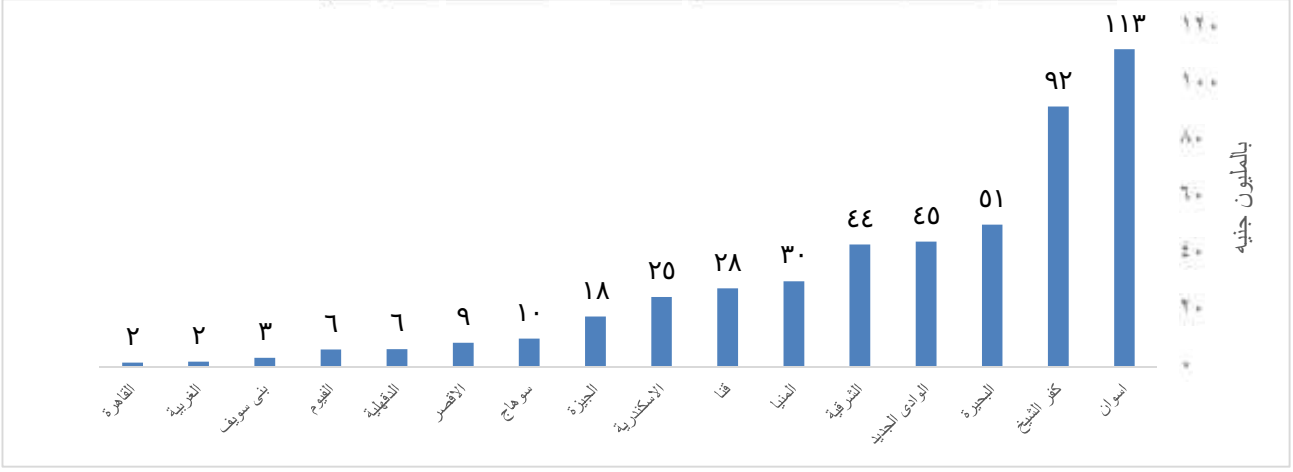

المصدر: وزارة التخطيط

قطاع الصناعة

٢/٤ الصـــناعـــة

يُسهم قطاع الصناعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره من القطاعات الرائدة عالية الإنتاجية ذات النمو المتسارع. لذلك يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي (حوالى ١٥,٥%) بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توفير فرص العمل واستيعاب التقنيات الحديثة وتطويعها وتعميق التصنيع المحلي وتحقيق الانتشار المكاني. ويستعرض الجزء التالى أهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعة ثم تحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجية الرئيسية والبرامج التنموية وتطور مؤشرات الأداء ثم حجم الاستثمارات المستهدفة بهذا القطاع الحيوي.

أولاً أهم التحديات:

- تراجع الأنشطة الإنتاجية مع تعثر العديد من المصانع.
- انتشار ظاهرة التهريب وإغراق الأسواق بمنتجات رديئة مما يضر بالصناعة الوطنية.
- عدم ربط منظومة التدريب باحتياجات الصناعة.
- منظومة دعم الطاقة للمشروعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- ضعف تنافسية الصناعة المصرية وتراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري [شكل رقم (٤/٧)].
- تدنّي مستوى القاعدة الصناعية (الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر).
- عدم توافر العمالة المؤهلة المطلوبة لقطاع الصناعة [شكل رقم (٤/٨)].

شكل رقم (٤/٧)

ترتيب مصر وفقاً لمؤشر التنافسية الدولية

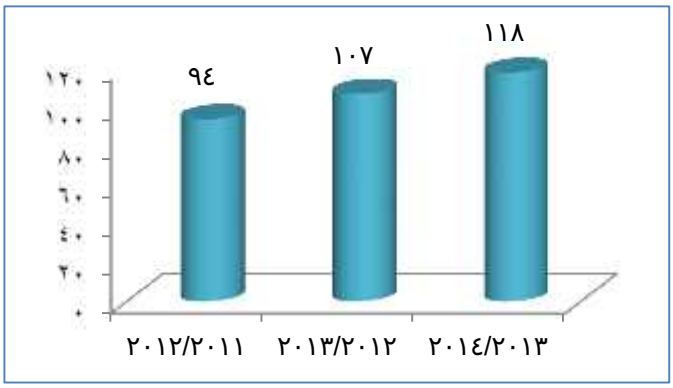

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي

شكل رقم (٤/٨)

ترتيب مصر حسب مكونات مؤشر التنافسية الدولية

المتطلبات الأساسية

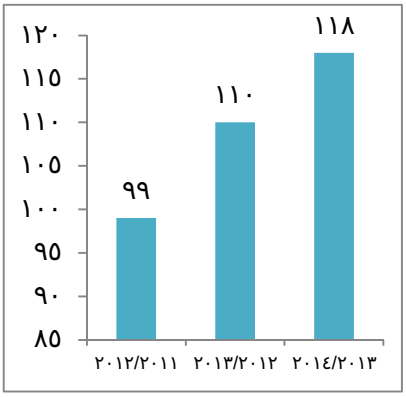

تحسين الكفاءة

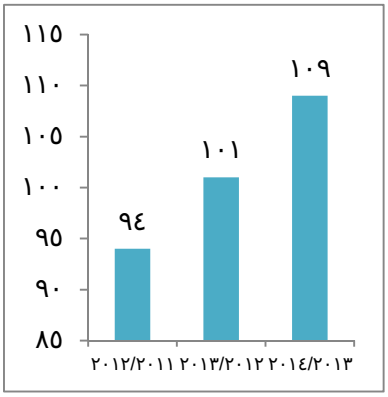

عوامل الابتكار

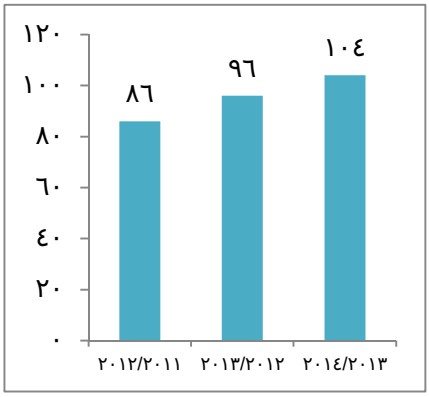

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي.

ثانياً: الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

في إطار التخطيط الاستراتيجي لتنمية الصناعة المصرية برؤية مستقبلية، قامت الحكومة بعدة خطوات حيث يجري حالياً استكمال البنية التحتية ونقل التكنولوجيا الصناعية المتقدمة واستكمال ترفيق المناطق الصناعية وتطوير منظومة التدريب المهني وربطها باحتياجات الصناعة. وفي إطار الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الاجتماعية. **تم وضع برنامج لدعم وتطوير الصناعة الوطنية يستهدف ما** يلي:

* الانتهاء من أعمال ترفيق المناطق الصناعية في عدد ٣٤ منطقة صناعية منها (١٥) منطقة بالصعيد ومنطقتين في سيناء (بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٢,٦ مليار جنيه) لتوفير نحو ٤٤٣ ألف فرصة عمل جديدة في عدد ٣,٦ ألف مشروع صناعي.

* تنفيذ برنامج تدريب العمالة الصناعية من خلال مركز التدريب الصناعي وبالتنسيق مع وزارة القوى العاملة. ويستهدف هذا البرنامج تدريب نحو ١٠٠ ألف عامل من العمالة الجديدة لبرنامج التدريب من أجل التشغيل بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه مصري.

* تطبيق برنامج مساندة المصانع المتعثرة من خلال حصر المصانع المغلقة والمتعثرة ودعمها لإزالة أسباب التعثر وإعادة تشغيلها وبتمويل قدره ٥٠٠ مليون جنيه مصري.

* رفع كفاءة شركات قطاع الأعمال العام في مجال الغزل والنسيج بتكلفة ٣٥٠ مليون جنيه مصري. وتدعيم بعض الشركات العامة بتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه.

وذلك في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- استعادة وتيرة الأداء الصناعي وإعادة دوران عجلة الإنتاج بمعدلاتها الطبيعية لتحقيق النمو الصناعي السريع والتشغيل والعدالة الاجتماعية.
- التوجه نحو الصناعات الحديثة مثل الصناعات الالكترونية والأجهزة الطبية والتكنولوجيا الحيوية.
- الانتشار الجغرافي المتوازن مع إعطاء أولوية للتنمية الصناعية بمحافظات الوجه القبلي وسيناء.
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة المكملة والمغذية للصناعات الكبيرة.
- ترشيد استخدامات الطاقة.
- تفريغ قلب المدن الكبرى من الصناعات الملوثة للبيئة.
- إتاحة الأراضي الصناعية لتحالفات شركات التنمية الصناعية المتكاملة ذات الخبرة في الإنشاء والترويج لجذب الشركات العالمية بنظام حق الانتفاع و المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تشغيل وحل مشكلات المصانع المتوقفة.
- تسوية المنازعات المالية والقضائية مع شركات الاستثمار الصناعي.
- مراجعة هيكل تكاليف الصناعة لخفض الأعباء.

وقد تم اتخاذ العديد من القرارات التي من شأنها تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية منها:

- البدء في تطبيق واستخدام تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة الشمسية في عمليات التبريد والتسخين في القطاع الصناعي والمنشآت التجارية بالتعاون بين مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار التابع لوزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

بتكلفة ٦,٥ مليون دولار ممولة من مرفق البيئة العالمى. ويهدف المشروع إلى تحفيز وتشجيع مختلف القطاعات الصناعية والتجارية على تطبيق تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة وتعميق التصنيع المحلي بنظم ومكونات الطاقة الشمسية.

- مراجعة الأطر التشريعية ووضع الحوافز اللازمة لتصميم حزم تمويلية مبتكرة لتشجيع إنشاء مشروعات جديدة في مجال استخدام الطاقة الشمسية وإدخال التكنولوجيات الحديثة من خلال عقد شراكات بين الشركات المصرية والأجنبية.
- الانتهاء من إعداد الخريطة الصناعية المتكاملة التي تستهدف وضع تصور للإنتاج الصناعي في كل منطقة ترتبط بمدخلات وقدرات التصنيع.
- تستهدف الهيئة العامة للتنمية الصناعية التخطيط والترويج وتوفير الآليات الفعالة لتنفيذ المشروعات الصناعية وتحقيق إتاحة فرص عمل جديدة ومستدامة. والمساهمة الفعالة في الدخل القومي وحصيلة الصادرات. وقد اشتمل المشروع القومي للخريطة الصناعية على تحديد الوضع الحالي للانتشار الجغرافي والقطاعي للصناعة المصرية [خريطة رقم (٣/٤) ورقم (٤/٤)].

خريطة رقم (٣/٤)

الخريطة الصناعية

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

بينما يوضح الشكل التالى المستهدف طبقاً للخريطة الصناعية:

خريطة رقم (٤/٤)

الانتشار الجغرافي والقطاعي المستهدف للصناعة المصرية

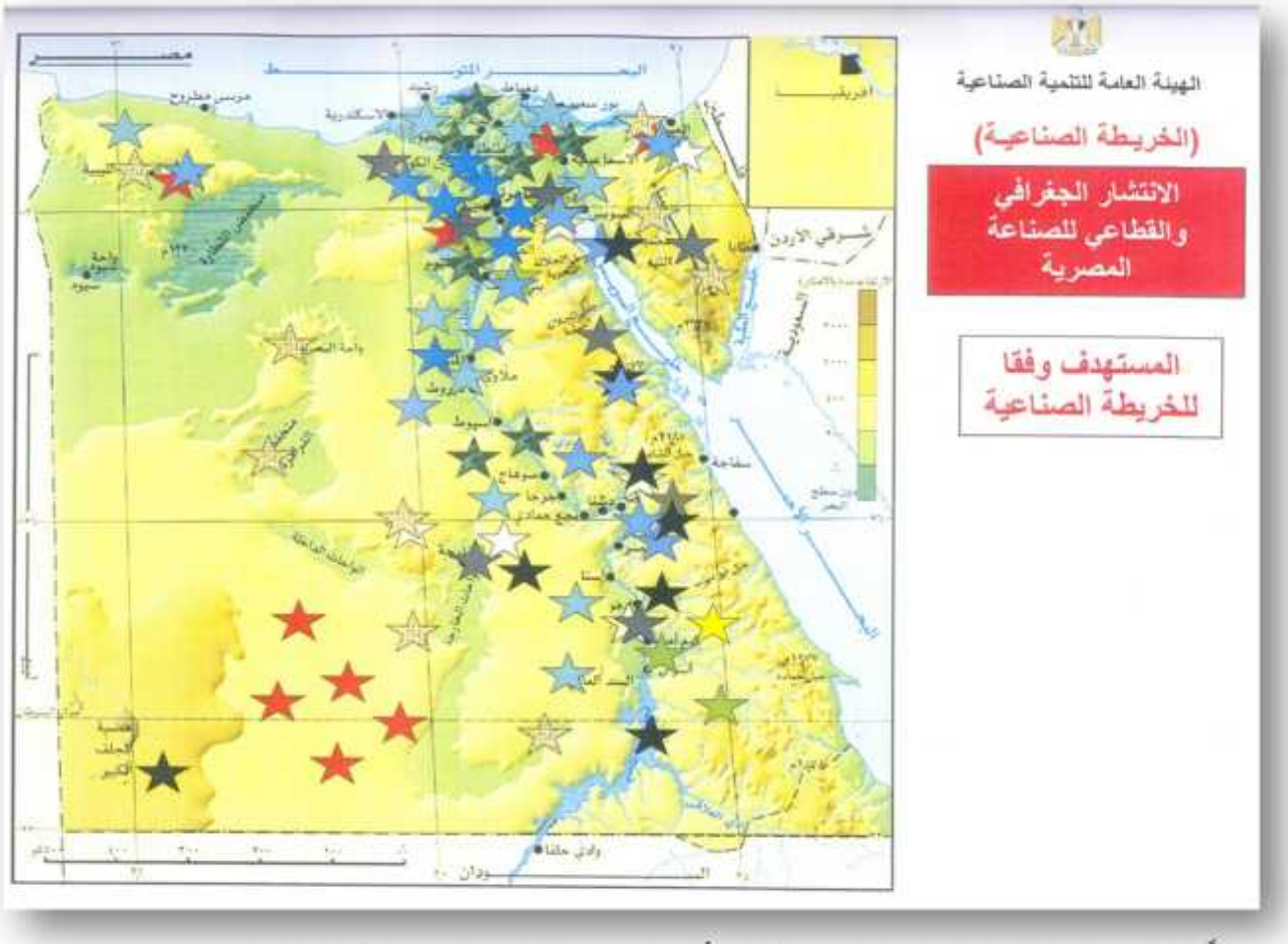

ووفقاً للخريطة الصناعية يوضح جدول (٤/٦) أهم الصناعات الموزعة على المحافظات كما يلي:

جدول رقم (٤/٦)

توزيع الصناعات بحسب المحافظات المختلفة

الصناعة	المحافظات
صناعات الأسمنت	العريش- السويس – قنا- المنيا- ديروط - مرسى مطروح
الحديد الخام	ساحل البحر الأحمر- وادي العلاقي هضبة الجلف الكبير
تكرير الذهب والمشغولات الذهبية	جبل أبو دياب
فلزات متنوعة	أسوان
كربونات الكالسيوم والجير الحى والمطفي	العريش- جبل عتاقة- بنى سويف- ملاوي- بجع حمادي
أحجار الزينة والرخام والجرانيت	العريش- جبل عتاقة- خليج السويس- الجيزة- وادي النطرون – إدفو- طابا العريش
السيراميك والخزف والصينى والحراريات	جبل عتاقة- خليج السويس – إدفو
الهندسية والالكترونية	المحلة الكبرى- رشيد- الصف- وادي حبيب- أسيوط- بنها- الإسماعيلية
الصناعات الغذائية	دمياط- طنطا- رشيد- بني سويف- ملاوي- سوهاج- إسنا- السد العالي الهضبة الليبية- واحة سيوة
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	طنطا- المنصورة- القاهرة الكبرى- شبين الكوم- الصف- ديروط

الصناعة	المحافظات
الطاقة الشمسية	الهضبة الليبية- جنوب غرب مصر – جنوب الواحات الخارجة
صناعات الملح (تعبئة وتكرير الملح- كربونات الصوديوم- الصودا الكاوية- الكلور المسال- الصوديوم- المنظفات الصناعية)	العريش- الإسماعيلية- بحيرة قارون- الهضبة الليبية- واحة سيوة
صناعات الزجاج	العريش- السويس- حلوان- جبل الحلالة البحرية
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية حامض الفوسفوريك	جبل عتاقة- وادي قنا- الخارجة – ادفو
معالجة خامات (الكاولين- الكوارتز- الكريستال- السيليكون- إنتاج الخلايا الشمسية)	شرق خليج السويس- ادفو- جنوب خليج السويس
فصل وإنتاج الزنك والقصدير والرصاص	جبل أبو دياب
صناعات الكبريت (معالجة خام الكبريت وإنتاج حمض الكبريت)	العريش
الصناعات الإبداعية والتراثية	العريش- طابا- واحة البحرية- واحة سيوة- الخارجة- منخفض الفرافرة- الواحات البحرية – النوبة

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

ثالثاً: برامج ومشروعات التنمية:

في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية سالفة الذكر، اهتمت الحكومة بتصميم عدد من البرامج التنموية وهي:

- برنامج تحديث الصناعة: ويشمل مساندة المصانع المتعثرة (وقد تم حصر عدد ٦٧٢ مصنع متعثر)، وزيادة تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنمية سلاسل القيمة المضافة، وتعزيز الشراكة والعلاقات الدولية، وإنشاء تجمعات صناعية وحرفية ذات أدوار فاعلة وديناميكية.
- إعادة توطين مدابغ مصر القديمة: من خلال إنشاء مدينة جاذبة للصناعة الوطنية عن طريق تشجيع انتقال المدابغ القائمة حالياً بمنطقة مجرى العيون إلى المدينة الجديدة بالروبيكى، بهدف تطوير قطاع دباغة وصناعة الجلود وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وتنميته بما يحقق له القدرة التنافسية في الأسواق العالمية باستثمارات مقدارها (٥,٨ مليار جنيه) لمراحل المشروع الثلاث.
- المراكز التكنولوجية: وتهدف إلى تقديم برامج تدريبية متخصصة، ومساعدة الشركات من خلال تقديم الاستشارات الفنية وتوفير تصميمات حديثة ومبتكرة، وزيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية، وتلبية الاحتياجات الفنية لمختلف الصناعات.
- مشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني: وهو مبني على أساس إطار التعاون المصري الأوروبي والشراكة الأورو متوسطية (ميدا MEDA)، بهدف المساهمة في زيادة القدرة التنافسية للمصانع المصرية في الأسواق المحلية من خلال صياغة وتنفيذ سياسة إصلاح قومية للتعليم والتدريب الفني والمهني، ويعمل المشروع على إنشاء شبكة من الشراكات القطاعية التي يوجهها ويقودها الشركاء ذوي الصلة من الصناعة والمختصين بالتعليم الفني والتدريب المهني بطريقة لامركزية (إنشاء ١٢ شراكة قطاعية S'ETP على الأقل على مستوى الجمهورية) وعدد من الشراكات المحلية في المحافظات والمناطق الصناعية.

رابعاً: تطور مؤشرات الأداء:

بلغ عدد المصانع المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نحو ٣٤ ألف مصنع بقيمة إنتاج نحو ٨١٨ مليار جنيه وتكاليف استثمارية تتجاوز ٦١٤ مليار جنيه مليون جنيه وعدد عمال يقدر بنحو ١,٨ مليون عامل وبأجور تصل إلى حوالى ٢٢,٣ مليار جنيه [جدول رقم (٧/٤)] موزعة كما يلي :

جدول رقم (٧/٤)

توزيع المصانع حسب النشاط الصناعي

النشاط (القيمة بالمليون جنيه)	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج بالمليون جنيه	التكاليف الاستثمارية بالمليون جنيه	عدد العمال	الأجور بالمليون جنيه
إنتاج نباتى وحيوانى	٢٢	٢٤٥,٧	١٩٤,٦٢	١٧٨٣	١٠,٥
استخراج و تجهيز فحم	٣	٨٠١,٦٤	٦٢٦,٢١	١٢٤٤	١٨,٣٨
البترول وتكريره ومنتجاته والغاز الطبيعي	١٤	٣٠٢١٢,٤	٤٦١٨٤,٦٢	١٩٤١٧	٤٧٦,٢٣
استخراج خامات المعادن	٢	١٣٧,١١	٢٣٧	٨٨٢	٩,٥١
استغلال مناجم ومحاجر	٥١	٣٠٠,٨٦	٤٧٦,٦٩	٦٤٢١	٥٢,٩٨
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	٧٢١٩	١٧٣٣٨٧	٩٨٥٦٨,٠١	٣٢٩٢٤٦	٣٤٢٨,١٢
غزل ونسيج وملابس وجلود	٧٣٢٩	٧٤٣٨١,٧٦	٤٧٢٢٥,٦٥	٥٠٥٥١٢	٣٦٠٠,٨٢
الخشب ومنتجاته	٢٨٤٩	٧١٥٣,٨٤	٤٠٨٨,٩٨	٤٠٢٤٨	٣١٢,٠٦
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	١٩٥٣	١٥٧٣٥,٢٢	١٨١٨٢,٨٢	٧٩٨٢٨	٧٩٥,٣١
كيماويات أساسية ومنتجاتها	٤٤١٧	١٤٤٩٤٠,٤	١٢١٩٦٦,٠٢	٢٥٢٢٧٦	٤٨٣١,٤٧
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	٢٤٢٣	٥٢٤٤٩,٥	٦٩٥٨٢,٥	١٦٢٦٣١	٢٤٤٨,٩٤
معدنية أساسية	٧٠٦	٨٥٨٨٦,٣٨	٦٣٧٢٩,٢٤	٨٤٦٨٠	١٧٧٥,٨٣
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	٦٦٨٠	١٩٤٩٢٠,٧	٩٥٧٠٧,٨٥	٣٣١٦٥٦	٤٠٧٤,٤٤
صناعات تحويلية اخرى	٥٩٥	٢٨٤٣٢,٠١	٧٩٥٢,٤٧	٩٠٦٨	٦٤,٣
إنتاج وتوزيع كهرباء الإنارة والقوى	٣٤	٨٩١٥,٦٩	٣٩٢٣٢,٥٩	٢٠٧٢٦	٣٨٩,١
مراكز الخدمة والصيانة	٨٤	١٠٧,٢٣	٥٢١,٧٨	٣٠٦١	٢١,٢٨
الإجمالي	٣٤٣٨١	٨١٨٠٠٧,٣	٦١٤٤٧٧,٠٦	١٨٤٨٦٧٩	٢٢٣٠٩,٢٩

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

وقد تركزت أعداد المصانع بشكل أكبر في محافظات القاهرة والشرقية والقليوبية والجيزة [جدول رقم (٨/٤)]، كما يلي:

جدول رقم (٨/٤)

توزيع المصانع بحسب المحافظات الرئيسية

المحافظة	عدد المصانع	قيمة الإنتاج (مليون جنيه)	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	الأجور (مليون جنيه)
القاهرة	٩٢٠٥	٦٥٦٧٧	٥٣٢٢٢	٣١٠٧٦٣	٣٧٩٢
الشرقية	٣٩٩٣	١٣٨٦٤	٧٦٤٤٧	٢٥٨٩١٧	٢٧٨٨
القليوبية	٣٦٦٠	٩١٦٢٤	٤٧٧٨٦	٢٤٧٤٦٦	٢٣٦٥
الجيزة	٣٥٤٠	١٥٢٦٢١	٧٨٨٦٦	٢٥٧٦٧٤	٢٩٧٧

المصانع الجديدة المستهدفة بخطة ٢٠١٥/١٤:

- إقامة ثلاث مشروعات، منها مشروع لإجراء توسعات في قطاع الزجاج والسيراميك، ومشروع لإنتاج السكر في الصعيد بإجمالي استثمارات تصل إلى ٢ مليار جنيه، ومشروع صناعي لإنتاج سماد سوبر فوسفات أحادي وثلاثي بمنطقة الصناعات الثقيلة (الخارجة- الوادي الجديد) بطاقة إنتاجية مليون طن سماد سوبر فوسفات أحادي ناعم ومحبب و٥٠٠ ألف طن سماد سوبر فوسفات ثلاثي ناعم ومحبب.
- مصنع لإنتاج الفايبر جلاس باستثمارات صينية تصل إلى ٢٣٠ مليون دولار حيث سيتم بدء إنتاج الخط الأول بطاقة إنتاجية ٨٠ ألف طن سنوياً بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه، والإعداد لتشغيل الخط الثاني بنفس القيمة الإنتاجية ليصل إنتاج المصنع إلى ١٦٠ ألف طن سنوياً، كما يتيح المصنع ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- مشروع جديد لإعادة تأهيل واستخدام إطارات الشاحنات الثقيلة بالتعاون مع الخبرات الألمانية، ينفذه مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بوزارة الصناعة.

وجاري إقرار العديد من المشروعات الأخرى ومنها:

- مشروع صناعي لإنتاج زجاج سيكوريت (آفران – واجهات- ديكور- موبيليا- حمامات) بالتوسعات الشمالية للمنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر بطاقة إنتاجية ٢٠٠ ألف م٢ / سنة.
- مشروع صناعي لإنتاج ورق كرافت وفلوتنج ودوبلكس بالمنطقة الصناعية – مدينة السادات – محافظة المنوفية بطاقة إنتاجية ٥٠ ألف طن ورق كرافت وفلوتنج و٨٠ ألف طن كرتون دوبلكس.
- مشروع صناعي بإنتاج سماد سوبر فوسفات أحادي وحمض كبريتيك مركز بالمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس – محافظة السويس بطاقة إنتاجية ٧٠٠ ألف طن سماد و٤٠٠ ألف طن حمض كبريتيك مركز.
- إنشاء مجمع لصناعة الألمونيوم من خاماته الأولية بمدينة ٦ أكتوبر بطاقة إنتاجية حوالى ١١٠ ألف طن / سنة.
- إقامة مصنع لإنتاج بلاط السيراميك والبورسلين حوائط وأرضيات ووزرات وديكور وقطع ديكور بالمنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان- محافظة الشرقية بطاقة إنتاجية ٢٨ مليون م٢/ سنة.
- إقامة مشروع صناعي لإنتاج بلاط السيراميك والبورسلين حوائط وأرضيات ووزرات وديكور وقطع ديكور وتابلوهات بمنطقة خليج السويس الصناعية- محافظة السويس.

خامساً: مستهدفات الخطة

من المستهدف زيادة ناتج الصناعة التحويلية غير البترولية ليصل إلى حوالى ٣٣٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ٢٨١,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣، بمعدل نمو حقيقي قدره ٣,٢% [شكل رقم (٩/٤)].

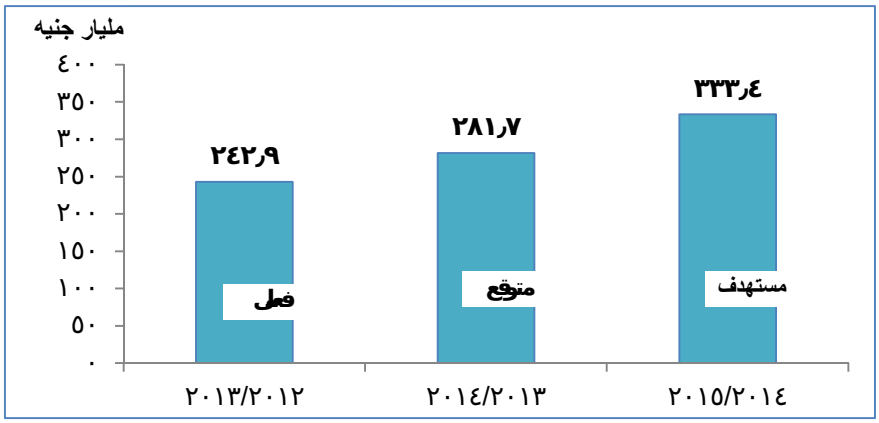

شكل رقم (٩/٤)

الناتج الصناعي

خلال الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢ -٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط

ويبلغ إجمالي قيمة الاستثمارات المستهدفة في قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٤٨,٤ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، منها استثمارات عامة تبلغ نحو ٨,٤ مليار جنيه، يخص منها لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية نحو ٥٩٢,٥ مليون جنيه بينما يستأثر القطاع الخاص بالنصيب الأكبر ليصل إلى ٤٠ مليار جنيه، بنسبة ٨٢,٦% [شكل رقم (١٠/٤) وجدول رقم (٩/٤)].

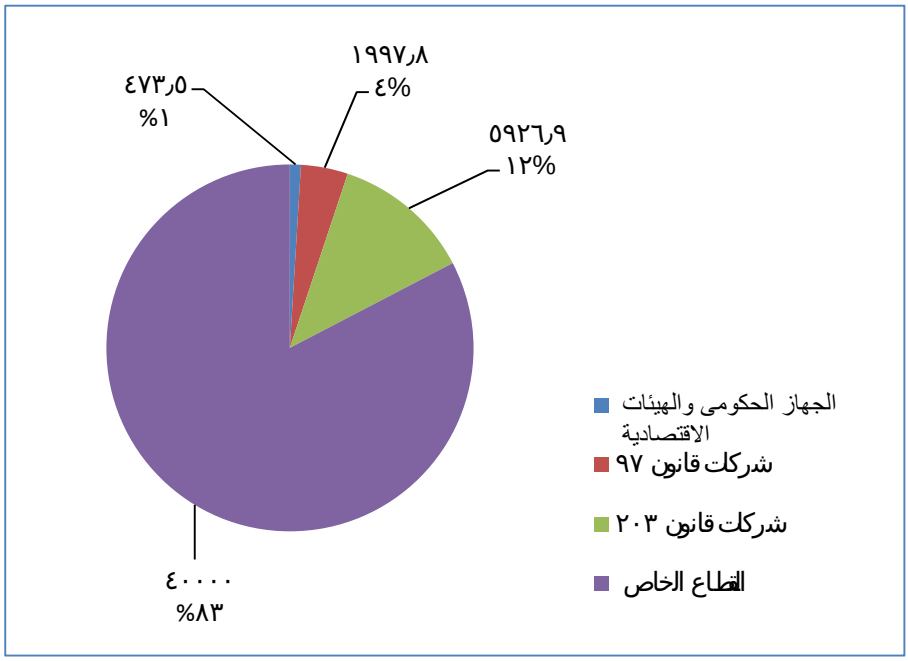

شكل رقم (١٠/٤)

الاستثمارات الصناعية في عام

٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم (٩/٤)

الاستثمارات المخصصة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية بحسب البرامج الرئيسية

خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

البرنامج	مليون جنيه	%
المراقبة والجودة	١٨	٣,٠٤
التدريب والتكنولوجيا	٦١,٧	١٠,٤١
الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	٣٤٠	٥٧,٣٨
تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	٦٢,٨	١٠,٦
التنمية الصناعية	١١٠	١٨,٥٧
إجمالي	٥٩٢,٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط

قطاع البترول

٣/٤ البترول والغاز الطبيعى

يُعد قطاع البترول والغاز الطبيعي أحد الأعمدة الرئيسية للتنمية المستدامة والشاملة نظراً للتشابكات العديدة التي تربطه بالعديد من القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والنقل والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. هذا بخلاف الاستخدام النهائي المنزلي وأصبح الاهتمام بهذا القطاع جلل وهام للغاية. نظراً للدور المنوط به لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين. وفي هذا الإطار تضع خطة التنمية نصب أعينها تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل للثروات الطبيعية المتاحة لها وتلبية احتياجات الوطن والمواطنين من المنتجات سواء كانت بترولاً أو غازاً طبيعياً أو منتجات بتروكيماوية أو خامات تعدينية.

المشكلات التنموية والتحديات الراهنة:

على الرغم من الأهمية البالغة لهذا القطاع بالنسبة للاقتصاد المصري إلا أنه يُجابه بالعديد من التحديات والتي تتمثل في كيفية تأمين احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الطاقة وفقاً لمعدلات الزيادة المتوقعة في الطلب للزيادة السكانية التي نمت بمعدل فاق ٢,٤% سنوياً. أو التوسع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة أو التوسع في الاستخدامات المنزلية. وذلك كله دون حدوث اختناقات متكررة في أسواق المنتجات البترولية. ومنع انتشار ظاهرة السوق الموازية (السوداء) في عمليات التوزيع. وكذا التحدي الخاص بكيفية وصول دعم المنتجات البترولية إلى مستحقيها. مع مراعاة تخفيف عبء الدعم عن الموازنة العامة للدولة بترشيده. وتأخر بعض المشروعات الكبرى في مجال البترول والغاز الطبيعي نظراً للظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. ويمكن تفصيل أهم التحديات وفقاً لما يلي:-

١- تزايد الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز

ارتفع الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز من ٢٦,٦ مليون طن عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى نحو ٧٣,٢ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل زيادة بلغ نحو ١٧٥,١% وهو معدل كبير للغاية يوضح حجم الزيادة الكبيرة في الطلب على منتجات من هذا القطاع [شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١١/٤)

الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية خلال الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ -٢٠١٢/٢٠١٣

(بالمليون طن)

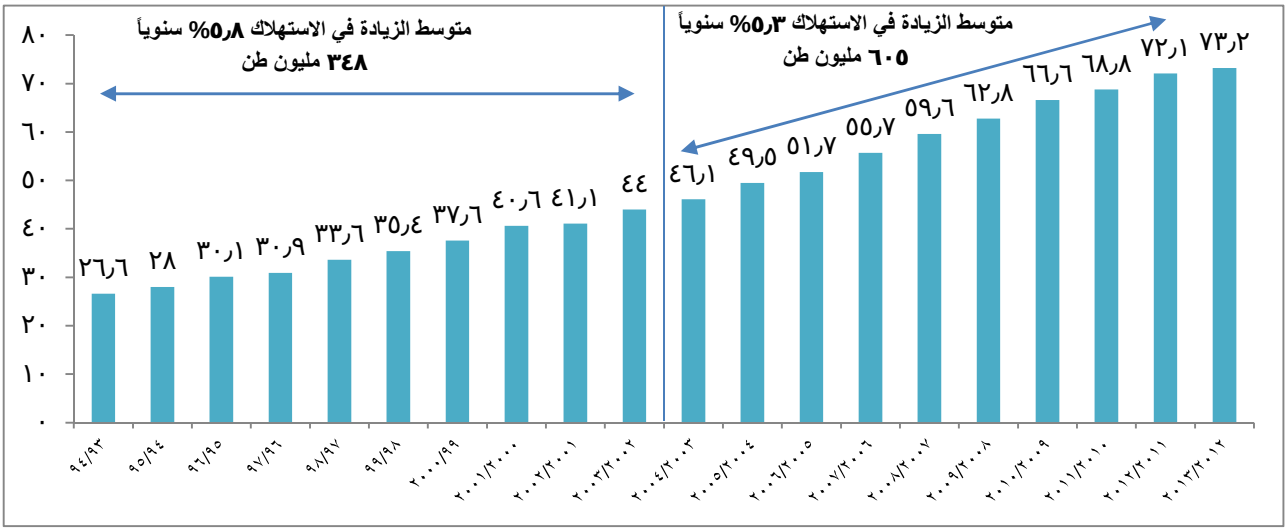

المصدر: الهيئة العامة للبترول.

٢- اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء:

تعتمد مصر على مزيج من الطاقة يركز بالأساس على المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسبة ٩٦% في مقابل ٦٢% على مستوى العالم. كما تعتمد مصادر توليد الكهرباء في مصر بشكل شبه كامل على المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسبة ٩١% مقابل ٢٧% على مستوى العالم نظراً لاستخدام الفحم ٤١% والطاقة النووية ١٣% والطاقة المتجددة ١٦% في توليد الكهرباء.

في ذات الوقت الذي يتنوع مزيج الطاقة العالمي، حيث يستخدم الفحم بنسبة ٢٠% والطاقة النووية بنسبة ١٠%. أما بالنسبة لمصر فلا يستخدم الفحم إلا بنسبة ١% [شكل رقم (١٢/٤) ورقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٢/٤)

مصادر الطاقة الأولية في مصر والعالم

العالم

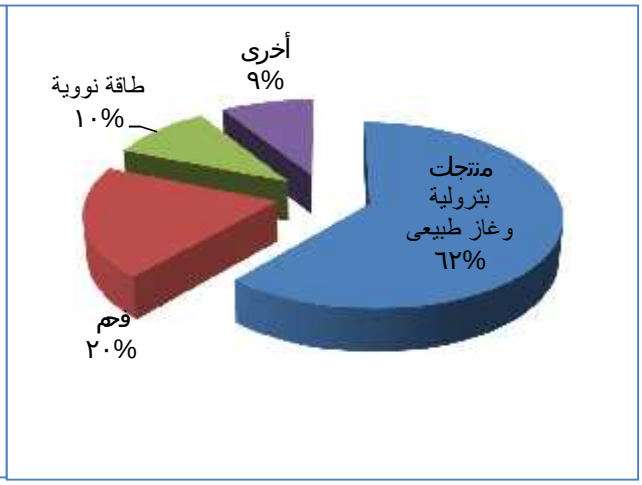

مصر

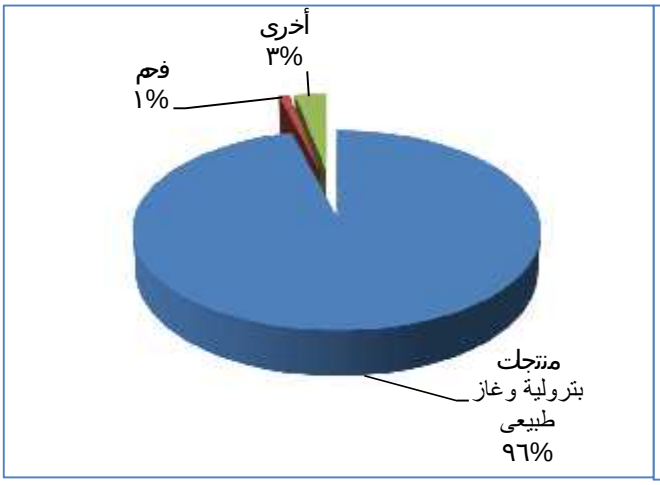

المصدر: الهيئة العامة للبترول.

شكل رقم (١٣/٤)

مصادر توليد الكهرباء في مصر والعالم

العالم

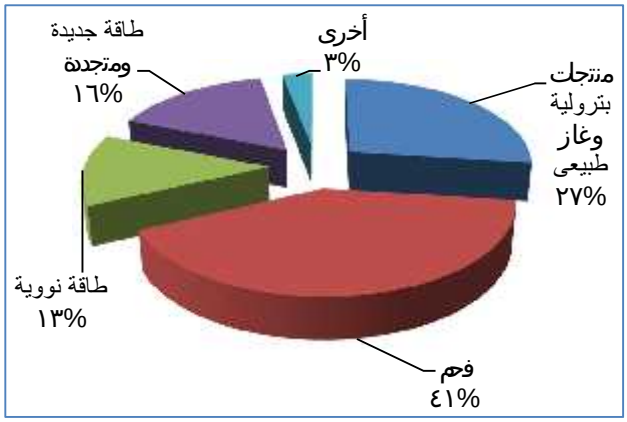

مصر

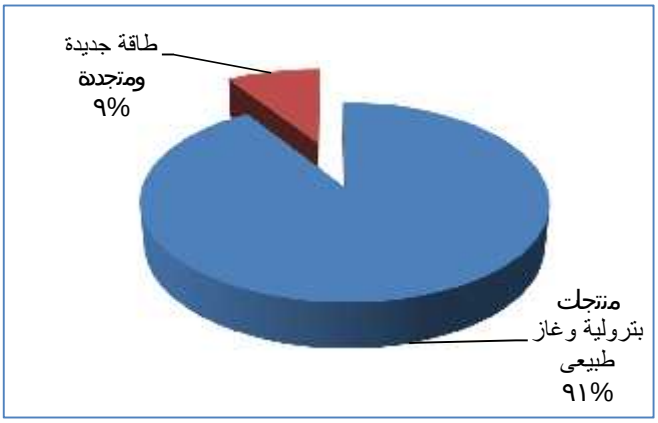

المصدر: الهيئة العامة للبترول.

٣- ارتفاع قيمة دعم المنتجات البترولية والغاز:

ارتفع حجم الأعباء الملقاه على الموازنة العامة للدولة نتيجة الزيادة الكبيرة في بند دعم المنتجات البترولية من ١٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٤,٥ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٤. وهو الأمر الذي يولد تحدي كبير يتمثل في عجز السيولة لدى قطاع البترول.

٤- تزايد المستحقات المالية للهيئة العامة للبترول لدى جهات الدولة. وخاصة قطاع الكهرباء مما يؤدي إلى عجز السيولة النقدية لدى قطاع البترول.

٥- تزايد مستحقات الشركاء الأجانب نتيجة شراء الهيئة العامة للبترول لحصص الشركاء من الزيت والغاز للوفاء باحتياجات السوق المحلي مما كان له الأثر السلبي على قيامهم بعمليات البحث والتنمية (حيث بلغت مستحقات الشركاء الأجانب طرف هيئة البترول في نهاية الفترة ٤,٨ مليار دولار) [شكل رقم (١٤/٤)].

شكل رقم (١٤/٤)

مستحقات الشركاء الأجانب لدى الهيئة العامة للبترول

(بالمليون دولار)

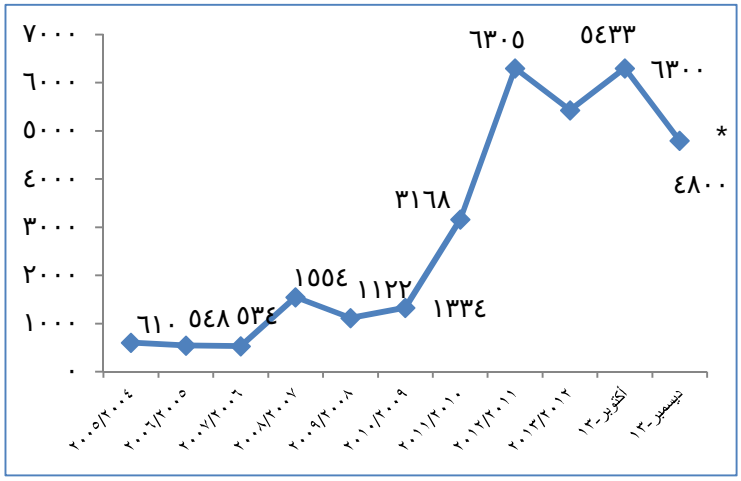

* تم سداد ١,٥ مليار دولار قبل نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

المصدر: الهيئة العامة للبترول.

٦- تأخر تنفيذ بعض المشروعات الكبرى في مجال البحث والإنتاج:

تُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع هو تأخير تنفيذ بعض المشروعات الكبرى في مجالات البحث والإنتاج وأهمها:

- تنمية حقول شمال الأسكندرية (ألف مليون قدم٣/يوم).
- مشروعات المرحلة التاسعة(أ. ب) لتنمية حقول غرب الدلتا العميقة (٩٠٠ مليون قدم٣/يوم).
- مشروع المرحلة الثالثة لتنمية حقول رأس البر (٢٧٥ مليون قدم٣ / يوم).
- مشروع تنمية حقول شمال أدكو (١٠٠ مليون قدم٣ / يوم).
- مشروع تنمية حقول دنيس وكروان بالبحر المتوسط (٢٥٠ مليون قدم٣ /يوم).
- مشروع تنمية القباب الغازية بشركة الأمل (٥٠ مليون قدم٣ /يوم).
- التوقف عن توقيع اتفاقيات بترولية جديدة أو تعديلات منذ عام ٢٠١٠.
- الحاجة لتطوير بنود الاتفاقيات البترولية لتشجيع الاستثمارات.

٧- تقادم معامل التكرير:

تبلغ الطاقة التصميمية لتلك المعامل ٣٨ مليون طن، بينما الطاقة التشغيلية الفعلية ٢٦,٥ مليون طن. حيث يوجد ٦,٧ مليون طن طاقة فائضة متاحة و ٤,٨ مليون طن طاقة غير متاحة نتيجة تقادم الوحدات والاختناقات. [جدول رقم (١٠/٤)].

جدول (٤/ ١٠)

بيان بالطاقة التصميمية لمعامل تكرير البترول

المعامل	الطاقة التصميمية " مليون طن"
معمل الاسكندرية	٥
معمل ميدور	٥
معمل العامرية	٤
معمل طنطا	٢
معمل مسطرد	٨
معمل السويس	٣
معمل النصر	٦,٥
معمل اسيوط	٤,٥

المصدر: الهيئة العامة للبترول

٨- الحاجة الى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع:

- تبلغ أطوال الخطوط الرئيسية لنقل الخام من المنتجات البترولية حوالى ٥٧٠٠ كم، ومعظم خطوط الأنابيب تم إنشائها في التسعينات في ظل معدل استهلاك حوالى ٢٦,٦ مليون طن /سنة مقارنة بحوالى ٧٣,٢ مليون طن/سنة. ونتيجة استنزاف الموارد في الدعم تم تنفيذ مشروعات استثمارية محدودة بإجمالى ١٧٧ كم وهو ما لا يتفق مع الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك المرتفعة. ولذا تحتاج شبكات النقل إلى تطوير وتوسعة لإزالة الاختناقات ومواكبة نمو الطلب خاصة بمحافظات الوجه القبلى.

٩- التناقص الطبيعي والتدريجي في إنتاجية حقول الزيت الخام والغاز الطبيعي.

١٠- انخفاض أسعار بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلي وثباتها لفترات زمنية طويلة بالإضافة لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات البترولية التي يتم استيرادها من الخارج.

١١- ارتفاع تكاليف عمليات الإنتاج الجديدة لاستكشاف الغاز الطبيعي لوقوع معظمها في المياه العميقة، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات البترولية الجديدة .

١٢- انخفاض مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالى على الرغم من الإمكانات الكبيرة للثروة المعدنية في مصر.

الرؤية والأهداف والإجراءات العاجلة لقطاع البترول والغاز الطبيعي:

تقوم الرؤية المستقبلية لقطاع البترول والثروة المعدنية على عدة محاور رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

- إصلاح دعم الطاقة حتى لا يصبح حائلاً دون تحقيق معدلات النمو المرجوة.
- ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- تنويع مزيج الطاقة في مصر والذي يتضمن (تحقيق أمن الطاقة – مزيج اقتصادى مناسب – تحقيق التنمية المستدامة).

- إعادة هيكلة أسواق الطاقة وإنشاء جهاز تنظيمي مستقل.
- تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف وزيادة الإنتاج.
- تحويل مصر إلى دولة محورية في مجال الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط.
- مشاركة قطاع الثروة المعدنية بنسبة تزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

الأهداف والإجراءات العاجلة في المدى القصير والمتوسط:

١. **توفير احتياجات السوق المحلي:**

- متوسط الاحتياجات اليومية من المنتجات البترولية: سولار (٤٢-٤٥ مليون لتر)، بوتاجاز (١,٢ – ١,٣ مليون اسطوانة)، بنزين (٢٢-٢٥ مليون لتر)، مازوت (٣٢-٣٥ ألف طن).
- التنسيق مع وزارتي التموين والداخلية لتشديد الرقابة وضبط عمليات التوزيع للمنتجات البترولية.
- الحد من عمليات التهريب عبر الحدود من خلال الدور الفعال للقوات المسلحة في هدم الإنفاق بشمال سيناء والرقابة المحكمة على منافذ الدولة الحدودية.
- تشغيل وتجديد عدد ٢٠ محطة تموين وخدمة، ١٤ مستودع بوتاجاز، والتوسع في مشروعات توصيل الغاز.
- التوسع في مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بمعدل ٨٠٠ ألف وحدة سكنية كل عام وبما يؤدي إلى توفير نحو ١,١ مليار جنيه كل عام بصفة تراكمية.

٢. **بدء التعامل مع قضية الدعم لضمان وصوله لمستحقيه وتحقيق معدلات التنمية:**

- تم إعداد دراسة تتضمن مقترح لترشيد الدعم خلال فترة زمنية ٥- ٦ سنوات بهدف الوصول إلى ٧٠% من التكلفة، على أن تبدأ أولى الخطوات خلال الأشهر القليلة المقبلة لإزالة التشوهات السعرية الحالية.
- تحسين كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك ووضع الضوابط اللازمة، وتحديد الفئات المستحقة (مشروع الكروت الذكية).

٣. **استعادة المناخ الجاذب للاستثمار من خلال:**

- الاتفاقيات البترولية: تم إصدار القوانين الخاصة بعدد (٢٩) اتفاقية بترولية للبحث والإنتاج وهي أولى الاتفاقيات التي يتم إصدارها منذ عام ٢٠١٠، وتم طرح مزايدة جديدة للبحث والتنقيب في نهاية عام ٢٠١٣ تتضمن (٢٢) قطاع بمناطق البحر المتوسط وخليج السويس والصحراء الغربية.
- سداد مستحقات الشركاء الأجانب بالاتفاقيات البترولية: تم التوصل إلى اتفاق مع البنك المركزي المصري ووزارة المالية لسداد مبلغ ١,٥ مليار دولار من مستحقات الشركاء الأجانب بالاتفاقيات البترولية طرف قطاع البترول، مما ساهم ذلك في استعادة ثقة الشركات الأجنبية وحثها على ضخ المزيد من الاستثمارات.
- تطوير بنود الاتفاقيات البترولية: حيث يتم حالياً التفاوض بشأن تعديل سعر الغاز في بعض الاتفاقيات البترولية وخاصة المياه العميقة والضحلة والغاز غير التقليدي.

٤. **تسوية عدد من قضايا التحكيم المرفوعة على الدولة:** تم التفاوض مع عدد من الشركات والمستثمرين والتوصل إلى تسويات ودية لبعض قضايا التحكيم المرفوعة على الدولة وعددها ١٨ قضية، وقد تم تسوية عدد ٤ قضايا ويتم الآن تسوية ثلاث قضايا في مراحلها النهائية من التسوية.

٥. **مشروعات تطوير البنية الأساسية ومنظومة تداول المنتجات البترولية**

البدء بمراجعة شاملة للبنية الأساسية ومنظومة تداول المنتجات البترولية بالسوق المحلي وتتضمن:

أ) تطوير ورفع كفاءة معامل التكرير:

مشروعات تم الانتهاء منها:

- مشروع معالجة النافتا بالهيدروجين بشركة أنربك بطاقة تغذية ٤٠٠ ألف طن سنوياً. وباستثمارات حوالى ٤٣٠ مليون جنيه لإنتاج بنزين عالى الأوكتين وبوتاجاز ونافتا ثقيلة.

مشروعات جاري العمل بها:

- مجمع إصلاح وأزمرة النافتا بأسيوط بطاقة ٦٥٥ ألف طن/سنة واستثمارات ٢٣٠ مليون دولار لإنتاج بنزين عالى الأوكتين.
- وحدة إصلاح النافتا بشركة إنربك بالإسكندرية بطاقة ٤٥٠ ألف طن / سنة واستثمارات ١٨٠ مليون دولار لإنتاج بنزين عالى الأوكتين.

مشروعات مخططة:

- مجمع تكسير هيدروجيني بأسيوط بطاقة ٢,٥ مليون طن / سنة واستثمارات ٢,٨ مليار دولار لإنتاج البوتاجاز والبنزين والسولار.
- مجمع تفحيم جديد بالسويس بطاقة ٢,٧٥ مليون طن / سنة واستثمارات ٢,٥ مليار دولار لإنتاج البوتاجاز والنافتا والسولار.

ب) تطوير منظومة نقل وتداول المنتجات البترولية:

مشروعات تم الانتهاء منها:

- إعادة تأهيل عدد (٢) مستودع بشركة سوميد بطاقة ١٧٠ ألف طن وتشغيلها في سبتمبر ٢٠١٣ لاستقبال ناقلات السولار لتغذية مناطق الصعيد بطاقة ٣,٥ ألف طن / يوم.
- خط نقل المازوت من المكس إلى محطتي كهرباء سيدي كرير والإنترجين في سبتمبر ٢٠١٣ باستثمارات ٨٤ مليون جنيه لتغذية المحطتين بالمازوت بحوالى ٣ الاف طن مازوت يومياً.
- خط نقل المازوت إلى محطة كهرباء العين السخنة الجديدة بطاقة ٧ الاف طن / يوم بدأ العمل خلال إبريل ٢٠١٤.

مشروعات جاري العمل بها أو مخططة:

١- مشروعات نقل وتداول البوتاجاز بتكلفة ٢٢٠ مليون دولار وتتضمن:

- عدد (٣) خطوط أنابيب بإجمالى أطوال ٥٠٠ كم:
  - ازدواج خط نقل البوتاجاز غارب – أسيوط ١٠"/ ١٦٠ كم.
  - خط البوتاجاز أسيوط – سوهاج ١٠"/ ١١٠ كم.
  - خط بوتاجاز السخنة – الفيوم – بني سويف ١٢"/ ٢٣٠ كم.
- إنشاء عدد (٧) صهاريج بمنطقة سوهاج بإجمالى سعة ٦,٥ ألف طن.
- عدد (٣) صهاريج بمنطقة السخنة بإجمالى سعة ٧٥ ألف طن.

٢- مشروعات نقل وتداول المازوت والسولار بتكلفة ١٧٤ مليون دولار، وتتضمن:

- خط مازوت / سولار السخنة إلى التبين ٢٤"/ ١١٠ كم.
- خط مازوت التبين إلى محطة كهرباء جنوب حلوان ١٦"/٦٧ كم وربطه بمحطة كهرباء الكريمات عدد (٤) صهريج مازوت بإجمالي سعة ٩٠ ألف م٣.
  - عدد (٢) بالسخنة سعة ٣٠ ألف م٣/الواحد.
  - عدد (٢) بالتبين سعة ١٥ ألف م٣/الواحد.
- تسهيلات أخرى (أفران / طلمبات / محطة إطفاء) بالسخنة.

٦. **تطوير قطاع الثروة المعدنية، من خلال:**

- الانتهاء من القانون الجديد للثروة المعدنية بما يساهم في زيادة عائدات الدولة (الإتاوة + الضرائب)، وتعظيم القيمة المضافة وذلك من خلال استخدام تقنيات متطورة في أنشطة البحث والتنقيب.
- تفعيل شركة شلاتين – تعمل بين خطوط عرض ٢٨ -٢٢، من خلال منح الشركة اتفاقية للبحث عن الذهب في ٥ مناطق بجنوب مصر، وقد وافق مجلس الوزراء على اتفاقية من حيث المبدأ وتم إحالتها إلى اللجنة الوزارية التشريعية.

أهداف خطة عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ :-

تستهدف هذه الخطة في قطاع البترول والغاز تحقيق ما يلي:

- إنتاج حوالى ٣٥,٨ مليون جنيه طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز (منها ٣٠,٥ مليون طن / السنة زيت خام، حوالى ٣,٩ مليون طن / السنة متكثفات ، حوالى ١,٤ مليون جنيه بوتاجاز).
- إنتاج حوالى ٤١,٩ مليون طن / السنة غازات بزيادة نسبتها ١% عن المتوقع لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- إنتاج حوالى ٣٦,٢ مليون طن / السنة من المنتجات البترولية والبتروكيماوية من شركات القطاع العام والشركات الاستثمارية.

كما تستهدف ما يلي بالنسبة للثروة المعدنية :-

- إنتاج حوالى ١٢,٤ طن من الذهب من منجم السكري تقدر قيمتها بحوالى ٦٦٩ مليون دولار.
- تم تجديد تراخيص عدد (٤٢) عقد استغلال للشركات المملوكة للدولة.
- تنفيذ دراسات استكشافية لخامات معدنية بسيناء وجنوب الوادي بإجمالي تكلفة ١١,٢ مليون جنيه.
- طرح مزايدات عالمية في مجال التعدين وتفعيل شركة شلاتين للتعدين من خلال منح الشركة اتفاقية للبحث عن الذهب في ٥ مناطق بجنوب مصر.

خطط الإنتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك بقطاع المنتجات البترولية

أ- إنتاج نحو ٣٦,٢ مليون طن من المنتجات البترولية والبتروكيماوية خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ على أن تتوزع بين القطاع العام والشركات الاستثمارية فينتج القطاع العام منها نحو ٢٥,٥ مليون طن وتتحمل الشركات الاستثمارية نحو ١٠,٧ مليون طن وذلك وفقاً للجدول رقم (١١/٤).

جدول (١١/٤)

خطة إنتاج شركات القطاع العام والاستثماري من المنتجات البترولية والبتروكيماوية

للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

الوحدة:ألف طن

البيان	إنتاج شركات القطاع العام	إنتاج الشركات الاستثمارية	الإجمالي قطاع عام واستثماري
المنتجات البترولية والمستخرجة			
بوتاجاز	٣٩١	٩٢٧	١٣١٨*
بروبان تجاري	٠	٦٩٥	٦٩٥
بنزين / نافثا	٥٧٢٦	١٩٢٩	٧٦٥٥
كيروسين / تربين	١٣٠٣	٥٣٠	١٨٣٣
سولار/ديزل	٦٠٦٣	٢٤١٥,٥	٨٤٧٩
مازوت	١٠٣٧٢	٧٣٦	١١١٠٨
زيوت/شموع	٢٢٢	١٣٢,٣	٣٥٤
أسفلت محسن	٨٠١		٨٠١
أخرى	٤١٥	٤٤٩	٨٦٤
المنتجات البتروكيماوية :-			
بولي فينيل كلورايد	٧٥		٧٥
ألكيل بنزين	٥٢	١٠٠	١٥٢
أمونيا/يوريا		٦٣٢	٦٣٢
إيثيلين		٢٨٠	٢٨٠
بولي إيثيلين		٢٢٥	٢٢٥
ميثانول		١١٧٠	١١٧٠
بولي سيترين		١٥٠	١٥٠
بولي بروبيلين		٣٠٠	٣٠٠
مستحلبات بيتومنية وفازلين		٣٦	٣٦
أخرى	٧٣		٧٣
إجمالي المنتجات البترولية	٢٥٤٩٣	١٠٧٠٧	٣٦٢٠٠

* خلاف كمية قدرها ٧٣٧ الف طن بوتاجاز مستخرجة من حقول الغازات الطبيعية

المصدر: وزارة البترول.

ب- استيراد نحو ١٩,٣ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٥,٩ مليار دولار لسداد احتياجات السوق المحلي عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ [جدول رقم (١٢/٤)].

جدول (١٢/٤)

الاحتياجات الاستيرادية بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

البيـــــان	الكمية بالالف طن	القيمة بالمليون دولار
الواردات من الزيت الخام والمنتجات		
زيت خام (خام كويتى)	٤٦١٢	٣٤٧١
المنتجات البترولية		
بوتـــاجاز	٢٠٨٨	١٩٨٤
ســـــولار	٤٨٨٧	٤٥٩٤
منتجات بترولية أخرى	٧٠٤٦	٥٤٠١
جملة الواردات من الزيت الخام والمنتجات	١٨٦٣٣	١٥٤٥٠
مشتريات بغرض التصـدير كـتموينات سفن أجنبية	٦٢٠	٤٥٩
الإجـــمالـــــــــــــي	١٩٢٥٣	١٥٩٠٩

المصدر: وزارة البترول

ت- تصدير نحو ١٧,٧ مليون طن من الزيت الخام والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماوية بقيمة إجمالية ١١,٩ مليار دولار [جدول رقم (١٣/٤)].

جدول (١٣/٤)

خطة صادرات البترول والغاز الطبيعي للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

البيان	الكمية بالالف طن	القيمة بالمليون دولار
إجمالى صادرات هيئة البترول	٨٧٢٥	٦٩٠٥
صادرات الشركة القابضة للغازات وهيئة البترول من الغاز الغاز الطبيعي والمسال	٢٨٩٢	٦٨١
إجمالى صادرات الشركات الإستثمارية*	٣٧٤٤	٢٦١٩,٢
إجمالى صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز المسال	٢٣٤٤	١٦٩٨
الإجمالى العام للصادرات البترولية **	١٧٧٠٥	١١٩٠٣,٢

المصدر: وزارة البترول.

* يستخدم جزء من من حصيلة هذه الصادرات في شراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه الشركات .

** يتم استخدامها في سداد استثمارات البحث والتنمية للشركاء الأجانب . وكذا تلبية احتياجات السوق المحلي من السولار والبوتاجاز .

ث- استهلاك نحو ٨٤,٨ مليون طن منتجات بترولية وغازات خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ [جدول رقم (١٤/٤)].

جدول (١٤/٤)

خطة الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات خلال العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥

البيان	الاستهلاك بالالف طن
سولار (ديزل)	١٣٨٠٠
مازوت	١٤٧٠٠
بوتاجاز	٤١٥٠
بنزين/نافتا	٦٤٧٢
أسفلت	٧٦٠
ترباين (وقود نفاثات)	٧٣٠
زيوت	٤٩٥
كيروسين	١٥
شموع	١٠
مذيبات	٥٦
الكيل بنزين	٤٧
أخرى	٢٥٢
جملة المنتجات البترولية	٤١٤٨٧
غازات	٤٣٢٨٥
الإجمالى العام	٨٤٧٧٢

المصدر: وزارة البترول.

* الاستهلاك يشمل تموين السفن والطائرات المصرية .

المشروعات المستهدفة خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤

تتضمن الخطة الطموحة التي يستهدفها قطاع البترول عدد من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات البترولية وتوفير الاحتياجات الرئيسية لمتطلبات عملية التنمية في مصر. ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:-

أولاً: مشروعات يتوقع الانتهاء من تنفيذها خلال خطة ٢٠١٥/٢٠١٤ [جدول رقم (١٥/٤)]:

جدول رقم (١٥/٤)

المشروعات المخطط الانتهاء من تنفيذها بخطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

(أ) أهم المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والغاز

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
مشروع تنمية حقول DEKA بشرمة بتروبل	حفر ٤ آبار بحرية تموين D ومد ٤ خطوط غاز بحرية وتركيب ٤ مجمع بلوف + تنمية البئر	٧٠-٢٥٠ مليون قدم في اليوم / غاز	٥٥٦مليون دولار
مشروع المرحلة التاسعة أ - غرب الدلتا مياه عميقة بالبحر المتوسط (البرلس / بى جى)	حفر واستكمال ٩ آبار تحت سطحيه	إنتاج ٤٥٠ مليون قدم ٣/يوم	١٤٤٠مليون دولار
مشروع إحلال وتجديد البنية التحتية(المرحلة الثالثة) بخليج السويس بشركة جابكو	رفع مستوى الأمان في التشغيل على المستوى العالمي وإطالة العمر الاقتصادي للتسهيلات		١٨٨مليون دولار
مشروع إنشاء المستودع السادس لتخزين الزيت الخام بشركة وبيكو	إنشاء مستودع لسبعة ٢٥٠ ألف برميل بميناء الحمراء لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج الزيت الخام		٢١مليون دولار
مشروع إنشاء تنمة حقل هيدرا وحقل القصر بشركة خالدة	زيادة كميات الغاز المندفعة إلى ١٥٠ مليون قدم ٣ / يوم		٥٠مليون دولار
مشروع تنمية تسهيلات إنتاج الغاز بمنطقة علم الشاويش بشركة بدر الدين للبترول	استيعاب الزيادة في الإنتاج من الغاز الطبيعي لتصل إلى ٢٠٠ مليون قدم ٣ / يوم و٢٠ ألف برميل من المتكثفات		٣٠٠مليون دولار
مشروع تنمية حقل البلسم بشركة الوسطاني	افتتاح عدد ٤ آبار	٥٠ /مليون قدم ٣ / يوم غاز ١٩٠٠ برميل متكثفات / يوم	٥٩مليون جنيه
مشروع تنمية رأس البر (المرحلة الثالثة) بالشركة الفرعونية	حفر واستكمال ٣ آبار سطحية	٢١٠مليون قدم٣ / يوم	٣٦٠مليون دولار
مشروع ضواغط الغاز بحقل القصر بشركة خالدة	الحفاظ على معدل إنتاج كميات الغاز وزيادة معدلات الإسترجاع		٣١١مليون دولار
مشروع محطة ضواغط كلابشة بشركة خالدة	استبدال التسهيلات المؤجرة بتسهيلات أخرى دائمة لزيادة الإنتاج	زيادة الإنتاج حوالى ١٥ ألف برميل / يوم زيت +٢٠مليون قدم ٣ / يوم غاز	١٨مليون دولار

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
مشروع تنمية منطقة دسوق بشركة سوكو	زيادة معدلات الغاز حوالي ١٥٠مليون قدم ٣ / يوم غاز من خلال تنمية ١١ بئر		٢٥٣مليون دولار
مشروع حفر آبار الإستكشافية وتنموية بالشركة العامة للبترول	حفر ٤ آبار إستكشافية + ١٠بئر تنموى + استكمال ٧ آبار		٥٩٣مليون دولار

المصدر: وزارة البترول

(ب) أهم المشروعات الخاصة بالتكرير والتصنيع والنقل والتسويق

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
تدعيم أسطول نقل المنتجات البترولية بشركة التعاون للبترول	يهدف المشروع إلى زيادة قدرة نقل المنتجات البترولية إلى أماكن الإستهلاك	شراء ٨٠ سيارة صهريجية .	٨٦ مليون جنيه
إحلال وتجديد جزء من خط منتجات مسطرد /التبين بشركة الأنابيب	بطول ٤ كم وقطر ١٦ سم	ـــــــ	١١,٥ مليون جنيه
إحلال وتجديد جزء من الخط البحري وادي فيران / رأس بكر بشركة الأنابيب	ـــ	ـــــــ	١٦ مليون جنيه
إنشاء عدد (١) صهريج بشركة بتروجاس	إنشاء صهريج بسعة ٢٠٠٠ طن لتخزين البوتاجاز .	ـــــــ	٤٠ مليون جنيه
استبدال خط المازوت الخاص بتغذية محطة كهرباء التبين بشركة الأنابيب.	يهدف إلى استبدال خط المازوت قطر ٨ً بخط جديد قطر ١٢ً ٨٥٠ متر .	ـــــــ	٥ مليون جنيه

المصدر: وزارة البترول

(جـ) أهم المشروعات الخاصة بالبتروكيماويات

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
توسعات شركة مويكو (دمياط) لإنتاج اليوريا	من سماد اليوريا بهدف التصدير وتغطية احتياجات السوق المحلي	١,٣٨ مليون طن/ سنة	١٨٤٠مليون دولار
زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع (VCM) بشركة البتروكيماويات المصرية	تحسين الأداء بالوحدات الإنتاجية للشركة	إنتاج ١٠٠ ألف طن/سنة من PVC و ١٠٠ ألف طن /سنة من مادة VCM	٢٤ مليون جنيه
توريد وتركيب وحدة فلترة المياه بشركة البتروكيماويات المصرية	يهدف إلى إمداد الشركة المصرية لإنتاج الأنثيلين بكمية ١٠٠٠ م٣ / ساعة	------	٤١ مليون جنيه

المصدر: وزارة البترول

ثانياً: أهم المشروعات المخطط البدء في تنفيذها والجاري تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ [جدول رقم (١٦/٤)]:

جدول رقم (١٦/٤)

المشروعات المخطط البدء في تنفيذها والجاري تنفيذها خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤

(أ) أهم المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والغاز

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
تنمية حقل شمال غرب أكتوبر بشركة بترو سلام	بهدف إلى استكمال حفر الآبار	إنتاج حوالى ٦ آلاف برميل / يوم	٢٣٠ مليون دولار
إعادة الإنتاج من حقل هلال البحري بشركة جابكو	بهدف إلى إنشاء رصيف بحرى جديد بموقع مجاور للرصيف القديم وحفر عدد (٤) آبار جديدة يتم ربطها على الرصيف الجديد	الإنتاج يتراوح ما بين ٣-٥ آلاف برميل زيت يومياً	٢٣٤ مليون دولار
تسهيلات الإنتاج بمنطقة نياج-١ بشركة بدر الدين للبترول	بهدف إلى إنشاء تسهيلات لاستيعاب الزيادة في معدلات الإنتاج وذلك عن طريق تركيب وحدة تجميع آبار جديدة في منطقة القدر وعدد ٦ مستودعات تخزين للزيت	٨,٥ ألف برميل زيت / يوم	٢٤,٢ مليون دولار
تحسين الإنتاج بالجميل (المرحلة الثانية) بشركة بترويل	بهدف إلى إنشاء نظام جديد لقياس الغاز ورفع كفاءة نظام الجلايكول وغرفة التحكم وتركيب مستودع جديد للجلايكو بالإضافة إلى إنشاء شعله رابعة		٥٠,٤ مليون دولار
إنشاء المنصة NAQ-PIII بشركة أبو قير للبترول	إنشاء منصة جديدة يتم تجهيزها بوحدات معالجة للزيت والغاز وربطهما مع المنصة الموجودة حالياً NAQ-PII بخطين بحريين بطول ٣ كم للواحد	١٥٠ مليون قدم٣/يوم بالإضافة إلى ١,٥ ألف برميل زيت / يوم	١٢٠ مليون دولار

(ب) مشروعات البتروكيماويات

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
إنتاج الإيثيلين ومشتقاته بالإسكندرية بشركة إيثيدكو	بهدف إلى إنتاج الإثيلين .	٤٦٠ ألف طن/سنة	١٨٧٤ مليون دولار
توريد وتركيب محطة توليد كهرباء بشركة البتروكيماويات المصرية	بهدف إلى إنشاء محطة توليد كهرباء	٩٠ ميجاوات/ساعة	١٥٠ مليون دولار

إنتاج الستيرين بالأسكندرية بشركة الإسترنكس	يهدف إلى إنتاج الستيرين	٣٠٠ ألف طن/سنة	٤٦٤ مليون دولار
إنتاج الإيثانول الحيوى من المولاس	يهدف إلى إنتاج مادة الإيثانول الحيوى من المولاس	١٠٠ ألف طن / سنة	١٢٠ مليون دولار
إنتاج الإيثانول الحيوى من قش الأرز	يهدف إلى إنتاج مادة الإثانول الحيوى من قش الأرز والمخلفات الزراعية .	١٥٠ ألف طن/سنة	٢٠٠ مليون دولار
إنتاج البروبلين ومشتقاته	يهدف إلى إنتاج مشتقات البروبلين	٢٥٠ ألف طن/سنة	٦٠٠ مليون دولار
إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته	يهدف إلى إنتاج مشتقات الفورمالدهيد ومشتقاته	٧٠ ألف طن/سنة	٥٠ مليون دولار

المصدر: وزارة البترول.

(جـ) مشروعات الثروة المعدنية

اسم المشروع	المكونات	التكلفة الاستثمارية
منجم السكري	يهدف إلى إنتاج ١٢,٤ طن من الذهب	٦٦٩ مليون دولار
إستكشاف وتقييم الخامات بسيناء	يهدف إلى إعداد دراسات متكاملة لتنمية وتعمير سيناء	٤,٤ مليون جنيه
مشروع تنمية جنوب الوادي	يهدف إلى استكشاف وتقييم الخامات المعدنية	٦,٧٥ مليون جنيه

المصدر: وزارة البترول

الاستثمارات المستهدفة:

تقدر استثمارات الخطة في قطاع البترول بنحو ٥٣,٦ مليار جنيه يخص القطاع الاستثماري الخاص والتعاوني منها نحو ٤٩,٣ مليار جنيه بنسبة ٩٢% من الإجمالي [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤)

توزيع الاستثمارات في قطاع البترول والغاز الطبيعي بحسب الأنشطة

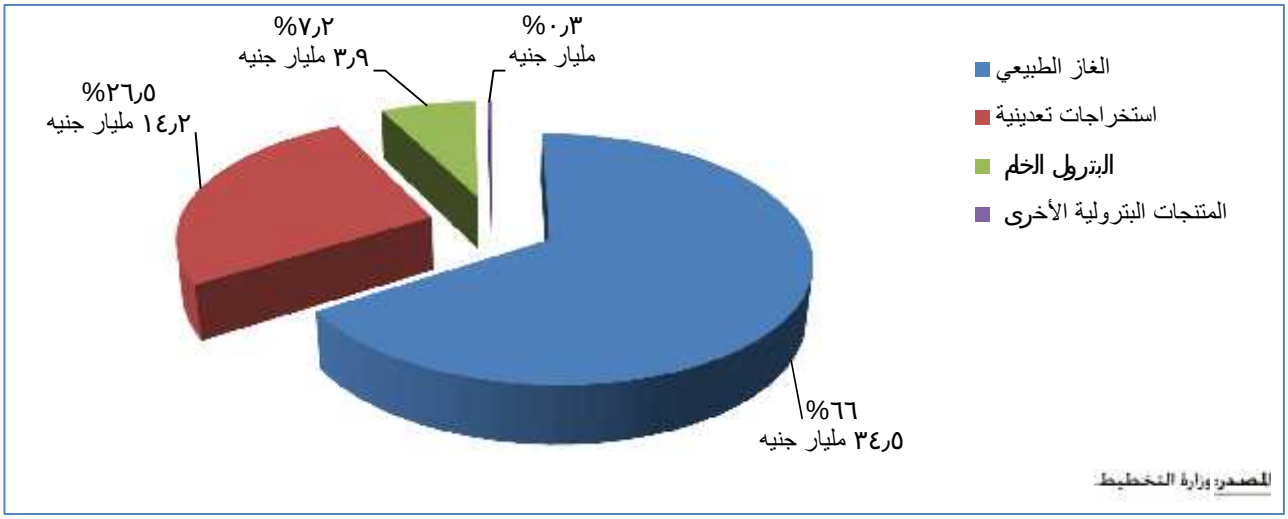

المصدر: وزارة التخطيط.

قطاع الكهرباء

٤/٤ قطاع الكهرباء:

يتولى قطاع الكهرباء مسئولية توفير الطاقة الكهربائية لكافة المستخدمين بالقدر الذي يُلبّي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية وفقاً للمواصفات القياسية ومعدلات الأداء العالمية، وعلى أسس اقتصادية، مع إتاحة هذه الخدمات للطبقات غير القادرة مادياً بأسعار مدعّمة كحق إنساني تكفله اعتبارات العدالة الاجتماعية. وتبرز أهمية توفير الطاقة الكهربائية لدورها المحوري في حياة المجتمعات ونموها الاقتصادي. فلا غنى عن الكهرباء في الاستخدامات المنزلية وأعمال الإنارة والتي تمس بشكل مباشر الحياة اليومية للمواطنين. كما لايمكن إنكار حتميّتها وتأثيرها الفاعل على الإنتاج الصناعي والزراعي والأنشطة التجارية والخدمية والمرافق العامة .. إلخ.

التحدي الرئيسي:

يتمثل التحدي الرئيسي لقطاع الكهرباء والطاقة في قصور العرض المحلي عن الوفاء الكامل بالطلب على الطاقة من جانب المستخدمين. وما يترتب على ذلك من اختناقات. ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة في معدلات نمو الطلب على الطاقة والتي لا يواكبها توسّع مناظر في العرض المتاح والمحتمل من المصادر التقليدية. وفي الوقت الذي تعجز فيه المصادر غير التقليدية (الطاقة الجديدة والمتجدّدة) - بحكم حداثتها - عن سد الفجوة بين جانبي الطلب والعرض. فبالرغم من مضاعفة الطاقة الكهربائية المولّدة خلال الإثنتي عشرة سنة الماضية، من حوالي ٨٣ مليار ك.و.س عام ٢٠٠٢/٠١ إلى نحو ١٨٠,٤ مليار ك.و.س. وهو المتوقع عام ٢٠١٥/١٤، بمتوسط معدل نمو سنوي (٥,٤%) . إلا أن هذا التطوّر الملحوظ في الطاقة المولّدة الناجم عن التوسّع في قدرات المحطات القائمة وإنشاء محطات توليد جديدة. وما صاحبه من نمو كبير في ناتج قطاع الكهرباء. لم يعد قادراً على مجابهة كافة متطلبات المستخدمين من القطاع المنزلي والقطاعات الاقتصادية. في ظل اقتراب وصول خدمة الكهرباء لكافة الأسر المصرية (بنسبة تربو على ٩٩%). وارتفاع عدد المشتركين من حوالي ١٨,٣ مليون مشترك عام ٢٠٠٢/٠١ إلى ٣٠,٤ مليون مشترك عام ٢٠١٤/١٣. فضلاً عن تنامي احتياجات القطاعات الإنتاجية (سواء السلعية أو الخدمية) من الطاقة الكهربائية للوفاء بمستهدفات خططها التنموية [شكل رقم (١٦/٤)].

شكل رقم (١٦/٤)

تطوّر الطاقة الكهربائية المولّدة خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠ – ٢٠١٣/٢٠١٢)

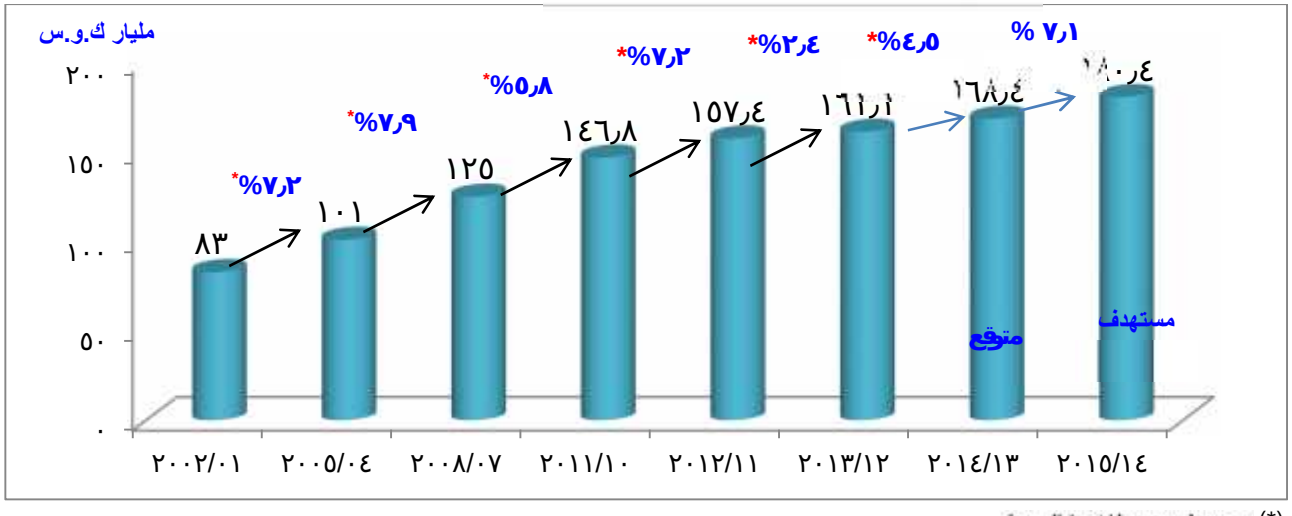

(*) متوسط سنوي للفترة البينية.

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

تشخيص الوضع الحالي لقطاع الكهرباء

- تبلغ القدرة المركبة لمحطات التوليد حوالى ٣٠ ألف ميجاوات لعدد ٥١ محطة كهربائية وعدد ٢١٧ وحدة كهرباء .
- ٥٢% من محطات التوليد عمرها أقل من ١٠ سنوات، ٢١% منها يتراوح عمرها بين ١٠ – ٢٠ سنة، ٢٧% يبلغ عمرها أكثر من ٢٠ سنة (وكلما زاد عمر المحطة كلما قلت كفاءتها الإنتاجية).
- تصل درجة الاعتمادية إلى ٢٤,٦ ألف ميجاوات (بكفاءة عالية) في حين تقل الاعتمادية لنحو ٥,٤ ألف ميجاوات.
- سيتم دخول نحو ٢,٤ ميجاوات حتى منتصف يونيو ٢٠١٤ لتصبح الطاقة المتوقع الحصول عليها بكفائه عالية نحو ٢٧ ألف ميجاوات بعجز يقدر بحوالى ٢ – ٢,٥ ألف ميجاوات خلال أشهر الصيف.

أهم المشاكل التي تواجها محطات التوليد .

- عدم إتمام أعمال الصيانة الدورية للمحطات في مواعيدها المقرره .
- استخدام مازوت غير مطابق للمواصفات يؤدي إلى خروج المحطات للصيانة في فترات متقاربة .
- خروج بعض المحطات اضطرارياً .
- عدم كفاءة الشبكة الحالية لنقل الكهرباء بالإضافة إلى مشكلة ربط المحطات بالشبكة والمشكلات التي يتعرض لها قطاع الكهرباء من جانب الأهالي القاطنين عند خطوط الربط بين الوحدات .
- محدودية الطاقة المولدة من وحدات التوليد الجديدة والمتجددة.
- انخفاض ضغط الغاز إلى محطات التوليد في حالة محدودية الغاز المستخدم.

استراتيجية التنمية في المدى المتوسط والطويل:

تأسيساً على ما تقدّم، تركز استراتيجية تنمية القطاع في المدى المتوسط (٢٠١٧) والمدى البعيد حتى (٢٠٢٧) على ما يلي:

- زيادة الطاقة المولّدة من كافة المصادر بنسب تتراوح ما بين ٥% و٧% لمواجهة الاحتياجات المتزايدة بين جانب القطاعات المختلفة.
- تنويع أنماط محطات توليد الكهرباء الحرارية (مَركبة – بخارية)، مع توفير احتياطي مناسب لمواجهة برامج الصيانة وتقادم الوحدات القائمة حالياً، والتوسّعات الاستثمارية المنتظرة.
- تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية (حرارية – مائية – رياح – شمسية – كتلة حيوية – نووية ...) لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية الحرارية، حيث يُمثل التوليد الحراري للكهرباء نحو ٩٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولّدة في الوقت الحالي ومن المستهدف الوصول بالطاقات المتجدّدة إلى ٢٠% من جملة الطاقة الكهربائية المنتجة في عام ٢٠٢٠، من خلال:
  - التوسّع في مشروعات توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمناطق البحر الأحمر(جبل الزيت) وخليج السويس وشرق وغرب النيل.
  - استكمال تنفيذ المحطات الشمسية لتوليد الكهرباء المتعاقد عليها، والتوسّع في إقامة مشروعات جديدة.
  - استكمال دراسات إقامة أربع مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء بمنطقة الضبعة بالساحل

الشمالي الغربي والتخطيط لإقامة أربع مفاعلات أخرى بمنطقة النجيلة الواقعة على بُعد ٨٠ كم غرب الضبعة.

- التوسّع في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالطاقة المتجدّدة، وزيادة كفاءة الطاقة بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي.
- تحفيز القطاع الخاص على مزيدٍ من الاستثمار في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجدّدة بنظام الـ BOOT وغيرها من النظم المستحدثة للإدارة والتشغيل والملكية.

ويتم التنويع في مجال الطاقة المتجدّدة بإضافة قدرات ٢٩٥٠ ميجاوات حتى عام ٢٠١٧، منها ٢٨١٠ ميجاوات من طاقة الرياح، و١٤٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية. وعلى أن تتولى هيئة الطاقة الجديدة والمتجدّدة تنفيذ قدرات ١٤٨٠ميجاوات. ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ قدرات ١٤٧٠ ميجاوات.

- ترشيد استخدامات الطاقة في كافة المجالات بنسبة ٥% بنهاية عام ٢٠١٥، وخاصة في الاستخدامات المنزلية والصناعية التي تستأثر بنحو ٧٠% من جملة الاستخدامات [شكل رقم (١٧/٤)]. ومن آليات ذلك إعادة هيكلة منظومة الدعم لقطاع الكهرباء، والنظر في الأسعار المقرّرة على شرائح الاستهلاك دون المساس بالشرائح الدنيا التي تتعلق بالفئات محدودة الدخل.

شكل رقم (١٧/٤)

هيكل الطاقة الكهربائية المستخدمة موزّعة بحسب الأغراض المختلفة

وفقاً لخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

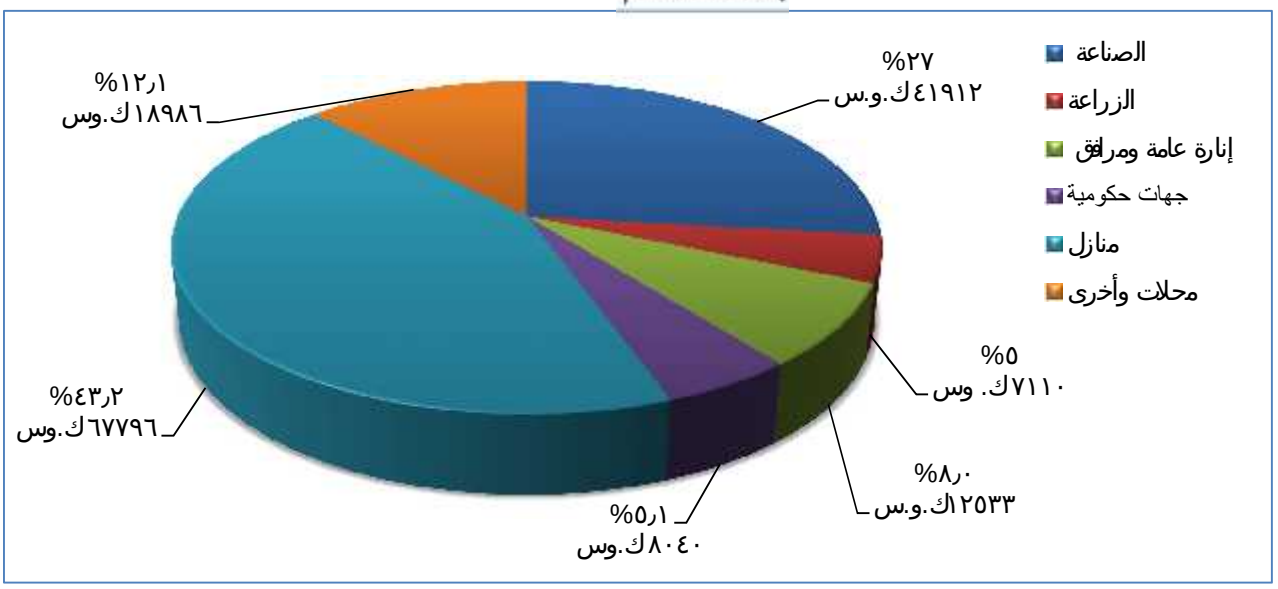

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

- التوسّع في استخدامات اللمبات الموفّرة للطاقة، ومنها أيضاً مواصلة سياسة إلغاء دعم الكهرباء على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل صناعات الألومنيوم والحديد والسيراميك والتي تم تطبيقها اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢، والتوسع في برنامج إحلال الغاز الطبيعي محل المازوت في الاستخدامات الصناعية لخفض تكلفة الإنتاج الصناعي، وتوفير المازوت لاستخدامات أخرى أكثر مواءمة.
- تغذية المجتمعات الصناعية الجديدة والتجمّعات العمرانية والأراضي المستصلحة وربطها بالشبكة الكهربائية الموحّدة، مثل توفير التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات.

- الإحلال والتجديد للمحطات القائمة لرفع كفاءة التشغيل وتحسين معدل الأداء بها للاستفادة القصوى من القدرة التصميمية.
- الاستمرار في توصيل الكهرباء لكافة المناطق العشوائية. واستكمال إنارة التجمّعات السكنية، وتدعيم شبكات الكهرباء بالمدن والقرى.

الإجراءات والآليات المستهدفة لحل أزمة انقطاع التيار الكهربائي خلال الفترة القادمة:

أولاً: تدبير احتياجات قطاع الكهرباء من المواد البترولية:-

تم التنسيق مع قطاع البترول على:-

١. زيادة إنتاج الغاز الطبيعي: ضمن المخطط زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي خلال عام ٢٠١٤ من خلال دخول حوالى ١,٤ مليار قدم٣/يوم حيز الإنتاج تباعاً خلال عام ٢٠١٤ يستخدم منها نحو مليار قدم٣ غاز/يوم لتعويض التناقص الطبيعي للإنتاج من الحقول. وحوالى ٤٥٠-٥٠٠ مليون قدم٣ غاز/يوم لزيادة الإنتاج على أن تظهر تدريجياً خلال الفترة من يوليو – ديسمبر ٢٠١٤.

٢. استيراد الغاز الطبيعي: جاري التفاوض مع ست شركات عالمية بشأن توفير كميات الغاز المسال وبدء استلام الشحنات من الغاز بحلول شهر أغسطس ٢٠١٤ بواقع حوالى ٢٥٠ مليون قدم٣.

٣. التوسع في استخدام الوقود البديل: من خلال زيادة كميات المازوت والسولار المدفوعة للمحطات لتكون في حدود ٣١,٥ إلى ٣٦ ألف طن/يوم مازوت. وحوالى ٣ ألف طن/ يوم سولار بإجمالى ٣٤,٥-٣٩ ألف طن/ يوم وقود سائل ومعالجة المشكلات الحالية في إجراءات وصول المازوت لتشغيل المحطات في حالة نقص كميات الغاز أو انخفاض الغاز بمحطات التوليد. وذلك بالإضافة إلى تحسين جودة المازوت في محطات الكهرباء حتى لا يؤثر سلباً على كفاءة تشغيل المحطات قبل شهر يونيو ٢٠١٤.

ثانياً: استخدام الفحم في صناعة الأسمنت

سيتم البدء بصفة عاجلة في استخدام الفحم بمصانع الأسمنت والذي من شأنه توفير ما يعادل ٣ مليون م٣/يوم غاز مكافئ ليتم توجيهها لاستخدامات قطاع الكهرباء. وتزداد هذه الكميات تباعاً لتصل بعد عامين إلى حوالى ١٥ مليون م٣/ غاز مكافئ. وقد وافق مجلس الوزراء على إدراج الفحم ضمن منظومة الطاقة في صناعة الأسمنت في مصر والقطاعات الأخرى بعد إجراء الدراسات. مع مراعاة الآتى:-

- إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي في كل مراحل استيراد وتداول ونقل وتخزين واستخدام الفحم والحصول على الموافقة عليها.
- إتباع أحدث التكنولوجيات التي من شأنها تقليل الانبعاثات والآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة وطبقاً للمعايير والاشتراطات الأوروبية.
- التوسع في استخدام المخلفات في توليد الطاقة اللازمة لمصانع الأسمنت إلى أقصى درجة ممكنة.
- التوسع في استخدام الطاقة المتجددة.
- إجراء تعديلات في قانون البيئة ولائحته التنفيذية بما يسمح بتوقيع العقوبات على مخالفة معايير وضوابط استخدام الفحم في كافة المراحل.
- يتم الالتزام بالضوابط والمعايير البيئية الأوروبية وإجراءات الوقاية الموصى بها من منظومة الصحة العالمية.

- اتخاذ إجراءات فرض ضريبة على مستخدمي الفحم أسوة بما هو معمول به دولياً.

ثالثاً إجراءات ترشيد الطاقة:

البدء الفوري بإجراءات ترشيد الكهرباء خلال فترة الصيف يونيو- أكتوبر ٢٠١٤ إلى جانب الاستمرار في تنفيذ إجراءات الخطة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة (٢٠١٢- ٢٠١٥) لتحقيق وفر متوقع يصل إلى 5% من متوسط استهلاك السنوات الخمس الأخيرة في بعض القطاعات كما يلي:-

- استخدام الإضاءة عالية الكفاءة بالقطاع المنزلي.
- ترشيد الطاقة بالإنارة العامة.
- نشر استخدام العدادات الذكية بالقطاع المنزلي.
- نشر استخدام السخانات الشمسية في المنازل والمصانع.

بالإضافة إلى استبدال كشافات الإنارة التقليدية التي تعمل بالكوابح المغناطيسية بكشافات عالية الكفاءة. والتي تحقق وفر في استهلاك الطاقة يقدر بحوالى ٥٠% في المبانى الحكومية. إنارة لوحات الإعلانات باستخدام الطاقة الشمية. واستخدام أعمدة الإنارة بالطاقة الشمسية والمزودة بالكشافات الموفرة للطاقة في الطرق والقرى السياحية. وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير نظم واستخدامات الطاقة المتجددة.

رابعاً : تدبير التمويل اللازم لتوفير احتياجات قطاع الكهرباء من الوقود خلال العام المالي القادم ٢٠١٥/٢٠١٤.

خامساً : البدء في تحسين كفاءة الشبكة كحل فوري حيث يبلغ الفاقد في الشبكة نحو ١٤% من الطاقة المولّدة. مع تحسين جودة المازوت المستخدم في محطات التوليد حتى لا يؤثر سلباً على كفاءة تشغيلها.

سادساً : وضع استراتيجية واضحة لتطوير المزيج الحالي على المدى المتوسط والبعيد والتوسع في البدائل الأخرى "طاقة جديدة ومتجددة. طاقة نووية. فحم . مياه. رياح. طاقة شمسية).

أهداف خطة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤:

- زيادة القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والطاقة إلى ٢٩,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمعدل نمو حقيقى ٤,٩% عن القيمة المضافة للعام السابق ٢٠١٤/٢٠١٣ [شكل رقم (١٨/٤)].

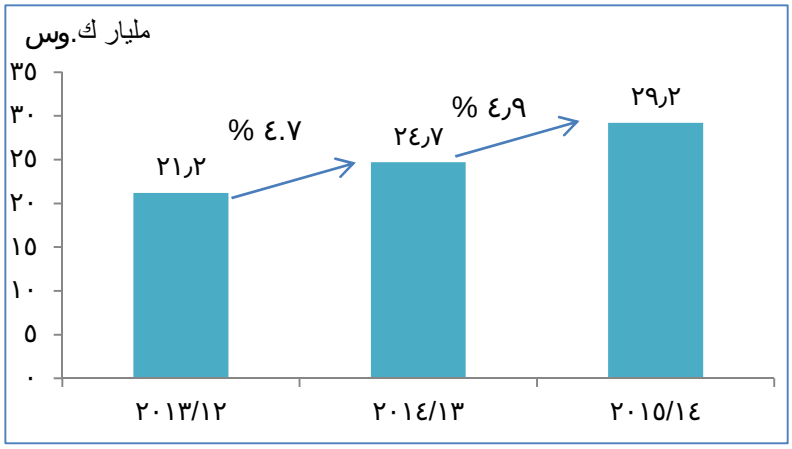

شكل رقم (١٨/٤)

القيمة المضافة بقطاع الكهرباء والطاقة

المصدر: وزارة الكهرباء

- زيادة الطاقة المولدة من كافة المصادر إلى نحو ١٨٠,٤ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ١٦٨,٤ مليار ك.و.س متوقع عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ونحو ١٦١,١ مليار ك. و. س في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ [شكل رقم (١٩/٤)].

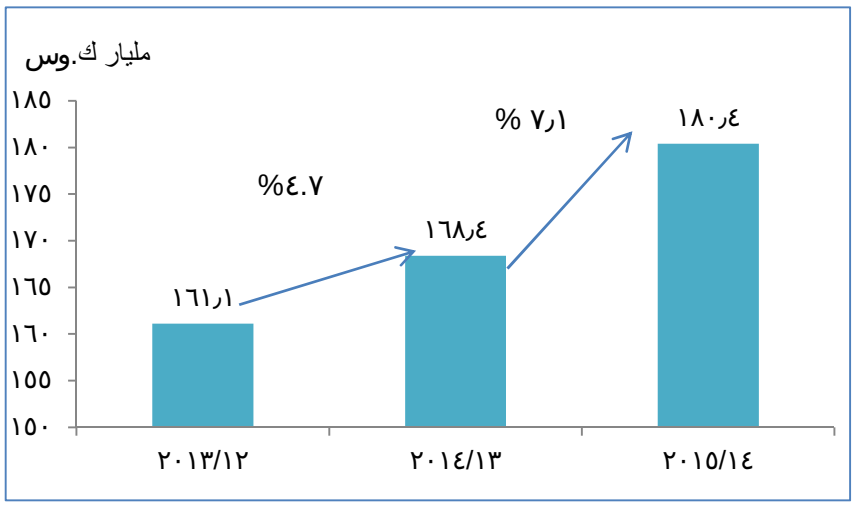

شكل رقم (١٩/٤)
الطاقة المولدة
بقطاع الكهرباء والطاقة

المصدر: وزارة الكهرباء.

- زيادة الطاقة المولدة من المحطات الحرارية إلى حوالى ١٦٥,٧ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة ٧,٥%، ومن المصادر المتجددة بنسبة ٣٥,٣% [جدول رقم (١٧/٤)].

جدول رقم (١٧/٤)
مصادر توليد الطاقة الكهربائية

البيان	فعلى ٢٠١٣/٢٠١٢	متوقع ٢٠١٤/٢٠١٣	مستهدف ٢٠١٥/٢٠١٤	النمو (%)
الطاقة المولدة من المصادر الحرارية	١٤٦,٥	١٥٣,٨	١٦٥,٤	٧,٥
الطاقة المولدة من المصادر المائية	١٣,١	١٢,٩	١٢,٧	-
الطاقة المولدة من الرياح والمصادر الشمسية	١,٥	١,٧	٢,٣	٣٥,٣
الإجمالي	١٦١,١	١٦٨,٤	١٨٠,٤	٧,١

المصدر: وزارة الكهرباء

- زيادة الطاقة المستخدمة إلى نحو ١٥٦,٤ مليار ك.و.س في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ١٤٤,٩ مليار ك.و.س متوقع عام ٢٠١٤/٢٠١٣ و ١٤٠,٣٥ مليار ك.و.س عام ٢٠١٣/٢٠١٢ [شكل رقم (٢٠/٤)].

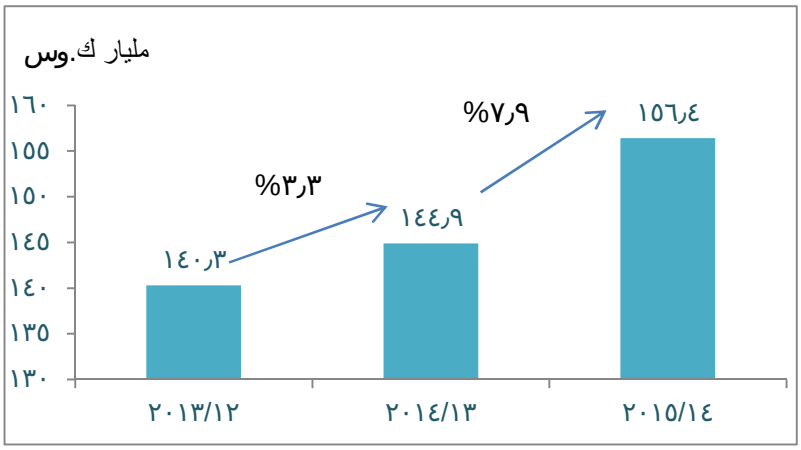

شكل رقم (٢٠/٤)
الطاقة المستخدمة بقطاع الكهرباء
والطاقة

المصدر: وزارة الكهرباء

المشروعات المستهدفة بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥:

إضافة ١٩٠٠ ميجاوات من محطات التوليد التالية:

- العين السخنة: سيتم إضافة ٦٥٠ ميجاوات بتشغيل الوحدة البخارية الثانية.
- شمال الجيزة: سيتم إضافة ١٢٥٠ ميجاوات للشبكة الكهربائية الموحدة على النحو التالي:-
  - تشغيل الوحدتين الغازيتين الخامسة والسادسة بإجمالى ٥٠٠ ميجاوات.
  - تشغيل الوحدات البخارية الثلاث الأولى والثانية والثالثة بإجمالى ٧٥٠ ميجاوات.
- الانتهاء من محطة رياح جبل الزيت بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، بالتعاون مع ألمانيا والشركاء الأوربيون لتوفير ١٥٩ ألف طن بترول مكافئ سنوياً. والحد من انبعاثات ٤٠٧ ألف طن ثانى أكسيد الكربون.
- استكمال محطة توليد أسيوط المائية بقدرة إجمالية ٣٢ ميجاوات بطاقة إنتاجية ٢٤٣ مليون ك.و.س سنوياً توفر نحو ٥٠ ألف طن من الوقود المكافئ وتسهم في خفض انبعاثات حوالى ١٢٥ ألف طن ثانى أكسيد الكربون وذلك بالتعاون مع ألمانيا.
- استكمال محطة جبل الزيت بقدرة ٢٢٠ ميجاوات بالتعاون مع اليابان والانتهاء منها في يونيو ٢٠١٧ لتوفير ١٧٥ ألف طن مكافئ بترول سنوياً. والحد من انبعاثات ٤٤٨ ألف طن ثانى أكسيد الكربون.
- استكمال محطة رياح جبل الزيت بقدرة ١٢٠ ميجاوات بالتعاون مع الجانب الأسبانى لتوفير ٩٥ ألف طن بترول مكافئ سنوياً. والحد من انبعاثات ٢٤٤ ألف طن ثانى أكسيد الكربون.
- استكمال إنشاء المحطة الشمسية بنظام المركزات بكوم أمبو قدرة ١٠٠ ميجاوات بالتعاون مع بنك التعمير الألمانى والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبى لتوفير ٩٠ ألف طن بترول مكافئ سنوياً. والحد من انبعاثات ٢٠٠ ألف طن ثانى أكسيد الكربون.
- استكمال إنشاء أربع محطات توليد كهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس بقدرة إجمالية ٨٠٠ ميجاوات، وطاقة إنتاجية ٣١٥٥ ك.و.س بتمويل إماراتي وفرنسي وياباني وبنك الاستثمار الأوروبي لتوفير نحو ٦٧٥ ألف طن بترول مكافئ وتخفيض انبعاثات قدره حوالى ١٧٣٣ الف طن غاز ثانى أكسيد الكربون ويتوقع البدء في التشغيل في عام ٢٠١٦/٢٠١٧.
- إحلال وتجديد كابلات وخطوط على الجهدين المتوسط والمنخفض بأطوال ١٣,٥ ألف كم. وإحلال عدد ١١ لوحة توزيع. وعدد ١١٠٧ أكشاك ومحولات.
- مد كابلات وخطوط جديدة على الجهدين المتوسط والمنخفض بأطوال ٤,٨ ألف كم. وتركيب عدد ٢٤ لوحة توزيع. وعدد ١٠٥٠ أكشاك ومحولات.
- استكمال ربط منطقة شرق العوينات بالشبكة القومية للكهرباء (المرحلة الثالثة) والتي تتضمن:-
  - توسعة محطة محولات بلاط بجهد ٢٢٠ كيلو فولت.
  - توسعة محطة محولات أبو طرطور بجهد ٢٢٠ كيلو فولت.
  - إنشاء خط كهربائى جهد ٢٢٠ ك.ف بطول ٣٣٠ كم.
  - توسعة محطة محولات شرق العوينات جهد ٢٢٠ك.ف.

وذلك لاستكمال استصلاح وزراعة حوالى ٦٠ ألف فدان لتحقيق الهدف من المشروع وهو زراعة وتنمية ٢٢٠ ألف فدان بمنطقة شرق العوينات بالاعتماد على المياه الجوفية المتوفرة بالمنطقة. حيث تقدر احتياجات المشروع من الطاقة بحوالى ٢٢٠ ميجاوات لري ٢٢٠ ألف فدان أراضي مستصلحة بدلاً من استخدام مولدات الديزل. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم توصيل التيار الكهربائى. وتم زراعة مساحة تبلغ نحو ٩٥ ألف فدان.

الاستثمارات المستهدفة:

تقدّر الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة بخطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنحو ٢٦,٧ مليار جنيه. منها نحو ٢٢,٣ مليار جنيه تتولى الشركة القابضة لكهرباء مصر تنفيذها بنسبة ٨٣,٥% من حجم الاستثمارات المستهدفة للقطاع [شكل رقم (٤/ ٢١)].

(بالمليون جنيه)

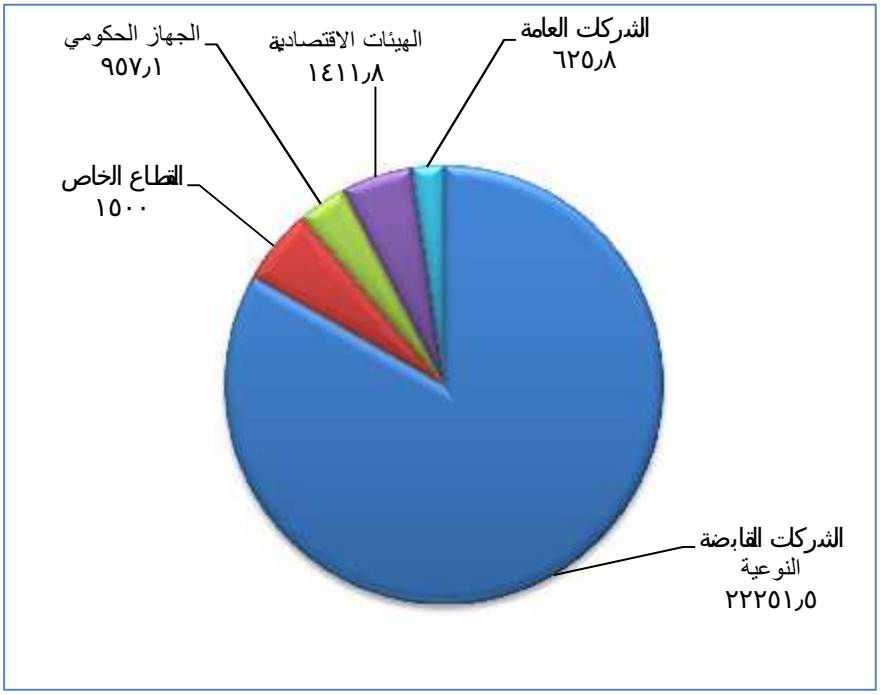

شكل رقم (٤/ ٢١)

الاستثمارات المستهدفة بقطاع الكهرباء والطاقة

بحسب جهات الإسناد

في خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

المصدر: وزارة التخطيط

قطاع النقـــــل

٥/٤ قطاع النقـــــــل:

مقدمة:

تولي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً كبيراً بقطاع النقل إذ تتأثر اقتصاديات الدولة ومعدلات النمو بدرجة كبيرة بمدى كفاءة شبكات ووسائل النقل. حيث أصبحت مؤشرات قطاع النقل من المؤشرات الرئيسية الدالة على درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

المشكلات التنموية والتحديات الراهنة:

تتمثل أهم التحديات الراهنة، والتي يواجهها القطاع في التالي:

- توفير شبكات ووسائل وخدمات النقل بمستويات خدمة متميزة.
- توفير السلامة والأمان في كافة شبكات ووسائل وخدمات النقل.
- إيجاد حلول مستدامة للنقل صديق البيئة من شأنها تحسين مستوى خدمات النقل وتقديمها بتسعيرة مناسبة مراعاة للبعد الاجتماعي.
- تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل من شبكات ووسائل وخدمات النقل بما يحقق ترشيد الاستثمارات وتحقيق اقتصاديات النقل مع تحقيق منظومة النقل المتكامل ومتعدد الوسائط، وذلك بربط الموانئ البحرية والجوية بشبكات النقل الداخلي.
- تطوير عناصر منظومة النقل بإدخال نظم النقل الحديثة لمواكبة التطور العالمي في مجالات النقل بالحاويات وخدمات المراكز اللوجيستية والموانئ الجافة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة مشروعات النقل لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.
- تعظيم دور كل من السكك الحديدية والنقل النهري في حركة نقل البضائع للحفاظ على شبكة الطرق. ومواجهة الحوادث المتكررة والكثافة المرورية العالية بالإضافة إلى انخفاض تعريفة النقل والحفاظ على البيئة من كثرة العوادم.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

وضع اللبنات الأولى لتحقيق انطلاق نحو المستقبل. وبناء منظومة متكاملة ومتناسقة ومتقدمة للنقل قائمة على أسس اقتصادية واجتماعية وبيئية سليمة وأمان كامل. وتتميز بالمرونة الكافية لتتماشى مع احتياجات المجتمع. وتعتمد استراتيجية قطاع النقل على:

١. تشخيص الوضع الراهن بمنظومة النقل. وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل.
٢. استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
٣. تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها والقضاء عليها.
٤. مراعاة الموائمة مع المواقف وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية.
٥. تنسيق استخدام الوسائل والظروف والموارد ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.

٦. وجود دراسات جدوى للمشروعات الجديدة.

٧. حشد الموارد الذاتية الممكنة والاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل المشروعات المخططة للهيئات الاقتصادية وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٨. الاهتمام بتفعيل دور قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص في مجال النقل البحري للمشاركة الجادة مع الهيئة في تمويل المشروعات الاستثمارية.

٩. العمل على ترشيد استخدام النقد الأجنبي وذلك بالحد من طلبات شراء منتجات أجنبية إلا في حالة عدم توافر المنتج المحلي.

١٠. التوسع في استخدام التقنيات المتطورة لنظم المعلومات.

١١. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في مجال نظم المعلومات والنقل البحري باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور من خلال التدريب والتأهيل وتنمية المهارات الفنية والبشرية.

١٢. الاهتمام بتقديم الخدمة وتحسينها وإرضاء العميل كوسيلة أساسية للربحية.

١٣. تطوير الموانيء البحرية لمواكبة الطفرة الكبيرة في صناعة النقل البحري.

كما يستهدف قطاع النقل تحقيق العديد من الأهداف التنموية نوجزها فيما يلي:

١. تحقيق معدل نمو سنوي يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي العام والمستهدف في إطار الخطة.

٢. تطوير قطاع النقل بحيث يتوافق مع القطاعات الأخرى.

٣. مواجهة المتغيّرات العالمية وتطبيق التكنولوجيا والخدمات الجديدة.

٤. رسم العلاقة التشابكية مع القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى والتأثير المتبادل.

٥. تحقيق التكامل بين أنماط النقل المختلفة وتوسيع بنية القطاع وتنويعها.

٦. تنفيذ مشروعات النقل التي تخدم المشروعات القومية الكبرى. ومن أهمها تنمية سيناء وتنمية قناة السويس باعتباره إقليم متكامل اقتصادياً وعمرانياً ويمثل مركزاً عالمياً في الخدمات اللوجيستية والصناعة المتطورة.

٧. تطبيق مفهوم النقل المتكامل والنقل متعدد الوسائط وإنشاء مراكز الخدمات اللوجيستية والموانئ الجافة.

٨. تطوير الخدمات المقدمة للجماهير وتحسين مستوى أداء الخدمة وبصفة خاصة مرفقي السكة الحديد ومترو الأنفاق.

٩. استغلال الموقع الجغرافي المتميز لمصر لاجتذاب تجارة الترانزيت بدعم طاقات محطات الحاويات بالموانئ البحرية.

١٠. تعظيم دور وسيلتي السكة الحديد والنقل النهري في نقل البضائع لتخفيف الضغط على شبكة الطرق وبما يحقق اقتصاديات النقل.

١١. رفع كفاءة الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية في تطوير وتحديث مرفق النقل من خلال تطوير مراكز وبرامج التدريب المتخصصة.

١٢. تطوير إجراءات ونظم السلامة والأمان بكافة وسائل النقل والبنية الأساسية.

البرامج الرئيسية لقطاع النقل:

أولاً الطرق والكباري:

تعتمد خطة الطرق والكباري على تحقيق الأهداف التالية:

- رفع كفاءة شبكة الطرق وتعظيم الاستفادة منها والاستغلال الأمثل والآمن للإمكانيات الحالية، وتنظيم حركة النقل عليها لتحقيق السيولة والانسيابية ومنع التكدس وإزالة الاختناقات والحد من مسببات الحوادث وتلافي تكرارها والآثار السلبية الناجمة عنها.
- تدعيم ورفع كفاءة شبكة الطرق القديمة والحالية لمواجهة زيادة حركة النقل على الطرق.
- مواجهة الحوادث المرورية بالتخطيط الجيد للتقاطعات والتوسع في تنفيذ التقاطعات الحرة.
- زيادة عوامل السلامة والأمان المروري باستخدام أحدث التقنيات.
- زيادة سعة وقدرة استيعاب الطرق والكباري الحالية لحجم الطلب المتزايد على نقل الركاب والبضائع.
- الحد من التوسع في الطرق الزراعية للمحافظة على الأراضي الزراعية وإنشاء طرق بديلة صحراوية.
- استكمال مجموعة من مشروعات إنشاء طرق ومحاور جديدة خارج المدن وربطها مع شبكة الطرق الحالية بوصلات عرضية وتحقق فاعلية الشبكة.
- استكمال رفع كفاءة الطرق والكباري القائمة وتوسيعها وتجديدها وتزويدها بعوامل السلامة والأمان.
- استكمال إنشاء مجموعة من الكباري على النيل لتسهيل الربط بين شرق وغرب النيل.

وتبلغ تكلفة هذا البرنامج في العام المالي (٢٠١٥/٢٠١٤) نحو ٢,٨ مليار جنية سولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة، وذلك لاستكمال مخططات الطرق بإجمالي عدد (٣٦) مشروع استكمال طرق بأطوال (١٤,٤) ألف كم وباستثمارات قدرها ١,٥ مليار جنية. والبدء في عدد (٥) طرق جديدة باستثمارات قدرها ٢٦٠ مليون جنية ليصل إجمالي استثمارات مشروعات الطرق ١,٧٨ مليار جنية. وكذا استكمال الكباري الجاري تنفيذها وعددها (٢٤) كوبري عدد (٦) كوبري على النيل و(١٨) كوبري علوي باستثمارات قدرها ٧٥٤,٧ مليون جنية بالإضافة إلى البدء في عدد (١٢) كوبري جديد منها عدد (٣) كوبري على النيل، وعدد (٩) كوبري علوي باستثمارات قدرها ٢٠٥ مليون جنية. هذا بالإضافة إلى مشروع إحلال وتجديد الكباري الضعيفة باستثمارات قدرها ١٥ مليون جنية. ليصل إجمالي استثمارات مشروعات الكباري نحو ٩٧٤,٧ مليون جنية. وذلك لاستكمال متطلبات الشبكة القومية للنقل من المحاور الرئيسية بهدف تحقيق تكامل الشبكة القومية للطرق والكباري مع وسائل النقل الأخرى. من خلال المشروعات الأتية:

١- شبكة الطرق:

- استكمال ازدواج عدد (١٣) طريق بالدلتا بطول (٦٦٩) كم.
- استكمال إنشاء عدد (٣) طرق بالدلتا بطول (١٩٠) كم.
- استكمال ازدواج عدد (٤) طرق بالصعيد بطول (٢٧١) كم.
- استكمال إنشاء عدد (٣) طرق بالصعيد بطول (٧٨,٥) كم.
- استكمال إنشاء عدد (٣) طرق بمحافظتي شمال وجنوب سيناء بطول (٤٢) كم.
- استكمال إنشاء عدد (٣) طرق بمحافظات القناة بطول (٦٠) كم.

- استكمال إنشاء طريق (سيوه/ جعبوب) بطول (١٠٤) كم بمحافظة مرسي مطروح.
- إنشاء طريق دائري حول مدينة القصير بطول (٢١) كم بمحافظة البحر الأحمر.
- البدء في إنشاء عدد (٥) طرق جديدة بطول (١١٨٧) كم كما يلي:
  - ازدواج طريق (سفاجا/ القصير/ مرسى علم) بطول (١٦٠) كم.
  - إنشاء طريق (سوهاج/ الخارجة) بطول (١٦٧) كم.
  - استكمال ازدواج الطريق الصحراوي الغربي لسوهاج (سوهاج/ قنا) بطول (١٨٠) كم.
  - ازدواج طريق (النقق/ رأس سدر/ شرم الشيخ) بطول (٤٠٠) كم.
  - إنشاء طريق (برنيس/ حلايب) بطول (٢٨٠) كم.
- هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة تأمين بعض الطرق القائمة من خلال تزويدها بالعلامات الإرشادية، ومباني لنقاط المرور والإسعاف على الطرق السريعة. من خلال مشروع إنشاء وازدواج وصلات ومحاور قصيرة لطرق قائمة.
- وكذا مشروع دراسات جدوى ونزع ملكية أراضي للمشروعات الجديدة والذي يتم من خلاله مواجهة نزع ملكية الأراضي بالمشروعات الجاري تنفيذها والمشروعات الجديدة. وإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (١٨/٤) التالي التوزيع المكاني لمشروعات الطرق والكباري:

جدول رقم (١٨/٤)

التوزيع المكاني لمشروعات الطرق المستهدفة

المشروع	المحافظة
استكمال ازدواج عدد ١٣ طريق بالدلتا	
القناطر الخيرية / الخطاطبة / التوفيقية	البحيرة / القليوبية
الإسماعيلية / القصاصين / العباسة	الشرقية / الإسماعيلية
الزقازيق / السنبلاوين	الشرقية / الدقهلية
القنطرة / الصالحية / فاقوس / أبو كبير / ههيا / الزقازيق بطول ٩٠ كم	الإسماعيلية / الشرقية
الكم ٨٥ طريق القاهرة / الإسماعيلية / القصاصين / الصالحية	الشرقية / الإسماعيلية
المحلة الكبرى/ كفر الشيخ/ دسوق/ دمو / حوش عيسى/ الاسكندرية ١٤٠ كم	الغربية/كفرالشيخ البحيرة/اسكندرية
المنير / بلبيس / العباسية الزراعي	الشرقية
طنطا / زفتى	الشرقية
الطريق الدائري حول القاهرة (الإسماعيلية الصحراوي إلى الأوتوستراد) ٣٠ كم خريطة رقم (٣)	القاهرة
قناطر بولين / كوم حمادة	البحيرة
مدخل مدينة المنصورة / مدخل كوبري طلخا	الدقهلية
طنطا / كفر الشيخ	الغربية / كفر الشيخ
طناح / دكرنس / المطرية	الدقهلية
استكمال إنشاء عدد (٣) طرق بالدلتا	
حارة ثالثة بالطريق الزراعي من كفر الدوار حتى كفر الزيات بطول ٧٠ كم	البحيرة / الغربية
بلبيس / بنها / الباجور / الخطاطبة	الشرقية / القليوبية /

المشـــــــــــــــــروع	المحافظة
	المنوفية / البحيرة
إنشاء مسار بديل للطريق الزراعي القاهرة / الإسكندرية(شبرا الخيمة / بنها)	القليوبية
استكمال ازدواج عدد (٤) طرق بالصعيد	
بني سويف / المنيا الزراعي الغربي	بني سويف / المنيا
قنا / سفاجا	قنا / البحر الأحمر
مغاغة / العدوة	المنيا
وصلات ربط كباري النيل بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل	المنيا / بني سويف
استكمال إنشاء (٣) طرق بالصعيد	
إنشاء امتداد وصلة دمو حتى دائري بني سويف	الفيوم / بني سويف
إنشاء وصلة طهطا	سوهاج
إنشاء وصلة قناطر نجع حمادي	قنا
استكمال إنشاء (٣) طرق بمحافظتي سيناء	
طريق لخدمة القرى التابعة لمركز بئر العبد بطول ٢ كم	جنوب سيناء
طريق الرويسات في وسط سيناء بطول ١٠ كم	شمال سيناء
معالجة آثار السيول وإنشاء الطريق الدائري حول العريش	شمال سيناء / قنا / البحر الأحمر
استكمال إنشاء عدد (٣) طريق بمحافظات القناة	
إنارة الطريق الدائري حول مدينة بورسعيد	بورسعيد
انشاء طريق يربط بين معدية التفريعة والرسوة خارج بورفؤاد	بورسعيد
الإسماعيلية /القصاصين / العباسة	الإسماعيلية
استكمال انشاء عدد (١) طريق بمحافظة مرسى مطروح	
طريق سيوة / جعبوب	مرسى مطروح
انشاء عدد (١) طريق والبدء في انشاء عدد (٥) طرق بمحافظة البحر الاحمر	
الطريق الدائرى حول مدينة القصير	البحر الاحمر
سفاجا / القصير / مرسى علم	البحر الاحمر
سوهاج / الخارجة	سوهاج / الوادي الجديد
الطريق الصحراوى الغربى لسوهاج (سوهاج / قنا)	سوهاج / قنا
طريق النفق /راس سدر / شرم الشيخ	جنوب سيناء
رنيس / حلايب	البحر الاحمر

المصدر: وزارة النقل

٢- مشروعات الكبارى:

- استكمال إنشاء عدد (٤) كباري على النيل (كوبري جرجا - وكوبري طما بسوهاج– كوبري طلخا بالدقهلية– كوبري كلابشة بأسوان).
- البدء في إنشاء عدد (٥) كباري جديدة على النيل (كوبري قوص بالمنيا– كوبري دشنا بقنا– كوبري شبراخيت بالبحيرة – كوبري ديروط بأسوان– كوبري الفشن ببني سويف).

- استكمال عدد (٧) كباري علوية. منها (كوبري قنا – كوبري طهطا – كوبري كوم حمادة – كوبري أجا – كوبري الأقصر – كوبري البلينا – كوبرى الكباش).
- استكمال إنشاء عدد (١٠) كباري علوية جديدة. منها (كوبري نجع حمادي– كوبري سندوب– كوبري قوص العلوي– كوبري التوفيقية- ...).بالإضافة إلى البدء في إنشاء عدد (٩) كباري علوية جديدة. منها (كوبري فوه/ مطوبس– كوبري كفر شكر– كوبري قلما– كوبري دهشور– كوبري كوم أمبو- ...).
- هذا بالإضافة إلى إحلال وتجديد الكباري الضعيفة. حيث تقوم الهيئة بتجديد وتقوية الكباري الضعيفة المقامة على المجاري المائية التي لا تتناسب حمولتها التصميمية مع الأحمال المحورية كحركة النقل على شبكة الطرق. وإنشاء كباري مشاة لتيسير عبور المشاة والحد من حوادث الطرق.

ويوضح الجدول رقم (١٩/٤) التالي التوزيع المكاني لمشروعات الطرق والكباري:

جدول رقم (١٩/٤)

التوزيع المكاني لمشروعات الكباري

المشروع	المحافظة
استكمال وإنشاء عدد ٤ كباري على النيل	
طما	سوهاج
طلخا	الدقهلية
جرجا	سوهاج
كلابشة	أسوان
البدء في إنشاء عدد ٥ كوبري جديد على النيل	
قوص	المنيا
دشنا	قنا
شبراخيت	البحيرة
ديروط	أسوان
الفشن	بني سويف
استكمال عدد ٧ كباري علوية	
طهطا على السكة الحديد	سوهاج
قنا (المعنا)	قنا
الأقصر الجديد في إطار معبد الكرنك	الأقصر
كوم حمادة	البحيرة
كوبري علوي للسيارات جنوب مدينة البلينا	سوهاج
أجا على ترعة المنصورة	الدقهلية
كوبري سطحي أعلى طريق الكباش	الأقصر
استكمال إنشاء عدد ١٠ كباري علوية جديدة	
كوبري نجع حمادى على السكة الحديد	قنا
كوبري علوى للسيارات بمدخل مدينة المراغة	سوهاج

المشـــــــــــــــــــــروع	المحافظة
كوبري سندوب على السكة الحديد	الدقهلية
كوبري علوى على طريق العياط / بني سويف	بني سويف
كوبري جرجا العلوى للسيارات سوهاج	المنيا
كوبري قوص للسيارات على سكة حديد قوصنا	قنا
كوبري دمنهور العلوى على الطريق الزراعي القاهرة / الاسكندرية	البحيرة
كوبري التوفيقية على الطريق الزراعي	البحيرة
كوبرة ميت غمر عند تقاطع مع طريق بنها/ المنصورة	القليوبية / الدقهلية
كوبري جناكليس أعلى ترعة النوبارية	الاسكندرية
البدء في إنشاء عدد ٩ كباري جديدة	
كوبري فوه / مطوبس	كفر الشيخ
كوبري كفر شكر على طريق بنها / المنصورة	الدقهلية
كوبري قلما على الطريق الزراعي	
كوبري عند تقاطع بنها / كفر الزيات مع مدخل السنطة	القليوبية / الغربية
كوبري للسيارات بمزلقان الشيخ عيسى	أسوان
كوبري دهشور على السكة الحديد	الجيزة
كوبري كوم أمبو على طريق كوم أمبو / أسوان الزراعي	أسوان
توسيع عدد (٣) كبارى على الطريق الساحلي الدولي عند بورسعيد	بورسعيد
توسيع عدد (٢) كوبري عند كم٥١ ، ٥٦ على طريق القاهرة / الإسماعيلية	الإسماعيلية

المصدر : وزارة النقل

كما أنه من المستهدف الانتهاء من عدد (١٧) طريق. و(٩) كباري خلال العام المالي (٢٠١٤/ ٢٠١٥) وفق الجدول رقم (٢٠/٤) التالي:

جدول رقم (٢٠/٤)

المشروعات المستهدف الإنتهاء منها بخطة عام (٢٠١٥/٢٠١٤)

(القيمة بالألف جنية)

أسم المشروع	التكلفة الكلية (طبقاً لاخر فعالية من الهيئة)	منفذ ومتوقع تنفيذه حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	الاستثمارات المقترحة من وزارة التخطيط خطة ٢٠١٥/٢٠١٤	ملاحظات
ازدواج طريق قنا/سفاجا (مرحلة ثانية)	١١٩٠٠٠	٩٩٠٠٠	٢٠٠٠٠	سيتم الانتهاء من المرحلة الأولى ضمن الخطة العاجلة
ازدواج طريق الإسماعيلية / القصاصين / العباسية بطول ٥٥ كم	٨٥٤٢٣	٧٨٩٢٣	٦٥٠٠	سيتم الإنتهاء من المرحلة الأولى ضمن الخطة العاجلة

أسم المشروع	التكلفة الكلية (طبقاً لاخر فعالية من الهيئة)	منفذ ومتوقع تنفيذه حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	الاستثمارات المقترحة من وزارة التخطيط خطة ٢٠١٥/٢٠١٤	ملاحظات
ازدواج طريق الكيلو٨٥ طريق القاهرة/الإسماعيلية/القصاصية/ الصالحية بطول ٤٠ كم	١١٥٠٥٥	٩٦١١٩	١٨٩٣٦	
ازدواج طريق المنير/بلبيس/العباسية الزراعي بطول ٤٥ كم	١٠٨٥٦٨	١٠٣٥٦٨	٥٠٠٠	
ازدواج طريق بني سويف/المنيا الزراعي الغربي ١٢٥ كم	١٩٧٨٢٦	١٦٥٨٢٦	٣٢٠٠٠	سيتم الانتهاء من المرحلة الأولى ضمن الخطة العاجلة
شرق وغرب النيل (ملوي/بني فرار/الواسطى)	١٧٠٦١٨	١٤٥٦١٨	٢٥٠٠٠	سيتم الانتهاء من وصلة بني مزار ٢٠١٤/٢٠١٣
ازدواج طريق مغاغة العدوه بطول ٢٦ كم	١٢٠٨٤٧	٨٣٥٠٧	٣٧٣٤٠	
إنشاء طريق الرويسات وسط سيناء بطول ٦٠ كم	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
ازدواج طريق مدخل مدينة المنصورة/مدخل كوبري طلخا الجديد الشرقي بطول ١٠ كم	٩٤٤٠٠	٥٤٤٠٠	٤٠٠٠٠	
إنارة الطريق الدائري حول مدينة بورسعيد	٢٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠	
إنشاء وصلة قناطر جُع حمادي بطول ٣,٥ كم	٤٠٥٤١	٣٠٥٤١	١٠٠٠٠	
ازدواج طريق طنطا/كفر الشيخ (من طنطا حتى دمياط بطول ١٨ كم)	٢٨٠٠٢٥	٢٢٠٠٢٥	٦٠٠٠٠	سيتم الانتهاء من المرحلة الأولى ضمن الخطة العاجلة
إنشاء امتداد وصلة دمو حتى دائري بني سويف (وصلة بني سويف بطول ٢٨ كم)	٧٦٠٧٦	٦٢٠٧٦	١٤٠٠٠	
معالجة آثار السيول وإنشاء الطريق الدائري حول مدينة العريش	١٢٧٦٣٦	١٠٥٦٣٦	٢٢٠٠٠	
إنشاء وصلات البلينا ٢٢ كم وطهطا ٨ كم للربط مع الطريق الصحراوي	٦٠٠٠٠	٣٨٥٠٠	٢١٥٠٠	
إنشاء طريق لخدمة القرى التابعة لمركز بئر العبد	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	
إنشاء طريق يربط بين معدية النفريعة ومعدية الرسوة خارج مدينة بورفؤاد	٥٠٧٥٥	٣٠٧٥٥	٢٠٠٠٠	
كوبري قنا العلوي	١٠٠٠٠٠	٦٩٥٧٤	٣٠٤٢٦	
كوبري طهطا العلوي	٨٥٠٠٠	٦٢٦٢٩	٢٢٣٧١	
كوبري كوم حمادة العلوي	٦٧٠٠٠	٤١٢٧٧	٢٥٧٢٣	
كوبري أجا العلوي على ترعة المنصورية	٧٣٤٤٠	٥٠٦٥٩	٢٢٧٨١	
كوبري الأقصر العلوي الجديد في إتجاه معبد الكرنك	٥٠٠٠٠	٢٧٦٣١	٢٢٣٦٩	

أسم المشروع	التكلفة الكلية (طبقاً لاخر فعالية من الهيئة)	منفذ ومتوقع تنفيذه حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	الاستثمارات المقترحة من وزارة التخطيط خطة ٢٠١٥/٢٠١٤	ملاحظات
عدد ٢ كوبري سطحي أعلى طريق الكباش	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	
كوبري دهشور العلوي	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	
كوبري طلخا على النيل	٤٦٤١٨٢	٣٧٣١٨٢	٩١٠٠٠	

المصدر : وزارة النقل

ثانياً: السكك الحديدية:

- تعد سكك حديد مصر ثاني أقدم سكك حديد في العالم بعد سكك حديد المملكة المتحدة حيث تم إنشاؤها في عام (١٨٥٣) م.
- تبلغ أطوال شبكة السكك الحديدية في جمهورية مصر العربية (٩,٦) ألف كم ما بين خطوط مفردة ومزدوجة.
- تعمل خطوط الهيئة في (٢٣) محافظة على مستوى الجمهورية. وتقوم بنقل نحو (٥٤٠) مليون راكب سنوياً من خلال (٤٠٠) ألف رحلة قطار في السنة.
- تقدم الهيئة خدمة نقل البضائع حيث تنقل في حدود (٦) مليون طن سنوياً وهو ما يمثل نحو (١%) من حجم نقل البضائع في جمهورية مصر العربية.
- يستحوذ خط (الإسكندرية/ أسوان) على ثلثي حجم الركاب اليومي بينما يوزع الثلث الباقي على الخطوط الأخرى المنتشرة داخل الجمهورية.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

- إعادة بناء وتطوير وتحديث سكك حديد مصر على أعلى المستويات العالمية وبما يضمن تلبية الطلب المتزايد على نقل الأفراد والبضائع بأعلى كفاءة ممكنة وبأعلى معدلات للسلامة والأمان. مما يعظم من دور السكك الحديدية في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- تغطية الطلب المتزايد لنقل الأفراد والبضائع من خلال التخطيط المستقبلي للسكك الحديدية بمكونتها في ضوء التوسعات العمرانية والصناعية والزراعية.
- زيادة كفاءة منظومة السكك الحديدية الحالية وتعظيم دورها وحماية أصولها ورفع مستوى صيانتها.
- تنمية وتطوير العنصر البشري لاستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في ذات المجال.
- ربط غرب وشرق القناة بخطوط حديدية بهدف تنمية وتعمير سيناء وذلك من خلال استكمال خط (الإسماعيلية/ بئر العبد) وامتداده إلى العريش. إلى جانب مد خط سكة حديد جديد يمر من خلال نفق المرور والسكة أسفل قناة السويس عند الكيلو (١٩) جنوب بورسعيد.

ويتطلب تحقيق استراتيجية الهيئة القومية للسكك الحديدية بناء مؤسسي قوي باعتبارها الدعامة الأساسية للنقل في مصر حيث أنها وسيلة أمان للركاب والبضاعة. مع ضرورة إعادة هيكلة الهيئة وتطوير العمل بها ورفع كفاءة الأداء لتحقيق خدمة نقل متميزة تكون أكثر أماناً وأكثر جاذبية ويتم تنفيذ ذلك عن طريق الآتي:

- تحديث أساليب الإدارة بالهيئة (الفنية– المالية– الهندسية).
- رفع كفاءة الأداء وتطوير خدمة النقل باستحداث قطارات جديدة بالدرجة العادية المطورة.
- زيادة سرعة القطارات وتطوير قوة الجر بإدخال جرارات جديدة وذات كفاءة عالية في الخدمة ورفع درجات وسائل الأمان باستحداث وتطوير الإشارات الكهربائية ووسائل التحكم المركزي.
- رفع كفاءة أصول الهيئة وتقديم خدمة ممتدة للبنية الأساسية على المدى الطويل.
- تطوير خدمة نقل الركاب والبضائع وتحسين مستوى خدمة العمـــلاء.
- العمل على أساس تجاري وزيادة الربحية مع مراعاة البعد الاجتماعي.
- تحسين مستوى أوضاع العاملين وتوفير المناخ المناسب للعمل. حيث يبلغ عدد العاملين بالهيئة والشركات التابعة حوالى (٦٣٠٤٤) عامل.

السياسات والإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف بقطاع السكة الحديد:

١- الحفاظ على نسبة مشاركة السكة الحديد في نقل الركاب مع تحقيق التشغيل الآمن والمستمر على خطوط السكك الحديدية من خلال الالتزام بجداول تشغيل القطارات.

٢ - تعظيم مساهمة السكك الحديدية في نقل البضائع مرحلياً لتصل إلى (١٠%) من إجمالى المنقولات على المستوى القومي.

٣ - تعظيم استغلال أصول الهيئة من الأراضي والتي تبلغ (١٩٥) مليون متر مربع لتحقيق أقصى عائد مالى مع الاستغلال التجاري لمحطات السكك الحديدية وبما يحقق موارد غير تقليدية للهيئة.

٤- استكمال العمل في إعادة تأهيل وإنشاء خطوط سكك حديدية جديدة ومنها إعادة تأهيل سكة خط (الفردان– بئر العبد- رفح) بطول (١٢٥) كم وإنشاء وصلة مدينة السادات تتفرع من خط (إمبابة/ إيتاى البارود) .

٥ - تنفيذ مشروعات تطوير نظم السلامة والأمان على خطوط السكك الحديدية ومن أهمها تطوير المزلقانات ونظم الإشارات على خط (بنها/ الزقازيق/ الإسماعيلية/ القنطرة). وخط (القاهرة/ الاسكندرية). وخط (بني سويف/ أسيوط). وخط (طنطا/ محلة روح/ دمياط). بالإضافة إلى تزويد خطوط الهيئة بنظام التحكم الآلي(ATC).

٦ - تطوير ودعم أسطول الوحدات المتحركة من خلال توريد عدد (٢١٢) عربة جديدة مكيفة. وكذلك شراء عدد (٦) وحدات كاملة مكيفة بمحرك ديزل ذات سرعات عالية. وشراء عدد (٦٠) وحدة توليد.

٧ - تنفيذ مشروعات تطوير الخدمات المقدمة للجمهور ومن أهمها تطوير عدد (١١) محطة سكك حديد بالوجهين البحري والقبلي منها محطات (بورسعيد/ دمو / السنطة/ سمالوط/ المراغة/ وجع حمادي). وإنشاء مستشفي الهيئة بالأقصر وأسوان.

٨ - تطوير مجموعة من الورش للوفاء بالتزامات الصيانة الدورية للوحدات المتحركة لنقل الركاب والبضائع.

وذلك من خلال البرامج ومشروعات التالية:

مشروع الوحدات المتحركة وتجديد العربات:

- توريد عدد (٢١٢) عربة مكيفة جديدة (V.I.P) أولي وثانية وبوفية.
- إعادة تأهيل عدد (٣٠) جرار للمسافات القصيرة (بايرماس) مناورة.
- إضافة عدد (١٠٠) جرار جديد قدرة (٢٥٠٠-٣٠٠٠حصان) ذات سرعة عالية.

- إضافة عدد (٦) وحدات كاملة بعربات مكيفة بمحرك ديزل ذات سرعات عالية.
- إضافة (١٤٠٠) عربة جديدة غير مكيفة (٧٠٠ مرحلة أولي، و٧٠٠ مرحلة ثانية).
- إضافة عدد (٦) ونش خطر حمولة (١٢٠) طن بخط الواحات.

مشروع تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان:

- تطوير نظم الإشارات بخط (بنها/ الزقازيق) وخط (الإسماعيلية/ القنطرة) بالإضافة إلى خط (بني سويف/ أسيوط).
- تطوير إشارات خط (القاهرة/ الإسكندرية).
- تطوير إشارات خط (طنطا/ محلة روح/ دمياط).
- إحلال نظام المراقبات المركزية الحالي بنظام رقمي حديث.
- إحلال نظام الإشارات الحالي بخط (القاهرة/ الجيزة/ برطس/ أوسيم).
- إحلال نظام التحكم الآلي (ATO) بخطوط الهيئة التي لا تعمل بها، وإحلال نظام (C.T.C) بخط (المناشي/ إيتاي البارود) وتوريد مستلزمات (كابلات أرضية ومهمات للمخازن).

مشروع تجديدات الخطوط الحديدية:

- تجديد (١٠٠) كيلو متر سكة وتفريعاتها (بحري/ قبلي) شامل المهمات.
- تجديد (٨١) كم سكة طولي وتجديد أحواش المحطات بطول (٢٠) كم سكة.
- توريد عدد (١٩) ماكينة (دك وتشكيل وتفريعات).
- إعادة تأهيل خط (قنا/ سفاجا)، واستكمال إعادة تأهيل خط (الفردان/ بير العبد).

مشروع المنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية:

- استكمال وصلة (برج العرب/ مطار برج العرب الدولي) بطول (٦) كم تقريباً.
- تطوير عدد (١١) محطة مرحلة ثانية، ودهان عدد (١٠) كباري معدنية.
- إنشاء نفق كوم امبو.
- ازدواج المسافة (المنصورة/ دمياط) بطول (٦٢) كم سكة.
- تحسين محطات ومزلقانات وبولكات (مرحلة ثانية وثالثة).
- إنشاء وصلة لربط ميناء العين السخنة بمصانع الأسمنت بطول (٣٥) كم.

مشروع تطوير ورش الهيئة:

- تطوير ورش (أبو راضي/ أبو زعبل/ العباسية/ ورش القاهرة للعربات المكيفة/ وورش الدعم الفني/ وورش عربات القوى).
- شراء عدد (٨) مخارط سنتر لورش الفرز، بالإضافة إلى تحديث مخرطة الفرز طراز (١٠٥) (المنيا/ طنطا/ الزقازيق).
- إضافة سيارات إطفاء متوسطة وصغيرة الحجم.
- قطع غيار لزوم أوناش الهيئة.

وبلغت الاستثمارات المخصصة لبرنامج السكة الحديد للعام المالي (٢٠١٥/٢٠١٤) استثمارات قدرها ٥,٩ مليار جنية منها ١,٤ مليار جنية قروض من بنك الاستثمار القومي، و٢,٥ مليار جنية قروض ومنح خارجية.

ثالثا: قطاع الأنفاق ومترو الأنفاق:

تم تخصيص استثمارات لقطاع الأنفاق ومترو الأنفاق تقدر بنحو ٣,٧ مليار جنية ممولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة، بخلاف نحو ١,٢ مليار جنية قروض ومنح خارجية متاحة خلال العام المالي (٢٠١٥/٢٠١٤). وقد تضمنت خطة الهيئة القومية لمترو الانفاق للعام المالي (٢٠١٥/٢٠١٤) المشروعات التالية :

- استكمال تطوير وتحديث الخطين الأول والثانى لمترو انفاق (القاهرة – الجيزة – القليوبية)، وينقلان نحو (٢,٥) مليون راكب/ يوم. ومن أهم الأعمال المستهدفة:
  - استكمال توريد ٢٠ قطار مكيف.
  - استكمال توريد ٣ عربات وسط.
  - توريد عدد ٣ جرار وديزل للخط الأول .
- إتمام طرح والبدء في تنفيذ المرحلة الثالثة والرابعة للمرحلتين الثالثة والرابعة من الخط الثالث لمترو الأنفاق، للشركات المنفذة للمرحلة الثانية، وبنفس الشروط والأسعار التي تم التعاقد بها في عام (٢٠٠٧) حتى يتم الاستفادة من سرعة التنفيذ وخفض التكلفة.
  - وتبلغ طول المرحلة الثالثة (العتبة– الكيت كات– أمبابة– جامعة القاهرة) نحو (١٨) كم وتستوعب هذة المرحلة مايقرب من مليون راكب/ يوم.
  - كما تبلغ طول المرحلة الرابعة (مصر الجديدة– المحطة التبادلية بالعاشر– المطار) نحو (١٥,٨) كم وتستوعب هذه المرحلة نحو (٥٠٠) ألف راكب/ يوم.
- البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع (ميدان الرماية– مدينة نصر) وتبدأ المرحلة الأولى لهذا الخط في المسافة من ميدان الرماية حتى الملك الصالح بطول (١٩) كم وتمر هذه المرحلة تحت المتحف المصري الكبير وتستوعب هذه المرحلة مايقرب من (٥٠٠) ألف راكب/ يوم.
- الانتهاء من دراسات الجدوى والبدء في تنفيذ عدد (٢) نفق للسيارات ونفق للسكة الحديد جنوب بورسعيد لتحقيق الربط البري بين سيناء والوادى، لمرور جميع أنواع المركبات بطاقة نقل تسمح بمقابلة مطالب النقل المنتظرة خلال ٢٥ عاما، ضمن منظومة المشروع القومي لمحور قناة السويس.
- إعداد الدراسات لنفق الفيروز بالإسماعيلية أسفل قناة السويس ويشمل على عدد (٤) أنفاق منها (٢) للسيارات، و(١) للسكة الحديد، وأخر لمواسير المياة.
- البدء في إعداد الدراسات لكل من الخط الخامس والسادس لمترو الأنفاق القاهرة ويبلغ طول الخط الخامس نحو (٢٠) كم بعدد نحو (١٧) محطة نفقية، كما يبلغ طول الخط السادس نحو (٣٠) كم لعدد من المحطات تبلغ (٢٤) محطة (٤ علوية، و٢٠ نفقية).

رابعاً : قطاع النقل البحري :

تطورت حركة السفن المترددة على هيئات الموانى المصرية من ١٦,٣ ألف رحلة سفينة عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٣ ألف رحلة سفينة عام ٢٠٠٩ وقد تأثرت حركة الملاحة بتداعيات الأزمة المالية العالمية من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ وكذا انتشار ظاهرة القرصنة البحرية بالاضافة إلى تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى العوامل التي أثرت على حجم التجارة الدولية وحركة النقل البحري أما بالنسبة لعام ٢٠١٢ فقد بلغت ١٨,٢ ألف رحلة سفينة . وسجلت الحمولة الكلية للسفن المتردّده على الموانى المصرية عام ٢٠٠٩ نحو ٣١٢,١ مليون طن بزيادة ١٠٦,٦ مليون طن عن عام ٢٠٠٥، وقد وصلت إلى نحو ٣١٢,٥ مليون طن خلال عام ٢٠١٢[جدول رقم (٤/ ٢١)].

جدول رقم (٤/ ٢١)

الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية وطاقة البضائع المتداولة خلال الفترة من ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ / ٢٠١١

السنة	الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية (بالمليون طن)	طاقة البضائع المتداولة (بالمليون طن)	الطاقة المتداولة الى الطاقة الاستيعابية (٪)
٢٠٠٤	٦٩,٣	٨٢,٢	٨٥,٤
٢٠٠٥	١٣٠,٨	٩٧,٥	٧٤,٥
٢٠٠٦	١٣٥,١	١٠٦,٧	٧٩,٠
٢٠٠٧	١٣٥,٨	١١٢,٢	٨٩,٢
٢٠٠٨	١٣٥,٨	١١٦,٢	٩٢,٢
٢٠٠٩	١٣٥,٨	١٢٣,١	٨٩,٢
٢٠١٠	١٣٦,٤	١٣٠,٢	٩٥,٥
٢٠١١	١٣٦,٤	١٣٤,٠	٩٨,٢

وفيما يخص حركة الحاويات المكافئة فقد تداولت الموانئ المصرية نحو ٥,٤ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠١٢ (٦,٥ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠١٠ مقابل ٦,٢ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٩ . و ٣,٦٥ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٥ . بينما تناقص عدد الركاب بالموانئ البحرية على نحو مطرد من ٣,٧ مليون راكب عام ٢٠٠٥ إلى ٣,٣ مليون راكب عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٦ مليون راكب عام ٢٠١٠ إلى ٢,٧ مليون راكب عام ٢٠١٢.

الاستراتيجية والسياسات :

يعتبر النقل البحري واجهة البلاد في التعامل مع العالم الخارجي. ويواجه هذا النشاط في المقام الأول منافسة عالمية تأخذ بأحدث أساليب العصر. فقد تغير مفهوم إدارة الموانئ من مفهوم خدمي إلى مفهوم تجاري اقتصادي. متمثلاً في تنمية الموانئ البحرية لمواكبة التطور في تجارة مصر الخارجية. وكذا التنمية السياحية ولتنفيذ سياسة الدولة نحو الاهتمام بالتصدير لتحقيق التوازن التجاري وتتمثل استراتيجية النقل البحري لتطوير الجهات التابعة لها فيما يلي:

- تطوير البنية الأساسية والخدمات بالموانئ المصرية لرفع كفاءة انسياب البضائع من وإلى الموانئ، من خلال وسائط النقل المختلفة (برية/ نهرية/ سكة حديد).
- الاستمرار في تطوير شبكات نظم المعلومات بالموانئ وإدخال نظام (EDI).
- إعادة هيكلة الموانئ طبقاً للمعايير العالمية. من خلال خطط زمنية يتم إعدادها بواسطة لجنة تطوير الموانئ.
- مراجعة القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لأعمال النقل البحري بين الحين والآخر وتعديلاتها وتطويرها بما يلائم التطور المطلوب للموانئ.
- التعاون مع الوزارات كافة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المفهوم اللوجيستيي في حركة البضائع الواردة والصادرة.
- العمل على تأمين السلامة في المياه الإقليمية. وتوفير العمالة القادرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي في صناعة النقل البحري.
- وضع الخطط التسويقية اللازمة للموانئ المصرية لجذب عملاء جدد ولزيادة أنشطة شركات النقل البحري داخل الموانئ. ويتم ذلك من خلال الموانئ البحرية المتمثلة فيما يلي:

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر:

خصص لها استثمارات نحو ١٣٠ مليون جنيه لتنفيذ الأعمال التالية:

- استكمال بناء محطة أرضية لاستقبال المخلفات البترولية.
- بناء وتوريد قاطرة بحرية نظام (تراكتورز) بقوة شد (٥٠) طن بميناء الغردقة.
- استكمال قيمة لنش بحري بميناء السويس وتوريد وتركيب إذاعة داخلية.
- بناء وتوريد قاطرة بحرية بقوة شد (٥٠) طن بميناء الأدبية.
- استكمال تطبيق الإدارة الإلكترونية بميناء نويبع والأدبية.
- استكمال بناء لنش إرشاد بحري بميناء العين السخنة. واستكمال إنشاء خط تطابق العلامات الملاحية.
- البدء في تطوير ميناء الطور.
- تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية.
- استكمال أعمال التطوير بميناء سفاجا. ورفع كفاءة أعمال الفنارات والمساعدات الملاحية والمراقبة.

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية :

خصص لها استثمارات نحو ٤٦٠ مليون جنيه لتنفيذ الأعمال التالية:

- بناء وتوريد قاطرات (تراكتورز) بحرية متعددة الأغراض. عدد (٢) بقوة شد (٦٠) طن وعدد (٢) بقوة شد (٤٠) طن.
- بناء وتوريد عدد (٢) لنش مكافحة التلوث.
- إنشاء بوابة (دخول/ خروج) شاحنات بساحات (٣ و٤) بالدخيلة.
- رفع كفاءة حاجز أمواج ميناء الإسكندرية.
- تطوير وتكريك الممرات الملاحية وأرصفة مينائي (الإسكندرية/ والدخيلة).
- البدء في إنشاء وصلة حرة لربط مينائي (الإسكندرية/ والدخيلة) بالطريق الساحلي الدولي.
- إحلال وتجديد ٢٧ كوبري.

الهيئة العامة لميناء بورسعيد:

خصص لها استثمارات نحو ١٠٩ مليون جنيه لتنفيذ الأعمال التالية:

- استكمال إنشاء منظومة الإدارة الإلكترونية.
- استكمال إنشاء ساحة انتظار الشاحنات بالمدخل الجنوبي للميناء.
- تطوير منطقة الميناء السياحي.
- استكمال إنشاء أسوار ميناء شرق بورسعيد (غربي/ جنوبي).

الهيئة العامة لميناء دمياط:

خصص لها استثمارات نحو ٣١٤ مليون جنيه لتنفيذ الأعمال التالية:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء دمياط من خلال تعميق الممر الملاحي حتى (١٧) م. وحوض الدوران حتى (١٦,٥) م.
- تدعيم شبكات البنية التحتية والفوقية.

- إنشاء رصيف خدمات بحرية بطول (٩٠) م وعمق (٦) م.
- استكمال إنشاء رصيف بضائع عامة بطول (٣٤٠) م. وعمق (١٢) م.
- تطوير ورفع كفاءة رافع السفن من (٤٥٠) طن إلى (١٠٠٠) طن.
- بناء وتوريد عدد (٢) لنش بقوة شد (٢٥) طن للوحدة.

خامساً: قطاع النقل النهري:

يُمثل النقل النهري ضرورة قومية ومُلحة للاقتصاد القومي لما له من مزايا عديدة حيث أنه يُمثل توفيراً لدعم الطاقة وخفضاً لصيانة الطرق وتقليلاً للتلوث البيئي وحفاظاً على الطاقة البشرية وتجنباً للحوادث والزحام المروري. ويعتبر النقل النهري أكثر وسائل النقل الصديقة للبيئة حيث يتم نقل أحجام كبيرة من البضاعة عن طريق النقل النهري. مما يخفف الضغط المروري لسيارات النقل على شبكة الطرق. وبالتالي تقليل الحوادث ويُضاف إلى ذلك أنه الأقل سعراً والأكثر أماناً مقارنة بالوسائل الأخرى.

هذا وقد بلغت الاستثمارات المقترحة بالخطة متوسطة الآجل (٢٠١٤/ ٢٠١٧) للهيئة مبلغ ٤١٧,٤ مليون جنية. منها استثمارات مُمولة من الخزانة العامة قدرها ٣٥١,٥ مليون جنية و٦٥,٩ مليون جنية قروض خارجية غير نقدية. كما بلغت الاستثمارات المقترحة للسنة الأولي (٢٠١٤/ ٢٠١٥) ما قيمته ١٢٩,٩ مليون جنية. لتحقيق منظومة النقل النهري تقوم الهيئة بتنفيذ عدة مشروعات هامة وحيوية وهي:

- **تطوير الطريق الملاحي الرياح البحيري/ ترعة النوبارية (القاهرة/ الإسكندرية):**

تقوم الهيئة بتطوير وإزالة الإختناقات الملاحية على طول المجرى الملاحي. والذي يبلغ طوله (٢٠٢) كم بكل من الرياح البحري وترعة النوبارية. وذلك لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري. مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق تنشيط السياحة ونقل البضائع والركاب.

- **تطوير الطريق النهري (القاهرة/ أسوان):**

تقوم الهيئة بتطوير المجرى الملاحي لنهر النيل وذلك نظراً لطبيعة نهر النيل وكثرة الإطماءات. حيث يعتبر الطريق الملاحي هام وقومي عن طريق الرفع المساحي الدوري وإزالة الإختناقات الممتدة من القاهرة شمالاً حتى أسوان ووادي حلفا جنوباً بطول حوالي (١,٣٥) ألف كم. وذلك لإمكان سير الوحدات النهرية لربط المناطق الصناعية بشبكة النقل النهري الداخلي.

- **الطريق الملاحي لفرع دمياط:**

يهدف هذا المشروع إلى توفير ممر ملاحي آمن لربط ميناء دمياط بعواصم المحافظات المختلفة الواقعة على نهر النيل حتى أسوان جنوباً والإسكندرية شمالاً. وذلك من خلال إجراء أعمال الرفع المساحي الدوري وإزالة الاختناقات الملاحية وحماية الجسور في الأماكن المُنهارة. وتزويد المجرى الملاحي النهري والذي يمتد من القاهرة وحتى دمياط بطول (٢٤٢) كم بالمساعدات الملاحية ورفع كفاءة الأهوسة المقامة عليه.

- **مشروع إنشاء شبكة مراقبة وتحكم مركزي:**

يهدف هذا المشروع إلى بناء وتنفيذ البنية المعلوماتية التحتية لنهر النيل للخط الملاحي الممتد من أسوان إلى الدلتا باستخدام أجهزة الاتصال والتعارف الإلي (AIS). والخرائط الإلكترونية التي يتم تركيبها على الوحدات النهرية العاملة بالمجرى الملاحي وذلك من خلال نظام يسمح بتحديد المجرى

الملاحي على شاشة إلكترونية لضمان السير داخل حدود المجرى، مما يقلل من حوادث التصادم أو الخروج عن المسار وكذلك تحقيق الاتصال بين الوحدات النهرية المستخدمة له وكذلك بين مراكز المراقبة الرئيسية، مما يترتب عليه تأمين المجرى الملاحي وتحقيق ملاحة آمنة بنهر النيل.

- **مشروع إنشاء موانى نهرية وميناء حاويات:**

يهدف المشروع إلى إنشاء عدد (٤) موانيء نهرية جديدة بنظام المشاركة وهم (صهرجت/ قنا/ سوهاج/ أسيوط)، خلال الخطة متوسطة الأجل (٢٠١٤/ ٢٠١٧)، والانتهاء من البنية الأساسية لهذه الموانئ والتي تشمل إمداد هذه الموانئ بالمرافق الرئيسية (كهرباء/ مياه/ صرف) والحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة من الجهات المعنية وسوف يتم تحديد نوع الشراكة ونسبتها بعد الإنتهاء من الدراسات الخاصة بالموانئ.

سادساً: قطاع الموانى البرية والجافة:

تهدف خطة قطاع الموانئ البرية والجافة إلى:

- رفع كفاءة الخدمات التي تقدم للمترددين على الموانى البرية (قادمون/ مغادرون).
- زيادة الموارد الذاتية من خلال أنشطه استثمارية واقتصادية بالموانئ البرية القائمة أو الجاري تنفيذها، فضلاً عن البدء بتفعيل نشاط الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية، وطرحه للاستغلال بأساليب جديدة تسمح بمشاركة القطاع الخاص لتوفير الأنشطة المختلفة.
- تحقيق الربط الكامل بين إدارات الهيئة من خلال شبكة الاتصال المرئي (فديو كونفرانس).
- رفع كفاءة العاملين بالموانئ البرية وإكسابهم المهارات الفنية والإدارية.

وسيتم خلال خطة (٢٠١٤/ ٢٠١٧) تنفيذ عدة مشروعات وهي:

- استكمال منفذي (السلوم ورفح) وتجهيزاتها.
- تحديث منفذ طابا.
- ربط المنافذ البرية بشبكة المراقبة المركزية.
- إنشاء منفذ (رأس حدربه/ أرقين/ العوجه).
- إنشاء ميناء قسطل.

سابعاً:النقل الجوي:

لم يعد النقل الجوى قاصراً فقط على نقل الركاب والبضائع فحسب ولكن أصبح بمثابة وسيلة اتصال حيوية يتم من خلالها نقل الثقافات والحضارات والتكنولوجيا والعادات والتقاليد وغيرها من المعارف الإنسانية، وهناك ارتباط قوي بين نمو الحركة الجوية والنمو الاقتصادي، كما أن مصر لها أهمية خاصة بما تملكه من مقومات سياحية ومناخ ممتع وشواطئ ممتدة وشعاب مرجانية، بالإضافة إلى ثلثي آثار العالم الموجودة بها مما يستوجب الاستفادة من ميزات النقل الجوي حيث أنه عنصر هام من عناصر التنمية في مصر،

الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تهدف الخطة في مجال الطيران المدني إلى:

- الانتهاء من تطوير مرفق الطيران المدني ليصل إلى المستويات العالمية.
- تأمين سلامة وأمن الطيران المدني في خدمة المجتمع المحلي والعالمي.
- إعداد العمالة اللازمة لمرفق الطيران المدني، وتطوير أداء العاملين به بما يتماشي مع التطور في صناعة النقل الجوي العالمي.

وذلك من خلال السياسات التالية:

- الاستمرار في تحديث قواعد ونظم وسلامة وأمن الطيران المدني بما يكفل تأمين الطائرات والركاب طبقاً للاتفاقيات الدولية والتحالفات والمراجعات من قبل المنظمات الدولية والتي يتعين الالتزام بها.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لمعدلات الأداء عينياً وتشغليها أثناء التنفيذ والتشغيل وفقاً لمؤشرات النجاح (Success Indictors).
- إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات المفتوحة والمشروعات التي تحقق أهداف الخطة، وفي إطار ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي.
- القيام بتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية على أعمال الطيران المدني وتوفير الاحتكاك اللازم لنقل الخبرة العالمية المتخصصة وصولاً للمستويات العالمية.

تطور مؤشرات الأداء:

- شهدت الحركة في الموانئ المصرية نمواً ملحوظاً حتى عام (٢٠١٠)، وقد تأثرت بشدة نتيجة تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتدهور الحالة الأمنية وتراجع السياحة، وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بحركة الركاب والطائرات وعدد الطائرات المملوكة [جدول رقم (٢٢/٤)].

جدول رقم (٢٢/٤)

مؤشرات الحركة الجوية (ركاب ـ طائرات)

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ متوقع
عدد طائرات أسطول مصر للطيران	٥١	٥٩	٦٤	٧١	٧١	٨١	٨١	٨١
حركة الركاب (سفر/وصول/ ترانزيت بالمليون	٣٠,٧	٣٥,٨	٣٤,٩	٣٧,٤	٣٠,٥	٣٣,٥	٢٩,٣	٣١,٢
الحركة الجوية للطائرات (صعود / نزول / إنتظار) بالألف طائرة	٣٠٦	٣٥٠	٣٣٦	٣٦١	٢٩٥,٥	٣٢٧,٨	٣٠٢,٥	٣٥٠

المصدر: وزارة الطيران المدني

المطارات الدولية والمحلية وفقاً للنوع

نوع المطار	عدد	اسم المطار	حجم الحركة المتوقع لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ (بالألف)	
			راكب	رحلة
دولي	١٠	القاهرة - شرم الشيخ - الغردقة - الأقصر - أسوان - الإسكندرية - برج العرب - أسيوط - طابا - مرسي مطروح	٢٧٩٧٤	٢٧١,١
محلي	٩	أبو سمبل - بورسعيد - العريش - الخارجة - الداخلة - الطور - شرق العوينات - سوهاج - سانت كاترين	٤٦٢,٤	٢٣,٩
BOT	٢	مرسي علم - العلمين	٩١٧,٤	٧,٤
	٢١	الإجمالي	٢٩٣٥٣,٨	٣٠٢,٤

المصدر: وزارة الطيران المدني

الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل:

استهدفت خطة العام المالي (٢٠١٤/ ٢٠١٥) استثمارات اجمالية لقطاع النقل تقدر بنحو ٣٧,٧ مليار جنيه يقوم القطاع الخاص والتعاونى فيها بتنفيذ نحو ١٣,٦ مليار جنيه وتقوم الأجهزة العامة المختلفة بتنفيذ نحو ٢٤,١ مليار جنيه [شكل رقم (٢٢/٤)]. موزعة على القطاعات الاقتصادية وفق ما يلي:

شكل رقم (٢٢/٤)

الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل

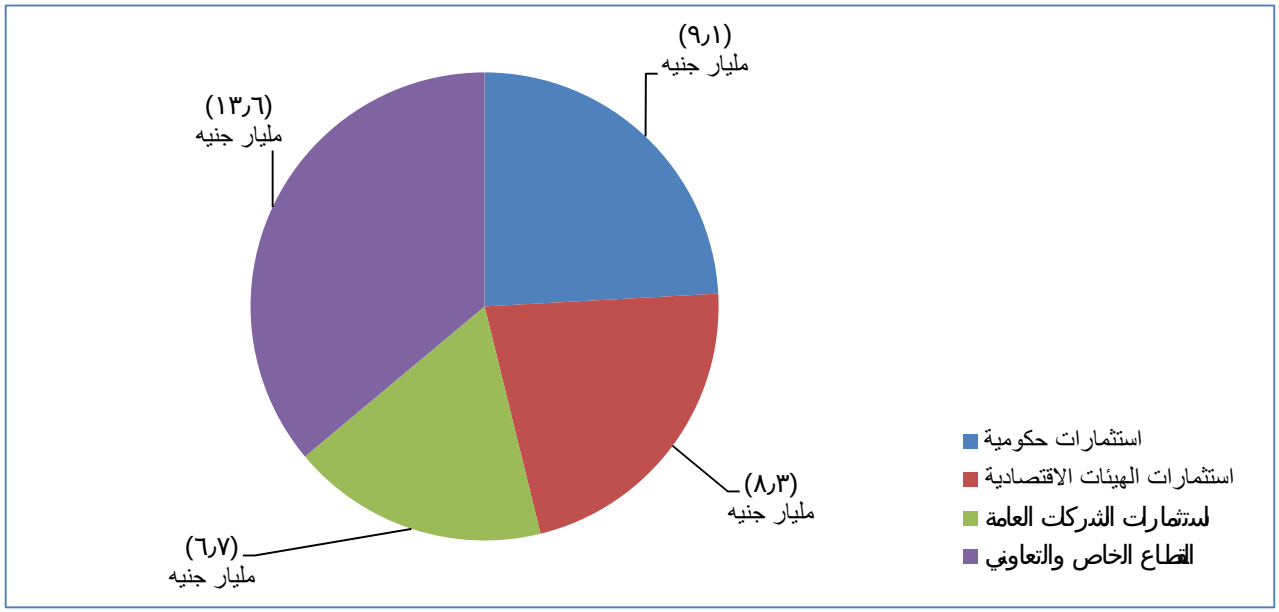

وتستحوذ السكة الحديد بمفردها على نحو ٤٢,٩% من جملة الاستثمارات الموجهه إلى قطاع النقل يليها مترو الأنفاق ثم مشروعات إنشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى [جدول رقم (٢٣/٤)].

جدول رقم (٤/٢٣)

البرامج الاستثمارية لوزارة النقل

البرنامج / بالمليون جنيه	الاستثمارات المخصصة	نسبة من إجمالي المخصص (٪)
- انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكباري	٢٧٥٠	%١٩,٨
- الطرق	١٧٧٥,٣	
- الكباري	٩٧٤,٧	
- السكة الحديد	٥٩٤٨	%٤٢,٩
- مترو الأنفاق*	٣٧٠٣,٣	%٢٦,٧
- الموانى البحرية	١٢٤٩	%٩
- النقل النهري وأخرى	٢٠٥,٧	%١,٥
إجمالى برنامج النقل	١٣٨٥٦	

* بخلاف ١,٢ مليار جنية قروض ومنح خارجية متاحة بخطة ٢٠١٤/ ٢٠١٥

البعد المكاني لاستثمارات النقل البري والنهري والبحري:

تبلغ استثمارات النقل ١٣,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، منها ٦,٣٧ مليار جنيه استثمارت غير موزعة مكانياً بنسبة ٤٦,٣% من إجمالي الاستثمارات. وتتمثل أهم المشروعات غير الموزعة في الوحدات المتحركة وتجديد العربات. تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان. والمنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية. وتجديد الخطوط الحديدية. وتطوير ورش الهيئة ومشروعات أخرى.

أما الاستثمارات الموزعة مكانياً. فتتراوح ما بين ٢,١ مليار جنيه في محافظة القاهرة بنسبة ٢٨,٣١% من الاستثمارات الموزعة مكانيا إلى ٣٠ مليون جنيه في محافظة الفيوم بنسبة ٠,٤% من الاستثمارات الموزعة. كما توضح الخريطة رقم (٥/٤).

خريطة رقم (٥/٤)

استثمارات النقل للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤

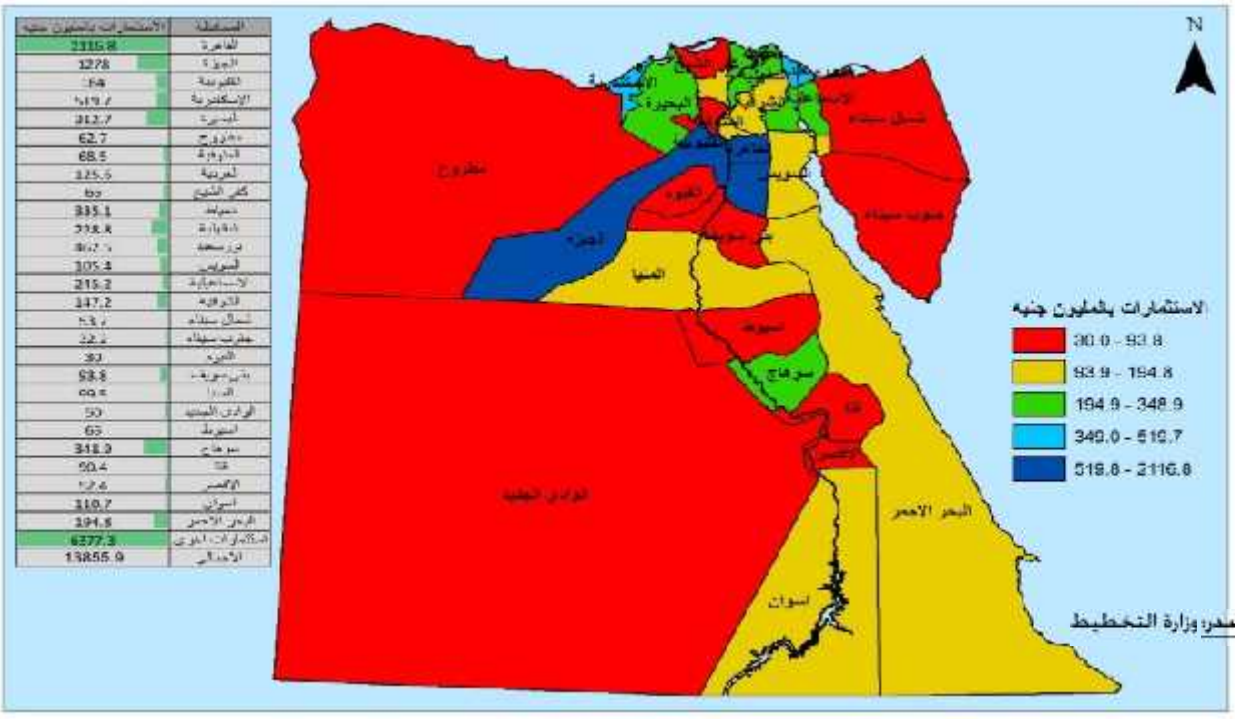

وبالنسبة للاستثمارات الموزعة مكانياً، فإن برنامج النقل البري يستحوذ على ٦,٣٣ مليار جنيه بنسبة ٨٥% من استثمارات النقل الموزعة مكانياً مقابل ١,١٥ مليار جنيه لمشروعات النقل النهري والبحري، بنسبة ١٥% من استثمارات النقل الموزعة مكانياً الموزعة مكانياً.

ونستعرض فيما يلي أهم البرامج الموزعة مكانياً بشئ من التفصيل.

- **مشروعات النقل البري:**

يستحوذ مشروع مترو الأنفاق بمراحله على ٥٨% من استثمارات النقل البري الموزعة مكانياً، بينما تستحوذ مشروعات الطرق (إنشاء وتطوير وازدواج) على ٢٤,٠% ، و ١٦,٠% لاستكمال وإنشاء كباري علوية كباري جديدة وكباري على النيل، كما يوضح الشكل رقم (٢٣/٤).

شكل رقم (٢٣/٤)
مشروعات النقل البرى

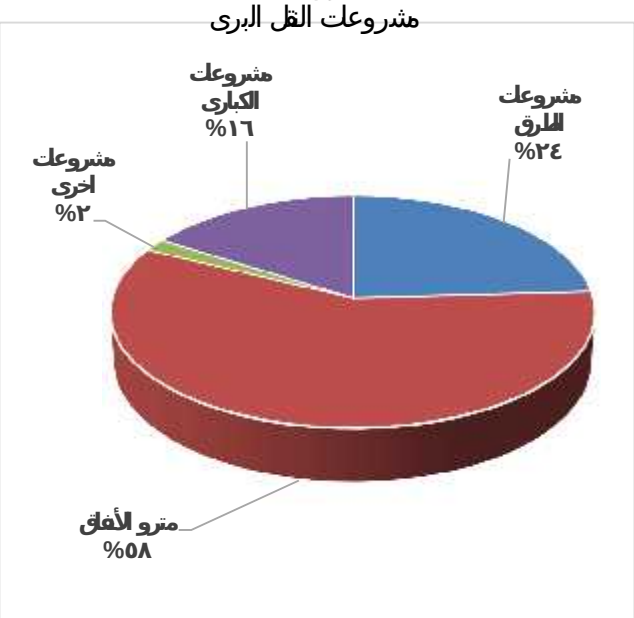

وبالنسبة لمشروعات الطرق والكبارى، فتستحوذ محافظتي سوهاج والبحيرة على النصيب الأكبر من استثماراته، بما قيمته ٣٤٩ و ٣١٢,٧ مليار جنيه على التوالي، أى بما يوازي ٢٦% من إجمالى استثمارات هذا البرنامج، كما يوضح الشكل رقم (٢٤/٤).

شكل رقم (٢٤/٤)
استثمارات مشروعات الطرق والكبارى موزعة على المحافظات للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

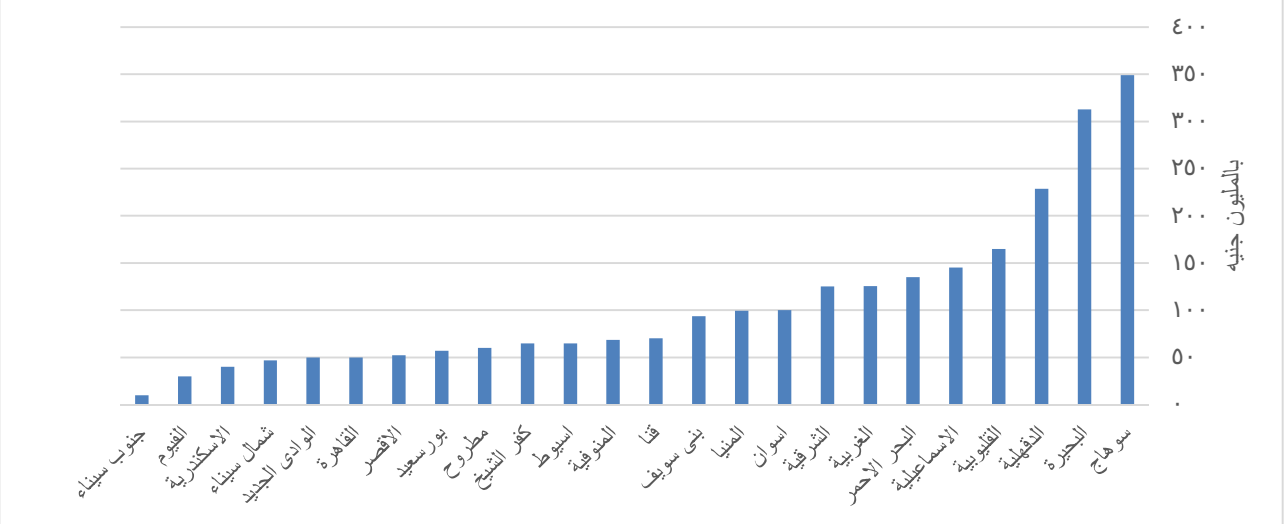

المصدر: وزارة التخطيط

- **مشروعات النقل النهري والبحري:**

تستحوذ مشروعات تطوير ميناء الإسكندرية على ٤٠% من استثمارات النقل النهري والبحري الموزعة مكانياً. تليها مشروعات تطوير موانئ دمياط بنسبة ٢٧%، مقابل ٨% لمشروعات النقل النهري و ٥% للخدمات البحرية الاخرى. كما يوضح الشكل رقم (٢٥/٤).

شكل رقم (٢٥/٤)
مشروعات النقل النهرى والبحرى

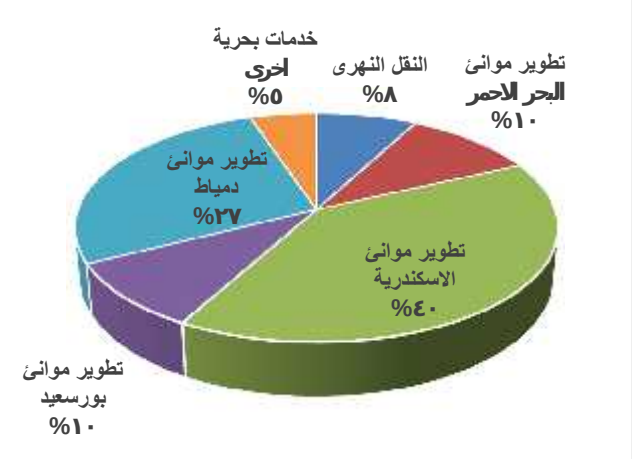

قطاع قناة السويس

٦/٤ قـــــناة السويـــس

تعتبر قناة السويس أهم شريان للنقل بين الشرق والغرب. كما تمثل إيراداتها عائداً مهماً في الاقتصاد المصري. وقد حقق نشاط قناة السويس– سواء في أعداد السفن أو الحمولة الصافية– تقدّماً ملموساً خلال العقد الماضي. وذلك كإنعكاس طبيعي لتصاعد حركة التجارة الدولية. وخاصة بين الدول الناشئة والدول الأوروبية.

استراتيجية التنمية والسياسات العامة:

تستهدف استراتيجية التنمية بقناة السويس تدعيم القدرة التنافسية للقناة – إزاء الطرق والممرّات البحرية البديلة – بما يكفل تنامي نصيبها السوقي من حركة الملاحة الدولية. ومن السياسات العامة المتبعة في هذا الصدد ما يلي:-

١. متابعة الطرق البديلة للقناة ودراسة اقتصادياتها. وتحليل حركة التجارة العالمية والتطوّرات المرتقبة في أسواقها وانعكاسات ذلك على حركة النقل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك والتكاليف الملاحية. ومثال ذلك دراسة سوق الغاز الطبيعي من حيث الإنتاج والاستهلاك والأسعار والتجارة الدولية لإمكان اجتذاب شرائح جديدة بمنح تخفيضات لرسوم عبور ناقلات الغاز.

٢. التقويم المستمر لاقتصاديات النقل البحري وتأثيرات التقدّم التقني على بناء السفن وأحجامها وتخطيط الموانئ والحركة الملاحية وتكاليف التشغيل.

٣. التنسيق بين مرفق قناة السويس وخط أنابيب "سوميد" بما يضمن التكامل بينهما والمواجهة المشتركة للتحديات الخارجية.

٤. مداومة أعمال التطوير للأرصفة والمراسي والمعدّات. والمحافظة على الطاقات الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة القناة بتدعيمها بالكوادر البشرية وبالأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع .. إلخ لرفع كفاءتها. وخاصة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حركة التجارة. مع التوجّه لاستكمال مشروعي شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس والبدء في تنفيذ المشروع القومي لتحويل قناة السويس لمركز لوجيستي عالمي بما يحقق طفرة غير مسبوقة في إيرادات المجرى الملاحي والمشروعات الخادمة للحركة العابرة.

أهم الأعمال والمشروعات المستهدفة

في ضوء ما تتبناه استراتيجية التنمية، تم الإنتهاء من مشروع تطوير القناة (الجزء الثانى) للوصول بغاطس القناة إلى (٦٦) قدم لتسمح بعبور السفن المحملة حتى حمولة (٢٤٠) ألف طن ساكن وجميع السفن الفارغة. وتهدف الخطة متوسطة الأجل تحقيق الأهداف التالية :-

- زيادة أطوال التفريعات على إمتداد القناة حيث وصلت الى ٨٠,٥ كم مقارنة بطول القناة البالغ ١٩٠كم. أى تكون نسبة طول التفريعات إلى طول القناة نحو ٤٢% وزيادة عمقها حتى تصل إلى نفس عمق القناة (٦٦كم) مما يؤدى إلى اختصار زمن مرور السفن بالقناة.
- استكمال توسيع وتعميق التفريعات و مناطق الانتظار شرق البحيرات E١،E٢،E٣.
- تعميق التفريعات الغربية (الدفرسوار- البحيرات- كبريت) من الكم٩٥ إلى الكم١٢٢ لعبور

السفن بغاطس٥٢ قدم.

- تعميق منطقة الانتظار غرب البحيرات W٣ لاستقبال السفن بغاطس٥٢ قدم.
- استكمال توسيع وتعميق مرابط بحيرة التمساح لغاطس٥٢ قدم وتوسيع وتعديل المدخل الشمالى لتفريعة /التمساح الغربية.
- استكمال صيانة وتعميق جراجات الكم١٧، ٦٠، ٩٥، ١٣٣ لاستقبال السفن بغاطس٦٦ قدم.
- استكمال تعميق تفريعة بورسعيد الغربية لعبور السفن بغاطس٥٢ قدم.
- تعميق بوغاز تفريعة بورسعيد الغربية لعبور السفن بغاطس٥٢ قدم.
- إنشاء أرصفة بمحطات الإرشاد تسمح باستقبال قاطرة على الأقل (طول ٣٥م وغاطس ٦م) لتسهيل مناورة استخدامها في أعمال دعم السفن العابرة بالمجرى الملاحى.
- تطوير أسطول القاطرات من حيث القدرة وقوة الشد وتوفير الطاقات ذات القدرة العالية بمدن القناة – رفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمعدات البحرية ومعدات وآلات الورش حتى يمكن إجراء أعمال الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.
- توفير الإمكانيات اللازمة لمكافحة حوادث السفن في القناة خاصة حوادث الإنسكاب البترولى.
- المساهمة في تعمير سيناء عن طريق زيادة مناطق العبور بالمعديات والنفق.
- تطوير معديات الهيئة بزيادة طاقتها وتحديثها لتكون عوناً في تحسين الملاحة بالقناة ضماناً لاستمرار سلامة العبور.
- تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطور العالمى للسفن العابرة وتطوير نظم إصلاحها.
- تنمية مواقع الهيئة بمدن القناة الثلاث بتشييد المبانى غير السكنية وتحسين الطرق والمرافق وتحديث محطات وشبكات المياه لخدمة هذة المدن ومواجهة الإمتدادات العمرانية والتوسعات الأفقية بما يتناسب مع التطور المنتظر في خطة الإمتداد العمرانى للمنطقة.

ويتيح تحقيق هذه الأهداف الفرصة لمواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الحركة العابرة لقناة السويس وتنمية المتحصلات من الرسوم من خلال:

١. الحفاظ على المعدلات الحالية للحركة العابرة من حيث أعداد السفن المارة بالقناة (في حدود ١٧ ألف سفينة).
٢. زيادة الحمولة الصافية إلى نحو ٩٥٧ مليون طن، وهي الحمولة المستهدفة عام ٢٠١٥/١٤، بنسبة نمو ٥% عن المتحقق عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك نتيجة توقع تغيّر هيكل السفن والناقلات العابرة لصالح الناقلات الضخمة ذات الحمولات الكبيرة.
٣. زيادة إيرادات القناة إلى نحو ٥,٢ مليار دولار مستهدفة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ بفضل توقع انتعاش حركة التجارة العالمية للصادرات والواردات فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي المتوقع خلال الأعوام القادمة.

تطور مؤشرات الأداء:

شهدت إيرادات قناه السويس تراجعاً من ٥،٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٥ مليار خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي بنحو ٣،٤%؛ ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها: تراجع ملحوظ في حركة السفن بين عامي ٢٠١٢/١١ و٢٠١٣/١٢ حيث انخفض عدد السفن العابرة بنحو ١٠٠٠ سفينة وتراجعت الحمولة الصافية بمقدار ٢٦،٧ مليون طن بمعدل ٢،٨% خلال نفس الفترة كنتيجة أساسية لتراجع الحمولة الصافية للسفن غير البترولية بمعدل ٤،٦%؛ وتراجع حركة التجارة العالمية بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة تأثراً بتداعيات أزمة اليورو وكذلك ارتفاع تكاليف التأمين العالمي لعبور السفن خلال القناة نتيجة لأحداث القرصنة بالبحر الأحمر والاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة مما أدى إلى تغيير مسار الناقلات إلى مينائي "أشدود" أو "حيفا". بينما ارتفعت الإيرادات المتحققة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٢،٦٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٢،٥٩ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل زيادة ٣،٤%. يعكس الجدول رقم (٢٤/٤) أدناه، تطور نشاط قناة السويس خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول رقم (٢٤/٤)

تطوّر نشاط قناة السويس خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠١٣/١٢)

السنة	الإيرادات		عدد السفن العابرة		الحمولة الصافية	
	مليار دولار	معدل النمو (%)	الف سفينة	معدل النمو (%)	مليون طن	معدل النمو (%)
٢٠٠١/٢٠٠٠	١،٩	--	١٤،٤	--	٤٦٢،٣	--
٢٠٠٢/٠١	١،٨٧	١،٦-	١٣،٤	٦،٩-	٤٣٩،٦	٤،٩-
٢٠٠٣/٠٢	٢،٣	٢٣	١٤،٦	٩	٤٩٩،٩	١٣،٧
٢٠٠٤/٠٣	٢،٨	٢١،٧	١٦،٢	١١	٥٧٨،٥	١٥،٧
٢٠٠٥/٠٤	٣،٣	١٧،٩	١٧،٣	٦،٨	٦٤٦،٥	١١،٨
٢٠٠٦/٠٥	٣،٦	٩،١	١٨،٥	٦،٩	٧٠٢،٣	٨،٦
٢٠٠٧/٠٦	٤،٢	١٦،٧	١٩،٤	٥،٤	٧٩٢،٤	١٢،٨
٢٠٠٨/٠٧	٥،١	٢١،٤	٢١،١	٨،٢	٨٩٠،٩	١٢،٤
٢٠٠٩/٠٨	٤،٧	٧،٨-	١٩،٤	٨،١-	٨١١،٤	٨،٩-
٢٠١٠/٠٩	٤،٥	٤،٣-	١٧،٥	٩،٨-	٧٨٧،٥	٢،٩-
٢٠١١/١٠	٥،١	١١،٣	١٨،١	٣،٣	٨٩٦،٩	١٣،٩
٢٠١٢/١١	٥،٢	٢،٠	١٧،٧	٢،١-	٩٣٨،٦	٤،٧
٢٠١٣/١٢	٥	٣،٤-	١٦،٦	٥،٦-	٩١١،٩	٢،٨-

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء.

الاستثمارات المستهدفة:

تستهدف الخطة متوسطة الأجل لهيئة قناة السويس تحقيق إيرادات تبلغ نحو ١٦ مليار دولار خلال الأعوام القادمة وذلك نتيجة لتنامي كل من أعداد السفن والحمولة الصافية وفقاً للشكل رقم (٢٦/٤):

شكل رقم (٢٦/٤)

مستهدفات نشاط قناة السويس بالخطة متوسطة الأجل ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٦/٢٠١٧

الإيرادات

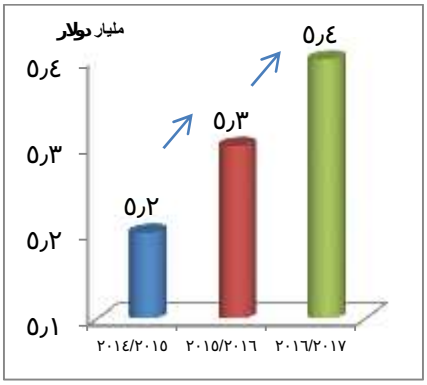

الحمولة الصافية

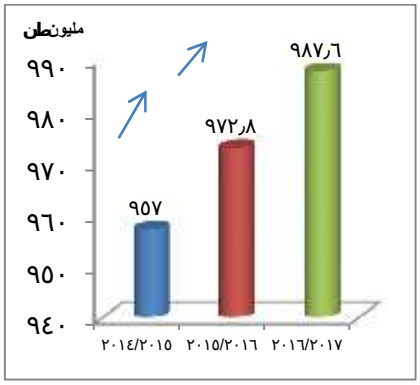

عدد السفن العابرة

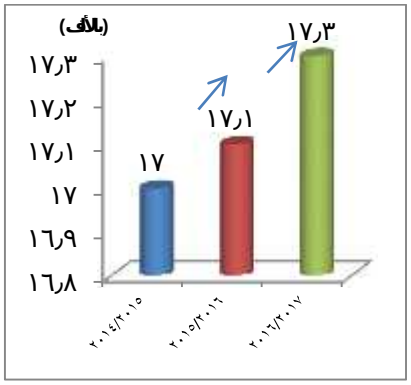

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

برامج ومشروعات التنمية:

تقدر الاستثمارات المستهدفة لهيئة قناة السويس بحوالي ٧٩٠ مليون جنيه موزعة على المشروعات المبينة بالجدول (٢٥/٤) أدناه. والذي يوضح استحواذ مشروعات مهمات المجرى الملاحي على النصيب الأكبر بنحو ٣٥٠ مليون جنيهاً. تليها مشروعات تنمية مرافق الهيئة بحوالي ١٦٩ مليون جنيهاً.

جدول (٢٥/٤)

توزيع الاستثمارات المقترحة لهيئة قناة السويس بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

المشروعات	القيمة بالألف جنيه ٢٠١٤/٢٠١٥
مهمات المجرى الملاحي	٣٥٠٠٠٠
المجرى الملاحي	٥٥٠٠٠
المنشآت البحرية	١٢٠٠٠
الترسانات والورش	٢٦٠٠٠
أرصفة خدمة الوحدات العائمة ومهمات مواقع العمال	٩٠٠٠٠
تنمية مباني ومرافق الهيئة	١٦٩٠٠٠
تطوير خطوط العبور	٨٠٠٠٠
تطوير القناة	٧٠٠٠
مشروعات استراتيجية	١٠٠٠
الإجمالي	٧٩٠٠٠٠

المصدر: وزارة التخطيط

أهم المشروعات المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥:

أولا: مهمات المجرى الملاحي:

انطلاقاً من سياسة الحكومة في الاهتمام بالمجرى الملاحي والمحافظة على الغاطس لتحقيق أمن وسلامة المرور بالقناة حتى يعمل بالكفاءة المطلوبة، يتم تحديث وإحلال معدات ومهمات التكريك وبناء مجموعة من الكراكات منها كراكة قواديس التي تعمل على حاملات الأتربة سعة (٧٥٠م٣ - ١٥٠٠ م٣)،كراكة ذات حفار مماثلة للكراكة مشهور، كراكة ماصة حاملة سعة البئر١٠٠٠٠ م٣ إحلالا للكراكة صلاح الدين.

- استكمال بناء عدد ٥ قاطرات ميناء بقوة شد ٧٠ طن، قاطرة طراز لؤلؤة، وتطوير عدد ٣ قاطرات ١٦٠٠ حصان.
- استكمال بناء عدد ٣ لنش طراز بلبل فيبرجلاس، عدد ٦ لنشات وتركرافت خدمة غاطس)، عدد ٥ لنشات إرشاد يعمل بالغاطس ، وبناء عدد ١٠ لنشات طراز بلبل فيبرجلاس fly pigot ، عدد ٢ لنش خدمة ميناء.
- تطوير الونش عاطف سلام ، تحديث الرافعة نعيم حمولة ٢٥ طن.
- تصنيع (١٠) شمندورة مخروطية فيبرجلاس ،(٢٤) شمندورة إرشاد(١١م ٣،١٧م٣).

ثانيا : تكسيات المجرى الملاحي :

- استكمال إنشاء أحواض الترسيب، وبرج إرشاد جديد بموقع برج البحار.
- استكمال توسيع وتعميق مناطق الانتظار الشرقية بالبحيرات المرة E٢/E٣ للأعماق ٦٦ قدم.
- تعميق التفريعات الغربية من الكم ٩٥ حتى الكم ١٢٢ لعبور سفن بغاطس٥٢ قدم، ومناطق الانتظار الغربية W٣/ W٢ لاستقبال سفن بغاطس ٥٢ قدم.
- استكمال تعميق تفريعة بورسعيد الغربية، مناطق الانتظار ببحيرة التمساح لاستقبال سفن بغاطس٥٢ قدم والمدخل الشمالى لبحيرة التمساح.
- استكمال تجديد وتطوير تاكسيات القناة بالضفة الشرقية بقطاع بور توفيق، وإنشاء قطاع تكسيه جديد بين الكم ٥١,٥ والكم ٦٠,٢ شرق التفريعة الغربية بالبلاح.

ثالثا : المنشآت البحرية :

- إنشاء أرصفة بطول ٣٥٠م بأعماق ٧م، ٣م حول الجزيرة رقم ٤، ورصيف لتراكى القاطرات بمحطة الكاب.
- تطوير أرصفة جونة اللنشات على تفريعة بورسعيد الشرقية وتطوير المالص الشمالى بأرصفة الشحن بمحجر عتاقة.

رابعا : تجديد الترسانات والورش :

- استكمال إنشاء مبنى ورشة الإعمال البحرية الأرضية وورشة الطوارئ بترسانة بورسعيد البحرية وإجراء توسعات بورشة بناء السفن بترسانة بور توفيق البحرية.
- استكمال إنشاء ورشة الديزل بتحركات بورسعيد بالجونة ورشة صيانة لبناء السفن بمنطقة القزقات بترسانة بورسعيد البحرية.

- استكمال جمالون إضافي لورشة الفيبرجلاس بترسانة بورتوفيق البحرية. جمالون على رصيف حوض الكراكات بالكم ٨١.
- استكمال إنشاء الرصيف الجنوبي بمجمع ورش الكراكات بالإسماعيلية والرصيف الغربي المواجهة للقناة بترسانة بورسعيد البحرية.

خامسا : أرصفة خدمة الوحدات المحركة ومواقع الأعمال:

- استكمال تطوير الرصيف الغربي لحوض ورشة التحركات ببورتوفيق.
- استكمال أرصفة حوض حسين بطول ٣٥٠ م وتنفيذه بنفس مواصفات المرحلة الأولى ليصبح طول الرصيف١٠٠٠ م.
- تطوير الرصيف الشرقي للحوض الأوسط بترسانة بورسعيد.
- تطوير رصيف الهندسية والكراكات وتراكى الوحدات العائمة بمبنى القبة ببورسعيد.
- إضافة مجموعة من العدد الصغيرة والأوناش ذات الحمولات المختلفة ومهمات توليد كهرباء وطلمبات.

سادساً : تطوير خطوط العبور :

- إنشاء كوبري عائم بمنطقة الرسوة وتنفيذ مراسي لعدية بالكم ٤ ببورسعيد ومراسي لعدية بورتوفيق.
- تنفيذ محور معدية بمنطقة ترانزيت ببورسعيد ومنطقة شرق التفريعة.
- بناء (٢) معدية حمولة ٥٠ طن ، (٤)معدية حمولة ٣٢٠ طن.

سابعاً : تطوير القناة :

- استكمال إنشاء سيفونات للمياه والكهرباء والاتصالات بميناء بورسعيد.
- إحلال سيفون المياه قطر٨٠٠ مم بقناة الاتصال ببورسعيد.

ثامناً : مشروعات استراتيجية :

- إنشاء مخزن السلاح بالسفن العابرة لقناة السويس داخل ميناء بورتوفيق.
- استكمال إنشاء مبنى الكشف عن الحقائب والأفراد بمنطقة معدية الركاب بالقنطرة شرق.

المشروع القومي لتنمية محور قناة السويس

تقع منطقة قناة السويس في الممر بين آسيا وأوروبا، ما يُمكّنها أن تلعب دوراً استراتيجياً في حركة التجارة الدولية. ويمثل هذا المشروع أول خطوة متكاملة يسعى لاغتنام الطاقات الاقتصادية لهذا الموقع الفريد خاصة في ظل استمرار تنامي التجارة العالمية. وزيادة الحاجة إلى تقارب الأسواق وسرعة استجابة منظومة التوريد. لذا تعتزم الحكومة المصرية تحويل قناة السويس إلى محور اقتصادى عالمى من خلال مشروعاً قومياً يحمل اسم "المشروع القومي لتنمية قناة السويس" على أن تتولى هيئة قناة السويس إدارة المشروع كونها الجهة الحكومية المسؤولة عنه. وفيما يلي خلفية موجزة عن المشروع:

١. النطاق الجغرافي

تشمل المناطق الجغرافية المحددة شمالاً عند مدخل القناة الشمالي موانئ بورسعيد غرب والمنطقة الصناعية وبورسعيد شرق، ومناطق التجارة الحرة، وظهيرها وميناء العريش، وجنوباً عند مدخل القناة الجنوبي وتشمل مينائي الأدبية والسخنة وظهيرها، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية ومناطق البتروكيماويات في شمال غرب خليج السويس، والمناطق التي تحددها هيئة التنمية الصناعية ومراكز اللوجستيات داخل الموانئ والمناطق الصناعية [خريطة رقم (٦/٤)].

خريطة رقم (٦/٤)

الاقطاب التنموية للمشروع (القطب الشمالى)

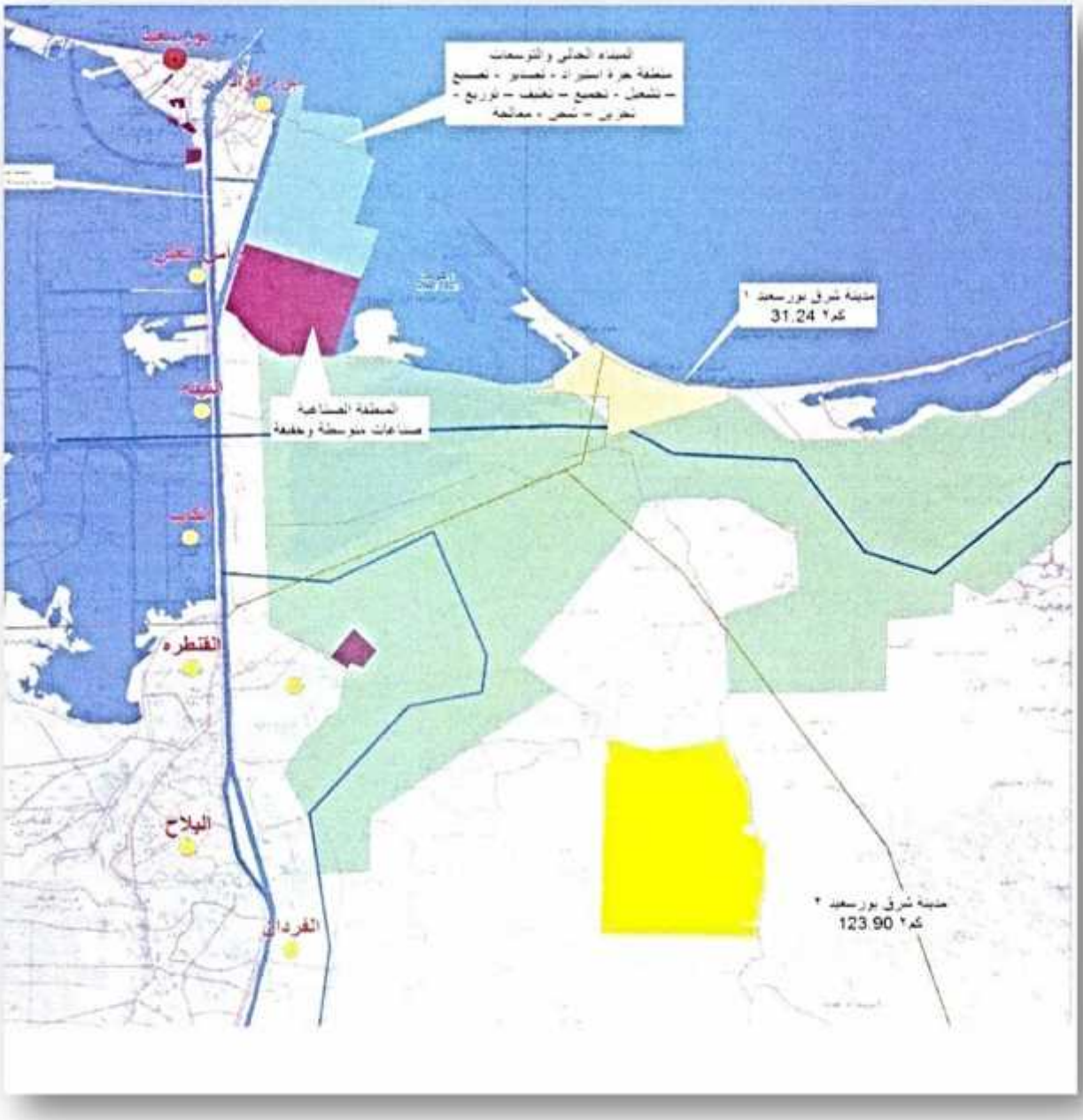

★ الأقطاب التنموية للمشروع (القطب الشمالى)

★ الأقطاب التنموية للمشروع (القطب الجنوبى)

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

* الأقطاب التنموية للمشروع (القطب الجنوبى)

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

٢. الهدف العام

وضع خطة استراتيجية شاملة لتنمية قناة السويس وتحديد أولويات المناطق أخذاً في الاعتبار المشروعات الحالية والجاري تنفيذها وتلك المخطط تنفيذها مستقبلاً. بالإضافة إلى إعداد خطة تطوير مالى وإداري في شكل استثمارات ومنافع اقتصادية واجتماعية وتسويقية وخطة اتصالات قادرة على جذب المستثمرين للاستفادة من الفرص الاستثمارية لهذا الموقع الاستراتيجي الهام.

٣. الأهداف المتوقع تحقيقها عند استكمال المشروع

١. تطور حجم التجارة الدولية والصادرات.
٢. تنوع وتوسع الأنشطة الحالية في المنطقة (وخاصة الموانئ).
٣. ضمان مستوى نمو اقتصادي طويل المدى لجذب استثمارات أجنبية.
٤. استخدام أفضل التطبيقات للتنمية المستدامة.
٥. خلق فرص عمل جديدة واستثمارات وتحويل ديمغرافي للسكان من القاهرة والمناطق ذات الكثافة العالية إلى محافظات سيناء وتحسين مواردها.
٦. زيادة نشاط نقل البضائع نتيجة تزايد حجم الصادرات والواردات.
٧. زيادة حجم خدمات القيمة المضافة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
٨. زيادة مساهمة أنشطة النقل متعدد الوسائط في سلسلة الإمداد الدولية.
٩. تحسين التوازن الجغرافي عن طريق ملء الفراغ في مناطق سيناء وتطوير هذا الجزء من مصر.

قطاع السياحة

٤/٧ قطاع السيـــاحة

تُعد تنمية القطاع السياحي من الأمور الهامة في عملية التنمية الاقتصادية، كونه أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي، حيث يسهم بصورة فعالة في تدعيم الاقتصاد القومي من حيث إسهامات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن ناحية أخرى، تُسهم السياحة المصرية في تشغيل نحو ١,٨ مليون فرد بشكل مباشر، يُضاف إليهم ١,٢ مليون فرد في الخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة، علاوة على ١,١ مليون في القطاعات الأخرى المصاحبة، وذلك نظراً للعلاقات التشابكية القوية بين السياحة والقطاعات الأخرى والتي تشمل نحو ٧٠ نشاطاً. وبذلك تشكّل العمالة السياحية المباشرة وغير المباشرة نحو ١٢,٦% من إجمالي أعداد المشتغلين على مستوى الاقتصاد الوطني. وكذلك تسهم السياحة في دعم الموازنة العامة للدولة، إذ تشكّل المتحصّلات الضريبية من السياحة نحو ٦% من مجموع ضرائب المبيعات المباشرة، ونحو ٢٤% من الضرائب المباشرة على الخدمات.

ولقد بلغ معدل نمو القطاع السياحي ١٣,٢% عام ٢٠٠٧/٠٦، ثم ارتفع إلى ٢١,٥% خلال عام ٢٠٠٨/٠٧، ثم تراجع في العام التالي نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكنه عاد ليرتفع مرة أخرى خلال عام ٢٠١٠/٠٩. وقد كان لتداعيات ثورة يناير أثر سلبي على قطاع السياحة الذي تحول معدل نموه إلى معدل سالب، ولكنه بدأ يتحسن تدريجياً ليبلغ ٦,٦% خلال عام ٢٠١٣/١٢. ولقد انعكس ذلك أيضاً على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع بدوره ليصل إلى ٣,٢% عام ٢٠١٣/١٢ [جدول رقم (٤/٢٦)].

جدول رقم (٤/٢٦)

تطور معدلات نمو الناتج السياحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

السنة	معدل نمو الناتج السياحي (٪)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٧/٠٦	١٣,٢	٣,٦
٢٠٠٨/٠٧	٢١,٥	٤,١
٢٠٠٩/٠٨	١,٣	٤,٠
٢٠١٠/٠٩	١٢,٠	٤,٣
٢٠١١/١٠	٥,٩-	٣,٩
٢٠١٢/١١	٢,٣	٣,٩
٢٠١٣/١٢	٦,٦	٣,٢

المصدر: وزارة التخطيط

وبالنسبة لمساهمة قطاع السياحة في المتحصلات الخدمية، فلقد تراجعت من ٤٩,٢% خلال عام ٢٠١٠/٠٩ إلى ٤٤% خلال عام ٢٠١٣/١٢، كذلك تراجعت نسبة مساهمته في تغطية العجز التجاري إلى ٣١% مقارنةً بـ ٤٩% [جدول رقم (٤/٢٧)].

جدول رقم (٤/٢٧)

تطوّر مساهمة الدخل السياحي من المتحصّلات الخدمية وفي تغطية عجز الميزان التجاري

البيان	(مليون دولار)			نسبة مساهمة الدخل السياحي (٪)	
	الدخل السياحي	المتحصّلات الخدمية	العجز التجاري	في المتحصّلات الخدمية	في تغطية العجز التجاري
٢٠٠٩/٠٨	١٠٤٨٧,٦	٢٣٨٠١,٣	٢٥١٧٣,٣	٤٤,١	٤١,٧
٢٠١٠/٠٩	١١٥٩١,٣	٢٣٥٦٢,٩	٢٥١٢٠,٠	٤٩,٢	٤٩,٢
٢٠١١/١٠	١٠٥٨٨,٧	٢١٨٧٣,١	٢٧١٠٣,٠	٤٨,٤	٣٩,١
٢٠١٢/١١	٩٤١٩,٠	٢٠٨٧٢,٢	٣٤١٣٩,٠	٤٥,١	٢٧,٦
٢٠١٣/١٢	٩٧٤٨,٣	٢٢٢٢٠,٩	٣١٥٤٢,٠	٤٣,٩	٣٠,٩

المصدر: البنك المركزي المصري

كذلك فقد انعكست الأحداث التي مرت بها البلاد على مساهمة إيرادات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي شهد تراجعاً من ٤,٥% عام ٢٠١١/١٠، إلى ٢,٩% عام ٢٠١٣/١٢. كذلك شهد الانفتاح السياحي تراجعاً، حيث بلغ ٤,٢%، والتغطية السياحية ٢%. كذلك انخفضت نسبة الإيرادات من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية ١٥,١% [جدول رقم (٤/٢٨)].

جدول رقم (٤/٢٨)

تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية

(٪) من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الإيرادات السياحية	٤,٥	٣,٧	٢,٩
المدفوعات السياحية	٠,٩	٠,٩	١,٤
فائض الميزان السياحي	٣,٦	٢,٧	١,٤
الانفتاح السياحي (٪) (مجموع الإيرادات والمدفوعات السياحية)	٥,٤	٤,٦	٤,٢
التغطية السياحية (الإيرادات/ المدفوعات)	٥,١	٣,٨	٢,٠
نسبة الإيرادات السياحية لجملة الصادرات السلعية والخدمية	٢١,٧	١٩,٦	١٥,١

المصدر: وزارة التخطيط – وزارة السياحة – البنك المركزي المصري

في ذات الوقت الذي تأثر القطاع سلبياً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٠٨، ثم استعاد عافيته عام ٢٠١٠/٠٩، حيث ارتفع عدد السائحين إلى ١٣,٨ مليون سائح، والليالي السياحية إلى نحو ١٣٦,٤ مليون ليلة، وبلغت الإيرادات السياحية ١١,٦ مليار دولار.

ثم تعرض النشاط السياحي للانخفاض بشدة إثر تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث انخفض عدد السائحين إلى ١١,٩ مليون سائح، والليالي السياحية ١٢٤,٦ مليون ليلة، والإيرادات السياحية إلى ١٠,٦ مليار دولار. وتواصل الانخفاض في عام ٢٠١٢/١١، حيث بلغت الإيرادات السياحية نحو ٩,٤ مليار دولار.

وبدأ القطاع يستعيد عافيته تدريجياً خلال عام ٢٠١٣/١٢، حيث ارتفع عدد الزائرين ليبلغ نحو ١٢,٢ مليون زائر. وكذا عدد الليالي السياحية والإيرادات التي بلغت نحو ١٤٢,٤ مليون ليلة و ٩,٨ مليار دولار على التوالي [جدول رقم (٤/٢٩)].

جدول رقم (٢٩/٤)

تطور نشاط الحركة السياحية

البيان	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
عدد الزائرين (مليون)	١٢,٢٩٣	١٣,٧٥٨	١١,٩٣١	١٠,٩٥٢	١٢,٢١٣
الليالي السياحية (مليون)	١٢٣,٣٨٣	١٣٦,٣٧٠	١٢٤,٥٧١	١٣١,٧٦٨	١٤٢,٤٣٢
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١٠,٤٨٨	١١,٥٩١	١٠,٥٨٩	٩,٤١٩	٩,٧٤٨
متوسط إنفاق الزائر (دولار/ ليلة)	٨٥	٨٥	٨٥	٧١	٦٨
متوسط الإقامة	١٠,٠	٩,٩	١٠,٤	١٢,٠	١١,٧

المصدر: وزارة السياحة

الرؤية والأهداف الاستراتيجية لخطة عام ٢٠١٥/١٤:

تقدم رؤية وأهداف وزارة السياحة على عدد من المحاور الهامة التي يمكن ايجازها فيما يلي:

١. زيادة الطلب على المقصد السياحي المصري.
٢. تنويع وتطوير المنتج السياحي المصري.
٣. التحول إلى الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الموارد الطبيعية.
٤. الارتقاء بمستوى الخدمات لضمان أعلى مستوى من رضاء السائح.
٥. جذب الاستثمارات السياحية وتطوير الفكر الاستثماري في مصر.
٦. تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم اتخاذ قرارات تتضارب مع وزارة السياحة في تحقيق النمو السياحي.

أهداف خطة عام ٢٠١٥/١٤

وضعت خطة التنمية الرؤية المستقبلية لتطور النشاط السياحى المتوقع عام ٢٠١٥/٢٠١٤، والمستهدف للفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠١٧/١٦)، طبقاً لسيناريوهين على النحو التالي:

السيناريو الأول: معدل النمو 0%

البيان	متوقع ٢٠١٤/١٣	مستهدف ٢٠١٥/١٤	مستهدف ٢٠١٦/١٥	مستهدف ٢٠١٧/١٦
عدد الزائرين (مليون سائح)	١٢,٨	١٣,٥	١٤,٢	١٥
الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٤٣,٢	١٥٠,٤	١٥٨	١٦٦
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١٠,٣	١٠,٨	١١,٣	١١,٩

المصدر: وزارة السياحة

السيناريو الثاني: معدل النمو ١٠%

البيان	متوقع ٢٠١٤/١٣	مستهدف ٢٠١٥/١٤	مستهدف ٢٠١٦/١٥	مستهدف ٢٠١٧/١٦
عدد الزائرين (مليون سائح)	١٣,٤	١٤,٧	١٦,٢	١٧,٨
الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٥٦,٦	١٧٢,٣	١٨٩,٥	٢٠٨,٦
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١٠,٨	١١,٩	١٣,١	١٤,٤

المصدر: وزارة السياحة

وبالنسبة للتوقعات الخاصة بحجم الطاقة الفندقية المستهدفة، فمن المستهدف إضافة ٥,٨ ألف غرفة خلال عام ٢٠١٥/١٤، و٢١,٣ ألف غرفة بنهاية العام الأخير للخطة باستثمارات تصل إلى ٤,٢ مليار جنيه [جدول رقم (٤/ ٣٠)].

جدول رقم (٤/ ٣٠)

التوقعات بالنسبة لحجم الاستثمارات السياحية والطاقة الفندقية

السنة	الطاقة الفندقية (بالغرفة)	مؤشرات التقديرات الاستثمارية (بالمليون جنيه)
٢٠١٥/١٤	٥٧٧٥	١١٥٥
٢٠١٦/١٥	٣٩٢٠	٧٨٠
٢٠١٧/١٦	٢١٣٤٠	٤٢٦٨

المصدر: وزارة السياحة

الاستثمارات السياحية المستهدفة بخطة عام ٢٠١٥/١٤:

وبالرغم من الظروف غير المواتية التي مرت بها السياحة المصرية في العام الحالي (٢٠١٤/١٣) والتي أدت إلى مراجعة التوقعات السابقة للاستثمارات المحققة بالنصف الأول من العام من ٣,٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٣، لقيام العديد من الدول بإصدار تحذيرات سفر لمواطنيها إلى مصر، إلا أنه من المستهدف أن يشهد العام القادم ٢٠١٥/١٤ انطلاقة سياحية مع عودة الأمن للشارع المصري واستقرار الأحوال السياسية ودوران عجلة النشاط الاقتصادي وخاصة أن أغلب الدول رفعت حظر السفر التي سبق وأن فرضته على مواطنيها.

وعلى ذلك، تستهدف خطة عام ٢٠١٥/١٤ تنامي الاستثمارات السياحية لتصل إلى نحو ٨,٧ مليار جنيه. وتشكل استثمارات القطاع الخاص ما يربو على ٩٢,٣% منها، بينما يخص الشركات القابضة نحو ٦١٦,٩ مليون جنيه لإحلال وتجديد الفنادق والقرى السياحية المملوكة لهذه الشركات، ويوجه الباقي وهو حوالي ٥٤ مليون جنيه كاستثمارات للحكومة والهيئات الاقتصادية لتمويل برامج التنشيط والترويج السياحي، وبرامج تنمية المرافق والبنية الأساسية الداعمة للسياحة من خلال نشاط الهيئة العامة للتنشيط السياحي وهيئة التنمية السياحية. [شكل رقم (٤/ ٢٧) وجدول رقم (٤/ ٣١)].

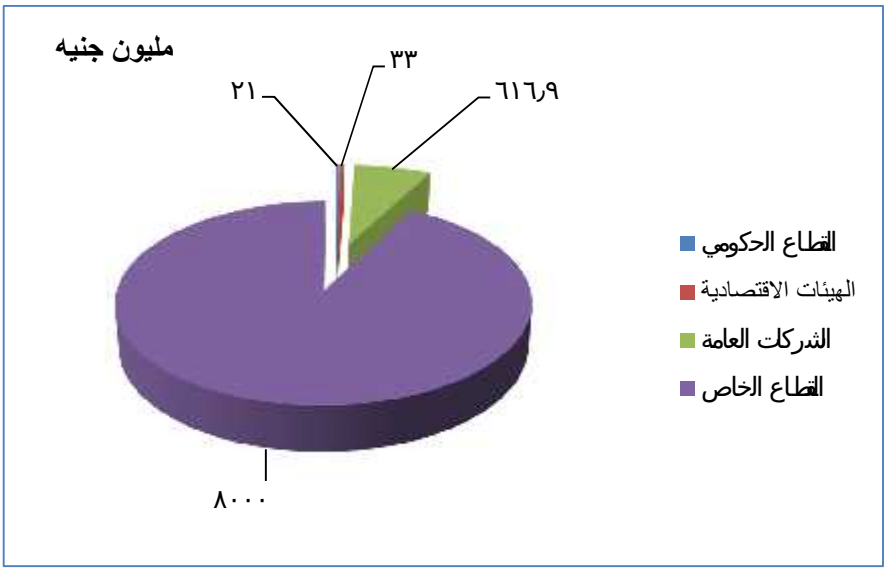

شكل رقم (٤/٢٧)
هيكل الاستثمارات المستهدفة
بقطاع السياحة
خلال عام ٢٠١٥/١٤

جدول رقم (٤/٣١)

الاستثمارات العامة المستهدفة بقطاع السياحة خلال عام ٢٠١٥/١٤

المجال	مليون جنيه	(%)
تطوير وتحسين المرافق والخدمات السياحية ودعم التنشيط السياحي	٢١,٠	٣,١
البنية الأساسية ودعم التنمية السياحية	٣٣,٠	٤,٩
استثمارات الشركات القابضة في مجال الفنادق	٦١٦,٩	٩٢,٠
الإجمالي	٦٧٠,٩	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٨/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعتبر تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشراً هاماً لقياس درجة التقدّم الاقتصادي بالبلاد، وذلك من خلال إتاحة وسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية ولتنشيط الاستثمار في كافة المجالات الواعدة.

مؤشرات الأداء:

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إنجازات ملحوظة رغم حداثته. حيث ارتفعت نسب الانتشار لكلٍ من الانترنت والتليفون المحمول إلى نحو ٤٦% و١١٨%. وكذلك ارتفع عدد السنترالات لتصل إلى ١٧٠٤ سنترال. وارتفعت السعة إلى ١٤,٨ مليون خط. وذلك بنهاية عام ٢٠١٣. ويوضح الجدول رقم (٣٢/٤) تطور مؤشرات أداء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣).

جدول رقم (٣٢/٤)

تطوّر مؤشرات أداء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١٣)

الفترة	الانترنت		خطوط التليفون المحمول		الخطوط الثابتة		الشركات		عدد السنترالات	سعة السنترالات	عدد نوادي تكنولوجيا المعلومات
	عدد المستخدمين (مليون)	نسب الانتشار (%)	عدد المشتركين (مليون)	نسب الانتشار (%)	عدد المشتركين (مليون)	نسب الانتشار (%)	عدد	عدد العاملين (بالالف)	سنترال	الخطوط (مليون)	
٢٠٠٢	٥,٥٥	٨,٢٥	٤,٤٩	٦,٦٧	٧,٧٤	١١,٤	١٠٥٦	١٢٥,٧	١٤٧٤	١٠,٣٢	٣٤٤
٢٠٠٣	٧,٤٣	١٠,٨٢	٥,٨	٨,٤٥	٨,٧٤	١٢,٨	١٢٣٢	١٣٣,٦	١٥٠٥	١١,٢٩	٥٥٠
٢٠٠٤	٨,٢٧	١١,٨١	٧,٦٤	١٠,٩٢	٩,٤٦	١٣,٥	١٤٩٣	١٣٨,٦	١٥٤٨	١١,٩٦	٩٦١
٢٠٠٥	٩,٠٣	١٢,٦٥	١٣,٦٣	١٩,١١	١٠,٤	١٤,٦	١٨٦٦	١٤٥,٩	١٥٨٩	١٢,٧٤	١٢٤١
٢٠٠٦	٩,٨٤	١٣,٥٣	١٨,٠	٢٤,٧٦	١٠,٨١	١٥,٠	٢٠٧٠	١٥٣,٣	١٥٧٩	١٣,٣٦	١٣٥٩
٢٠٠٧	١٠,٥٣	١٤,٢٤	٣٠,٠٥	٤٠,٦٣	١١,٢٣	١٥,٢	٢٣٤٨	١٦٢,٥	١٦٤٨	١٣,٧٣	١٥٣٢
٢٠٠٨	١٢,٥٧	١٦,٦٨	٤١,٢٧	٥٤,٧٧	١١,٨٦	١٥,٧	٢٩٣٨	١٧٥,١	١٦٧٢	١٤,٣٢	١٧٤٧
٢٠٠٩	١٦,٦٤	٢١,٦٨	٥٥,٣٥	٧٢,١١	١٠,٣١	١٣,٤	٣٤٧٠	١٨١,٧	١٦٧٢	١٤,٤١	١٩٥٤
٢٠١٠	٢٣,٠٢	٢٩,٤٧	٧٠,٦٦	٩٠,٤٤	٩,٦٢	١٢,٢٤	٣٩٣٤	٢٠٥,٠	١٦٨٧	١٤,٥٠	٢١٥٢
٢٠١١	٢٦,٥٤	٣٢,٩٦	٧٧,٧٦	٩٦,٥٧	٨,٩٤	١١,٣	٤٢١٥	٢٠٧,٠	١٦٩٢	١٤,٦٠	٢١٦٣
٢٠١٢	٣٢,٦٢	٣٩,٤١	٩٦,٨	١١٦,٩٤	٨,٥٦	١٠,٥١	٥٠٨٣	٢١٦,٩	١٧٠٤	١٤,٧٣	-
٢٠١٣	٣٨,٧٥	٤٥,٩٣	٩٩,٧	١١٨,٢	٨,٨٢	٨,٢٢	٥٦٤٤	-	١٧٠٤	١٤,٨٣	-

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

التحديات الراهنة التي تواجه القطاع:

- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ضعف المحتوى الرقمي الملائم نتيجة عدم التوجه للسوق العربي.
- ضعف منظومة تسجيل أسماء النطاقات، مما أدى إلى ضعف منظومة مراكز البيانات.
- ضعف منظومة التجارة الإلكترونية نتيجة عدم توفر وسائل دفع إليكتروني مناسبة وضعف الترابط مع شبكة البريد.
- عدم الاستفادة من صندوق الخدمة الشاملة في نشر خدمات الاتصالات وضمان الجودة.
- عدم الاستثمار في البنية التحتية للبريد مثل نظم العناوين والمخازن اللازمة للوجيستيات وكذلك نظم علاقات العملاء واستخدام البريد لربط بشبكات الإنترنت.
- عدم استكمال تطوير قواعد البيانات القومية بكافة وزارات مصر مع حق النفاذ إليها تمهيداً للتحول الرقمي.

الرؤية والأهداف التنموية:

- تطوير المنظومة الرقمية المتكاملة للقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة بنسبة ٨٠%.
- دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجذب المزيد من الاستثمارات والتي تساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٢%.
- زيادة الصادرات من القطاع لتصل إلى ٤٠ مليار جنيه. خلال ١٠ سنوات.
- الاستفادة من موقع مصر الجغرافي لتصبح مركزاً عالمياً لخدمات الإنترنت من خلال الاستغلال الأمثل للكابلات البحرية وإنشاء عدد (٥) مراكز بيانات.
- تشجيع سياسات تحرير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجذب الاستثمارات العالمية، مما يساعد على زيادة معدل النمو في القطاع وخلق فرص عمل جديدة.
- تعميق الشراكة العالمية من أجل دعم بناء صناعة قوية متخصصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف التصدير للأسواق العالمية.
- وضع مصر في المكانة التي تستحقها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال توسيع دائرة الشراكات بين مصر ودول العالم المختلفة والتحديث الدوري لمؤشرات القطاع مع المنظمات الدولية والإقليمية .

ولقد تم الإعلان عن طرح رخصة المحمول الرابعة لصالح الشركة المصرية للاتصالات بقيمة ٢,٥ مليار جنيه. كذلك سوف يتم طرح ترخيص التليفون الثابت أمام شركات المحمول بقيمة ١٠٠ مليون جنيه لكل شركة.

استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٣-٢٠١٧:

تهدف إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد معلوماتي قوي. وذلك من خلال ما يلي:

- توفير عمليات وأدوات تضمن فعالية التعاون بين جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على الابتكار، والأعمال الرائدة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الموارد والوسائل اللازمة لتعزيز الميزة التنافسية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين المحلي والعالمي، مع دخول أسواق محلية وعالمية جديدة والنهوض بقوانين صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها.
- توفير قائمة بالمشروعات الضخمة وإدارتها من خلال نماذج عمل مختلفة مثل نظام Operation per transaction.
- الاستثمار المستدام في تنمية المواهب متعددة المهارات واللغات في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم الابتكارات والأعمال الرائدة.
- توفير الدعم المهني الاحترافي لدفع عمليات تطوير خدمات المجتمع الرقمي واعتماد العمل بتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير بنية أساسية فعالة وقابلة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تقوم على استخدام الإنترنت فائق السرعة، والحوسبة السحابية، وكابلات الاتصالات البحرية وغيرها) بتكلفة مناسبة، مع وضع السياسات التي تتيح وتوفر طرقاً سهلة وبتكلفة ملائمة لأي شخص للوصول إلى المعرفة والمعلومات في أي وقت وأي مكان.
- دعم جميع ما سبق بآليات مَحكمة وفعالة للمراقبة والتوجيه.
- تطوير منظومة رقمية متكاملة على المستوى القومي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- دعم وتنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإبداع التكنولوجي وخلق فرص عمل وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تدعيم الموقع الجغرافي لمصر والاستغلال الأمثل للكابلات البحرية لتصبح مركزاً عالمياً لخدمات الإنترنت.

المحاور الأساسية:

الأهداف الكمية المستهدفة داخل القطاع:

البيان	٢٠١٤/١٣	٢٠١٨/١٧
خلق فرص عمل جديدة (مباشرة/ غير مباشرة)	٤٠/١٠ ألف	٤٠٠/١٠٠ ألف
تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (التعهيد/ مليار جنيه)	١١	١٨

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الفرص الاستثمارية الرئيسية بالقطاع:

البيان	٢٠١٤/١٣	٢٠١٨/١٧
الإنترنت فائق السرعة (البرودباند) (مليار جنيه)	٧	٤٥
تطوير المناطق التكنولوجية (مليار جنيه)	٣	٢٤
صناعة وتصميم الالكترونيات	٣٠٠-٤٠٠ مليون	٤ مليار جنيه
التحول إلى البث التليفزيوني الرقمي الأرضي	٢ مليار جنيه	
برنامج الحاضنات التكنولوجية	٣-٤ مليار جنيه	
المجتمع الرقمي والحوسبة السحابية	٢٠ مليار جنيه + ٢ مليار جنيه (PPP)	
ممر مصر الرقمي (مشروع قناة السويس القومي) (كابلات بحرية – حوسبة سحابية – تطبيقات لوجستية)	١٢ مليار جنيه	

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أهداف خطة ٢٠١٥/١٤:

تتمثل أهم أهداف الخطة فيما يلي:

برامج ومشروعات التنمية:

البرنامج الأول: نظم تكنولوجيا المعلومات: ويشمل المشروعات التالية:

- **مشروع دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات:** ويهدف إلى:
  - ❖ تنمية صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات وتطوير مناطق الأعمال التكنولوجية بالمعادي.
  - ❖ دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - ❖ تطوير التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحوسبة.
  - ❖ تنفيذ البوابة الالكترونية للمحتوى الرقمي على المستوى الوطني لرصد جهود الوزارات المختلفة في مجال رقمنة المحتوى والتدريب حول تطبيقات المحتوى الرقمي.

- **مشروع تطوير المناطق التكنولوجية:** ويهدف إلى:

❖ إنشاء البنية الأساسية لعدة مناطق تكنولوجية في (٦) محافظات على مساحة حوالى ١٠٠ فدان في كل من مدينة برج العرب/ الإسكندرية، ومدينة السادات/ المنوفية، ومدينة بني سويف الجديدة / بني سويف، ومدينة أسيوط الجديدة/ أسيوط، ومدينة أسوان الجديدة/ أسوان، حيث يتم البناء على مسطح ٢٠% من الأرض وتوفير كافة الخدمات التي تتكامل مع عناصر المشروع.

❖ إنشاء مراكز الاتصال بالمنطقة الاستثمارية لتكنولوجيا تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي الذي تم تصميمه لتلبية احتياجات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولاستيعاب توسعات وتنمية هذه الخدمات محلياً وتصديرها دولياً. ويتم تنفيذها من خلال القطاع الخاص (p.p.p) على ٣ مراحل (مرحلة أولى ٨ مباني ومرحلة ثانية ٩ مباني ومرحلة ثالثة ١٠ مباني) وهو يستهدف تلبية احتياجات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولاستيعاب توسعات وتنمية هذه الخدمات محلياً وتصديرها دولياً.

- **مشروع تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي:** ويهدف إلى:

❖ بناء خريطة رقمية للأراضي خارج الزمام التابعة لولاية الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية .

❖ تطوير منظومة الحيازة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين .

❖ المشروع القومي لميكنة السجل العيني الزراعي .

❖ تطوير الخدمات التعليمية .

❖ عقد الاتفاقيات الدولية - اتفاقية ميكروسوفت .

- **مشروع / تطوير البنية التحتية للاتصالات:** ويهدف إلى:

❖ تنمية وتأهيل الكوادر الاحترافية .

❖ تأهيل الكوادر الخاصة بمبادرة صناعة الالكترونيات .

❖ توسيع نشاط المعهد الجغرافي .

❖ إصدار بوابة الكترونية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة .

❖ تدريب ورفع الوعي حول التكنولوجيا الخضراء .

❖ التحديث الدوري لقواعد البيانات لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

- **تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي:** ويهدف إلى:

❖ الانتشار الجغرافي لبيوت التكنولوجيا وتشغيل تكنولوجيا متنقلة بالمحافظات.

❖ تأهيل مدارس تربية خاصة تكنولوجيا وتدريب متخصص للمعاقين وتوفير فرص عمل لهم.

- **تطوير التشريعات اللازمة لتنمية القطاع:** ويهدف إلى:

❖ التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات في كافة الاجتماعات على المستوى الإقليمي والدولي.

- ❖ تنفيذ دورات تدريبية لدول حوض النيل والدول العربية الأقل نمواً .
- ❖ موائمة السياسات النوعية الوطنية مع السياسات الدولية .

البرنامج الثاني : البنية الأساسية للاتصالات: ويشمل المشروعات التالية:

- **مشروع / تأهيل الخدمة البريدية:** ويهدف إلى:
  - ❖ إنشاء المخازن الاستراتيجية بالقطامية .
  - ❖ شراء سيارات نصف نقل وخدمة بريدية على مستوى المناطق البريدية ومحور الحركة والتوزيع .
- **مشروع / تأهيل مطبعة البريد:** ويهدف إلى:
  - ❖ استكمال تطوير عنابر الإنتاج بالدور الأرضي بمبنى المطبعة القديم وشراء ماكينات طباعة وعدد وأدوات للمطبعة .
- **مشروع / إنشاء محطات للمراقبة والتحكم في الطيف الترددي:** ويهدف إلى:
  - ❖ تطوير محطات المراقبة والتحكم في الطيف الترددي ونظم المراقبة الثابتة والمتحركة.
  - ❖ قياس كفاءة شركات الاتصالات بأنواعها.
  - ❖ تشغيل الأجهزة اللازمة لمراقبة الجودة والحفاظ على مستوى متميز لأداء خدمات الاتصالات طبقاً للمعايير العالمية.

البرنامج الثالث : المكاتب البريدية: ويشمل المشروعات التالية:

- **مشروع / التوسع في خدمة التوفير:** ويهدف إلى:
  - ❖ تطوير أداء قطاع التوفير وتزويده بالأجهزة والأثاثات اللازمة ليكنة الأعمال المالية والتوفيرية.
- **مشروع / التوسع في تأمين الوحدات البريدية:** ويهدف إلى:
  - ❖ تزويد الهيئة بأجهزة الإنذار المبكر وأجهزة ومعدات خاصة بالدفاع المدني وتزويد شرطة البريد بأجهزة اللاسلكي .
- **مشروع / التوسع في تطوير الخدمة البريدية:** ويهدف إلى:
  - ❖ تدعيم مشروع البنية المعلوماتية بالشبكات وتوفير الخدمات البريدية الحديثة المتطورة لتلبية احتياجات عملاء البريد ونشر الخدمات البريدية في المناطق المحرومة منها.
- **مشروع / توسعات خدمة البريد السريع:** ويهدف إلى:
  - ❖ تزويد البريد السريع بسيارات الخدمة البريدية والتجهيزات اللازمة لقطاع البريد السريع .
- **مشروع / المكاتب البريدية:** ويهدف إلى:
  - ❖ التوسع في انتشار المكاتب البريدية وإعادة إنشاء المكاتب البريدية وتطوير المكاتب القائمة.

البرنامج الرابع : تأهيل وتدعيم معاهد ومراكز التدريب: ويشمل المشروعات التالية :

- **مشروع / تعزيزات القدرات البشرية القومية:** ويهدف إلى:

- ❖ استكمال برامج تنمية المهارات. وذلك بعقد الدورات التدريبية على تكنولوجيا المعلومات بالمناطق النائية والمحرومة .. وكذا التدريب الاحترافي وتطوير المهارات لخريجي الجامعات المصرية.

- **مشروع / التدريب وإعداد متخصصين وتنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا الاتصالات**: ويهدف إلى:

- ❖ تدريب ورفع مستوى عدد (من ٢٠٠ إلى ٥٠٠) مهندس ومهندسة في قطاع الاتصالات من خلال برامج تدريبية تنفذ في مدد من ٣ إلى ٥ أشهر للبرنامج الواحد.
- ❖ تدريب وتأهيل عدد (١٠٠٠) مهندس ومهندسة من القطاع العام والخاص وحديثي التخرج من خلال دورات تنفذ في مدد تتراوح من أسبوع إلى ثمانية أسابيع وبمتوسط يبلغ نحو (٧٠) دورة.
- ❖ تنفيذ برنامج دبلوم الدراسات العليا في تخصصات الدبلوم المختلفة عدد (٢) بمتوسط مائة مهندس ومهندسة.
- ❖ الإشراف على تنفيذ البرنامج الدراسي لمعاهد تعليم الاتصالات اللاسلكية بمتوسط ٧٠٠٠ طالب سنوياً.

البرنامج الخامس : برامج بحثية: ويشمل المشروعات التالية:

- ❖ أبحاث علمية تطبيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمتوسط عدد (٢) باحث في العام بالمشروع الواحد.
- ❖ نشر عدد من الأبحاث العلمية في المؤتمرات الدولية والمجلات العلمية بالجامعات.
- ❖ مراجعة مستمرة لمطابقة محطات الإرسال والاستقبال بشبكات التليفون المحمول بما يقرب من (٣٠٠٠ محطة) تليفون محمول بمحافظات الجمهورية المختلفة وتوثيق كافة البيانات في قاعدة البيانات الخاصة بذلك.

البرنامج السادس : مشروعات أخرى: ويشمل المشروعات التالية:

- ❖ **مشروع / تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات**: والذي يهدف إلى تطوير ودعم وتشجيع صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر.
- ❖ **مشروع / تنمية الأعمال الالكترونية**: والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الالكترونية عبر الشبكات لكل من القطاع العام والخاص.

الاستثمارات المستهدفة:

تقدر الإستثمارات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٢ مليار جنيه، منها نحو ١٤,١ مليار جنيه استثمارات في مجال الاتصالات. ونحو ٨ مليار جنيه استثمارات في مجال المعلومات. وتقدر مساهمة القطاع الخاص بحوالى ٢٠ مليار جنيه بنسبة حوالى ٩٠% من الإجمالي. منها ١٣ مليار جنيه في مجال الاتصالات. و٧ مليار جنيه في مجال تكنولوجيا المعلومات [شكل رقم (٤/٢٨) وجدول رقم (٤/٣٣)].

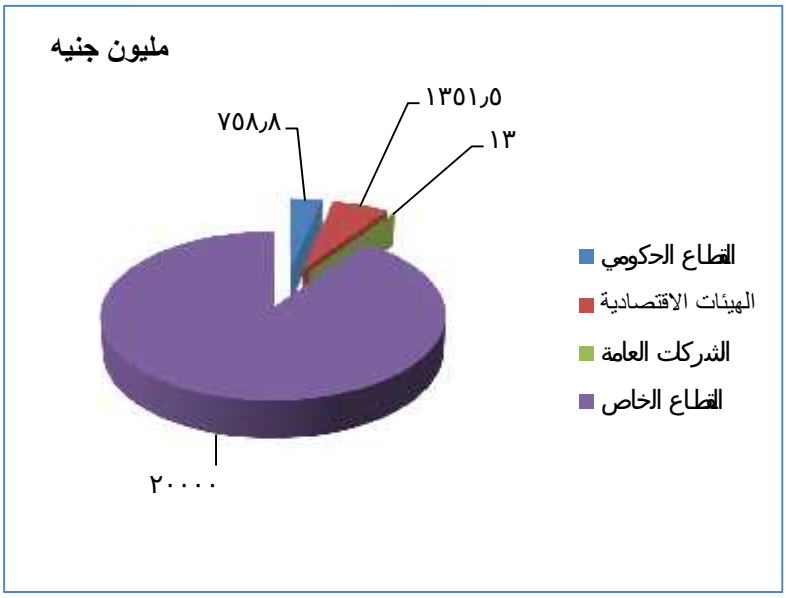

شكل رقم (٢٨/٤)
الاستثمارات المستهدفة بقطاع الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
خلال عام ٢٠١٥/١٤

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم (٣٣/٤)
استثمارات القطاع الخاص المستهدفة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠١٥/١٤

قطاع الاتصالات		قطاع تكنولوجيا المعلومات	
النشاط	مليار جنيه	النشاط	مليار جنيه
شركات المحمول	٦	شركات حالية	٤
الشركة المصرية للاتصالات	١	شركات جديدة	١
الإنترنت واسع النطاق (Broadband)	١	تطوير المناطق التكنولوجية	٠,٥
التحوّل إلى البث التليفزيوني الرقمي الأرضي	٠,٥	صناعة وتصميم الالكترونيات	٠,٥
مر مصر القومي	١,٥	برنامج الحاضنات التكنولوجية	٠,٥
تراخيص جديدة	٢	المجتمع الرقمي والحوسبة السحابية	٠,٥
شركات جديدة	١	الإجمالي	٧
الإجمالي	١٣		

المصدر: وزارة التخطيط

شكل رقم (١/١)

النظام الذي سيتم تطبيقه **العمل على ما يلي**:

١- إدخال كافة الاستمارات من خلال نماذج اليكترونيه تصب في شبكة معلومات واحدة تصل بين وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومي.

٢- تتولى إدارات المتابعة بالوزارة والبنك كافة الإجراءات التنظيمية والأعمال الفنية الخاصة بعمليات المتابعة وليس القطاعات النوعية وإدارات التمويل والائتمان كما هو جاري الآن.

٣- تتم قرارات وزارة التخطيط وإتاحة التمويل من خلال بنك الاستثمار القومي للمشروعات المختلفة المدرجة بالخطة بناء على رأي مشترك لكل من الوزارة والبنك. على أن تعتمد هذه القرارات على تقارير المتابعة المالية والانجاز العيني والتقييم الدوري للخطط.

وفيما يلي ملخص لإجراءات عمليات المتابعة والتقييم شكل رقم (٢/١):

أ) بنك الاستثمار القومي:

- يقوم بنك الاستثمار القومي بكافة عمليات المتابعة المالية والميدانية.
- يتابع البنك على المستويات الفرعية والعمليات.

ب) وزارة التخطيط:

- تقوم وزارة التخطيط بمتابعه ربع سنوية تهدف إلى التأكد من :
  - الانجاز العيني لكافة المشروعات الفرعية للخطة.
  - الالتزام بالبرنامج الزمني للمشروع.
  - الالتزام بتنفيذ المشروع الفرعي دون مناقلات.
- تقوم وزارة التخطيط بمتابعة وتقييم سنوي بهدف:
  - قياس درجة التقدم في مؤشرات التخطيط المتفق عليها مع الوزارات المختلفة (قدرة المشروعات المخططة على سد فجوة التنمية). قدرة الخطة على توفير فرص عمل والحد من البطالة.
  - دعم قرارات التخطيط والانفاق الاستثماري المستقبلي.
- متابعة وتقييم خطة الدولة متوسطة / طويلة الأجل من خلال :
  - قياس درجة التحسن في مؤشرات التنمية البشرية.
  - قياس تأثير الخطة على التشغيل والحد من الفقر. وذلك بهدف دعم قرارات التخطيط والانفاق الاستثماري المستقبلي.

شكل رقم (١/١)
نظام متابعة وتقييم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

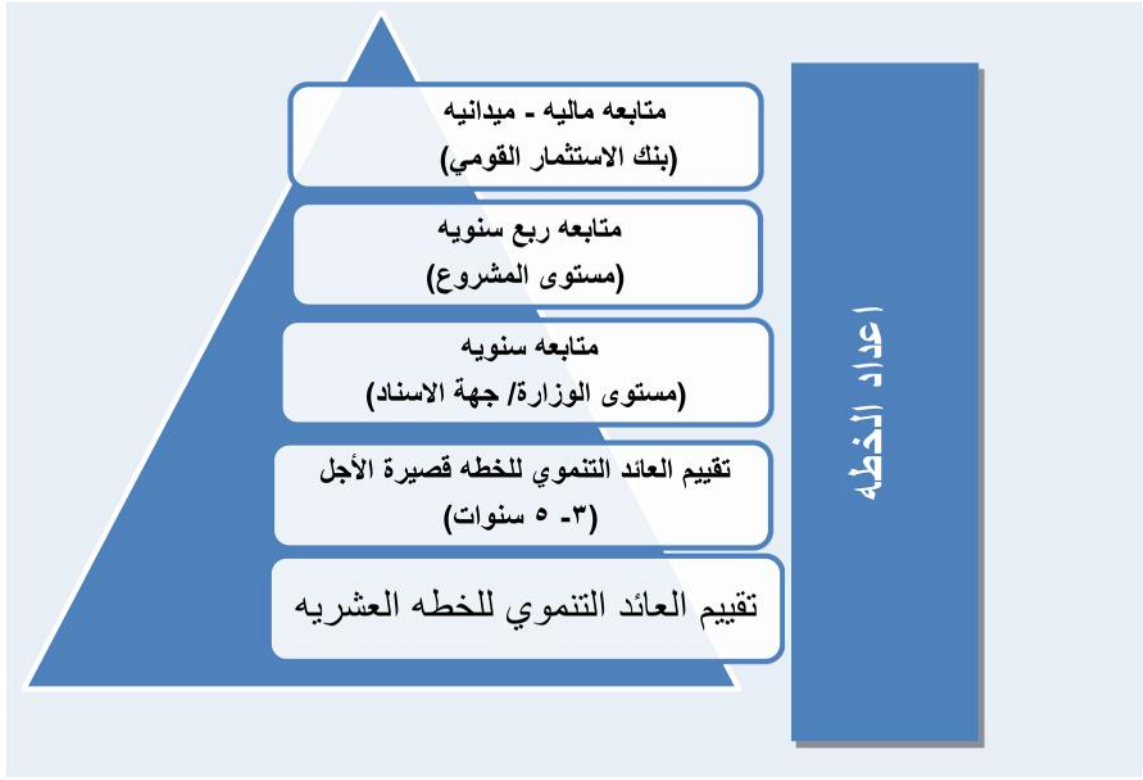

شكل رقم (٢/١)

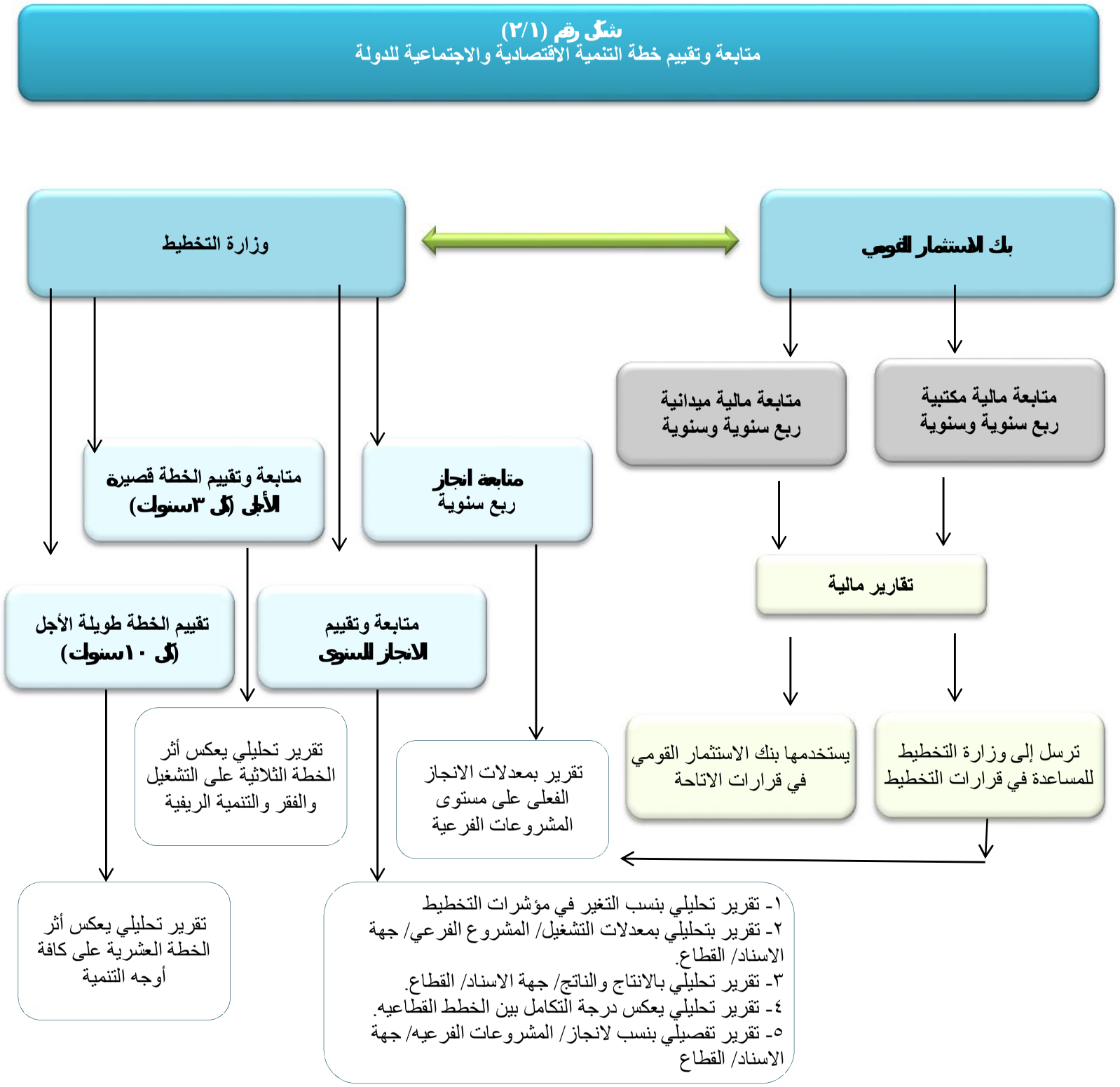

تقوم وزارة التخطيط بإعداد التقارير الدورية التالية [يوجد بيان بهذه التقارير بالملحق رقم (١)]:

- تقرير متابعة الأداء الاقتصادي للدولة سنوي وربع سنوي
- تقرير متابعة تنفيذ الخطة الربع سنوي، ضمن بيانات خطة المواطن.
- تقرير تفصيلي بمتابعة تنفيذ الخطة السنوية، ضمن بيانات خطة المواطن.
- تقرير سنوي يحلل ويقيم المردود الاقتصادي والاجتماعي للخطة السنوية.
- تقرير كل ثلاث سنوات لتقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي للخطة الثلاثية، على الشغيل والفقر والتنمية الريفية.
- تقرير كل عشر سنوات لتقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي للخطة العشرية على كافة أوجه التنمية.

سيتم تطبيق هذا النظام على قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وذلك باعتبارها القطاعات الحيوية الأكثر ارتباطاً بالمواطنين.

ملحق رقم (١)

المناطق العشوائية المستهدف تطويرها بخطة العام المالى ١٤ / ٢٠١٥

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
البحر الأحمر	الغردقة	السوق القديم	غير آمنة		٩٠١			١٠٨،١٢٠،٠٠٠			٢٧،٠٣٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد ٣٨ عمارة سكنية بنفس المنطقة توفر عدد ٩٠٨ وحدة سكنية وعدد ١٢ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية لسكان المنطقة
	الغردقة رأس غارب سفاجا	جبل العفش مجاهد العشش بالجبل زرزارة سفاجا البلد	غير آمنة	٥٥٦					٦،٠٠٠،٠٠٠	١٠			• توفير قطع أراضي مرفقة للبناء عليها بالإضافة إلى وحدات سكنية كاملة التشطيب
اسوان	أسوان	الصحابى	غير آمنة		٥٧٢				٧،٩٤٩،٧٠٠	٢٥			• إستكمال إنشاء الوحدات السكنية بنفس الموقع لإستكمال تطوير المنطقة • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
		كهرباء الضغط العالى (منطقتي الصداقة والتحرير)			٦٤٤			٨٠،٠٠٠،٠٠٠			١٦،٠٠٠،٠٠٠	٢٠	• دفن كابلات الضغط العالي بالمناطق السكنية التي يمر بها والبالغ عدد سكانها ٥٥٧٢ نسمة
قنا	نجع حمادي	الترعة الضمرانية	غير آمنة	٢٤٦					٥٨١،٢٠٢	٧			• استكمال تشطيب عدد ٢٦٠ وحدة سكنية بالقرب من المنطقة لنقل السكان • مد شبكة الطرق وتوصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
	قوص	الحساسنة الشرقية			٣٨			٤،٥٦٠،٠٠٠			١،١٤٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد ٢ عمارة سكنية بنفس المنطقة توفر عدد ٤٠ وحدة سكنية وعدد ٢٤ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
	دشنا	نجع الخطيب			٦٥٠			٧٨،٠٠٠،٠٠٠			١٩،٥٠٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد ٢٧ عمارة سكنية بنفس المنطقة توفر عدد ٦٤٨

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													وحدة سكنية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
الأقصر	أرمنت	الخضاروة	غير آمنة		١٢٠			١٤،٤٠٠،٠٠٠			٣،٦٠٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد ٥ عمارات سكنية بنفس المنطقة توفر عدد ١٢٠ وحدة سكنية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
سوهاج	أخميم	الكومة	غير آمنة		٨٤٧			١٠١،٦٤٠،٠٠٠			٢٥،٤١٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد ٣٦ عمارة سكنية بالقرب من المنطقة توفر عدد ٨٥٢ وحدة سكنية وعدد ٣٦ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
	جرجا	الحميدى			١٣٥			١٦،٢٠٠،٠٠٠			٤،٠٥٠،٠٠٠	٢٥	• إنشاء عدد٦ عمارات سكنية توفر عدد ١٤٠ وحدة سكنية وعدد ١٢ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
	المنشآة	السماكين			٩٨			١٢،٥٠٨،٤٠٥			٣،١٢٧،١٠١	٢٥	• إنشاء عدد ٥ عمارة سكنية بنفس الموقع توفر ١١٢ وحدة سكنية وعدد ٨ وحدات خدمية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
المنيا	المنيا	عشش محفوظ	غير آمنة		٨٥٩				٢٨،٦٦٠،١٤٨	٤٠			• إستكمال المرحلة الثانية من خلال إنشاء عدد ١٦ عمارة سكنية بنفس المنطقة توفر عدد ٣٦٥ وحدة سكنية وعدد ١٩ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية • توفير وحدات إيجارية لحين إنهاء

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													أعمال التطوير
بنى سويف	بني سويف	عزبة الصفيح	غير آمنة		٥٢٥			٨٥،٧٧١،٧٦٧			٢١،٤٤٢،٩٤٢	٢٥	• إنشاء عدد ٢٢ عمارة سكنية توفر عدد ٥٢٨ وحدة سكنية بأرض مشروع الإسكان الإجتماعي ببني سويف الجديدة • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية • توفير قيمة تعويضات الأراضي ووحدات النشاط
القليوبية	شبرا الخيمة	عشش البكرى	غير آمنة		٣٢			٥،٦٨٨،٧٥٨			٢،٨٤٤،٣٧٩	٥٠	• إنشاء عدد ٢ عمارة سكنية بنفس الموقع توفر ٤٠ وحدة سكنية وعدد ٢٠ وحدة تجارية • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية
		كهرباء الضغط العالى (مناطق عزبة المرجوشي. مساكن إسكو وعزبة العرب)			١،٠٥١			١٠٠،٠٠٠،٠٠٠			٢٠،٠٠٠،٠٠٠	٢٠	• دفن كابلات الضغط العالي بالمناطق السكنية التي يمر بها ويبلغ عدد سكانها ١٣٥٦٤ نسمة
كفر الشيخ	كفر الشيخ	منشأة فؤاد	غير آمنة	١٩٢				٢،٠٠٧،٠٠٥		١٠			استكمال إنشاء عدد ١٠ عمارة سكنية لنقل عدد ١٩٢ أسرة بإجمالى حجم سكان ٦٢٥ نسمة وتشمل التالى: •إنشاء ١٠ عمارات في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
	قلين	المصرف المردوم			١٠			١،٢٠٠،٠٠٠			٦٠٠،٠٠٠	٥٠	يستهدف المشروع توفير عدد ١٠ وحدة سكنية لتوطين عدد ٤٠ نسمة وتشمل التالى : • إنشاء عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح.

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													• تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
الأسكندرية	العجمي	المكس	غير آمنة	٢٠٩					٣,٩٩٤,٦٨٦	٢٥			استكمال انشاء عدد ٩ عمارات سكنية لنقل عدد ٢٠٩ أسرة بإجمالى حجم سكان ٨٣٦ نسمة وتشمل التالى : • إنشاء عدد ٩ عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
الأسكندرية	غرب	كوم الملح	غير آمنة	٧٧٦					٢٦,١٠٣,٢٢٦	٤٠			استكمال انشاء عدد ٥٧ عمارة سكنية لنقل عدد ٧٧٦ أسرة بإجمالى حجم سكان ٣,٢٦ نسمة من منطقة كوم الملح بحى غرب إلى منطقة الأبحى كاب بحى العجمى وتشمل التالى : • إنشاء عدد ٩ عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
دمياط	دمياط	المنزة	غير مخططة	٣٨٢					١,٠٠٣,٨٥٩	٥٠			إستكمال إعادة تأهيل واجهات المباني وتنفيذ شبكة للصرف الصحي وشبكة لمكافحة الحريق وإعادة تأهيل خطوط الكهرباء الهوائية لعدد ٣٨٢ وحدة سكنية بحجم سكان ١,٠٧٧ نسمة وتشمل التالي: • بناء وحدات نشاط جديدة لتوفير عدد ٨ وحدات شاملة الإشراف على التنفيذ, والتصميمات الهندسيه. • تنفيذ أعمال تطوير وإعادة تأهيل واجهات المباني وشبكة

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													الصرف الصحي للشوارع الجانبية وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء الهوائية ورفع قدرة المحولات الموجودة وتبليط وإضاءة الشوارع الداخلية وعمل شبكة لمكافحة الحريق شامل الإشراف على التنفيذ, والتصميمات الهندسيه.
الدقهلية	المطرية	الإيواء	غير آمنة	٤٢					٢،٠٤٨،٣٧٦	٥٠			استكمال إنشاء عدد ٣ عمارت سكنية لتوفير عدد ٥٠ وحدة توطين عدد ٢٠٠ نسمة تشمل التالي: • تنفيذ البرامج الاجتماعية الاقتصادية. • إنشاء عدد ٣ عمارات سكنية لتوفير عدد ٥٠ وحدة سكنية شاملة الإشراف على التنفيذ وتشمل التصميمات. • هدم وإزالة عدد ٤٢ وحدة غير آمنة بمنطقة الإيواء.
الغربية	طنطا	الكندليه	غير آمنة	٤٢٦					١٠،٣٠٢،٧١٠	٣٠			إستكمال إنشاء عدد ١٠ عمارة سكنية بنفس المنطقة لتوفير عدد ٤٤٠ وحدة سكنية وعدد ١٦٦ وحده تجاريه لإجمالى عدد ١،٧٦٠ نسمة تشمل التالي: • إنشاء عدد ١٠ عمارات سكنية لتوفير عدد ٤٤٠ وحدة سكنية شاملة الإشراف على التنفيذ وتشمل التصميمات. • إزالة وهدم المباني ونقل المخلفات . • الأنشطه الإجتماعيه والإقتصاديه لسكان المنطقه • تنفيذ أعمال مد المرافق للموقع.
السكة الحديد		مناطق الدريسة	غير آمنة	٥٥٩					٦،٣٢٥،١١٨	٢٥			استكمال توفير وحدات سكنية لسكان مناطق الدريسة ويبلغ عددهم ٢٢٣٦ نسمة
السويس	الأربعين	عزبة الصفيح - اليهودية	غير آمنة	٢٩٣					١٣،٣٤١،٠٨٧	٤٠			استكمال إنشاء عدد ١٤ عمارة

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				آستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				آستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													سكنية بنفس الموقع لتوفير عدد ٣٢٢ وحدة سكنية وعدد ٢٨ وحدة تجارية لتوطين عدد ١،٢٠٢ نسمة و سيتم نقلهم من منطقتى عزبة الصفيح واليهودية بحى الأربعين إلى منطقة تقسيم المغربى ويشمل الآتي: • تنفيذ الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بمناطق اليهودية ومنطقة عزبة الصفيح. • إنشاء عدد ٨ عمارات لتوفير عدد ١٨٢ وحدة سكنية وعدد ٢٠ وحدة تجارية لمناطق اليهودية وعدد ٦عمارات لتوفير عدد ١٤٠ وحدة سكنية وعدد ٨ وحدات تجارية لمنطقة عزبة الصفيح شاملة الإشراف على التنفيذ. • تنفيذ أعمال مد المرافق لعمارات مناطق اليهودية ومنطقة عزبة الصفيح شاملة الإشراف على التنفيذ. • نقل وتسكين أهالي مناطق اليهودية ومنطقة عزبة الصفيح بالوحدات الجديدة. • صرف التعويضات لعدد ١٠ ورش ومخازن بمناطق اليهودية وعدد ٦ ورش ومخازن بمنطقة عزبة الصفيح. • هدم وإزالة المباني غير الآمنة بمناطق اليهودية ومنطقة عزبة الصفيح.
عتاقة	الاتكة	غير آمنة		٤٠٠				٤٨،٠٠٠،٠٠٠			١٢،٠٠٠،٠٠٠	٢٥	يستهدف المشروع توفير عدد ٤٠٠وحدة سكنية لتوطين عدد ١٦٠٠ نسمة وتشمل التالى : • إنشاء ١٧ عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح.

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													• تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية. • إعادة توطين السكان بالمساكن الجديدة بالموقع المقترح.
بورسعيد	الضواحي	القابوطى	غير آمنة	١،٢٠٠					٨،٧٠٠،٦٨٠	١٠			إستكمال إنشاء عدد ٤٢ عمارة سكنية بنفس المنطقة لتوفير عدد ١،٠٠٨ وحدة سكنية لإجمالى عدد ٤،٠٣٢ نسمة وتشمل التالى : • إنشاء ٤٢ عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
		استكمال زرزارة	غير آمنة	٣٥٢					٢،٤٩٢،٨٩٦	١٠			استكمال انشاء عدد ١٦ عمارة سكنية لتوفيرعدد ٣٥٢ وحدة سكنية بحجم سكان ١٤٠٨ نسمة وتشمل التالى: • إستكمال مشروع التطوير بإنشاء عدد ١٦ عمارة شاملة الإشراف على التنفيذ. • تنفيذ أعمال مد المرافق للعمارات السكنية الجديدة شاملة الإشراف على التنفيذ. • نقل وتسكين العدد الزائد من أهالي منطقة زرزارة بالوحدات الجديدة طبقاً للحصر الفعلي. • هدم وإزالة عدد ٣٥٢ عشة غير آمنة بمنطقة زرزارة.
بورسعيد	الضواحي	زرزارة	غير آمنة	١،٨٧٠					١٢،٠٥٩،٤٢٩	١٠			استكمال إنشاء عدد ٧٤ عمارة سكنية لتسكين عدد ١٨٧٠ أسرة بإجمالى حجم سكان ٧٢٩٣ نسمة إستكمال إنشاء عدد ٤٢ عمارة سكنية بنفس المنطقة لتوفير عدد ١،٠٠٨ وحدة سكنية لإجمالى عدد ٤،٠٣٢ نسمة وتشمل التالى : • إنشاء ٧٤ عمارة في الموقع

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				آستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				آستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
	الزهور	عزبة عوف (الزبالين)	غير آمنة		١،٢٦٠			١٣٥،٠٦٥،٩١٢			٣٤،١٦٤،٧٥٢	٢٥	يستهدف المشروع بناء عدد ٤٠ عمارة سكنية لتوفير عدد ٩٤٤ وحدة سكنية وعدد ٤٨ وحدة تجارية . بالإضافة إلى إنشاء عدد ٦٠ منزل ريفى وعدد ٢٥٦ حظيرة مواشى ومخزن لتوطين عدد ٤٠١٦ نسمة تشمل التالى: • تنفيذ خطة البرامج الإجتماعية الإقتصادية. • إنشاء عدد ٤٠ عمارة لتوفير عدد ٩٤٤ وحدة سكنية وعدد ٤٨ وحدة تجارية وإنشاء عدد ٦٠ منزل ريفى وعدد ٢ منطقة خدمات و إنشاء عدد ٢٥٦ مخزن و حظيرة شاملة الإشراف على التنفيذ. • تنفيذ أعمال مد المرافق للمواقع المقترحه شاملة الإشراف على التنفيذ. • هدم وإزالة عدد ١،٠٠٤وحدة غير آمنة بالإضافة إلى ٢٥٠ مخزن وحظيرة بمنطقة عزبة عوف.
		اسواق الموبيليا المستعمل	غير آمنة	١٧٣				٤،٨٦٦،٩٤٠	٤٠				إستكمال إنشاء مجمع لأسواق البضائع المستعملة (موبيليا. ملابس وأجهزة كهربائية) جنوب منطقة القنال الداخلي بمدخل محافظة بورسعيد لتوفير عدد ١٧٦ وحدة تجارية وتشمل التالي: • إنشاء مباني السوق شاملة أعمال تجهيز الموقع والأعمال الإعتياديه والصحيه والكهربيه وإمداد الموقع بالمرافق شامله الإشراف علي التنفيذ والتصميمات الهندسيه.

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													• هدم وإزالة وحدات الموبيليا المستعمله بالسوق القديم وإمتداد شارع أسوان.
	جنوب	الأصلاح	غير آمنة		١٩٣			٢٣,١٦٠,٠٠٠			٧,٤٨٨,٩٢٣	٣٢,٣٤	يستهدف المشروع توفير عدد ١٩٣ وحدة سكنية لتوطين عدد ٧٧٢ نسمة ي وتشمل التالى : • إنشاء ٩عمارة في الموقع المقترح شامله إعداد التصميمات التنفيذية. • مد المرافق للمساكن الجديدة بالموقع المقترح. • تنفيذ الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية.
		هاجوج	غير آمنة		١٨٠			١٠,٠٠٠,٠٠٠			٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠	يستهدف المشروع إعادة تأهيل عدد ٤٣٠وحدة سكنية لخدمة عدد ١٧٢٠ نسمة
		مناطق الجنايين	غير آمنة		٢٥٠								
جنوب سيناء	شرم الشيخ - أبوزنيمة	الحي الأول. الرويسات بطن الجبل والرويسات المتداخلة	غير آمنة		٨٠٤								• طرح أعمال وتنفيذ مشروعات المرافق للمخطط المقترح لنقل الوحدات السكنية من مناطق الرويسات بمدينة شرم الشيخ. • طرح أعمال وتنفيذ مشروع الجسر بالحي الأول بمدينة أبوزنيمة
										١٠	٤,٥٠٠,٠٠٠		
القاهرة		نايل تاورز	غير آمنة		٣٦٨					٤٠	٢١,٧٥٥,٩٦٤		• إستكمال إنشاء عدد ٤ أبراج سكنية بارتفاع ١٢ دور توفر عدد ٣٦٨ وحدة سكنية و٤٠ وحدة تجارية و٨ وحدات إدارية بنفس الموقع • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية وإقتصادية • توفير وحدات إيجارية مؤقتة
	المرج	مربع شارع البترول وشارع الشيخ منصور	غير مخططة			٢٣,٨	١٣,٧٠٩			٥٠	٩٩,٧٤٣,٦١٧		تبليط إنترلوك وأعمال شبكة الحريق
	عين شمس	عين شمس الجنوبية				١١٥,٩	٦٦,٧٥٨						أعمال رصف وإنارة
		عين شمس الشمالية				٤٧,٦	٢٧,٤١٨						أعمال رصف وإنارة وتطوير سوق الجمعية الزراعية باكيات(٢*٣) متر
	الخليفة	الاباجية				١١,٨	٥,٠٩٨						تبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	حدائق القبة	عزبة أبو حشيش				١٠	٥،٧٦٠						تأهيل المباني المحترقة، أعمال شبكة الصرف الصحي، إستكمال شبكة المياة، أعمال شبكة الحريق، أعمال إنارة الشوارع، أعمال رصف الطرق
	الزاوية الحمراء	منطقة أبو ليلة ومتفرعات أحمد خليل				٤١	٢٣،٦١٦						أعمال صرف صحي، أعمال إنارة، أعمال رصف، أعمال شبكة الحريق
	منشأة ناصر	مناطق متفرقة				١٩٥	١١٢،٣٢٠						أعمال إنارة، أعمال رصف، أعمال شبكة الحريق
		سويقة الوحايد		٥٧		٠،١٧	٠						سوق الوحايد باكيات (٣*٤) متر
	طره	كوتسيكا				٧٥٠	٤٣٢،٠٠٠						أعمال الرصف وأعمال الإنارة
	دار السلام	عزبة خير الله (شارع المحجر)				٨٠	٤٦،٠٨٠						أعمال الإناره وأعمال الرصف
		جزيرة دار السلام				٤١	١٧،٧١٢						أعمال الرصف والتبليط والإنارة
	المعادي	المعادى الخبيرى				١٦	١٠،٣٦٨						أعمال الرصف والتبليط وإنارة، وشبكة الحريق
		عزبة نافع				٧،٤٨	٤،٣٠٨						أعمال التبليط، أعمال شبكات الحريق
	شبرا	العسال				١١	٣،٩٦٠						أعمال رصف، أعمال شبكات الحريق
	السلام أول	سوق النيل العشوائي	غير مخططة	١٦٨		٠،٩	٠						إنشاء مبنى السوق باكيات (٣*٤) متر، أعمال رصف الطرق والتبليط، أعمال الإنارة، أعمال شبكة الحريق
		تقسيم مكة				٢٣،٤	٨،٤٢٤						أعمال الرصف والتبليط والإنارة وأعمال شبكة الحريق وشبكة مياه وصرف صحي (٨ ")
		سوق إسبيكو		٢٠٠		٠،١٢	٠						إنشاء مبنى السوق باكيات (٣*٤)متر، أعمال رصف الطرق وأعمال الإنارة، أعمال شبكة الحريق
الجيزة	الدقي	عشش السودان	غير آمنة	٢١٠					١٠،١٥٩،٧٣١	٥٠			• استكمال أعمال إنشاء عدد ٢١٠ وحدة سكنية بنفس الموقع • توصيل المرافق • تنفيذ برامج إجتماعية

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				آستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				آستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
													وإقتصادية
	شمال الجيزة	مربع زكي مطر	غير مخططة			٢٣,٨	١٨,٨٥٠						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة
		منطقة عزبة الصعايدة				٢٠	١٥,٨٤٠						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة
		عزبة المطار بإمبابة				٦,٨	٣,٩١٧						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	الوراق	بحري البلد				٢٦	٢٢,٤٦٤						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	الوراق	عزبة المفتي				٩٤,٧	٥٤,٥٤٧						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة وخط الطرد الرئيسي للصرف الصحي (١٦") وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	بولاق الدكرور	أبو قتادة				٦٩,٩	٣٠,١٩٧						أعمال الرصف وإنارة. وشبكة صرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	العجوزة	العجوزة القديمة (خلف مستشفى الشرطة)				٣,٦	٢,٠٧٤		٧٤,٠٠٥,٥٢٩	٥٠			أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك إحلال وتجديد الإنارة. إحلال وتجديد خطي المياه والصرف (١٦"). وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
		أرض اللواء				٣٧٠	٢٩٣,٠٤٠						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك .الإنارة. وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	العمرانية	الطالبية القديمة				١٥,٤	٧,٧٦٢						أعمال الرصف والتبليط وإنارة. واعمال صيانة لشبكة الصرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	الهرم	كفر نصار				١٢,٢	٧,٠٢٧						أعمال الرصف والتبليط وإنارة. وشبكة صرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
		عزبة جبريل				٥,١	٢,٩٣٨						أعمال الرصف والتبليط وإنارة. واعمال صيانة لشبكة الصرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق

المحافظة	المدينة/ الحي	المنطقة	غير آمنة / غير مخططة	عدد الوحدات		المساحة (فدان)	حجم السكان (نسمة)	التكلفة التقديرية للمشروعات الجديدة	المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥				المشروع
				أستكمال مشروعات	مشروعات جديدة				أستكمال مشروعات	النسبة %	مشروعات جديدة	النسبة %	
		كفر العرب (أمام موقف كرداسة)				١	٣٦٠						أعمال التبليط وإنارة.واعمال صيانة لشبكة الصرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
	جنوب الجيزة	الرقعة (جنوب شارع المحطة)				١٨,٢	٩،١٧٣						أعمال الرصف والتبليط بالانترلوك وأعمال الإنارة اعمال صيانة لشبكة الصرف صحي وانشاء شبكة لحنفيات الحريق
مناطق غير مخططة بمحافظات (القليوبية - جنوب سيناء - الوادي الجديد)			غير مخططة					٥٠،٠٠٠،٠٠٠			٥٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠	تستهدف مشروعات تطوير المناطق غير المخططه (البنية التحتية) الصرف الصحى . مياة الشرب. الكهرباء .إنارة ورصف الطرق. وشبكة طفايات حريق
الإجمالى				٨،٧١٣	٨،٧١٠	٢،٠٤١	١،٢٤٥،٧١٨	٧٦٦،١٩٤،٨٤٢	٣٤٦،٦٠١،٩٠٣		٢٥٣،٣٩٨،٠٩٧		
				٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠									

ملحق رقم (٢)

الموارد والإستخدامات الكلية

البيـــــــــــان	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة		معدل النمو الحقيقى %	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
الموارد								
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	١٦٧٧٫٤	١٩٤٤٫٤	٢٣٩٨٫٢	١٥٣٩٫٦	١٥٧١٫٦	١٦٢١٫٥	٢٫١	٣٫٢
صافى الضرائب غير المباشرة	٧٥٫٩	٨٩٫٤	١٠٥٫٨	٦٩٫٠	٧٢٫٣	٧٥٫٠	٤٫٨	٣٫٧
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	١٧٥٣٫٣	٢٠٣٣٫٨	٢٤٠٤٫٠	١٦٠٨٫٦	١٦٤٣٫٩	١٦٩٦٫٥	٢٫٢	٣٫٢
الواردات من السلع والخدمات	٤٣٢٫٢	٤٤١٫٣	٥٢٨٫٨	٤٠٢٫٨	٣٦٤٫٠	٣٨٧٫٣	٩٫٦-	٦٫٤
مجموع الموارد	٢١٨٥٫٥	٢٤٧٥٫١	٢٩٣٢٫٨	٢٠١١٫٤	٢٠٠٧٫٩	٢٠٨٣٫٨	٠٫٢-	٣٫٨
الإستخدامات								
الإستهلاك النهائى الخاص	١٤٢٣٫١	١٦٦٧٫٦	١٩٥٥٫٠	١٣٠٧٫٠	١٣٤٨٫٢	١٣٨٣٫٢	٣٫٢	٢٫٦
الإستهلاك النهائى الحكومى	٢٠٤٫٨	٢٤٢٫٠	٢٨٥٫٠	١٨٥٫٢	١٩٦٫٢	٢٠٥٫٢	٥٫٩	٤٫٦
مجموع الإستهلاك النهائى	١٦٢٧٫٩	١٩٠٩٫٦	٢٢٤٠٫٠	١٤٩٢٫٢	١٥٤٤٫٤	١٥٨٨٫٤	٣٫٥	٢٫٨
الاستثمار	٢٤١٫٦	٢٥٢٫٦	٣٣٦٫٩	٢٢٦٫٨	٢٠٨٫٣	٢٤٤٫٠	٨٫٢-	١٠٫٣
التغير فى المخزون	٧٫٠	١٤٫٠		٦٫٥	١٣٫٠		١٠٠٫٠	
جملة الانفاق على الاستثمار	٢٤٨٫٦	٢٦٦٫٦	٣٣٦٫٩	٢٣٣٫٣	٢٢١٫٣	٢٤٤٫٠	٥٫١-	١٠٫٣
الصادرات من السلع والخدمات	٣٠٩٫٠	٢٩٨٫٩	٣٥٥٫٩	٢٨٥٫٩	٢٤٢٫٢	٢٥١٫٤	١٥٫٣-	٣٫٨
مجموع الإستخدامات	٢١٨٥٫٥	٢٤٧٥٫١	٢٩٣٢٫٨	٢٠١١٫٤	٢٠٠٧٫٩	٢٠٨٣٫٨	٠٫٢-	٣٫٨

ملحق رقم (٣)

الناتج المحلى الاجمالى

الانشطة الاقتصادية	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة			معدل النمو الحقيقى %
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	
الزراعة والغابات والصيد	٢٤٣٫٤	٢٨٣٫٥	٣٣٤٫٧	٢٢٤٫٨	٢٣١٫٥	٢٣٨٫٧	٣٫١
الاستخراجات:	**٢٩٠٫٧**	**٣٣٥٫٤**	**٣٩٥٫٣**	**٢٥٤٫٧**	**٢٥٣٫١**	**٢٥٦٫٥**	**١٫٣**
أ) بترول	**١٢٤٫٨**	**١٤٥٫٤**	**١٧١٫٣**	**١٠٩٫٣**	**١١٠٫٤**	**١١٢٫١**	**١٫٥**
ب) الغاز	**١٥٩٫٣**	**١٨٢٫٤**	**٢١٥٫١**	**١٣٩٫٢**	**١٣٦٫٣**	**١٣٧٫٨**	**١٫١**
ج) إستخراجات أخرى	**٦٫٦**	**٧٫٦**	**٨٫٩**	**٦٫٢**	**٦٫٤**	**٦٫٦**	**٣٫٤**
الصناعات التحويلية:	**٢٦٢٫٥**	**٣٠٤٫٩**	**٣٦١٫١**	**٢٤٣٫٧**	**٢٤٩٫٣**	**٢٥٧٫٣**	**٣٫٢**
أ) تكرير البترول	١٩٫٦	٢٣٫٢	٢٧٫٧	١٧٫٣	١٧٫٧	١٨٫٢	٣٫١
ب) تحويلية اخرى	٢٤٢٫٩	٢٨١٫٧	٣٣٣٫٤	٢٢٦٫٤	٢٣١٫٦	٢٣٩٫١	٣٫٢
الكهرباء	٢١٫٢	٢٤٫٧	٢٩٫٢	٢٠٫٠	٢٠٫٩	٢١٫٩	٤٫٩
المياة	٤٫٧	٥٫٤	٦٫٤	٤٫٤	٤٫٦	٤٫٨	٤٫٢
الصرف الصحى	**١٫٢**	**١٫٣**	**١٫٦**	**١٫١**	**١٫١**	**١٫٢**	**٤٫٠**
تشييد وبناء	٧٦٫٨	٩٠٫٦	١٠٩٫٣	٧١٫٤	٧٤٫٦	٧٩٫٣	٦٫٣
النقل والتخزين	٦٧٫٢	٧٨٫١	٩٢٫٤	٦٢٫٢	٦٣٫٩	٦٦٫٢	٣٫٤
الاتصالات	**٤١٫٢**	**٤٨٫٠**	**٥٦٫٧**	**٤٠٫٦**	**٤٢٫٧**	**٤٥٫٠**	**٥٫٥**
المعلومات	**٣٫٣**	**٣٫٩**	**٤٫٦**	**٣٫٢**	**٣٫٣**	**٣٫٤**	**٣٫٥**
قناة السويس	٣٢٫٤	٣٦٫٩	٤٣٫٠	٣٠٫٠	٣٠٫٢	٣٠٫٦	١٫٢
تجارة الجملة والتجزئة	**١٨٣٫٨**	**٢١٣٫٤**	**٢٥١٫٥**	**١٧٠٫٩**	**١٧٥٫٥**	**١٨١٫٦**	**٣٫٥**
المال	**٥٤٫٨**	**٦٣٫٢**	**٧٤٫٠**	**٥١٫١**	**٥٢٫٣**	**٥٣٫٩**	**٢٫٩**
التأمين	٥٫٣	٦٫١	٧٫١	٤٫٩	٥٫١	٥٫٢	٣٫١
التأمينات الاجتماعية	٥٤٫٢	٦٣٫٢	٧٤٫٧	٥٠٫٤	٥١٫٩	٥٣٫٥	٣٫١
الطاعم والفنادق	**٥٢٫٨**	**٥٧٫٧**	**٦٨٫٤**	**٤٨٫٨**	**٤٦٫٨**	**٤٨٫٦**	**٤٫٠**
الانشطة العقاريه	**٤٣٫٥**	**٥٠٫٦**	**٥٩٫٨**	**٣٩٫٦**	**٤٠٫٩**	**٤٢٫٧**	**٤٫٤**
ا-الملكية العقارية	**٢٢٫٩**	**٢٦٫٧**	**٣١٫٨**	**٢٠٫٥**	**٢١٫٤**	**٢٢٫٦**	**٥٫٦**
ب - خدمات الاعمال	**٢٠٫٦**	**٢٣٫٩**	**٢٨٫٠**	**١٩٫١**	**١٩٫٥**	**٢٠٫١**	**٣٫١**
الحكومة العامة	**١٧٤٫٧**	**٢٠٣٫٦**	**٢٤١٫٤**	**١٥٨٫٦**	**١٦٣٫٣**	**١٦٨٫٤**	**٣٫١**
الخدمات الاجتماعيه	**٦٣٫٧**	**٧٣٫٩**	**٨٧٫٠**	**٥٩٫٢**	**٦٠٫٦**	**٦٢٫٧**	**٣٫٥**
أ- التعليم	**١٧٫٩**	**٢٠٫٨**	**٢٤٫٤**	**١٦٫٧**	**١٧٫١**	**١٧٫٨**	**٣٫٧**
ب- الصحة	**٢٠٫٦**	**٢٣٫٩**	**٢٨٫٢**	**١٩٫١**	**١٩٫٧**	**٢٠٫٥**	**٤٫٢**
ج- الخدمات الاخرى	**٢٥٫٢**	**٢٩٫٢**	**٣٤٫٤**	**٢٣٫٤**	**٢٣٫٨**	**٢٤٫٤**	**٢٫٨**
الاجمالى العـــــــــام	**١٦٧٧٫٤**	**١٩٤٤٫٤**	**٢٣٩٨٫٢**	**١٥٣٩٫٦**	**١٥٧١٫٦**	**١٦٣١٫٥**	**٣٫٢**

ملحق رقم (٤)

الانتاج المحلى الاجمالى

الانشطة الاقتصادية	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة			معدل النمو الحقيقى %
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	
الزراعة والغابات والصيد	٣٠٢٫٥	٣٥١٫٨	٤١٤٫٨	٢٧٨٫٩	٢٨٦٫١	٢٩٤٫٢	٢٫٨
الاستخراجات:	٣١٣٫١	٣٦١٫٢	٤٢٥٫٧	٢٧٤٫١	٢٧٢٫٢	٢٧٥٫٧	١٫٣
أ) بترول	١٣٣٫٠	١٥٥٫٠	١٨٢٫٦	١١٦٫٤	١١٧٫٤	١١٩٫١	١٫٥
ب) الغاز	١٧٠٫٣	١٩٥٫١	٢٣٠٫٠	١٤٨٫٦	١٤٥٫٥	١٤٧٫٠	١٫١
ج) إستخراجات أخرى	٩٫٨	١١٫١	١٣٫١	٩٫١	٩٫٣	٩٫٦	٣٫١
الصناعات التحويلية:	٧٠٧٫٤	٨١٨٫٨	٩٦٦٫٣	٦٥٣٫٦	٦٦٦٫٢	٦٨٤٫٠	٢٫٧
أ) تكرير البترول	٩٠٫٢	١٠٥٫٠	١٢٣٫٣	٧٩٫٩	٨١٫١	٨٢٫٨	٢٫١
ب) تحويلية اخرى	٦١٧٫٢	٧١٣٫٨	٨٤٣٫٠	٥٧٣٫٧	٥٨٥٫١	٦٠١٫٢	٢٫٨
الكهرباء	٣٦٫٩	٤٢٫٩	٥٠٫٥	٣٤٫٥	٣٥٫٩	٣٧٫٦	٤٫٦
المياة	٦٫٦	٧٫٦	٨٫٩	٦٫٢	٦٫٤	٦٫٧	٤٫١
الصرف الصحى	١٫٦	١٫٩	٢٫٢	١٫٥	١٫٦	١٫٧	٣٫٩
تشييد وبناء	١٧٥٫٦	٢٠٧٫٣	٢٥٠٫٠	١٦٢٫١	١٦٨٫٦	١٧٨٫٠	٥٫٦
النقل والتخزين	١٠٤٫٢	١٢٠٫٩	١٤٣٫٠	٩٦٫٤	٩٨٫٩	١٠٢٫٠	٣٫١
الاتصالات	٦٠٫٩	٧١٫٠	٨٣٫٦	٥٩٫٨	٦٢٫٧	٦٥٫٨	٥٫١
المعلومات	٥٫٨	٦٫٧	٨٫٠	٥٫٥	٥٫٦	٥٫٨	٣٫٣
قناة السويس	٣٣٫٢	٣٧٫٨	٤٤٫٠	٣٠٫٦	٣٠٫٨	٣١٫٢	١٫١
تجارة الجملة والتجزئة	٢٥٠٫٩	٢٩٠٫٧	٣٤٢٫٠	٢٣٣٫١	٢٣٨٫٩	٢٤٦٫٧	٣٫٣
المال	٦٧٫٢	٧٧٫٥	٩٠٫٦	٦٢٫٦	٦٤٫١	٦٥٫٩	٢٫٨
التأمين	٧٫٢	٨٫٣	٩٫٧	٦٫٧	٦٫٩	٧٫١	٣٫٠
التأمينات الاجتماعية	٥٤٫٧	٦٣٫٧	٧٥٫٢	٥٠٫٨	٥٢٫٤	٥٤٫٠	٣٫١
الطاعم والفنادق	٩٨٫٩	١٠٧٫٦	١٢٧٫١	٩١٫٣	٨٦٫٧	٨٩٫٥	٣٫٢
الانشطة العقاريه	٤٦٫١	٥٣٫٥	٦٣٫٤	٤١٫٨	٤٣٫٠	٤٤٫٨	٤٫٠
ا-الملكية العقارية	٢٤٫٨	٢٨٫٩	٣٤٫٥	٢٢٫١	٢٢٫٩	٢٤٫١	٥٫١
ب - خدمات الاعمال	٢١٫٣	٢٤٫٦	٢٨٫٩	١٩٫٧	٢٠٫١	٢٠٫٧	٢٫٨
الحكومة العامة	٢٣٠٫٦	٢٦٨٫٧	٣١٨٫١	٢٠٩٫٤	٢١٥٫٦	٢٢٢٫٣	٣٫١
الخدمات الاجتماعيه	١١٥٫٣	١٣٣٫٦	١٥٦٫٢	١٠٦٫٩	١٠٩٫١	١١٢٫٦	٣٫٣
أ- التعليم	٢٥٫٢	٢٩٫٢	٣٤٫٣	٢٣٫٤	٢٣٫٩	٢٤٫٨	٣٫٤
ب- الصحة	٤٢٫٢	٤٨٫٩	٥٧٫٢	٣٩٫٠	٤٠٫١	٤١٫٦	٤٫٠
ج- الخدمات الاخرى	٤٧٫٩	٥٥٫٥	٦٤٫٧	٤٤٫٥	٤٥٫١	٤٦٫٢	٢٫٦
الاجمالى العـــــــــام	٢٦١٨٫٧	٣٠٣١٫٥	٣٥٧٩٫٣	٢٤٠٥٫٨	٢٤٥١٫٧	٢٥٢٥٫٦	٣٫٠

ملحق رقم (٥)

البرامج الرئيسية لاستثمارات لأهم الجهات (الحكومة ـ الهيئات الإقتصادية ـ شركات ق ٩٧) فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤

مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة/البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة/البنك	منح / ذاتى / قروض	مساهمة ق خ / الخزانة العامة	جملة	تمويل الخزانة/البنك	منح / ذاتى / قروض	مساهمة ق خ / الخزانة العامة
(١) الزراعة وإستصلاح الأراضى	٧٣٨,٨	٤٤٦,٩	٢٩١,٩	٣٦٨٦,٧	١٧٦٣,٥	١٩٢٣,٢	٠,٠	٢٤٤٤,٧	٧٩٧,٣	١٦٤٧,٤	٠,٠
ـ استصلاح الاراضى	٧٦,٤	٢٩,٨	٤٦,٦	١٩١٩,٠	٤٨٣,٠	١٤٣٦,٠	٠,٠	١٦٧٩,٧	٢٤٣,٧	١٤٣٦,٠	٠,٠
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد . بحوث)	٤٧٨,٥	٢٦٠,٣	٢١٨,٢	١٢٥٨,٥	٨١٠,٦	٤٤٧,٩	٠,٠	٥٢٤,٧	٣٥٢,٦	١٧٢,١	٠,٠
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	١٨٣,٩	١٥٦,٨	٢٧,١	٥٠٩,٢	٤٦٩,٩	٣٩,٣	٠,٠	٢٤٠,٣	٢٠١,٠	٣٩,٣	٠,٠
(٢) الـــرى	٢٣٧٨,٨	١٧٠٧,٤	٦٧١,٤	٤٩٠٣,٩	٤١٠٩,٤	٧٩٤,٥	٠,٠	٢٧٤٦,٠	٢٦٠٧,٠	١٣٩,٠	٠,٠
ـ شبكات الرى والصرف ومحطاتها	٩٧٩,٦	٨١٤,٣	١٦٥,٣	٢١٦٩,٨	١٩٩٩,٢	١٧٠,٦	٠,٠	١٥٣١,٠	١٥١٦,٠	١٥,٠	٠,٠
ـ تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطئ المصرية	٧٢٩,١	٤٤٥,٢	٢٨٣,٩	١٢٩٤,٢	١٠٣٧,٢	٢٥٧,٠	٠,٠	٥٢٨,٠	٥١٣,٠	١٥,٠	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٦٧٠,١	٤٤٧,٩	٢٢٢,٢	١٤٣٩,٩	١٠٧٣,٠	٣٦٦,٩	٠,٠	٦٨٧,٠	٥٧٨,٠	١٠٩,٠	٠,٠
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	١٤٩,٨	١١٩,٣	٣٠,٥	١٣٤٨,٨	٨٤٩,٥	٤٩٩,٣	٠,٠	٥٩٢,٤	١١٣,٤	٤٧٩,٠	٠,٠
ـ المراقبة والجودة	٢٥,٦	٢٥,٦	٠,٠	١٠٨,٥	١٠٨,٥	٠,٠	٠,٠	١٨,٠	١٨,٠	٠,٠	٠,٠
ـ التدريب والتكنولوجيا	٤٨,٥	٤٨,٥	٠,٠	٣٣١,٠	٣٠٠,٠	٣١,٠	٠,٠	٦١,٧	٥٧,٠	٤,٧	٠,٠
ـ الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٧٨٥,١	٣٨٣,٦	٤٠١,٥	٠,٠	٣٤٠,٠	٥,٥	٣٣٤,٥	٠,٠
ـ تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	١٤,٢	١٤,٢	٠,٠	٧٢,٦	٥٧,٤	١٥,٢	٠,٠	٤٨,١	٣٢,٩	١٥,٢	٠,٠
ـ التنمية الصناعية	١٨,٣	٠,٠	١٨,٣	٣٦,٩	٠,٠	٣٦,٩	٠,٠	١٠٩,٩	٠,٠	١٠٩,٩	٠,٠
ـ المعارض والاسواق	١٢,٢	٠,٠	١٢,٢	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠
(٤) الكهرباء	٥٢٩,٥	٢٢٤,٥	٣٠٥,٠	٢٢٢٨,٦	١٣٦٠,٠	٨٦٨,٦	٠,٠	١٦١٨,٩	٧٢٢,٨	٨٩٦,١	٠,٠
ـ محطات وشبكات	٤٥٠,٦	١٥٨,٧	٢٩١,٩	١٦٥٤,٠	٨٠٣,٦	٨٥٠,٤	٠,٠	١٢٦٤,٧	٣٨٧,٥	٨٧٧,٢	٠,٠
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واخرى	٧٨,٩	٦٥,٨	١٣,١	٥٧٤,٦	٥٥٦,٤	١٨,٢	٠,٠	٣٥٤,٢	٣٣٥,٣	١٨,٩	٠,٠
(٥) النقـــل	٨١٣٣,٠	٦٤٠٧,٠	١٧٢٦,٠	٢٤١٣٣,٧	١٣٤٦٢,٣	٤٦٧٠,٩	٦٠٠٠,٥	١٣٨٥٥,٩	٨٢٣٦,٥	٥٦١٩,٤	٠,٠
ـ انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى	٢٥٣١,٤	٢٥٣١,٤	٠,٠	٥٠٣٥,٢	٥٠٣٥,٢	٠,٠	٠,٠	٢٧٥٠,٠	٢٧٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الطرق	٢٠٨٥,٩	٢٠٨٥,٩	٠,٠	٣٤٢٥,٣	٣٤٢٥,٣	٠,٠	٠,٠	١٧٧٥,٣	١٧٧٥,٣	٠,٠	٠,٠
ـ الكبارى	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	٠,٠	١٦٠٩,٩	١٦٠٩,٩	٠,٠	٠,٠	٩٧٤,٧	٩٧٤,٧	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير ورفع كفاءة السكة الحديد	١١٢٧,٤	٩٤٢,٤	١٨٥,٠	١٠٤٤٧,٤	٢٠٠٠,٠	٢٤٤٧,٩	٥٩٩٩,٥	٥٩٤٨,٠	١٤١٠,٠	٤٥٣٨,٠	٠,٠
ـ استكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق	٣٦٢٤,٨	٢٧١٠,٠	٩١٤,٨	٦٩٧٤,٠	٥٨٠٧,٠	١١٦٧,٠	٠,٠	٣٧٠٣,٣	٣٦٨٠,٣	٢٣,٠	٠,٠
ـ الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)	٢٥٣٩,٦	١٩٠٤,٨	٦٣٤,٨	٥٦٠٦,٠	٤٥٢٣,٠	١٠٨٣,٠	٠,٠	٢٦٤٣,٣	٢٦٢٢,٣	٢١,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الخطين الاول والثانى	١٠٨٥,٢	٨٠٥,٢	٢٨٠,٠	١٣٦٨,٠	١٢٨٤,٠	٨٤,٠	٠,٠	١٠٦٠,٠	١٠٥٨,٠	٢,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الموانى البحرية	٦٠٤,٧	٢٥,١	٥٧٩,٦	١٣٩٦,٣	٣٨٣,٣	١٠١٣,٠	٠,٠	١٢٤٨,٩	٢٣٥,٩	١٠١٣,٠	٠,٠
ـ رفع كفاءة النقل النهرى وآخري	٢٤٤,٧	١٩٨,١	٤٦,٦	٢٨٠,٨	٢٣٦,٨	٤٣,٠	١,٠	٢٠٥,٧	١٦٠,٣	٤٥,٤	٠,٠
(٦) الاسكان والمرافق التنمية العمرانية ومنه :	١٤٣٩٢,٢	١٠٤٥٠,٦	٣٩٤١,٦	٣٨٦٨١,٩	٣٤٥٣٩,٩	٤١٤٢,٠	٠,٠	٢٢٧٧٧,٦	١٠٠٥٠,٢	١١٢٢٧,٤	١٥٠٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	١١٣,٠	١١٣,٠	٠,٠	١٥٣,٠	١٥٣,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٣,٠	١٥٣,٠	٠,٠	٠,٠
مياه الشرب والصرف الصحى	١١٠٢٢,٤	٧٩٦٣,٨	٣٠٥٨,٦	٢٠٤٤٢,٣	١٧٧٤٣,١	٢٦٩٩,٢	٠,٠	١٠٠٤٣,٣	٦٠٧٢,٠	٢٤٧١,٣	١٥٠٠,٠
ـ مياه الشرب	٥٢٦٩,٨	٣٤٧٤,٩	١٧٩٤,٩	٩١٥٤,٦	٧٧٩٤,٨	١٣٥٩,٨	٠,٠	٣٨٢٨,١	٢٤٧٤,٢	١٣٥٣,٩	٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٥٢٧,٩	٢٥٢٧,٩	٠,٠	٤٨٢٩,٩	٤٨٠٥,٩	٢٤,٠	٠,٠	١٧٩٢,٢	١٧٢٧,٢	٦٥,٠	٠,٠

ـ الجهاز التنفيذى	١٠٩٣,٦	٩٤٧,٠	١٤٦,٦	٢٩٨٨,٩	٢٩٨٨,٩	٠,٠	٠,٠	٧٤٧,٠	٧٤٧,٠	٠,٠	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	١٦٤٨,٣	٠,٠	١٦٤٨,٣	١٣٣٥,٨	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٢٨٨,٩	١٢٨٨,٩	٠,٠
ـ الصرف الصحى	٥٧٥٢,٦	٤٤٨٨,٩	١٢٦٣,٧	٩٩٤٨,٣	١١٢٨٧,٧	٠,٠	١٣٣٩,٤	٣٥٩٧,٨	١١١٧,٤	٦٢١٥,٢	١٥٠٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٨٨٨,٩	٢٧٣٧,٢	١٥١,٧	٥٧٦٦,٣	٦١٣٢,٣		٣٦٦,٠	٢٣٤٩,٨	٢٦٨,٠	٢٦١٧,٨	٠,٠
ـ الجهاز التنفيذى	١٩٣٠,٥	١٧٥١,٧	١٧٨,٨	٤١٨٢,٠	٤٢٩٢,٠		١١٠,٠	١٢٤٨,٠	١١,٠	٢٧٥٩,٠	١٥٠٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	٩٣٣,٢	٠,٠	٩٣٣,٢	٠,٠	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٨٣٨,٤	٠,٠
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٢٩٥٧,١	٢٠٧٤,١	٨٨٣,٠	٣٧٩٦,٨	٥٢٣٩,٦	٠,٠	١٤٤٢,٨	١٩٧٨,٢	١٢٥٦,١	٣٢٣٤,٣	٠,٠
ـ البرنامج القومى للاسكان الاجتماعى	٤١٢,٧	٤١٢,٧	٠,٠	١٣٠٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٠٠,٠	٧٥٠٠,٠	٩٥٠٠,٠	٠,٠
(٧) التعليم والبحث العلمى (شاملا صندوق تطوير التعليم)	٥٤٤٣,٥	٤٣٥٣,٣	١٠٩٠,٢	١٨٢٦٠,٧	١٩٥٩٦,٠	٠,٠	١٣٣٥,٣	٧٨٦٤,٦	١٢٩٥,١	١٠٢٠٩,٧	١٠٥٠,٠
ـ قبل الجامعى (وزارة التربية والتعليم)	٢٠٤٦,٩	١٦٩١,٩	٣٥٥,٠	٧١٩٥,٢	٧٢٦٤,٢	٠,٠	٦٩,٠	٣٩٠١,٢	١٣٢,٩	٤٠٣٤,١	٠,٠
ـ منشآت ومنه :	١٣٨١,٨	١١٣٨,٥	٢٤٣,٣	٢٠٧٧,٦	٢١٤٥,٣	٠,٠	٦٧,٧	٢٠٧٧,٦	٥١,٦	٢١٢٩,٢	٠,٠
ـ تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٢١٥,٠	٢١٥,٠	٠,٠	٤٢٩,١	٤٢٩,١	٠,٠	٠,٠	٤٢٩,١	٠,٠	٤٢٩,١	٠,٠
ـ تطوير ويشمل :	٦٦٥,١	٥٥٣,٤	١١١,٧	٥١١٧,٦	٥١١٨,٩	٠,٠	١,٣	١٨٢٣,٦	٨١,٣	١٩٠٤,٩	٠,٠
ـ تطوير التعليم الأساسى	١٠٥,٨	١٠٤,٠	١,٨	١٥٩٥,٩	١٥٩٥,٩	٠,٠	٠,٠	٢٧٥,٠	٠,٠	٢٧٥,٠	٠,٠
ـ تطوير التعليم الفنى	٣٤٠,٥	٣٢٨,٧	١١,٨	٨٨١,٧	٨٨١,٧	٠,٠	٠,٠	٨٨١,٧	٠,٠	٨٨١,٧	٠,٠
ـ تطوير التعليم الثانوى	٩٣,٣	٥٠,١	٤٣,٢	١٩٣٦,٨	١٩٣٦,٨	٠,٠	٠,٠	١١٠,٠	٢١,٠	١٣١,٠	٠,٠
ـ محو الامية	٩,٥	٩,٥	٠,٠	٣٧٦,٠	٣٧٦,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧٦,٠	٠,٠	٣٧٦,٠	٠,٠
ـ تطوير الديوان العام والادرات التعليمية	٧٥,١	٢٠,٥	٥٤,٦	٩٢,٥	٩٢,٥	٠,٠	٠,٠	١٠٦,٠	٢٦,٥	١٣٢,٥	٠,٠
ـ آخرى	٤٠,٩	٤٠,٦	٠,٣	٢٣٤,٧	٢٣٦,٠	٠,٠	١,٣	٧٤,٩	٣٣,٨	١٠٨,٧	٠,٠
ـ العالى والجامعى (شاملا البعثات و صندوق تطوير التعليم)	٢٦٣٠,٩	١٩١١,٢	٧١٩,٧	٩١٣١,٣	١٠٣٨٦,٩	٠,٠	١٢٥٥,٦	٣٠٤٠,٨	١١٣٢,٩	٥٢٢٣,٧	١٠٥٠,٠
ـ صندوق تطوير التعليم(التوسع فى المنشآت الجامعية)	١٢١,٦	٩٨,٣	٢٣,٣	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٠,٠	١٦٣,٩	٢٢٣,٩	٠,٠
التعليم العالى والجامعى (شاملا البعثات)	٢٥٠٩,٣	١٨١٢,٩	٦٩٦,٤	٨٩٣١,٣	١٠١٨٦,٩	٠,٠	١٢٥٥,٦	٢٩٨٠,٨	٩٦٩,٠	٤٩٩٩,٨	١٠٥٠,٠
ـ البعثات	٢٤١,٨	٢٣٠,٠	١١,٨	٦٢٥,٠	٦٣٧,٠	٠,٠	١٢,٠	٥٩٩,٠	١٢,٠	٦١١,٠	٠,٠
ـ وزارة التعليم العالى	٢٢٦٧,٥	١٥٨٢,٩	٦٨٤,٦	٨٣٠٦,٣	٩٥٤٩,٩	٠,٠	١٢٤٣,٦	٢٣٨١,٨	٩٥٧,٠	٤٣٨٨,٨	١٠٥٠,٠
ـ المنشآت	١٥٠٩,٣	١٠٨٩,٩	٤١٩,٤	٥٥٨٢,٧	٥٧٢٠,٣	٠,٠	١٣٧,٦	١٦٨٦,٣	٤٧٦,٣	٢١٦٢,٦	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٥٠٩,١	١٠٨٩,٧	٤١٩,٤	٥٥٥٢,٥	٥٦٩٠,١	٠,٠	١٣٧,٦	١٦٨٦,١	٤٧٦,٣	٢١٦٢,٤	٠,٠
ـ جامعات قديمة	٧٤٣,٥	٣٥١,٣	٣٩٢,٢	٢٠٠١,٤	٢١١١,٥	٠,٠	١١٠,١	٨٣٢,٠	٣٧٥,٢	١٢٠٧,٢	٠,٠
ـ جامعات حديثة	٧٦٥,٦	٧٣٨,٤	٢٧,٢	٣٥٥١,١	٣٥٧٨,٦	٠,٠	٢٧,٥	٨٥٤,١	١٠١,١	٩٥٥,٢	٠,٠
ـ منشآت أخرى	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٣٠,٢	٣٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	٥٩٧,٢	٣٣٣,٠	٢٦٤,٢	٢٣٣٢,٤	٣٤٣٨,٤	٠,٠	١١٠٦,٠	٤٧٥,٥	٤٨٠,٧	٢٠٠٦,٢	١٠٥٠,٠
ـ جامعات قديمة	٥٦٣,٤	٣٠٨,٥	٢٥٤,٩	١٦٣٢,٣	٢٧٢٩,٣	٠,٠	١٠٩٧,٠	٣٤٦,٥	٣٧٣,٥	١٧٧٠,٠	١٠٥٠,٠
ـ جامعات حديثة	٣٣,٨	٢٤,٥	٩,٣	٧٠٠,١	٧٠٩,١	٠,٠	٩,٠	١٢٩,٠	١٠٧,٢	٢٣٦,٢	٠,٠
ـ ضمان الجودة والاعتماد	١٦١,٠	١٦٠,٠	١,٠	٣٩١,٣	٣٩١,٣	٠,٠	٠,٠	٢٢٠,٠	٠,٠	٢٢٠,٠	٠,٠
ـ البحث العلمى	٧٦٥,٧	٧٥٠,٢	١٥,٥	١٩٣٤,٢	١٩٤٤,٩	٠,٠	١٠,٧	٩٢٢,٦	٢٩,٣	٩٥١,٩	٠,٠
(٨) الازهر الشريف والجامعة	٣٧١,٥	٢٠٨,٦	١٦٢,٩	٩٣١,١	٩٤١,١	٠,٠	١٠,٠	٤٨٦,١	٢٠,٦	٥٠٦,٧	٠,٠
ـ قبل الجامعى	١٦٢,٠	٧٦,١	٨٥,٩	٥٣٤,٦	٥٣٤,٦	٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠
ـ منشآت	٨٥,٨	٤٩,٤	٣٦,٤	٤١١,٤	٤١١,٤	٠,٠	٠,٠	١٥٥,٠	٠,٠	١٥٥,٠	٠,٠
ـ تطوير	٧٦,٢	٢٦,٧	٤٩,٥	١٢٣,٢	١٢٣,٢	٠,٠	٠,٠	٤٥,٠	٠,٠	٤٥,٠	٠,٠
ـ العالى والجامعى	٢٠٩,٥	١٣٢,٥	٧٧,٠	٣٩٦,٥	٤٠٦,٥	٠,٠	١٠,٠	٢٨٦,١	٢٠,٦	٣٠٦,٧	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٦٦,٢	٩٦,٦	٦٩,٦	٩٢,٠	٩٢,٦	٠,٠	٠,٦	٩١,٩	٠,٧	٩٢,٦	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	٤٣,٣	٣٥,٩	٧,٤	٣٠٤,٥	٣١٣,٩	٠,٠	٩,٤	١٩٤,٢	١٩,٩	٢١٤,١	٠,٠

(٩) الصحة	١٧٧١,٤	١٥٤٥,١	٢٢٦,٣	٥٦٠٧,٤	٥٠٨٤,٠	٥٢٣,٤	٠,٠	٣٨٠٥,٥	٣٢٠٢,٣	٦٠٣,٢	٠,٠
ـ وحدات الرعاية الصحية الأولية والاساسية ومنه :	٣٧٨,٠	٣٧٨,٠	٠,٠	١١٩٦,٠	١٠٧٢,٠	١٢٤,٠	٠,٠	٩٣٥,٥	٨٤٥,٠	٩٠,٥	٠,٠
ـ تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	١١٧٣,٤	٩٤٧,١	٢٢٦,٣	٣٩٠٤,٨	٣٥٠٥,٤	٣٩٩,٤	٠,٠	٢٤٤٠,٣	١٩٢٧,٥	٥١٢,٧	٠,٠
ـ الرعاية العاجلة والاسعاف	١٧١,٠	١٧١,٠	٠,٠	٣٩٤,٤	٣٩٤,٤	٠,٠	٠,٠	٣٢٦,٠	٣٢٦,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البرامج الصحية الوقائية	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٩٨,٣	٩٨,٣	٠,٠	٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ برنامج السكان وتنظيم الاسرة	١٨,٠	١٨,٠	٠,٠	١٣,٨	١٣,٨	٠,٠	٠,٠	١٣,٨	١٣,٨	٠,٠	٠,٠
(١٠) التنمية المحلية :	٦٠٦٠,٢	٤٤٧١,٢	١٥٨٩,٠	٩٨٢٣,٣	٩٣٩١,٣	٤٣٢,٠	٠,٠	٥١٩٩,٢	٣٨٨٦,٢	١٣١٣,٠	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	١٨٦,٠	١٨٦,٠	٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ ديوان عام الوزارة	٣٣١,١	٣٣١,١	٠,٠	٦٠٠,٠	٦٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ دعم المناطق النائية	٣١,١	٣١,١	٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تدعيم الموارد الذاتية للمحافظات	٤٧,٦	٤٧,٦	٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ مشروع التنمية الريفية المتكاملة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تدعيم خطط التنمية بالمحافظات	٢٥٢,٤	٢٥٢,٤	٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ صندوق تطوير العشوائيات	٢٥٠,٠	١٥٣,٩	٩٦,١	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٠٠,٠	٥٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
ـ دواوين عموم المحافظات	٤٩٠٠,٠	٣٤١٢,٠	١٤٨٨,٠	٦٣٢٤,٥	٥٨٩٢,٥	٤٣٢,٠	٠,٠	٣٥٥٣,٢	٢٧٩٢,٢	٧٦١,٠	٠,٠
ـ اخرى*	٣٩٣,١	٣٨٨,٢	٤,٩	٢٣٤٨,٨	٢٣٤٨,٨	٠,٠	٠,٠	٨٤٦,٠	٣٩٤,٠	٤٥٢,٠	٠,٠
(١١) التنمية الثقافية والاجتماعية و منه :	٢١٠٨,٤	٧٥٩,٣	١٣٤٩,١	٨٨٠٣,٢	٢٩١٦,٧	٥٨٨٦,٥	٠,٠	٤٠٧٥,٩	١٣٢٨,٢	٢٧٤٧,٧	٠,٠
ـ تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٤٦,٦	٤٦,٦	٠,٠	٦٦,٢	٦٦,٢	٠,٠	٠,٠	٦٦,٢	٦٦,٢	٠,٠	٠,٠
(١٢) احتياطيات وتعويضات فروق اسعار المقاولين	٠,٠ر	٠,٠ر	٠,٠ر	١٣٠٠,٠ر	١٣٠٠,٠ر	٠,٠ر	٠,٠ر	١٣٠٠,٠ر	١٣٠٠,٠ر		
(١٣) استكمال مشروعات الخطة العاجلة	٠,٠ر			٠,٠ر				٥٠٠٠,٠ر	٥٠٠٠,٠ر		
(١٤) أخرى	٣٤٥٥٣,٨	٢٣٥٦,٣	٣٢١٩٧,٥	١٣٠٩٥٤,٧	١٢١٧٤,٠	١١٨٧٧٢,٤	٨,٣	١٩٠١٦,٦	٧٤٠٥,٤	١١١٧٧,٣	٤٣٣,٨
الإجمالى منه :	٧٦٦٣٠,٩	٣٣٠٤٩,٥	٤٣٥٨١,٤	٢٥٢٠٠٩,٣	١٠٦١٤٢,٤	١٣٩٨٥٨,١	٦٠٠٨,٨	٩٣١٤٩,٠	٥٣٠٠٠,٠	٣٧١٦٥,٢	٢٩٨٣,٨
ـ تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٦٠٠,٦	٦٠٠,٦	٠,٠ر	٨٤٨,٣	٨٤٨,٣	٠,٠ر	٠,٠ر	٨٤٨,٣	٨٤٨,٣	٠,٠ر	٠,٠ر

ملحق رقم (٦)

البرامج الرئيسية لاستثمارات لأهم الجهات (الجهاز الحكومى) فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

بالمليون جنيه

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(١) الزراعة وإستصلاح الأراضى	٥٧٦,٨	٤٤٦,٩	١٢٩,٩	٢١٥٤,٨	١٧٦٣,٥	٣٩١,٣	٠,٠	٩١٢,٨	٧٩٧,٣	١١٥,٥	٠,٠
ـ استصلاح الاراضى	٢٩,٨	٢٩,٨	٠,٠	٤٨٣,٠	٤٨٣,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤٣,٧	٢٤٣,٧	٠,٠	٠,٠
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد . بحوث)	٣٦٥,٩	٢٦٠,٣	١٠٥,٦	١١٧٦,٩	٨١٠,٦	٣٦٦,٣	٠,٠	٤٤٣,١	٣٥٢,٦	٩٠,٥	٠,٠
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	١٨١,١	١٥٦,٨	٢٤,٣	٤٩٤,٩	٤٦٩,٩	٢٥,٠	٠,٠	٢٢٦,٠	٢٠١,٠	٢٥,٠	٠,٠
(٢) الـــرى	٢٣٧٨,٦	١٧٠٧,٤	٦٧١,٢	٤٨٩٣,٩	٤١٠٩,٤	٧٨٤,٥	٠,٠	٢٧٣٦,٠	٢٦٠٧,٠	١٢٩,٠	٠,٠
ـ شبكات الرى والصرف ومحطاتها	٩٧٩,٦	٨١٤,٣	١٦٥,٣	٢١٦٩,٨	١٩٩٩,٢	١٧٠,٦	٠,٠	١٥٣١,٠	١٥١٦,٠	١٥,٠	٠,٠
ـ تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطئ المصرية	٧٢٩,١	٤٤٥,٢	٢٨٣,٩	١٢٩٤,٢	١٠٣٧,٢	٢٥٧,٠	٠,٠	٥٢٨,٠	٥١٣,٠	١٥,٠	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٦٦٩,٩	٤٤٧,٩	٢٢٢,٠	١٤٢٩,٩	١٠٧٣,٠	٣٥٦,٩	٠,٠	٦٧٧,٠	٥٧٨,٠	٩٩,٠	٠,٠
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	١١٩,٣	١١٩,٣	٠,٠	١٢٩٧,٢	٨٤٩,٥	٤٤٧,٧	٠,٠	٤٦٧,٨	١١٣,٤	٣٥٤,٤	٠,٠
ـ المراقبة والجودة	٢٥,٦	٢٥,٦	٠,٠	١٠٨,٥	١٠٨,٥	٠,٠	٠,٠	١٨,٠	١٨,٠	٠,٠	٠,٠
ـ التدريب والتكنولوجيا	٤٨,٥	٤٨,٥	٠,٠	٣٣١,٠	٣٠٠,٠	٣١,٠	٠,٠	٦١,٧	٥٧,٠	٤,٧	٠,٠
ـ الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٧٨٥,١	٣٨٣,٦	٤٠١,٥	٠,٠	٣٤٠,٠	٥,٥	٣٣٤,٥	٠,٠
ـ تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	١٤,٢	١٤,٢	٠,٠	٧٢,٦	٥٧,٤	١٥,٢	٠,٠	٤٨,١	٣٢,٩	١٥,٢	٠,٠
(٤) الكهرباء	٢٢٩,٥	١٤٦,٤	٨٣,١	٧٤٨,٩	٧٤٢,٧	٦,٢	٠,٠	٣٨١,١	٣٥١,٨	٢٩,٣	٠,٠
ـ محطات وشبكات	١٥٤,١	٨٢,٤	٧١,٧	٤٩١,٥	٤٩١,٥	٠,٠	٠,٠	٢٣٠,٦	٢٠٨,٥	٢٢,١	٠,٠
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واخرى	٧٥,٤	٦٤,٠	١١,٤	٢٥٧,٤	٢٥١,٢	٦,٢	٠,٠	١٥٠,٥	١٤٣,٣	٧,٢	٠,٠
(٥) النقـــل	٦٤١٠,٢	٥٤٦٤,٦	٩٤٥,٦	١٢٦٤٣,٩	١١٤٦٢,٣	١١٨١,٦	٠,٠	٦٨٥٩,٥	٦٨٢٦,٥	٣٣,٠	٠,٠
ـ انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى	٢٥٣١,٤	٢٥٣١,٤	٠,٠	٥٠٣٥,٢	٥٠٣٥,٢	٠,٠	٠,٠	٢٧٥٠,٠	٢٧٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الطرق	٢٠٨٥,٩	٢٠٨٥,٩	٠,٠	٣٤٢٥,٣	٣٤٢٥,٣	٠,٠	٠,٠	١٧٧٥,٣	١٧٧٥,٣	٠,٠	٠,٠
ـ الكبارى	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	٠,٠	١٦٠٩,٩	١٦٠٩,٩	٠,٠	٠,٠	٩٧٤,٧	٩٧٤,٧	٠,٠	٠,٠
ـ استكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق	٣٦٢٤,٨	٢٧١٠,٠	٩١٤,٨	٦٩٧٤,٠	٥٨٠٧,٠	١١٦٧,٠	٠,٠	٣٧٠٣,٣	٣٦٨٠,٣	٢٣,٠	٠,٠
ـ الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)	٢٥٣٩,٦	١٩٠٤,٨	٦٣٤,٨	٥٦٠٦,٠	٤٥٢٣,٠	١٠٨٣,٠	٠,٠	٢٦٤٣,٣	٢٦٢٢,٣	٢١,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الخطين الاول والثانى	١٠٨٥,٢	٨٠٥,٢	٢٨٠,٠	١٣٦٨,٠	١٢٨٤,٠	٨٤,٠	٠,٠	١٠٦٠,٠	١٠٥٨,٠	٢,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الموانى البحرية	٢٥,١	٢٥,١	٠,٠	٣٨٣,٣	٣٨٣,٣	٠,٠	٠,٠	٢٣٥,٩	٢٣٥,٩	٠,٠	٠,٠
ـ رفع كفاءة النقل النهرى وأخري	٢٢٨,٩	١٩٨,١	٣٠,٨	٢٥١,٤	٢٣٦,٨	١٤,٦	٠,٠	١٧٠,٣	١٦٠,٣	١٠,٠	٠,٠
(٦) الاسكان والمرافق التنمية العمرانية ومنه :	١١٠٣٤,٩	١٠٤٤٩,٨	٥٨٥,١	٣٥٣٦٥,٣	٣٤٥٣٩,٩	٨٢٥,٤	٠,٠	١٩٤١٠,٧	١٠٠٥٠,٢	٧٨٦٠,٥	١٥٠٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	١١٣,٠	١١٣,٠	٠,٠	١٥٣,٠	١٥٣,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٣,٠	١٥٣,٠	٠,٠	٠,٠
مياه الشرب والصرف الصحى	٨٤٤٠,٩	٧٩٦٣,٨	٤٧٧,١	١٨٢٤٣,١	١٧٧٤٣,١	٥٠٠,٠	٠,٠	٧٩١٦,٠	٦٠٧٢,٠	٣٤٤,٠	١٥٠٠,٠
ـ مياه الشرب	٣٦٢١,٥	٣٤٧٤,٩	١٤٦,٦	٧٨١٨,٨	٧٧٩٤,٨	٢٤,٠	٠,٠	٢٥٣٩,٢	٢٤٧٤,٢	٦٥,٠	٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٥٢٧,٩	٢٥٢٧,٩	٠,٠	٤٨٢٩,٩	٤٨٠٥,٩	٢٤,٠	٠,٠	١٧٩٢,٢	١٧٢٧,٢	٦٥,٠	٠,٠
ـ الجهاز التنفيذى	١٠٩٣,٦	٩٤٧,٠	١٤٦,٦	٢٩٨٨,٩	٢٩٨٨,٩	٠,٠	٠,٠	٧٤٧,٠	٧٤٧,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الصرف الصحى	٤٨١٩,٤	٤٤٨٨,٩	٣٣٠,٥	١٠٤٢٤,٣	٩٩٤٨,٣	٤٧٦,٠	٠,٠	٥٣٧٦,٨	٣٥٩٧,٨	٢٧٩,٠	١٥٠٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٨٨٨,٩	٢٧٣٧,٢	١٥١,٧	٦١٣٢,٣	٥٧٦٦,٣	٣٦٦,٠	٠,٠	٢٦١٧,٨	٢٣٤٩,٨	٢٦٨,٠	٠,٠
ـ الجهاز التنفيذى	١٩٣٠,٥	١٧٥١,٧	١٧٨,٨	٤٢٩٢,٠	٤١٨٢,٠	١١٠,٠	٠,٠	٢٧٥٩,٠	١٢٤٨,٠	١١,٠	١٥٠٠,٠

ـ تنمية عمرانية وأخرى	٢١٨١,٣	٢٠٧٣,٣	١٠٨,٠	٤١٢٢,٢	٣٧٩٦,٨	٣٢٥,٤	٠,٠	١٩٩٤,٧	١٩٧٨,٢	١٦,٥	٠,٠
ـ البرنامج القومى للاسكان الاجتماعى	٤١٢,٧	٤١٢,٧	٠,٠	١٣٠٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٥٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	٧٥٠٠,٠	٠,٠
(٧) التعليم والبحث العلمى (شاملا صندوق تطوير التعليم)	٥٤٤٣,٥	٤٣٥٣,٣	١٠٩٠,٢	١٩٥٩٦,٠	١٨٢٦٠,٧	١٣٣٥,٣	٠,٠	١٠٢٠٧,٧	٧٨٦٢,٦	١٢٩٥,١	١٠٥٠,٠
ـ قبل الجامعى (وزارة التربية والتعليم)	٢٠٤٦,٩	١٦٩١,٩	٣٥٥,٠	٧٢٦٤,٢	٧١٩٥,٢	٦٩,٠	٠,٠	٤٠٣٤,١	٣٩٠١,٢	١٣٢,٩	٠,٠
ـ منشآت ومنه :	١٣٨١,٨	١١٣٨,٥	٢٤٣,٣	٢١٤٥,٣	٢٠٧٧,٦	٦٧,٧	٠,٠	٢١٢٩,٢	٢٠٧٧,٦	٥١,٦	٠,٠
ـ تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٢١٥,٠	٢١٥,٠	٠,٠	٤٢٩,١	٤٢٩,١	٠,٠	٠,٠	٤٢٩,١	٤٢٩,١	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير ويشمل :	٦٦٥,١	٥٥٣,٤	١١١,٧	٥١١٨,٩	٥١١٧,٦	١,٣	٠,٠	١٩٠٤,٩	١٨٢٣,٦	٨١,٣	٠,٠
ـ تطوير التعليم الأساسى	١٠٥,٨	١٠٤,٠	١,٨	١٥٩٥,٩	١٥٩٥,٩	٠,٠	٠,٠	٢٧٥,٠	٢٧٥,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير التعليم الفنى	٣٤٠,٥	٣٢٨,٧	١١,٨	٨٨١,٧	٨٨١,٧	٠,٠	٠,٠	٨٨١,٧	٨٨١,٧	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير التعليم الثانوى	٩٣,٣	٥٠,١	٤٣,٢	١٩٣٦,٨	١٩٣٦,٨	٠,٠	٠,٠	١٣١,٠	١١٠,٠	٢١,٠	٠,٠
ـ محو الآمية	٩,٥	٩,٥	٠,٠	٣٧٦,٠	٣٧٦,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧٦,٠	٣٧٦,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير الديوان العام والادرات التعليمية	٧٥,١	٢٠,٥	٥٤,٦	٩٢,٥	٩٢,٥	٠,٠	٠,٠	١٣٢,٥	١٠٦,٠	٢٦,٥	٠,٠
ـ أخرى	٤٠,٩	٤٠,٦	٠,٣	٢٣٦,٠	٢٣٤,٧	١,٣	٠,٠	١٠٨,٧	٧٤,٩	٣٣,٨	٠,٠
ـ العالى والجامعى (شاملا البعثات و صندوق تطوير التعليم)	٢٦٣٠,٩	١٩١١,٢	٧١٩,٧	١٠٣٨٦,٩	٩١٣١,٣	١٢٥٥,٦	٠,٠	٥٢٢١,٧	٣٠٣٨,٨	١١٣٢,٩	١٠٥٠,٠
ـ صندوق تطوير التعليم(التوسع فى المنشآت الجامعية)	١٢١,٦	٩٨,٣	٢٣,٣	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٣,٩	٦٠,٠	١٦٣,٩	٠,٠
التعليم العالى والجامعى (شاملا البعثات)	٢٥٠٩,٣	١٨١٢,٩	٦٩٦,٤	١٠١٨٦,٩	٨٩٣١,٣	١٢٥٥,٦	٠,٠	٤٩٩٧,٨	٢٩٧٨,٨	٩٦٩,٠	١٠٥٠,٠
ـ البعثات	٢٤١,٨	٢٣٠,٠	١١,٨	٦٣٧,٠	٦٢٥,٠	١٢,٠	٠,٠	٦١١,٠	٥٩٩,٠	١٢,٠	٠,٠
ـ وزارة التعليم العالى	٢٢٦٧,٥	١٥٨٢,٩	٦٨٤,٦	٩٥٤٩,٩	٨٣٠٦,٣	١٢٤٣,٦	٠,٠	٤٣٨٦,٨	٢٣٧٩,٨	٩٥٧,٠	١٠٥٠,٠
ـ المنشآت	١٥٠٩,٣	١٠٨٩,٩	٤١٩,٤	٥٧٢٠,٣	٥٥٨٢,٧	١٣٧,٦	٠,٠	٢١٦٢,٦	١٦٨٦,٣	٤٧٦,٣	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٥٠٩,١	١٠٨٩,٧	٤١٩,٤	٥٦٩٠,١	٥٥٥٢,٥	١٣٧,٦	٠,٠	٢١٦٢,٤	١٦٨٦,١	٤٧٦,٣	٠,٠
ـ جامعات قديمة	٧٤٣,٥	٣٥١,٣	٣٩٢,٢	٢١١١,٥	٢٠٠١,٤	١١٠,١	٠,٠	١٢٠٧,٢	٨٣٢,٠	٣٧٥,٢	٠,٠
ـ جامعات حديثة	٧٦٥,٦	٧٣٨,٤	٢٧,٢	٣٥٧٨,٦	٣٥٥١,١	٢٧,٥	٠,٠	٩٥٥,٢	٨٥٤,١	١٠١,١	٠,٠
ـ منشآت أخرى	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٣٠,٢	٣٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	٥٩٧,٢	٣٣٣,٠	٢٦٤,٢	٣٤٣٨,٤	٢٣٣٢,٤	١١٠٦,٠	٠,٠	٢٠٠٦,٢	٤٧٥,٥	٤٨٠,٧	١٠٥٠,٠
ـ جامعات قديمة	٥٦٣,٤	٣٠٨,٥	٢٥٤,٩	٢٧٢٩,٣	١٦٣٢,٣	١٠٩٧,٠	٠,٠	١٧٧٠,٠	٣٤٦,٥	٣٧٣,٥	١٠٥٠,٠
ـ جامعات حديثة	٣٣,٨	٢٤,٥	٩,٣	٧٠٩,١	٧٠٠,١	٩,٠	٠,٠	٢٣٦,٢	١٢٩,٠	١٠٧,٢	٠,٠
ـ ضمان الجودة والاعتماد	١٦١,٠	١٦٠,٠	١,٠	٣٩١,٣	٣٩١,٣	٠,٠	٠,٠	٢١٨,٠	٢١٨,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البحث العلمى	٧٦٥,٧	٧٥٠,٢	١٥,٥	١٩٤٤,٩	١٩٣٤,٢	١٠,٧	٠,٠	٩٥١,٩	٩٢٢,٦	٢٩,٣	٠,٠
(٨) الازهر الشريف والجامعة	٣٧١,٥	٢٠٨,٦	١٦٢,٩	٩٤١,١	٩٣١,١	١٠,٠	٠,٠	٥٠٦,٧	٤٨٦,١	٢٠,٦	٠,٠
ـ قبل الجامعى	١٦٢,٠	٧٦,١	٨٥,٩	٥٣٤,٦	٥٣٤,٦	٠,٠	٠,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ منشآت	٨٥,٨	٤٩,٤	٣٦,٤	٤١١,٤	٤١١,٤	٠,٠	٠,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	٠,٠	٠,٠
ـ تطوير	٧٦,٢	٢٦,٧	٤٩,٥	١٢٣,٢	١٢٣,٢	٠,٠	٠,٠	٤٥,٠	٤٥,٠	٠,٠	٠,٠
ـ العالى والجامعى	٢٠٩,٥	١٣٢,٥	٧٧,٠	٤٠٦,٥	٣٩٦,٥	١٠,٠	٠,٠	٣٠٦,٧	٢٨٦,١	٢٠,٦	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٦٦,٢	٩٦,٦	٦٩,٦	٩٢,٦	٩٢,٠	٠,٦	٠,٠	٩٢,٦	٩١,٩	٠,٧	٠,٠
ـ مستشفيات جامعية	٤٣,٣	٣٥,٩	٧,٤	٣١٣,٩	٣٠٤,٥	٩,٤	٠,٠	٢١٤,١	١٩٤,٢	١٩,٩	٠,٠
(٩) الصحة	١٦٧٦,٠	١٥٣٥,٧	١٤٠,٣	٥٤٠٧,٧	٥٠٤٧,٧	٣٥٩,٩	٠,٠	٣٦٢٣,١	٣١٨٣,٣	٤٣٩,٨	٠,٠
ـ وحدات الرعاية الصحية الأولية والاساسية ومنه :	٣٧٨,٠	٣٧٨,٠	٠,٠	١١٩٦,٠	١٠٧٢,٠	١٢٤,٠	٠,٠	٩٣٥,٥	٨٤٥,٠	٩٠,٥	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	١٠٧٨,٠	٩٣٧,٧	١٤٠,٣	٣٧٠٥,٢	٣٤٦٩,٢	٢٣٥,٩	٠,٠	٢٢٥٧,٨	١٩٠٨,٥	٣٤٩,٣	٠,٠
ـ الرعاية العاجلة والاسعاف	١٧١,٠	١٧١,٠	٠,٠	٣٩٤,٤	٣٩٤,٤	٠,٠	٠,٠	٣٢٦,٠	٣٢٦,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البرامج الصحية الوقائية	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٩٨,٣	٩٨,٣	٠,٠	٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	٠,٠	٠,٠

- برنامج السكان وتنظيم الأسرة	١٨٫٠	١٨٫٠	٠٫٠	١٣٫٨	١٣٫٨	٠٫٠	٠٫٠	١٣٫٨	١٣٫٨	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
(١٠) التنمية الكلية	٥٨٤٩٫٣	٤٢٦١٫٠	١٥٨٨٫٣	٧٥٤٦٫٣	٧١١٤٫٣	٤٣٢٫٠	٠٫٠	٤٣٩٩٫٢	٣٥٣٨٫٢	٨٦١٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- الاستثمارات الحكومية لتنمية القرى الأكثر فقرا	١٨٦٫٠	١٨٦٫٠	٠٫٠	١٥٠٫٠	١٥٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٥٠٫٠	١٥٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- ديوان عام الوزارة	٣٣١٫١	٣٣١٫١	٠٫٠	٦٠٠٫٠	٦٠٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٥٠٫٠	٥٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- دعم الأنشطة الإنتاجية	٣١٫١	٣١٫١	٠٫٠	١٥٠٫٠	١٥٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- تدعيم الدوائر الذاتية للمحافظات	٤٧٫٦	٤٧٫٦	٠٫٠	١٥٠٫٠	١٥٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- مشروع التنمية الريفية المتكاملة	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- تدعيم خطط التنمية بالمحافظات	٢٥٢٫٤	٢٥٢٫٤	٠٫٠	٢٠٠٫٠	٢٠٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- صندوق تطوير العشوائيات	٢٥٠٫٠	١٥٣٫٩	٩٦٫١	٤٠٠٫٠	٤٠٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٦٠٠٫٠	٥٠٠٫٠	١٠٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- دواوين عموم المحافظات	٤٩٠٠٫٠	٣٤١٢٫٠	١٤٨٨٫٠	٦٣٢٤٫٥	٥٨٩٢٫٥	٠٫٠	٤٣٢٫٠	٣٥٥٣٫٢	٢٧٩٢٫٢	٧٦١٫٠	٠٫٠	٠٫٠
- أخرى*	١٨٢٫٢	١٧٨٫٠	٤٫٢	٧١٫٨	٧١٫٨	٠٫٠	٠٫٠	٤٢٫٠	٤٦٫٠	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
(١١) التنمية الثقافية والاجتماعية و منه :	١٤٤٤٫٢	٧٥٩٫٣	٦٨٤٫٩	٦٥٩٧٫٩	٢٦٧٤٫٥	٣٩٢٣٫٤	٠٫٠	٢٧٧٫١	١١٧٨٫٢	١٥٥٨٫٩	٠٫٠	٠٫٠
- تنمية قرى الاستضافة الحكومي	٤٦٫٦	٤٦٫٦	٠٫٠	٦٦٫٢	٦٦٫٢	٠٫٠	٠٫٠	٦٦٫٢	٦٦٫٢	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
(١٢) احتياطيات وتعويضات فروق اسعار المقاولين	٠٫٠			١٣٠٠٫٠	١٣٠٠٫٠			١٣٠٠٫٠	١٣٠٠٫٠			
(١٣) استكمال مشروعات الخطة السابقة	٠٫٠			٠٫٠				٥٠٠٠٫٠	٥٠٠٠٫٠			
(١٤) أخرى	٣٩٨٢٫١	٢١٢٤٫٦	١٨٥٧٫٥	١٢٠٢٢٫٤	٩١٣٢٫٤	١١١٠٨٨٫٠		٨٦٤٧٫٢	٦٧٠٥٫٤	١٥٦١١٫٧	٤٣٠٫٠	
: الإجمالي منه	٣٩٥١٥٫٩	٣١٥٧٦٫٩	٧٩٣٩٫٠	٢١٨٧١٣٫٤	٩٧٩٢٨٫١	١٢٠٧٨٥٫٣	٠٫٠	٦٧١٨٨٫٨	٥٠٠٠٠٫٠	١٤٢٠٨٫٨	٢٩٨٠٫٠	
- تنمية قرى الاستضافة الحكومي	٦٠٠٫٦	٦٠٠٫٦	٠٫٠	٨٤٨٫٣	٨٤٨٫٣	٠٫٠	٠٫٠	٨٤٨٫٣	٨٤٨٫٣	٠٫٠	٠٫٠	

ملحق رقم (٧)

البرامج الرئيسية لاستثمارات لأهم الجهات (الهيئات الإقتصادية ـ شركات ق ٩٧) فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة العامة
(١) الزراعة وإستصلاح الأراضى	١٦٢,٠	٠,٠	١٦٢,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠
ـ استصلاح الاراضى	٤٦,٦	٠,٠	٤٦,٦	١٤٣٦,٠	٠,٠	١٤٣٦,٠	٠,٠	١٤٣٦,٠	٠,٠	١٤٣٦,٠	٠,٠
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد . بحوث)	١١٢,٦	٠,٠	١١٢,٦	٨١,٦	٠,٠	٨١,٦	٠,٠	٨١,٦	٠,٠	٨١,٦	٠,٠
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	٢,٨	٠,٠	٢,٨	١٤,٣	٠,٠	١٤,٣	٠,٠	١٤,٣	٠,٠	١٤,٣	٠,٠
(٢) الـــرى	٠,٢	٠,٠	٠,٢	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٠,٢	٠,٠	٠,٢	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	٣٠,٥	٠,٠	٣٠,٥	٥١,٦	٠,٠	٥١,٦	٠,٠	١٢٤,٦	٠,٠	١٢٤,٦	٠,٠
ـ التنمية الصناعية	١٨,٣	٠,٠	١٨,٣	٣٦,٩	٠,٠	٣٦,٩	٠,٠	١٠٩,٩	٠,٠	١٠٩,٩	٠,٠
ـ المعارض والاسواق	١٢,٢	٠,٠	١٢,٢	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠	١٤,٧	٠,٠
(٤) الكهرباء	٣٠٠,٠	٧٨,١	٢٢١,٩	١٤٧٩,٧	٦١٧,٣	٨٦٢,٤	٠,٠	١٢٣٧,٨	٣٧١,٠	٨٦٦,٨	٠,٠
ـ محطات وشبكات	٢٩٦,٥	٧٦,٣	٢٢٠,٢	١١٦٢,٥	٣١٢,١	٨٥٠,٤	٠,٠	١٠٣٤,١	١٧٩,٠	٨٥٥,١	٠,٠
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأخرى	٣,٥	١,٨	١,٧	٣١٧,٢	٣٠٥,٢	١٢,٠	٠,٠	٢٠٣,٧	١٩٢,٠	١١,٧	٠,٠
(٥) النقـــل	١٧٢٢,٨	٩٤٢,٤	٧٨٠,٤	١١٤٨٩,٨	٢٠٠٠,٠	٣٤٨٩,٣	٦٠٠٠,٥	٦٩٩٦,٤	١٤١٠,٠	٥٥٨٦,٤	٠,٠
ـ تطوير ورفع كفاءة السكة الحديد	١١٢٧,٤	٩٤٢,٤	١٨٥,٠	١٠٤٤٧,٤	٢٠٠٠,٠	٢٤٤٧,٩	٥٩٩٩,٥	٥٩٤٨,٠	١٤١٠,٠	٤٥٣٨,٠	٠,٠
ـ تطوير وتحديث الموانى البحرية	٥٧٩,٦	٠,٠	٥٧٩,٦	١٠١٣,٠	٠,٠	١٠١٣,٠	٠,٠	١٠١٣,٠	٠,٠	١٠١٣,٠	٠,٠
ـ رفع كفاءة النقل النهرى وأخري	١٥,٨	٠,٠	١٥,٨	٢٩,٤	٠,٠	٢٨,٤	١,٠	٣٥,٤	٠,٠	٣٥,٤	٠,٠
(٦) الاسكان والتنمية العمرانية	٣٣٥٧,٣	٠,٨	٣٣٥٦,٥	٣٣١٦,٦	٠,٠	٣٣١٦,٦	٠,٠	٣٣٦٦,٩	٠,٠	٣٣٦٦,٩	٠,٠
ـ مياه الشرب	١٦٤٨,٣	٠,٠	١٦٤٨,٣	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	١٦٤٨,٣	٠,٠	١٦٤٨,٣	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠
ـ الصرف الصحى	٩٣٣,٢	٠,٠	٩٣٣,٢	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	٩٣٣,٢	٠,٠	٩٣٣,٢	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٧٧٥,٨	٠,٨	٧٧٥,٠	١١١٧,٤	٠,٠	١١١٧,٤	٠,٠	١٢٣٩,٦	٠,٠	١٢٣٩,٦	٠,٠
(٧) التعليم والبحث العلمى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
ـ العالى والجامعى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
ـ ضمان الجودة والاعتماد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠
(٨) الصحـــة	٩٥,٤	٩,٤	٨٦,٠	١٩٩,٧	٣٦,٢	١٦٣,٤	٠,٠	١٨٢,٤	١٩,٠	١٦٣,٤	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٩٥,٤	٩,٤	٨٦,٠	١٩٩,٧	٣٦,٢	١٦٣,٤	٠,٠	١٨٢,٤	١٩,٠	١٦٣,٤	٠,٠
(٩) تنمية محلية	٢١٠,٩	٢١٠,٢	٠,٧	٢٢٧٧,٠	٢٢٧٧,٠	٠,٠	٠,٠	٨٠٠,٠	٣٤٨,٠	٤٥٢,٠	٠,٠
(١٠) التنمية الثقافية والاجتماعية	٦٦٤,٢	٠,٠	٦٦٤,٢	٢٢٠٥,٣	٢٤٢,٢	١٩٦٣,١	٠,٠	١٣٣٨,٨	١٥٠,٠	١١٨٨,٨	٠,٠
(١١) أخـرى	٣٠٥٧١,٧	٢٣١,٧	٣٠٣٤٠,٠	١٠٧٣٤,٣	٣٠٤١,٦	٧٦٨٤,٤	٨,٣	١٠٣٦٩,٤	٧٠٠,٠	٩٦٦٥,٦	٣,٨
الإجمالـــى	٣٧١١٥,٠	١٤٧٢,٦	٣٥٦٤٢,٤	٣٣٢٩٥,٩	٨٢١٤,٣	١٩٠٧٢,٨	٦٠٠٨,٨	٢٥٩٦٠,٢	٣٠٠٠,٠	٢٢٩٥٦,٤	٣,٨

ملحق رقم (٨)

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لوزارة الزراعة فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
الزراعة وإستصلاح الأراضى	٥٧٦,٨	٤٤٦,٩	١٢٩,٩	٢١٥٤,٨	١٧٦٣,٥	٣٩١,٣	٠,٠	٩١٢,٨	٧٩٧,٣	١١٥,٥	٠,٠
ـ استصلاح الاراضى	٢٩,٨	٢٩,٨		٤٨٣,٠	٤٨٣,٠			٢٤٣,٧	٢٤٣,٧		
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد . بحوث)	٣٦٥,٩	٢٦٠,٣	١٠٥,٦	١١٧٦,٩	٨١٠,٦	٣٦٦,٣		٤٤٣,١	٣٥٢,٦	٩٠,٥	
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	١٨١,١	١٥٦,٨	٢٤,٣	٤٩٤,٩	٤٦٩,٩	٢٥,٠		٢٢٦,٠	٢٠١,٠	٢٥,٠	

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الإقتصادية ـ شركات ق ٩٧ للزراعة فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
الزراعة وإستصلاح الأراضى	١٦٢,٠	٠,٠	١٦٢,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠	١٥٣١,٩	٠,٠
ـ استصلاح الاراضى	٤٦,٦		٤٦,٦	١٤٣٦,٠		١٤٣٦,٠		١٤٣٦,٠		١٤٣٦,٠	
ـ تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد . بحوث)	١١٢,٦		١١٢,٦	٨١,٦		٨١,٦		٨١,٦		٨١,٦	
ـ تنمية الخدمات البيطرية و السمكية	٢,٨		٢,٨	١٤,٣		١٤,٣		١٤,٣		١٤,٣	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لوزارة الموارد المائية والرى فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
الـــرى	٢٣٧٨,٦	١٧٠٧,٤	٦٧١,٢	٤٨٩٣,٩	٤١٠٩,٤	٧٨٤,٥	٠,٠	٢٧٣٦,٠	٢٦٠٧,٠	١٢٩,٠	٠,٠
ـ شبكات الرى والصرف ومحطاتها	٩٧٩,٦	٨١٤,٣	١٦٥,٣	٢١٦٩,٨	١٩٩٩,٢	١٧٠,٦		١٥٣١,٠	١٥١٦,٠	١٥,٠	
ـ تأهيل ودعم مرافق الري والسد العالى والشواطئ المصرية	٧٢٩,١	٤٤٥,٢	٢٨٣,٩	١٢٩٤,٢	١٠٣٧,٢	٢٥٧,٠		٥٢٨,٠	٥١٣,٠	١٥,٠	
ـ تنمية الموارد المائية	٦٦٩,٩	٤٤٧,٩	٢٢٢,٠	١٤٢٩,٩	١٠٧٣,٠	٣٥٦,٩		٦٧٧,٠	٥٧٨,٠	٩٩,٠	

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الإقتصادية لوزارة الموارد المائية والرى فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
الـــرى	٠,٢	٠,٠	٠,٢	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٠,٠
ـ تنمية الموارد المائية	٠,٢		٠,٢	١٠,٠		١٠,٠		١٠,٠		١٠,٠	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	١١٩,٣	١١٩,٣	٠,٠	١٢٩٧,٢	٨٤٩,٥	٤٤٧,٧	٠,٠	٤٦٧,٨	١١٣,٤	٣٥٤,٤	٠,٠
ـ المراقبة والجودة	٢٥,٦	٢٥,٦		١٠٨,٥	١٠٨,٥			١٨,٠	١٨,٠		
ـ التدريب والتكنولوجيا	٤٨,٥	٤٨,٥		٣٣١,٠	٣٠٠,٠	٣١,٠		٦١,٧	٥٧,٠	٤,٧	
ـ الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	٣١,٠	٣١,٠		٧٨٥,١	٣٨٣,٦	٤٠١,٥		٣٤٠,٠	٥,٥	٣٣٤,٥	
ـ تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	١٤,٢	١٤,٢		٧٢,٦	٥٧,٤	١٥,٢		٤٨,١	٣٢,٩	١٥,٢	

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
(٣) الصناعة والتجارة الخارجية	٣٠,٥	٠,٠	٣٠,٥	٥١,٦	٠,٠	٥١,٦	٠,٠	١٢٤,٦	٠,٠	١٢٤,٦	٠,٠
ـ التنمية الصناعية	١٨,٣		١٨,٣	٣٦,٩		٣٦,٩		١٠٩,٩		١٠٩,٩	
ـ المعارض والاسواق	١٢,٢		١٢,٢	١٤,٧		١٤,٧		١٤,٧		١٤,٧	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية للكهرباء فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
الكهرباء	٢٢٩,٥	١٤٦,٤	٨٣,١	٧٤٨,٩	٧٤٢,٧	٦,٢	٠,٠	٣٨١,١	٣٥١,٨	٢٩,٣	٠,٠
ـ محطات وشبكات	١٥٤,١	٨٢,٤	٧١,٧	٤٩١,٥	٤٩١,٥	٠,٠		٢٣٠,٦	٢٠٨,٥	٢٢,١	
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واخرى	٧٥,٤	٦٤,٠	١١,٤	٢٥٧,٤	٢٥١,٢	٦,٢		١٥٠,٥	١٤٣,٣	٧,٢	

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الإقتصادية للكهرباء فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
الكهرباء	٣٠٠,٠	٧٨,١	٢٢١,٩	١٤٧٩,٧	٦١٧,٣	٨٦٢,٤	٠,٠	١٢٣٧,٨	٣٧١,٠	٨٦٦,٨	٠,٠
ـ محطات وشبكات	٢٩٦,٥	٧٦,٣	٢٢٠,٢	١١٦٢,٥	٣١٢,١	٨٥٠,٤		١٠٣٤,١	١٧٩,٠	٨٥٥,١	
ـ الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأخرى	٣,٥	١,٨	١,٧	٣١٧,٢	٣٠٥,٢	١٢,٠		٢٠٣,٧	١٩٢,٠	١١,٧	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية للنقل فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
النقـــل	٦٤١٠,٢	٥٤٦٤,٦	٩٤٥,٦	١٢٦٤٣,٩	١١٤٦٢,٣	١١٨١,٦	٠,٠	٦٨٥٩,٥	٦٨٢٦,٥	٣٣,٠	٠,٠
ـ انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى	٢٥٣١,٤	٢٥٣١,٤	٠,٠	٥٠٣٥,٢	٥٠٣٥,٢	٠,٠	٠,٠	٢٧٥٠,٠	٢٧٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ الطرق	٢٠٨٥,٩	٢٠٨٥,٩		٣٤٢٥,٣	٣٤٢٥,٣			١٧٧٥,٣	١٧٧٥,٣		
ـ الكبارى	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥		١٦٠٩,٩	١٦٠٩,٩			٩٧٤,٧	٩٧٤,٧		
ـ استكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق	٣٦٢٤,٨	٢٧١٠,٠	٩١٤,٨	٦٩٧٤,٠	٥٨٠٧,٠	١١٦٧,٠	٠,٠	٣٧٠٣,٣	٣٦٨٠,٣	٢٣,٠	٠,٠
ـ الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)	٢٥٣٩,٦	١٩٠٤,٨	٦٣٤,٨	٥٦٠٦,٠	٤٥٢٣,٠	١٠٨٣,٠		٢٦٤٣,٣	٢٦٢٢,٣	٢١,٠	
ـ تطوير وتحديث الخطين الاول والثانى	١٠٨٥,٢	٨٠٥,٢	٢٨٠,٠	١٣٦٨,٠	١٢٨٤,٠	٨٤,٠		١٠٦٠,٠	١٠٥٨,٠	٢,٠	
ـ تطوير وتحديث الموانى البحرية	٢٥,١	٢٥,١		٣٨٣,٣	٣٨٣,٣			٢٣٥,٩	٢٣٥,٩		
ـ رفع كفاءة النقل النهرى وأخري	٢٢٨,٩	١٩٨,١	٣٠,٨	٢٥١,٤	٢٣٦,٨	١٤,٦		١٧٠,٣	١٦٠,٣	١٠,٠	

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الإقتصادية للنقل فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
النقـــل	١٧٢٢,٨	٩٤٢,٤	٧٨٠,٤	١١٤٨٩,٨	٢٠٠٠,٠	٣٤٨٩,٣	٦٠٠٠,٥	٦٩٩٦,٤	١٤١٠,٠	٥٥٨٦,٤	٠,٠
ـ تطوير ورفع كفاءة السكة الحديد	١١٢٧,٤	٩٤٢,٤	١٨٥,٠	١٠٤٤٧,٤	٢٠٠٠,٠	٢٤٤٧,٩	٥٩٩٩,٥	٥٩٤٨,٠	١٤١٠,٠	٤٥٣٨,٠	
ـ تطوير وتحديث الموانى البحرية	٥٧٩,٦		٥٧٩,٦	١٠١٣,٠		١٠١٣,٠		١٠١٣,٠		١٠١٣,٠	
ـ رفع كفاءة النقل النهرى وأخري	١٥,٨		١٥,٨	٢٩,٤		٢٨,٤	١,٠	٣٥,٤		٣٥,٤	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية للاسكان والمرافق والتنمية العمرانية فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
الاسكان والمرافق التنمية العمرانية ومنه :	١١٠٣٤,٩	١٠٤٤٩,٨	٥٨٥,١	٣٥٣٦٥,٣	٣٤٥٣٩,٩	٨٢٥,٤	٠,٠	١٩٤١٠,٧	١٠٠٥٠,٢	٧٨٦٠,٥	١٥٠٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	١١٣,٠	١١٣,٠		١٥٣,٠	١٥٣,٠			١٥٣,٠	١٥٣,٠		
مياه الشرب والصرف الصحى	٨٤٤٠,٩	٧٩٦٣,٨	٤٧٧,١	١٨٢٤٣,١	١٧٧٤٣,١	٥٠٠,٠	٠,٠	٧٩١٦,٠	٦٠٧٢,٠	٣٤٤,٠	١٥٠٠,٠
ـ مياه الشرب	٣٦٢١,٥	٣٤٧٤,٩	١٤٦,٦	٧٨١٨,٨	٧٧٩٤,٨	٢٤,٠	٠,٠	٢٥٣٩,٢	٢٤٧٤,٢	٦٥,٠	٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٥٢٧,٩	٢٥٢٧,٩		٤٨٢٩,٩	٤٨٠٥,٩	٢٤,٠		١٧٩٢,٢	١٧٢٧,٢	٦٥,٠	
ـ الجهاز التنفيذى	١٠٩٣,٦	٩٤٧,٠	١٤٦,٦	٢٩٨٨,٩	٢٩٨٨,٩			٧٤٧,٠	٧٤٧,٠		
ـ الصرف الصحى	٤٨١٩,٤	٤٤٨٨,٩	٣٣٠,٥	١٠٤٢٤,٣	٩٩٤٨,٣	٤٧٦,٠	٠,٠	٥٣٧٦,٨	٣٥٩٧,٨	٢٧٩,٠	١٥٠٠,٠
ـ الهيئة القومية	٢٨٨٨,٩	٢٧٣٧,٢	١٥١,٧	٦١٣٢,٣	٥٧٦٦,٣	٣٦٦,٠		٢٦١٧,٨	٢٣٤٩,٨	٢٦٨,٠	
ـ الجهاز التنفيذى	١٩٣٠,٥	١٧٥١,٧	١٧٨,٨	٤٢٩٢,٠	٤١٨٢,٠	١١٠,٠		٢٧٥٩,٠	١٢٤٨,٠	١١,٠	١٥٠٠,٠
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٢١٨١,٣	٢٠٧٣,٣	١٠٨,٠	٤١٢٢,٢	٣٧٩٦,٨	٣٢٥,٤		١٩٩٤,٧	١٩٧٨,٢	١٦,٥	
ـ البرنامج القومى للاسكان الاجتماعى	٤١٢,٧	٤١٢,٧		١٣٠٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠			٩٥٠٠,٠	٢٠٠٠,٠	٧٥٠٠,٠	

البرامج الرئيسية لاستثمارات (الهيئات الإقتصادية ـ شركات ق ٩٧ للاسكان) للاسكان فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
الاسكان والتنمية العمرانية :	٣٣٥٧,٣	٠,٨	٣٣٥٦,٥	٣٣١٦,٦	٠,٠	٣٣١٦,٦	٠,٠	٣٣٦٦,٩	٠,٠	٣٣٦٦,٩	٠,٠
ـ مياه الشرب	١٦٤٨,٣	٠,٠	١٦٤٨,٣	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠	١٢٨٨,٩	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	١٦٤٨,٣		١٦٤٨,٣	١٣٣٥,٨	٠,٠	١٣٣٥,٨		١٢٨٨,٩		١٢٨٨,٩	
ـ الصرف الصحى	٩٣٣,٢	٠,٠	٩٣٣,٢	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠	٨٣٨,٤	٠,٠
ـ هيئة المجتمعات	٩٣٣,٢		٩٣٣,٢	٨٦٣,٤	٠,٠	٨٦٣,٤		٨٣٨,٤		٨٣٨,٤	
ـ تنمية عمرانية وأخرى	٧٧٥,٨	٠,٨	٧٧٥,٠	١١١٧,٤		١١١٧,٤		١٢٣٩,٦		١٢٣٩,٦	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية للتعليم العالى والجامعى فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
ـ العالى والجامعى	٢٥٠٩,٣	١٨١٢,٩	٦٩٦,٤	١٠١٨٦,٩	٨٩٣١,٣	١٢٥٥,٦	٠,٠	٤٩٩٧,٨	٢٩٧٨,٨	٩٦٩,٠	١٠٥٠,٠
ـ المنشآت	١٥٠٩,٣	١٠٨٩,٩	٤١٩,٤	٥٧٢٠,٣	٥٥٨٢,٧	١٣٧,٦	٠,٠	٢١٦٢,٦	١٦٨٦,٣	٤٧٦,٣	٠,٠
ـ منشآت جامعية	١٥٠٩,١	١٠٨٩,٧	٤١٩,٤	٥٦٩٠,١	٥٥٥٢,٥	١٣٧,٦	٠,٠	٢١٦٢,٤	١٦٨٦,١	٤٧٦,٣	٠,٠
ـ جامعات قديمة	٧٤٣,٥	٣٥١,٣	٣٩٢,٢	٢١١١,٥	٢٠٠١,٤	١١٠,١		١٢٠٧,٢	٨٣٢,٠	٣٧٥,٢	
ـ جامعات حديثة	٧٦٥,٦	٧٣٨,٤	٢٧,٢	٣٥٧٨,٦	٣٥٥١,١	٢٧,٥		٩٥٥,٢	٨٥٤,١	١٠١,١	
ـ منشآت أخرى	٠,٢	٠,٢		٣٠,٢	٣٠,٢			٠,٢	٠,٢		
ـ مستشفيات جامعية	٥٩٧,٢	٣٣٣,٠	٢٦٤,٢	٣٤٣٨,٤	٢٣٣٢,٤	١١٠٦,٠	٠,٠	٢٠٠٦,٢	٤٧٥,٥	٤٨٠,٧	١٠٥٠,٠
ـ جامعات قديمة	٥٦٣,٤	٣٠٨,٥	٢٥٤,٩	٢٧٢٩,٣	١٦٣٢,٣	١٠٩٧,٠		١٧٧٠,٠	٣٤٦,٥	٣٧٣,٥	١٠٥٠,٠
ـ جامعات حديثة	٣٣,٨	٢٤,٥	٩,٣	٧٠٩,١	٧٠٠,١	٩,٠		٢٣٦,٢	١٢٩,٠	١٠٧,٢	
ـ ضمان الجودة والاعتماد	١٦١,٠	١٦٠,٠	١,٠	٣٩١,٣	٣٩١,٣			٢١٨,٠	٢١٨,٠		
ـ البعثات	٢٤١,٨	٢٣٠,٠	١١,٨	٦٣٧,٠	٦٢٥,٠	١٢,٠		٦١١,٠	٥٩٩,٠	١٢,٠	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لوزارة التربية والتعليم فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
ـ قبل الجامعى	٢٠٤٦,٩	١٦٩١,٩	٣٥٥,٠	٧٢٦٤,٢	٧١٩٥,٢	٦٩,٠	٠,٠	٤٠٣٤,١	٣٩٠١,٢	١٣٢,٩	٠,٠
ـ منشآت ومنه :	١٣٨١,٨	١١٣٨,٥	٢٤٣,٣	٢١٤٥,٣	٢٠٧٧,٦	٦٧,٧		٢١٢٩,٢	٢٠٧٧,٦	٥١,٦	
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	٢١٥,٠	٢١٥,٠	٠,٠	٤٢٩,١	٤٢٩,١	٠,٠		٤٢٩,١	٤٢٩,١	٠,٠	
ـ تطوير وبشمل :	٦٦٥,١	٥٥٣,٤	١١١,٧	٥١١٨,٩	٥١١٧,٦	١,٣		١٩٠٤,٩	١٨٢٣,٦	٨١,٣	
ـ تطوير التعليم الأساسى	١٠٥,٨	١٠٤,٠	١,٨	١٥٩٥,٩	١٥٩٥,٩	٠,٠		٢٧٥,٠	٢٧٥,٠		
ـ تطوير التعليم الفنى	٣٤٠,٥	٣٢٨,٧	١١,٨	٨٨١,٧	٨٨١,٧	٠,٠		٨٨١,٧	٨٨١,٧	٠,٠	
ـ تطوير التعليم الثانوى	٩٣,٣	٥٠,١	٤٣,٢	١٩٣٦,٨	١٩٣٦,٨	٠,٠		١٣١,٠	١١٠,٠	٢١,٠	
ـ محو الأمية	٩,٥	٩,٥	٠,٠	٣٧٦,٠	٣٧٦,٠	٠,٠		٣٧٦,٠	٣٧٦,٠	٠,٠	
ـ تطوير الديوان العام والادرات التعليمية	٧٥,١	٢٠,٥	٥٤,٦	٩٢,٥	٩٢,٥	٠,٠		١٣٢,٥	١٠٦,٠	٢٦,٥	
ـ أخرى	٤٠,٩	٤٠,٦	٠,٣	٢٣٦,٠	٢٣٤,٧	١,٣		١٠٨,٧	٧٤,٩	٣٣,٨	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية لوزارة الصحة فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(٦) الصحـــة	١٦٧٦,٠	١٥٣٥,٧	١٤٠,٣	٥٤٠٧,٧	٥٠٤٧,٧	٣٥٩,٩	٠,٠	٣٦٢٣,١	٣١٨٣,٣	٤٣٩,٨	٠,٠
ـ وحدات الرعاية الصحية الأولية والاساسية ومنه :	٣٧٨,٠	٣٧٨,٠	٠,٠	١١٩٦,٠	١٠٧٢,٠	١٢٤,٠	٠,٠	٩٣٥,٥	٨٤٥,٠	٩٠,٥	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	١٠٧٨,٠	٩٣٧,٧	١٤٠,٣	٣٧٠٥,٢	٣٤٦٩,٢	٢٣٥,٩	٠,٠	٢٢٥٧,٨	١٩٠٨,٥	٣٤٩,٣	٠,٠
ـ الرعاية العاجلة والاسعاف	١٧١,٠	١٧١,٠	٠,٠	٣٩٤,٤	٣٩٤,٤	٠,٠	٠,٠	٣٢٦,٠	٣٢٦,٠	٠,٠	٠,٠
ـ البرامج الصحية الوقائية	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٩٨,٣	٩٨,٣	٠,٠	٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ برنامج السكان وتنظيم الاسرة	١٨,٠	١٨,٠	٠,٠	١٣,٨	١٣,٨	٠,٠	٠,٠	١٣,٨	١٣,٨	٠,٠	٠,٠

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية لوزارة الصحة فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
ـ المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٩٥,٤	٩,٤	٨٦,٠	١٩٩,٧	٣٦,٢	١٦٣,٤	٠,٠	١٨٢,٤	١٩,٠	١٦٣,٤	

البرامج الرئيسية للاستثمارات الحكومية للتنمية المحلية فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة	منح / ذاتى / قروض	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
التنمية المحلية :	٥٨٤٩,٣	٤٢٦١,٠	١٥٨٨,٣	٧٥٤٦,٣	٧١١٤,٣	٤٣٢,٠	٠,٠	٤٣٩٩,٢	٣٥٣٨,٢	٨٦١,٠	٠,٠
ـ الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر فقرا	١٨٦,٠	١٨٦,٠		١٥٠,٠	١٥٠,٠			١٥٠,٠	١٥٠,٠		
ـ ديوان عام الوزارة	٣٣١,١	٣٣١,١	٠,٠	٦٠٠,٠	٦٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
ـ دعم المناطق النائية	٣١,١	٣١,١		١٥٠,٠	١٥٠,٠			٠,٠			
ـ تدعيم الموارد الذاتية للمحافظات	٤٧,٦	٤٧,٦		١٥٠,٠	١٥٠,٠			٠,٠			
ـ مشروع التنمية الريفية المتكاملة	٠,٠			١٠٠,٠	١٠٠,٠			٠,٠			
ـ تدعيم خطط التنمية بالمحافظات	٢٥٢,٤	٢٥٢,٤		٢٠٠,٠	٢٠٠,٠			٠,٠			
ـ صندوق تطوير العشوائيات	٢٥٠,٠	١٥٣,٩	٩٦,١	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠			٦٠٠,٠	٥٠٠,٠	١٠٠,٠	
ـ دواوين عموم المحافظات	٤٩٠٠,٠	٣٤١٢,٠	١٤٨٨,٠	٦٣٢٤,٥	٥٨٩٢,٥	٤٣٢,٠		٣٥٥٣,٢	٢٧٩٢,٢	٧٦١,٠	
ـ اخرى*	١٨٢,٢	١٧٨,٠	٤,٢	٧١,٨	٧١,٨			٤٦,٠	٤٦,٠		

البرامج الرئيسية لاستثمارات الهيئات الإقتصادية (هيئتى نقل الركاب بالقاهرة واسكندرية) للتنمية المحلية فى مقترح خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالاستثمارات المنفذة فى خطة ٢٠١٣/٢٠١٢

البرنامج	٢٠١٣/٢٠١٢ (فعلى)			٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح الجهة)				٢٠١٥/٢٠١٤ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل البنك	منح / ذاتى / قروض	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة	جملة	بنك الاستثمار	منح / ذاتى / قروض	مساهمة من الخزانة
تنمية محلية	٢١٠,٩	٢١٠,٢	٠,٧	٢٢٧٧,٠	٢٢٧٧,٠			٨٠٠,٠	٣٤٨,٠	٤٥٢,٠	

ملحق رقم (٣)

شراء الأصول غير المالية فى خطة ٢٠١٤/٢٠١٥ موزعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الأقتصادية	الجهاز الحكومى (الموازنة العامة للدولة)				الهيئات الاقتصادية	قطاع الاعمال				الإجمـــالى	
	الجهاز الادارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		شركات قانون ٩٧	شركات قانون ٢٠٣	شركات قابضة نوعية	الخاص والتعاونى	قيمة	%
الزراعة والرى والصيد	٢٤٥٩,٨		١١٤٢,٣	٣٦٠٢,١	١٥٥٦,٣	١,٠	٧١,١		٩٣٦٤,٠	١٤٥٩٤,٥	٤,٣
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٠,٦	٣٠,٦	٤٧,٩	١٢٤٤,٠	٠,٠	٢٠٠٣,٥	٤٩٢٥٦,٠	٥٢٥٨٢,٠	١٥,٦
أ. البترول الخام				٠,٠	٣٢,٠	١٢٤٤,٠		٣٣,٠	٢٦٠٤,٠	٣٩١٣,٠	١,٢
ب. الغاز الطبيعى				٠,٠	١٥,٩			١٩٧٠,٥	٣٢٤٦٧,٠	٣٤٤٥٣,٤	١٠,٢
ج. استخراجات اخرى			٣٠,٦	٣٠,٦					١٤١٨٥,٠	١٤٢١٥,٦	٤,٢
الصناعات التحويلية	٤١٢,٣	٠,٠	٢٤,٢	٤٣٦,٥	٣٧,٠	٢٧٥٨,٩	٥٩٢٦,٩	٢٥٤,٦	٤٠٠٠٠,٠	٤٩٤١٣,٩	١٤,٧
أ. تكريرالبترول				٠,٠		٧٦١,١		٢٥٤,٦		١٠١٥,٧	٠,٣
ب.تحويلية أخرى	٤١٢,٣		٢٤,٢	٤٣٦,٥	٣٧,٠	١٩٩٧,٨	٥٩٢٦,٩		٤٠٠٠٠,٠	٤٨٣٩٨,٢	١٤,٤
الكهرباء	٣٩٩,١	٥٥٢,٠	٦,٠	٩٥٧,١	١٤١١,٨	٦٢٥,٨		٢٢٢٥١,٥	١٥٠٠,٠	٢٦٧٤٦,٢	٧,٩
المياه	٧٤٧,٠		١٧٩٢,٢	٢٥٣٩,٢	١٢٨٨,٩	١٤,٠				٣٨٤٢,١	١,١
الصرف الصحى	٢٧٥٩,٠		٢٦٣٥,٨	٥٣٩٤,٨	٨٣٨,٤					٦٢٣٣,٢	١,٩
التشييد والبناء	٢١٣,٥		٣٦,٣	٢٤٩,٨	٨,٣	٣٦٥,٠	٥٩١,١		٣٠٠٠,٠	٤٢١٤,٢	١,٣
النقل والتخزين	٧١٣,٤	١٦١٤,٥	٦٨٠٨,٩	٩١٣٦,٨	٨٣٠٢,٦	٦٩٠,٨	٩٠٠,٠	٥٠٩٠,٤	١٣٦٠٠,٠	٣٧٧٢٠,٦	١١,٢
الاتصالات	٥٤٤,١		٦٠,٤	٦٠٤,٥	٥١٥,٥				١٣٠٠٠,٠	١٤١٢٠,٠	٤,٢
المعلومات	١٤٥,٤		٨,٩	١٥٤,٣	٨٣٦,٠	١٣,٠			٧٠٠٠,٠	٨٠٠٣,٣	٢,٤
قناة السويس					٧٩٠,٠					٧٩٠,٠	٠,٢
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٣			٠,٣	٤٢١,٤	١٧٠,٠			١٤٠٠٠,٠	١٤٥٩١,٧	٤,٣
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى			٥٢,٧	٥٢,٧	٠,١	١٥٤٦,٩	٤٥,٠			١٦٤٤,٧	٠,٥
المطاعم والفنادق	١٣,٢		٢,٥	١٥,٧	٣٣,٠		٦١٦,٩		٨٠٠٠,٠	٨٦٦٥,٦	٢,٦
الأنشطة العقارية	٩٥٢٨,٠		٢,٠	٩٥٣٠,٠	٥١٣,٧				٣٠٤١٤,٥	٤٠٤٥٨,٢	١٢,٠
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١١٥٦٠,٥	٤٣٧٩,٣	١٢٢٤٤,٦	٢٨١٨٤,٤	١١٨٠,٥	٢٩٦,٧	٠,٠	٠,٠	١٦٨٦٥,٥	٤٦٥٢٧,١	١٣,٨
أ. خدمات التعليم	٤٤٠٤,٩	١٢٧١,٥	٥٨٣٧,٣	١١٥١٣,٧	٢٠١,١				٥١٠٠,٠	١٦٨١٤,٨	٥,٠
ب. الخدمات الصحية	١٧٠٩,٩	١٤٤٤,٢	١٩٧١,٢	٥١٢٥,٣	٢٣٠,٦				٤١٦٠,٠	٩٥١٥,٩	٢,٨
ج. خدمات اخرى	٥٤٤٥,٧	١٦٦٣,٦	٤٤٣٦,١	١١٥٤٥,٤	٧٤٨,٨	٢٩٦,٧			٧٦٠٥,٥	٢٠١٩٦,٤	٦,٠
موازنات خاصة					٤٥٢,٧					٤٥٢,٧	٠,١
استكمال مشروعات الخطة العاجلة	٥٠٠٠,٠			٥٠٠٠,٠						٥٠٠٠,٠	١,٥
احتياطيات عامة	١٠٠٠,٠			١٠٠٠,٠						١٠٠٠,٠	٠,٣
تعويضات فروق اسعار ومستحقات للمقاولين	٣٠٠,٠			٣٠٠,٠						٣٠٠,٠	٠,١
الإجمالى العام	٣٥٧٩٥,٦	٦٥٤٥,٨	٢٤٨٤٧,٤	٦٧١٨٨,٨	١٨٢٣٤,١	٧٧٢٦,١	٨١٥١,٠	٢٩٦٠٠,٠	٢٠٦٠٠٠,٠	٣٣٦٩٠٠,٠	١٠٠,٠